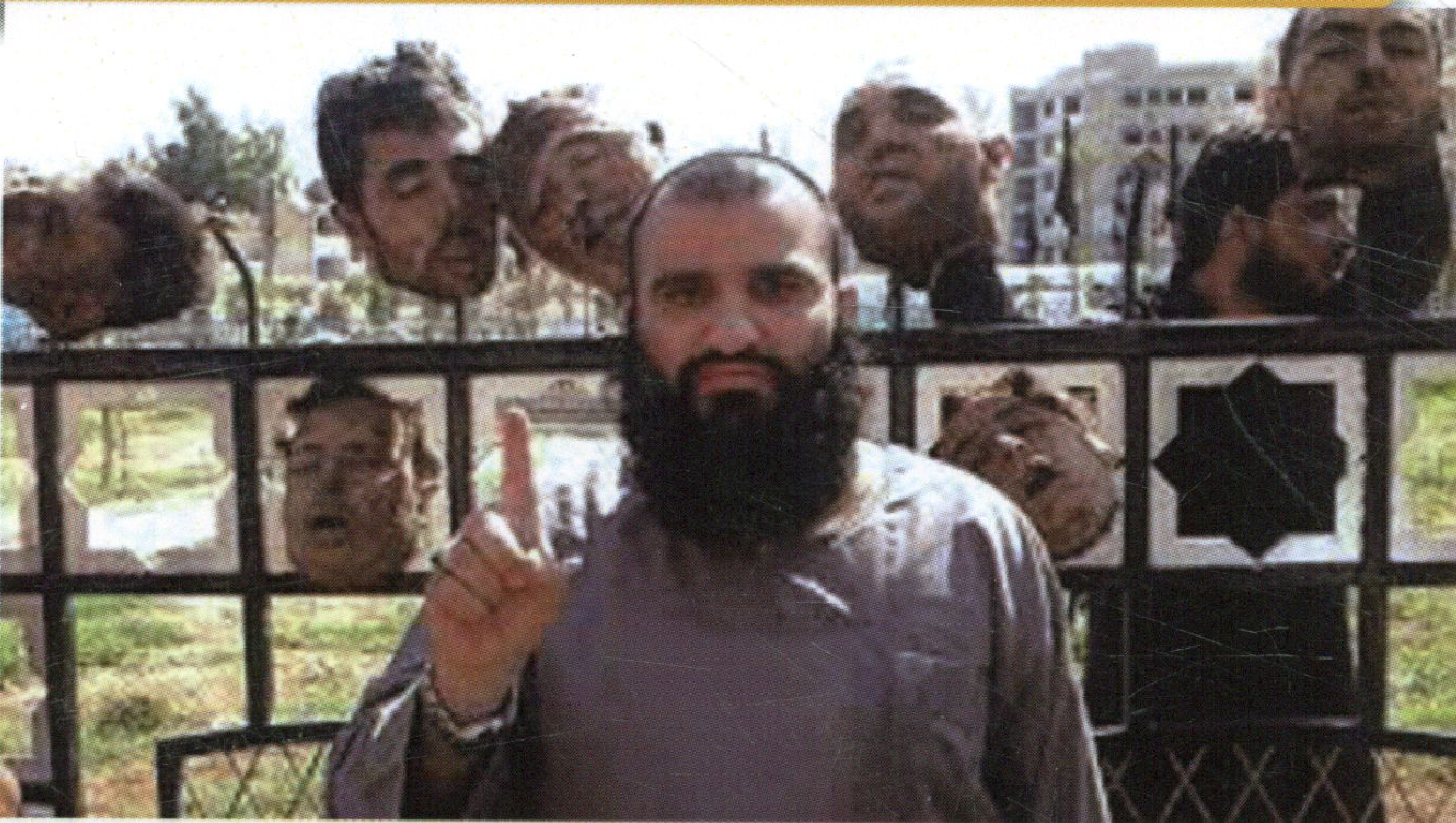
نظرة عن كثب: الجماعات الجهادية

ميشيل حنا الحاج

داعش

بين إفرازات الطائفية وظلامية الطرح



المكتب العربي للمعارف

ميشيل حنا الحاج

داعش..

بين إفرازات الطائفية وظلامية الطرح

هل سيكون الصراع بين "داعش" والتكتل الدولي قصيراً، أم هو صراع طويل، **قد ينتهي بقطع رأس "داعش"، قاطعة الرؤوس؟**

عنوان الكتاب: داعش.. بين إفرازات الطائفية وظلامية الطرح

اسم المؤلف: ميشيل حنا الحاج

تصميم الغلاف: شريف الغالي

الناشر

المكتب العربي للمعارف

26 شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي
ميدان هليوبوليس . مصر الجديدة . القاهرة
تليفون/ فاكس: 26423110 . 01283322273
بريد إلكتروني: Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى 2015
رقم الإيداع: 214/25827
الترقيم الدولي: I.S.B.N 978-977-276-823-3

ميشيل حنا الحاج



- وُلد في العام 1936، وأكمل الثانوية في دراسة خاصة، ثم التحق بكلية الحقوق في جامعة بيروت العربية، وحصل على ليسانس الحقوق في العام 1974.
- عمل في حقل الإعلام المرئي على مدى 55 عاماً، إذ شرع به في العام 1957، وتقاعد في العام 2013، ثم اتجه نحو كتابة المقالات السياسية حول "الربيع العربي" والتطورات المذهلة في غرابتها في منطقة الشرق الأوسط.
- كان من أول العاملين في حقل الإعلام المرئي، وخصوصاً مع القنوات الأجنبية. وفي خضم عمله مديراً إقليمياً في الشرق الأوسط لشبكة أنباء عالمية، هي وكالة أنباء التلفزيون العالمي World Wide Television News - WTN، ساهم في إنتاج العديد من التقارير والبرامج لشبكات كبرى عربية كقناة MBC وتلفزيون دبي وتلفزيون أبو ظبي، إضافة لشبكات عالمية عدة مثلBBC و CBS و CNN، وشبكات أوروبية كثيرة. وخلال عمله ذاك، غطى العديد من الثورات كالثورة الإيرانية، والعديد من الحروب ومنها على سبيل المثال الحرب العربية الإسرائيلية في العام 1967، والحرب في قبرص في السبعينات، والحرب بين الهند وباكستان في السبعينات أيضاً، والحرب الإسرائيلية ضد لبنان والفلسطينيين في العام 1982، والحرب العراقية الإيرانية في العام 1980، والحرب الأميركية ضد العراق في العام 1991، وغيرها من الحروب والثورات والاضطرابات في المنطقة.

- ❖ نشط في بداية حياته في الكتابة في القصة والمسرحية والرواية، وأصدر في أوائل الستينات، مسرحية بعنوان "ميسلون الخالدة" عن دار الرواد في سوريا، ومُثلت على مسارح عمان ورام الله ودمشق. كما أصدر مجموعة قصصية بعنوان "المجنون يعشق الموت"، ورواية بعنوان "الرجل الذي وجد نصفه"، تُرجمت إلى اللغتين الألمانية والروسية.
- ❖ لديه مخطوطة بعنوان: "استراتيجية نهاية المطاف"، لا تكتفي برواية مشاهداته في الحرب ضد العراق في العام 1991 والتي كان هو و"بيتر أرنيت" أبرز من أطلعَ العالم على مجرياتها، بل تقدم تحليلاً شاملاً وموضوعياً حول أسرارها، ومسبباتها وتطوراتها الاستراتيجية. ويعرض في هذا الكتاب تجربته في العراق عندما طُرد جميع الصحفيين منها، بمن فيهم "بيتر أرنيت"، ليكون هو بذلك الإعلامي غير العراقي الوحيد والعامل مع قنوات أجنبية، الباقي في العراق، حيث شهد التطورات الدرامية التي تبعت الحرب، وكان منها ملاحظته لوجود صفقة للدبلوماسية السرية بين الرئيسين جورج بوش الأب وصدام حسين، أفرزت إعلان بوش المفاجئ لوقف إطلاق النار في 28 شباط 1991 نتيجة صفقة سرية برعاية سوفياتية، وأدت إلى السماح للعراق بإعادة تجميع قواته التي أنهكتها الحرب، بل وإعادة تسليحها بأسلحة سوفياتية ساعدت على مطاردة المتمردين من الشيعة الذين آزرهم حرس الثورة الإيرانية، والذين وصلت قواتهم إلى مشارف بغداد في ليلة الوقف العاصف لوقف إطلاق النار الأميركية ضد القوات العراقية.

المقدمة

عندما استضافت الإعلاميةُ جيزال خوري الوسيطَ السابق في قضية الحرب الناشبة في سوريا الأخضر الابراهيمي، في برنامج "المشهد" الذي تبثه قناة "بي بي سي – عربي"، سألته عن انطباعه عن دور "داعش" في العمليات القتالية في سوريا بناء على تجربته الشخصية خلال فترة وساطته، فرد الإبراهيمي ضاحكاً: "ما فيش.. كله بيقاتل.. وبتيجي داعش وراهم، وتبدأ بإدارة الموقع على طريقتها"، قاصداً نهج هذا التنظيم بتأسيس المحاكم الشرعية وإصدار الأحكام وفقاً للمفاهيم الشرعية "الداعشية".

وإذا كان ذلك صحيحاً في مرحلة ما، ولم تكن "داعش" عندئذ تشارك جدياً بالعمليات القتالية، مكتفية بجني ثمار ما تبذله الفرق المسلحة الأخرى، فإن الأمر قد تبدل في وقت لاحق، وأخذت "داعش" بعد أن استقر الأمر لها واشتد عودها، في قيادة المعارك، ليس ضد القوات السورية المسلحة فحسب، بل ضد الفرق الإسلامية الأخرى أيضاً، سواء في الجبهة الاسلامية أو في جبهة النصرة، الشقيقة السابقة لـ"دولة العراق الإسلامية".

وها نحن نشاهد "داعش" الآن، تقاتل القوات العراقية في الأنبار وسامراء، كما تقاتل القوات السورية في مواقع أخرى، إضافة إلى خوضها معارك عديدة مع أكراد سوريا في "عين العرب" «كوباني»، وفي شمال العراق، ومن ذلك معركتها الأخيرة في جبل سنجار ثم في تَلّعْفَر. وهي تدير هذه المعارك بمهارة فائقة رغم الغارات الجوية التي يقوم بها التحالف الدولي، إذ يرسم استراتيجيتَها القتاليةَ ضباطٌ سابقون في الجيش العراقي، والكثيرون منهم تخرجوا في كليات أركان عسكرية وانضموا إلى

دورات تدريب متعددة فيها. ومن هنا لم يعد بوسع أحد الاستهانة بقدرات "داعش" وقابليتها للقتال لفترة قد تكون طويلة.

لقد بدأتُ في صياغة هذا الكتاب الموسع في أبحاثه، في نهايات شهر آذار 2013، عندما دخلت الحرب في سوريا عامها الثالث، إذ لاحظت عندئذ أن ما يجري، لم يكن مجرد ثورة ستحقق أهدافها قريباً كما اعتقد بعضهم، كما أنه ليس مجرد حرب عادية تسعى للحسم بانتصار أحد الطرفين نصراً حاسماً. فبعد دخول الحرب عامها الثالث، قدرت أن ما يجري هو حرب استنزاف سوف تطول لسنوات عدة، فعنصرا حروب الاستنزاف المتمثلان في الامتداد في الزمن، وعدم القدرة على الحسم، كانتا سمتين رافقتا تلك الحرب بشكل واضح، إضافة إلى كون طبيعة الاستنزاف تتلاءم مع المصالح الاستراتيجية للجهة المخطِّطة لتلك الحرب، أي الولايات المتحدة الأميركية، رغم أنها لم تكن ملائمة للمنفّذين لها «عدد من دول الخليج» الذين استدرجهم الحليفُ الأميركي إليها، ثم شجّعهتم على احتمالات نجاحِها؛ تركيا الحليفُ المخادعُ الساعي وراء مصالحه الخاصة.

فالحرب الممتدة في الزمن، تحقق الأهداف الأميركية بعدم تحقق نصر سوري يشجع دولاً عربية أخرى على الالتحاق بركب الممانعة السوري، وفي الوقت نفسه عدم انتصار الجانب الآخر، وهو تيار الإسلام السياسي المتشدد، الذي تخشى أميركا أن يحوّل سوريا إلى "سوريستان"، أيْ إلى دولة ذات نهج أفغاني "قاعدي" حاربت ضده في أفغانستان. والأهم من ذلك، أنها تحقق الأمان لربيبتها المدللة، "إسرائيل".

وعندما وقع الانشقاق التاريخي في نهايات آذار 2013 بين "دولة العراق الإسلامية" وجبهة النصرة المنضويتين تحت علم "القاعدة"، لم أعره اهتماماً في بداية الأمر، إلا أن التنامي التدريجي في قوة "الدولة الإسلامية" التي باتت تسمى "داعش"، شدّني إليه فيما بعد، وهو تنامٍ سريع رافقه انضمام تدريجي لـ"داعش" من

قِبَل عدد من التنظيمات الجهادية التي كانت تنتمي لـ"القاعدة"، مما كشف عن طموح كبير لدى أبو بكر البغدادي الذي بات الآن ينافس "القاعدة" الأفغانية «التنظيم الأم»، ويحل محلها تدريجياً في قيادة التنظيمات الجهادية، وخصوصا الإرهابية منها.

وعندما بلغتْ قدرات "داعش" درجة مقارعة كل الأطراف مجتمعة في آن واحد، كدخولها في معارك ضد الجبهة الإسلامية، والجيش السوري الحر، وجبهة النصرة، في آن واحد، أدركتُ أن العالم، لا سوريا والعالم العربي فحسب، قد بات يواجه خطراً حقيقياً، خصوصاً أن سلوك "داعش" رافقه نهج خطير ابتعد كلياً عن النهج الحضاري المتعارف عليه، وكان من بعض سماته: قطع الرؤوس، وقتل الأسرى، وسبي النساء، وسوى ذلك من السمات الغريبة على حضارة القرن الحادي والعشرين.

ولكن هناك ملاحظات أود أن أدرجها هنا لغايات التوضيح والاستدراك:

1. بدأت في صياغة هذا الكتاب في منتصف العام 2013، ولكني أنهيت صياغته في الخامس والعشرين من كانون الأول 2014. وهذا يعني أن أي تطورات لاحقة على هذا التاريخ لن يرد لها ذكر في هذا الكتاب.
2. هناك بعض التطورات المهمة التي أوردتها تفصيلاً في فصل أو فصلين، ولكنني اضطررت لإعادة الإشارة إليها أكثر من مرة في فصول لاحقة. وهو تكرار مقتضب اضطرّتني إليه الرغبة في الإيضاح واستكمال الفكرة، فأرجو أن يعذرني القارئ عليه.
3. أود أن أسجل شكري للأستاذ ممدوح الغالي، المدير العام للمكتب العربي للمعارف، الذي تبنى نشر الكتاب. كما أنني أتوجّه بالشكر للإعلامي

جعفر العقيلي الذي أشرف على مراجعة النص لغوياً، وبذل جهداً في عملية إخراج الكتاب بشكل لائق.

أتمنى للقارئ قراءة مفيدة، ولا أستطيع أن أقول ممتعة، لأن ما يرد في هذا الكتاب من ممارسات اقترفها "الداعشيون" الذين أسميهم "المغول الجدد"، يدعو للدهشة والنفور والامتعاض.

ميشيل حنا الحاج

michelhaj18@gmail.com

قبل أن نبدأ

يدور جدالٌ في الزمن الحالي في عدد من دول العالم وبخاصة في العالم العربي، حول نشأة الإرهاب الحديث، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط. فيبحث الباحثون عن مصدره ومؤسِّسه وعمَّن يغذِّيه بالمال والتدريب والسلاح.

لكن هذا الجدل لا ينطلق من فراغٍ كذلك الجدل الفلسفي حول مَن جاء أولاً: البيضة أم الدجاجة؟ لأن الكثيرين منهم يُجمعون على كون مصدَرِهِ الولايات المتحدة الأميركية. فهو كما يرجِّحون، من صناعَتِها، بل وكان صنيعتها لفترة طويلة من الزمان. ثم يختلفون حول كونه ما زال صنيعة للأميركيين، أم إنه قد خرج عن سيطرتها متمرِّداً عليها، ومنفرداً بغاياته الخاصة التي قد تخدم الأميركيين أحياناً، وقد تصبح ضارّة بهم أحياناً أخرى.

وأنا أُرجِّح مع الكثيرين أن الإرهاب الحديث هو من صناعة الولايات المتحدة الأميركية. فليس هناك مجال للشك بأن بدايته كانت في أفغانستان مع نهايات عام 1979 وبدايات عام 1980، عندما غزا الاتحاد السوفياتي أفغانستان إثر الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال محمد داود، وشارَك فيه ضبّاط أفغانيون ينتمون إلى الحزب الشيوعي الأفغاني. إذْ قرّر بريجنسكي، كبير مستشاري الرئيس جيمي كارتر، وبتشجيع من الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن، استخدام مسلَّحين إسلاميين أفغانيين وغير أفغانيين، لمقاومة ذلك الاحتلال الذي نفّذته دولة تؤمِن بالشيوعية وبالإلحاد، كما صوّر الأمير بندر الأمر.

لهذا استقدم بندر وبريجنسكي العديد من الإسلاميين المتطوّعين القادمين من بلدان إسلامية عِدّة، ليشاركوا في مقاتلة الجنود السوفيات. وفي الوقت الذي تطوعت فيه السعودية في توفير الأموال اللازمة للإنفاق على هذه المهَمة، قام بريجنسكي بتوفير السلاح الذي اضطر لنقله على بعض البغال التي اشتراها من قبرص وبلدان أخرى، إلى الجبال الأفغانية الوعرة كجبال تورا بورا وغيرها من الجبال

المحاذية لحدود باكستان والتي لجأ إليها المسلحون وجعلوها قاعدة لانطلاقهم في حربهم ضد السوفيات الملحدين.

في هذه المرحلة، بدأ استخدام "الإسلام السياسي" لخدمة أهداف تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تحقيقها في نزاعها مع السوفيات، الذين ساعدوا الفيتناميين قبل عقدٍ أو أكثر من الزمان، في إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة الأميركية، مما اضطرّها لمغادرة فيتنام الجنوبية وهي تجرّ أذيال الخيبة والهزيمة. فعلى الأراضي الأفغانية جرَت تسوية حسابات الأميركيين مع السوفيات عن حرب فيتنام، بعد أن فشل استخدام الأميركيين حرب العام 1967 بين العرب و"إسرائيل" لتسوية تلك الحسابات كما سيرِد تفصيلاً في هذا الكتاب.

لكن السحر انقلب على الساحر، عندما غادر السوفيات فعلاً أفغانستان. إذْ تحوّل الإسلاميون المتشدّدون الذين لم يبقَ أمامهم ملحدون سوفيات لمقاتلتهم، إلى مقاتلة الأميركيين أنفسهم. فأعلَن عندئذٍ أسامة بن لادن المتأثّر بأفكار سيد قطب عن تأسيس تنظيم القاعدة الذي بدأ ينفّذ عمليات ضدّ المصالح الأميركية، فنسفَ بعض السفارات الأميركية في إفريقيا ومنها سفارتهم في نيروبي، كما قام التنظيم بتفجير البرجين في نيويورك، وغيرها من الأعمال الإرهابية التي أفزعت الأميركيين وأقضت مضاجعهم، مما اضطرهم أخيراً لغزو أفغانستان في عام 2001، تماماً كما غزاها السوفيات قبلهم بعشرين عاماً أو أكثر قليلاً.

وكان الغزو الأميركي لأفغانستان وما تكبّدته الولايات المتحدة الأميركية من خسائر بسبب هذا الغزو، أكبر دليل على أن "القاعدة" رغم كونها صناعة أميركية في البداية، وصنيعتها ولو إلى حين، لم تعُد الآن كذلك، فقد تحررت من السيطرة الأميركية عليها واستقلّت بقرارها.

وهكذا نلاحظ أيضاً أنه إذا كانت البداية الأميركية لاستخدام الإسلام السياسي لخدمة مصالحهم في أوائل الثمانينات، فإنّ تحوُّل الإسلام السياسي على شكل تنظيم القاعدة العامل ضد المصالح الأميركية، قد بدأ في أوائل التسعينات، مما

يعني أن "القاعدة" قد ظلت صنيعة مؤكدة للأميركيين لمدة عشر سنوات فقط وليس أكثر.

أما بعد ذلك فكل شيء قد تبدّل، وبدأ الشك في بقاء "القاعدة" التي تفرّعت عنها تنظيمات إرهابية أبرزها "داعش"، صنيعة للولايات المتحدة في السنوات التي تلت، مع وجود احتمال بأن تكون "داعش" وغيرها من التنظيمات الإرهابية المنشقة عن "القاعدة"، قد انشقت بتشجيع وتمويل من الولايات المتحدة الأميركية، بهدف تفكيك "القاعدة" وتوجيه ضربة قاصمة لها، بخاصة وأن الغزو الأميركي لأفغانستان كما يبدو، لم يكن كافياً للقضاء عليها أو إضعافها، بدليل العمليات العسكرية الكبرى التي غالباً ما زالت "طالبان" و"القاعدة"، تنفذانها في العاصمة كابول وفي غيرها من المدن الأفغانية.

ومن هنا كما يبدو، ظهر الاعتقاد لدى بعضهم، أن "داعش" هي أيضاً من صناعة الولايات المتحدة الأميركية، بل وصنيعتها. وهو ما يدور النقاش حوله في الوقت الحاضر. ويعزز أولئك المشكّكون رؤيتهم تلك، بأن أبو بكر البغدادي وخمسة من أعضاء قيادته، كانوا سجناء في سجن باكو العراقي الذي تُشرف عليه الولايات المتحدة الأميركية. ومع ذلك أُفرجَ عنهم الأميركيون دفعة واحدة وبطريقة مريبة، ليشكّلوا بعد ذلك بقليل تنظيم دولة العراق الذي سمي لاحقاً "تنظيم دولة العراق الإسلامية"، الذي أعلن انتماءه لتنظيم القاعدة، وأصبح فيما بعد "داعش" التي انفصلت عن "القاعدة". ويعزِّز هذه الرؤية أيضاً ما قاله وزير الدفاع الأميركي هاغل، بأن قيادة "داعش" تضمّ أعضاء كانوا سجناء في غوانتنامو وأُفرج عنهم ليلتحقوا بعد قليل بـ"دولة العراق الإسلامية".

وإذا كان ذلك يثير بعض الشكوك في احتمال كون "دولة العراق الإسلامية" هي فعلاً من صناعة الأميركيين أيضاً، في مسعى منها لتفكيك "القاعدة" وإضعافها «وهو ما يرجّحه انفصال "داعش" فيما بعد عن "القاعدة"، وتحوّلها إلى تنظيم منافِس لـ"القاعدة"، والتحاق عدد كبير من الأجنحة التي كانت تابعة لـ"القاعدة" بها،

وآخر تلك الأجنحة تنظيم أنصار بيت المقدس المصرية»، فإنّ ذلك لا يؤكّد بالضرورة أن "داعش" هي صنيعة الأميركيين. وإن كانت ربما كذلك إلى حين، أي في بداية الأمر.

فالمرجَّح أنها لم تبقَ كذلك إلى الآن، بدليل أن الولايات المتحدة الأميركية التي تردّدت طويلاً في قصف "دولة العراق الإسلامية" في العراق رغم كل التفجيرات التي نفذتها الأخيرة في بغداد والمدن العراقية الأخرى، كما تردّدت في التصدّي لـ"داعش" الناشطة في سوريا رغم كل أعمالها الهمَجية البربرية هناك والمخالِفة لقواعد حقوق الإنسان والمواثيق الدولية... ها هي قد شكّلت الآن تكتّلاً دولياً من أكثر من ثلاثين دولة، لمحاربة "داعش"، وهو تكتّل ناشط فعلاً في محاربتها.

فهذا التكتل الدولي بقيادة أميركية، يضطرّني –إضافة إلى أسباب أخرى– للتردد في تقبّل فكرة أن "داعش" هي صنيعة الولايات المتحدة الأميركية، أو لا تزال كذلك على الأقل.

أما الأسباب الأخرى فهي؛ أولاً: إن عملي في حقل الإعلام لمدة طويلة، قد علّمني الالتزام الأخلاقي الذي يفترض بكل إعلامي احترامه، وهو عدم نشر خبرٍ ما أو تبنّيه قبل التأكّد من صحّته من أكثر من مصدر موثوق، وثانياً: إن دراستي القانونَ في كلية الحقوق، قد علّمتني أن أبحث دائماً عن المستفيد في جريمةٍ ما، وأن الشكّ –عندما يوجد شكٌّ ما– ينبغي أن يُفسَّر لمصلحة المتَّهم.

وبما أنه، على ضوء الحملة العسكرية للتكتل الدولي ضد "داعش"، لم تبرز بعدُ الأدلة الحاسمة بأن "داعش" هي صنيعة الولايات المتحدة الأميركية، حتى لو كانت من صناعتها كما يرجّحون، فأنا لا أستطيع الجزم بأن هذا التنظيم هو صنيعة لجهةٍ ما غير الشيطان، الذي يقوده يومياً لارتكاب كل هذه الأعمال الهمجية التي تترى أخبارها علينا دقيقة بعد أخرى.

الفصل الأول

البدايةُ المعلومة

(1)

تاريخ الحركات الإرهابية من الانتحاريين في حركة الحشاشين، وصولاً إلى الانتحاريين في "داعش"

قد تكون الجريمة الأولى في تاريخ البشرية، هي اقتتال ابنَي آدم وحواء، قايين وهابيل، ولجوء قايين إلى قتل شقيقه هابيل بعد قيامهما بتقديم ذبيحتين إلى الله، إذ تقبّل الربُّ ذبيحة هابيل ولم يتقبل ذبيحة قايين، مما أثار حفيظة قايين ودفعَه لقتل شقيقه بطريقة وحشية ربّما دلّت على وجود غرائز إرهابية لديه.

ووقعَت في تاريخ البشرية غير البعيد، جرائم قتل كثيرة وُصِفت بكونها أعمالاً وحشية فيها الكثير من الإرهاب، ولعلّ أبرزها ما فعله المغول في بغداد لدى اجتياحهم لها في القرن الثالث عشر ميلادي، وما فعله جنكيز خان لدى غزوه هذه المنطقة من العالم. وينبغي أن لا ننسى أبداً ما فعله بالهنود الحمر أولئك القادمون الجدد إلى أميركا بعد ان اكتشفها كريستوفر كولومبُس.

لكن التطور الأهم في حركات القتل والإرهاب، هو تطويرها نحو اللجوء أحياناً إلى عمليات الاغتيال الانتحارية. ويذكر التاريخ أن من الأوائل الذين لجأوا إلى هذا النوع من العمليات، إن لم يكونوا هم الأوائل، كانت جماعة الحشاشين الذين ظهروا على ساحة الأحداث في زمن صلاح الدين الأيوبي، أي في نهايات القرن الحادي عشر ميلادي، وفي ذروة موجات الحروب الصليبية التي أدّت بالمسلمين إلى الدعوة للجهاد، وكان صلاح الدين خير المجاهدين.

وظهرَت مجموعة الحشاشين في زمن كانت المنطقة قد قُسمت فيه إلى دول عدة، منها السلجوقية والفاطمية وبعض الدول المسيحية التي أقامها الصليبيون في بعض المدن الفلسطينية التي سيطروا عليها وأهمّها إمارة مدينة القدس.

وأسّس حسن الصباح حركة الحشاشين في عام 1090 ميلادي، عندما اكتملت له السيطرة على "قلعة الموت" الحصينة في بلاد فارس «إيران». وكان حسن الصباح، غير راضٍ عما يجري في المنطقة. فبدأ حربه على القادة المسيحيين والمسلمين في آن واحد، مستخدِماً وسيلة الاغتيالات التي غالباً ما تنتهي بأعمال انتحارية. ونظراً للسرّية المفرطة التي أحاطت بالحركة وبأعضائها، والتنظيم الدقيق الذي رعاه حسن الصباح وخاصة بين النخبة من رجاله الذين دانوا له بالطاعة العمياء، انتشرت حركته في مناطق عدة أهمّها في سوريا حيث وُجِدوا في أحد الحصون المنيعة، ويرجَّح أنه حصن في حلَب أو في جِوارها.

وأحد أبرز أعمال حركة الحشاشين، هي كيفية مقارعتهم للحصار الذي فرضه عليهم السلطان نِظام المُلْك بجيشه الكبير والمسلَّح تسليحاً جيداً. ولِعلْم حسن الصباح أنه غير قادر على مقارعة جيشٍ كهذا، فقد أرسل أحد رجاله الانتحاريين إلى مخيَّم القيادة في معسكر نظام الملْك. وكان الرجل يرتدي زي رجل دين، تقرّب إلى نظام الملْك، وعندما اطمأن إليه السلطان، قام الحشّاش بقتله. وهنا دبَّ الرعب في جيش نظام الملْك، فتفكَّك وسيطَر حسن الصباح على الموقف.

ولكن أهم أعمال الحشاشين، كانت محاولتهم أكثر من مرة، اغتيال صلاح الدين الأيوبي الذي لم يكن على علاقة ودّية مع حسن الصباح. وفي المحاولة الأولى نجا صلاح الدين من تلك المحاولة، وقُتِلَ المهاجِم الانتحاري. وفي المحاولة الثانية نجح الانتحاريُّ المهاجِم، بإصابة صلاح الدين بطعنات عدة، لكن لم تكن أي منها قاتلة. وهنا أدرَك صلاح الدين أهمية التوافق مع حسن الصباح، فعقَد اتفاق مهادنة معه أدّى إلى قيام الحشاشين بتقديم بعض الخدمات لصلاح الدين.

وكان المغتالون الانتحاريون من الحشاشين، لا يسْعون على الدوام لتنفيذ عملية الاغتيال. إذ كانوا يكتفون أحياناً، بترْك خنجر على وسادة الرجل المطلوب لتحذيره، فيدرِك ذلك الرجل عندئذ أن الحشاشين كانوا هنا، وأن بوسعهم قتله لو أرادوا.

وقدّر بعضهم أن المغتالين الانتحاريين، يعطون عندما يأمرهم قائدهم بتنفيذ مهَمةٍ ما، جرعة مِن مادّة مخدرة تشبه مادة الماريغوانا في أيامنا هذه. وينقل العضو الحشاش عندئذ -كما تقول "غوغل"- إلى حديقة من صنع الإنسان، مليئة بالأشجار المثمرة، وتجري بينها أنهار من عسل ونبيذ، وتقدّم له حوريات في أجمل ملابسهن، وأكوابٌ مليئة بتلك المشروبات اللذيذة والممتعة. يُنقل الحشاش بعد ذلك إلى الموقع الذي كان فيه أصلاً، ليبلغه قائده أنه كان في الجنة، وأنه سوف يعود لهذه الجنة إذا نفّذ بنجاح المهمة الموكولة إليه «اغتيال شخصٍ ما»، أو إذا استشهد أثناء تنفيذها. ومن هنا أُطلِق عليهم اسم "الحشاشين"، باعتبار أن الحشيش يستخدم وسيلة لإقناعهم بتنفيذ الأوامر المعطاة لهم من دون تردُّد.

ودوَّن ماركو بولو فيما كتَب عن رحلاته، الكثير عن مجموعة الحشاشين. كما كتَبَ عنهم أمير الأزواد، ولورانس لوكهارت، وبرنارد لويس، وفرهاد دفتري، وآخرون.

***

وبعد حركة الحشاشين، لم يَسمع العالم كثيراً عن حركات إرهابية أو انتحارية كبرى أو تستحق التسجيل أو الرواية، حتى وقوع الثورة الفرنسية في نهايات القرن الثامن عشر، وقيام روبسبير على رأس قيادة ثلاثية، بإدارة فرنسا الثورة. ففي هذه المرحلة، ظهرَت الحركة الفوضوية التي ربّما شجَّع روبسير عليها، إن لم يكن قد قادها.

ففي عهد روبسبير الذي استمر أحد عشر شهراً، تم اعتقال ثلاثمئة ألف شخص، ونُفِّذ حكم الإعدام في سبعة عشر ألف إنسان، وسُجِن 35 ألف مواطن ماتَ الكثيرون منهم في السجن. وكان أبرز مَن نُفِّذ فيه حكم الإعدام باستخدام الجيلوتين في عام 1793، الملِك لويس السادس عشر والملكة ماري انطوانيت، علماً أن مقصلة الجيلوتين قد نَفّذ تركيبها د.جوزيف جيلوتين فسُمّيت باسمه. وكان

قد جرى تصميمها من قِبل د.انطوان لويس سكرتير أكاديمية الجراحة الفرنسية، لاعتقاده أنها وسيلة أفضل من الشنق الذي يجعل المشنوق يبول في سرواله، وأفضل من ضرب العنق بالسيف، حيث لا تؤدّي أحياناً ضربة سيف واحدة لإنهاء حياة المحكوم عليه بالموت.

ورغم البشاعة والفوضوية التي تبنّاها روبسبير واتّسمت بها فترة حكمه، قدَّر بعضهم أن عدد ضحايا تلك المرحلة، لم يكن بذلك القدْر المرعب من الضحايا الذي اتّسمت به مراحل الحروب الصليبية التي أدّت إلى مقتل الآلاف من الجانبَين.

ولكن المرحلة الفوضوية في فرنسا، امتدت إلى مواقع أخرى في العالم وبخاصة في القرن التاسع عشر. ففي عام 1881، قام إرهابي ينتمي إلى منظمة سرّية باسم "نارودنايا فوليا" «إرادة الشعب»، بِلَفٍّ كمية من القنابل والمتفجّرات حول خصره، وفَجَّر نفسه في بطرسبرج أمام القيصر الروسي ألكسندر الثاني، على أمَل أن يشعل ثورة تنهي العهد القيصري، لكن عهود القياصرة لم تنتهِ إلا بالثورة الشيوعية التي قادَها لينين في تشرين الأول 1917.

وشهدَت نهايات القرن التاسع عشر، سلسلة من عمليات اغتيال الزعماء، إضافة إلى اغتيال أليكسندر الثاني، نفّذها عدد من المنتمين لمجموعة من الفوضويين يعمَلون تحت اسم "مكنو جروب"، ومنها: اغتيال رئيس جمهورية فرنسا ماري فرنسوا سادي كارنو، واغتيال رئيس الولايات المتحدة الأميركية وليم ماكنلي عام 1901 على يد فوضويّ اسمه ليون كزولكوكس، وتفجير مركز مراقبة "جرينتش" عام 1894.

وقام عدد من عمّال الموانئ الإسبان في مدينة برشلونة، بتشكيل مجموعة إرهابية أسموها "كتيبة باكونين". وقام اثنان من هذه المجموعة الانتحارية، هما أمادو سالفان وفرناندز أوباري، بتزنير نفسَيهما بمتفجِّرات وزنها 40 باونداً، واقتحما كنيسةً فجّرا فيها نفسَيهما إلى أشلاء.

وفي نيسان 1919، قامت مجموعة من الإرهابيين والفوضويين العاملين في أميركا تحت اسم "الإخوة جيمبل"، بإرسال 36 مغلّفاً بريدياً تتضمّن موادَ متفجِّرة. وَوُجِّهَ أحدها إلى النائب العام، وآخر إلى دائرة التحقيقات الجنائية "أف بي آي"، كما وجّهت الرسائل الأخرى إلى شخصيات سياسية وقيادية أخرى.

وفي التسعينات، قام أحد المنتمين إلى "التاميل" بتفجير نفسه أمام رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي مما أدى إلى تمزّقهما أشلاءً. كما قُتل الكثيرون في إفريقيا نتيجة الاضطهاد العنصري في القرن الماضي، وبُقرت بطون النساء الحبالى في قرية دير ياسين الفلسطينية في نيسان 1948 عندما اجتاحتها عصابات شتيرن واليَرغون الصهيونية، إضافة إلى العديد من الأعمال الإرهابية الأخرى التي نفّذها الصهاينة في فلسطين في عام 1948 وأبرزها تفجير فندق الملك داود في القدس، وإلقاء البراميل الممتلئة بالمتفجرات في ميادين عامّة في مدينة يافا.

والجريمة الكبرى التي ارتكبها الصهاينة بحق الفلسطينيين، إضافةً إلى تهجيرهم إثر حربَي 1948 و1967، هي المذبحة التي نُفّذت في مخيمَي صبرا وشاتيلا"في بيروت عام 1982 عندما قُتل، بل أُعدم بدمٍ بارد، ثلاثةُ آلاف فلسطيني أو أكثر. وقد نفّذ عمليات الإعدام تلك، مقاتلون من القوات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب الذي كان متحالفاً مع الإسرائيليين. وقد نُفّذت المذبحة بإشراف وزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون الذي راقَب العملية وأشرف عليها وهو واقف «بمنظاره» على رأس تلة مُطلّة على المخيَّمَين المذكورَين.

***

وإذا كانت تلك هي بعض إفرازات النشاط الفوضوي والاتجاه نحو العمليات الانتحارية منذ تفجُّر الثورة الفرنسية في نهايات القرن الثامن عشر، والتي لم تتوقّف عند الحدود الفرنسية، إذ امتدّت لتشمل روسيا القيصرية، وإسبانيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى آسيا إذا أخذنا في الحسبان اغتيال كل مِن

أنديرا غاندي وراجيف غاندي، وقبْلهما اغتيال المهاتما غاندي، وغيرها من الأعمال الفوضوية أو الانتحارية... فإنّ تلك الأعمال الانتحارية لم تتوقّف عند هذا الحدّ، إذ انتقلت إلى اليابان أيضاً، لكن مرتديةً توجّهات مختلفة.

فخلال الحرب العالمية الثانية «1939–1945»، ظهر "الكاميكازي" مع نهايات عام 1944، لدى اقتراب بوارج قوات الحلفاء من شواطئ الجزر اليابانية. ففي الرابع من آب، تم كشف النقاب عن أن مدرّباً للطيران اسمه "تاجو تاكاتا"، بدأ يدرّب الطيارين اليابانيين على العمليات الانتحارية التي تنفّذ ضد البوارج والسفن الحربية التي باتت تقترب تدريجياً من الشواطئ اليابانية. وقيل إن العملية الانتحارية الأولى نُفّذت في 13 أيلول 1944، بحيث أقلَعت طائرتان في مهَمة انتحارية، وكانتا محمّلتين بمئة كيلوغرام من المتفجرات. ولم تعد الطائرتان أبداً، مع أنه لم ترِد أنباء عن إصابة أو تدمير سفن للحلفاء.

ولكن هجمات انتحارية يابانية أخرى حقّقت الكثير من النتائج في عمليات انتحارية لاحقة. وتقول التقارير إن تلك العمليات، قد نجحت في إصابة وتدمير 47 من السفن أو البوارج الحربية التابعة للحلفاء. كما ذكرت الأنباء أن 300 سفينة أو بارجة أو ناقلة جنود أخرى، قد تم إلحاق التلَف بها، وأنّ عدد الطيارين "الكاميكازي" اليابانيين الذي قتلوا أثناء تنفيذ عملياتهم الانتحارية، قد بلغ 3860 طياراً، مما يعني أن كل الهجمات الانتحارية لم تحقق أهدافها بنجاح. وقدّر الدارسون أن قرابة 19 بالمئة فقط منها، قد حقّق النتائج والأهداف التي سعت إلى تحقيقها.

وتسمية "كاميكازي" مستقاة من عبارة "الريح المقدسة". وكانت التسمية الرسمية للمجموعة التي ضمت الطيارين "الكاميكازي"، هي "وحدة الهجوم الخاصة". وكان الاسم المختصر لها هو "توكو تاك"، حيث تعني كلمة "توكو" الهجمات الخاصة، ويقصد بها الهجمات الانتحارية على بوارج وسفن الحلفاء التي كانت تدنو شيئاً فشيئاً من شواطئ اليابان. وقدّرت الإدارة اليابانية، أن الهجمات الانتحارية بطائرات

محمّلة بالمتفجرات والقنابل والصواريخ وخزانات ممتلئة بالوقود، وتسعى متعمّدة للاصطدام بسفن العدو، هي أكثر فاعلية من مجرد قصف تلك السفن بالمدافع من الأرض، أو من طائرات تحلّق في الجو.

والروح التي يتّسم بها الطيار "الكاميكازي"، هي روح "الساموراي"، أي البطل الياباني التقليدي في تاريخ اليابان، الذي يفضّل الموت على مذلّة الهزيمة. وتلك الروح لدى المقاتل الياباني، هي التي دفعَت طياراً يابانياً أثناء الهجوم على "بيرل هاربر" في ولاية هاواي في 7 كانون الأول 1941، أي قبل سنوات من بداية عمل "الكاميكازي" في نهايات 1944، إلى القيام بعمل انتحاري تلقائي منه. وكان الطيار الملازم الأول "فيستا"، قد أعلن لزملائه قبل إقلاعه، أنه سوف ينفّذ عملاً انتحارياً ضد الأميركيين إذا أُصيبت طيارته. ولما أصيبت طيارته بالفعل، قام بالاصطدام المتعمّد بمركز للبحرية في "كينوهيه" في هاواي. وكان ذلك تنفيذاً لروح الساموراي اليابانية.

***

وبعد ستة وخمسين عاماً، وبالتحديد في 11 أيلول 2001، ظهر "كاميكازي" عربي على الساحة الدولية. إذ قام طيّاران ينتميان لتنظيم القاعدة، بتوجيه طائرتين قاد كل منهما إحداها، نحو أحد البرجين في نيويورك، ليخترقاهما بطريقة غريبة لم ينجح بمثيل لها قبلاً طيّارو "الكاميكازي" اليابانيون، مسبّبين تدمير البرجين ووفاة المئات من الموجودين فيهما.

وكان تنظيم القاعدة قد ظهر للوجود في نهايات عام 1989، عندما انسحبت من أفغانستان قواتُ الاتحاد السوفياتي الموصوفة بالشيوعية الملحدة، والتي كانت قد غزتها. وكان المسلَّحون القادمون متطوّعين من بلاد إسلامية متعدّدة، قد جاءوا لمحاربتها ومحاربة الكفر والإلحاد معها. لكن بعد انسحاب السوفيات من أفغانستان،

تحوَّل المسلَّحون الإسلاميون إلى مقاتلة أميركا، ففجّروا سفارات أميركية، وأهدافاً غربية أخرى، قبل أن يصِلوا إلى مرحلة الهجوم الانتحاري في نيويورك.

وتفرّعت عن "القاعدة" تنظيمات عديدة تدور في فلَكها، ومنها تنظيم دولة العراق الإسلامية، قبل أن تضيف سوريا إلى نشاطها ليصبح اسمها "داعش" التي سرعان ما قطَعَت صِلتها بـ"القاعدة" لتستقلّ بقرارها. بل وبدأت تُنافس "القاعدة" على مركز القيادة والنفوذ لدى التنظيمات الإرهابية، كما أخذَت تنافسها أيضاً في أساليب الإرهاب التي اتبعتها.

صحيح أن الأعمال الإرهابية والانتحارية ليست جديدة على العالَم، فقد مارسها الحشّاشون في منطقتنا، ومارستها الفوضويون في أوروبا بل وفي أميركا أيضاً، كما مارسَها اليابانيون في البحار القريبة من جُزرِهم، ولكنّها كانت جميعها أعمالاً إرهابية أو انتحارية، ضد عسكريين أو قيادات سياسية وتنفيذية وقيادية، ونادراً ما كان منها ضد مدنيين أبرياء، باستثناء عملية التفجير في كنيسة برشلونة الإسبانية التي سبَق ذِكرها، وعمليات قتل المدنيين "على الهوية" في لبنان أثناء الحرب الأهلية «1975–1989»، والتي استغرقَت فيها عمليات القتل "على الهوية" تلك أياماً قليلة فقط، عاد بعدها المتقاتلون إلى مواقع جبهاتهم لخوض معارك كلاسيكية بين طرفين مسلحين.

هذا ما لم تكن هناك عمليات أخرى ضد مدنيين، لم تصل إلى مسامعنا أو لم تسجَّل في تاريخ الإرهاب بشكل واضح ومفصَّل، كنشاط الأميركيين الجدد الذين جاءوا غزاة للقارة الأميركية المكتشفة من كريستوفر كولومبُس، فقتلوا مئات الآلاف من سكانها الأصليين من الهنود الحمر غير المسلحين إلا بالمدية والقوس والنشاب، في مواجهة الغزاة المسلحين بالبنادق والمدافع والكثير من الأسلحة الأكثر حداثة. فالمؤرّخون لا يروُون الكثير في كتبهم عن تلك المرحلة التي لا نعرف عنها

الكثير إلا ما وردنا عبر أفلام هوليوود المثيرة، التي غالباً ما صوَّرَت لنا الغزاة بالأبطال الصناديد.

أما الأعمال الإرهابية والانتحارية التي مارستها الحركات الإرهابية الجديدة، ومنها "داعش" و"النصرة"، فمعظمها كان موجَّهاً ضد المدنيين الأبرياء، ومثالها تفجير السيارات المفخخة في شوارع مزدحمة بعامّة الناس، أو في سرادق عزاء، وغيرها من الأعمال المشابهة. وقليل منها يوجّه ضد المجوعات العسكرية المقاتلة. فَصِفَة القتل البشع المفزع عن طريق التفجيرات في بغداد العراقية وحمص السورية وغيرهما من المدن، هي ما أرادوا الاتسام بها كجزء من استراتيجيتهم للافزاع والتخويف المقررة والمعتمدة لديهم على الدوام.

وهنا نلاحظ الفارق الواضح بين عمليات إرهابية أو انتحارية مورست في الماضي، سواء في القرون الوسطى في زمن الحشاشين، أو حتى في العصور الحديثة نسبياً كما في القرون الثلاثة الأخيرة، عندما لم تكن هناك الكثير من المواثيق والمبادئ الدولية التي يتوجّب مراعاتها غير مبادئ حقوق الإنسان التي بزغ نجمها مع الثورة الفرنسية «التي لم تراعِها الدول كثيراً في ذلك الوقت»، وعمليات مشابهة تمارَس الآن من قِبل "داعش" في القرن الحادي والعشرين، في زمن عُززت فيه مبادئ حقوق الإنسان، ووُجِدَت المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة، ومعاهدة جنيف الرابعة التي تحدّد كيفية التعامل مع الأسرى والمدنيين تحت الاحتلال، والكثير من الاتفاقيات الدولية الأخرى التي تحظر استخدام بعض الأسلحة وبخاصة الكيماوية منها.

ومن هذا المنطلق، وبسبب وحشيّة أعمالهم البعيدة عن الإنسانية، باتَ من الطبيعي أن يصفهم بعضهم، ربما بحق، بالمغول الجدد.

(2)
حـركـات الإرهـاب الجـديـد فـي العـالـم

مَن الذي سعى وخطَّط لتأسيس حركات الإرهاب الجديد؟

هل هم "الإخوان المسلمون"؟ أم هو تيار الخميني الذي ظهَر في إيران؟ أم تُرى أسامة بن لادن الذي حوَّل المقاتلين الإسلاميين المتشدّدين في أفغانستان من حركة مقاوَمة ضدّ الاحتلال السوفياتي، إلى حركة معارضة لكل شيء وبخاصة الوجود والنفوذ الأميركي وأسماها "القاعدة"؟ أم تُرى هو محمد بن عبدالوهاب الذي ظهر قبل أولئك جميعاً، بأفكاره التي تبنَّتْها السعودية والتي تحوّلت فيما بعد إلى حركة سلفية جهادية وبخاصة عندما وضَع الأمير بندر بن سلطان لمَسَاته عليها؟

***

الانطلاقة الحقيقية والواضحة لفكر الإسلام السياسي كانت من مصر في عام 1928، عندما أسَّس حسن البنّا حركة الإخوان المسلمين على أساس أنها حركة دعوية تسْعى لنشر الدعوة إلى الإسلام على نطاق أوسع.

وُلِد حسن البنا عام 1906 في قرية المحمودية غير البعيدة عن القاهرة، وكان والده الشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا إمامَ جامع، وقد تأثّر بتعاليم وأفكار أحمد بن حنبل صاحب إحدى المدارس الفقهية الأربع المعتمَدة لدى السُنَّة من المسلمين. وتأثّر حسن البنا بالجو الديني الذي نشأ فيه والذي وفّره له والده. وكان حسن البنا قد تأثّر أيضاً ببعض الأفكار الصوفية، فكان يشارك أحياناً فيما يسمى "الحضرة الصوفية". كما تركَت في نفسه الثورة المصرية في عام 1919 بعض الانطباعات المهمة رغم صغر سنه آنئذ.

وأكّد حسن البنا الذي أطلَق حركة الإخوان المسلمين مِن مدينة الإسماعيلية التي كان يعمل فيها مدرّساً وإماماً في جامع؛ أنّ حركَته حركة دعوية وليست معنيّة

بالأمور السياسية. وعندما جرى اغتيال رئيس الوزراء المصري محمود النقراشي باشا، في كانون الأول 1948 مِن قِبَل طالبٍ مصري ينتمي لحركة الإخوان المسلمين، أصدرَ حسن البنا بياناً أدان فيه الاغتيال قائلاً إن "الإرهاب ليس طريقاً مقبولاً في الإسلام" كما أوردت "ويكيبيديا" على لسانه. وقيل إن البنا بكى عندما وقعَت حادثة الاغتيال، وتوسّل لأحد المتنفّذين في قَصر الملك فاروق كي لا يتمّ حَلّ حركة الإخوان المسلمين بسبب هذا الحادث الذي لا يمثّل التوجّهات الحقيقية لحركته. ولكن حسن البنا جرى اغتياله في 12 شباط 1949 «أي بعد قرابة الشهرين من اغتيال النقراشي»، وذلك بعد أن انتظر هو وصهره في مركز شباب جماعة الإخوان المسلمين الوزير زكي علي باشا الذي حدّد لهما موعداً للقائهما. لكن الوزير لم يصل أبداً. ولدى خروج البنا مع صهره ووقوفهما في الشارع باحثين عن سيارة تقلّهما، أطلق اثنان من الرجال كانا بانتظارهما، النارَ عليهما، فَجُرح حسن البنا وسرعان ما توفي متأثراً بجراحه.

وحلّ حسن الهضيبي محل البنا في رئاسة الجماعة التي باتت تضمّ مليوني عضو «كما تذكر "ويكيبيديا"»، وفي عهده ظهر سيد قطب أحد مفكّري الجماعة وقادتها. ومع قطب بدأت الحركة تتّجه نحو التشدّد. وكان قطب من المنتمين لفقه الشافعي، الذي هو كأحمد بن حنبل، من الفقهاء الأربعة المعتمدة اجتهاداتهم لدى المسلمين السُنّة.

ووضع سيد قطب 24 كتاباً حول الإسلام. وقيل إن أفكاره المتشددة، كانت هي العامل المؤثِّر الذي أوحى بتكوين تنظيم القاعدة، كما تسبَّبت بانشقاق بعضهم عن حركة الإخوان المسلمين، ليشكّلوا التيار القطبي المستقلّ عن الحركة. وكان سيد قطب قد اتُّهِم بالتآمر والتخطيط لاغتيال الرئيس جمال عبدالناصر، فحُوكِم مع آخرين وصدر عليه حكم بالإعدام، نُفِّذ فيه فعلاً عام 1966.

***

ولكن القول إن حسن البنا، مؤسِّس حركة الإخوان المسلمين منذ عام 1928، هو المبادِر الأول بربط الإسلام كفكر ديني بالنشاط السياسي الحديث، قد لا يكون قولاً دقيقاً، لأن أوّل مَن مزَجَ بينهما، كان محمد بن عبدالوهاب «1703-1792»، ابن منطقة نجد، الذي تلقّى علومه في المدينة ومكة والأحساء والبصرة، وكان من أتباع مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

وتقول صفحات "ويكيبيديا" التي استقينا منها هذه المعلومات، إن محمد بن عبدالوهاب قد تأثّر كثيراً بطروحات ابن تيمية الإسلامية، الذي عاش في سوريا في القرن الثالث عشر ميلادي. ومِن أشهر الكتب التي وضعَها محمد بن عبدالوهاب "كتاب التوحيد"، ولذا عُرف أتباعه بـ"الموحِّدين"، وهم غير الموحِّدين الدروز المنتشرين في سوريا ولبنان وبعضهم في الأردن. كما عرفوا أيضاً بالسلفيين نسبة إلى السلف الصالح في القرون الأولى للمسلمين، وأُطلِق عليه "الوهابية" نسبةً إلى ابن عبدالوهاب. وكانت الغاية الكبرى له هي نشر الدين الإسلامي في العالَم على أوسع نطاق، وهو الهدف نفسه الذي سعى إليه حسن البنا فيما بعد.

وبدأ المزج بين أفكار محمد بن عبدالوهاب الدينية والممارسات السياسية، بعد ذلك الحِلف الذي أقامه في عام 1740 مع الأمير محمد بن سعود، حيث اتفق الطرفان على أن تكون القيادة الدينية في البلاد -انطلاقاً من "الدرعية" حيث أقام الاثنان- لمحمد بن عبدالوهاب، وأن تكون القيادة السياسية للأمير محمد بن سعود.

وتطبيقاً لمذهبه الذي آمن بالقرآن وبالحديث الصحيح كمصدرين وحيدين للتشريع والفكر الديني، معتبِراً ما يخالفهما شركاً أو ضلالاً، تقرَّر رفض شرب الخمرة وكل ما يسبب تخدير الجسم، ونبذ الأفكار الغربية الغريبة كالاحتفال بعيد الأم وعيد الحب «فالنتاين»، ومنع الاختلاط بين الجنسين، كما منعوا فيما بعد قيادة المرأة للسيارة، ورفضوا وجود المزارات ومعالم الأضرحة باعتبار أن ذلك نوع من الشرك وعبادة غير الله.

ونتيجة لتلك القناعة، قام السلفيون -لدى سيطرة آل سعود على المدينة النبوية ومكة- بإزالة ضريح فاطمة ابنة الرسول «ص». وفي عام 1998 دمّروا، بل وأحرقوا ضريح آمنة بنت وهب والدة الرسول «ص»، مما أثار استياءً في العديد من الدول الإسلامية. وفي العامين 1801 و1802، هاجَم مناصِروهم بقيادة الأمير محمد بن عبدالعزيز بن سعود كُلاً مِن النجف وكربلاء، فدمّروا الأسوار، واقتحموا المدينتين، وقتلوا أعداداً كبيرة منهما، كما دمّروا ضريح الحسين بن علي مما دفع بعضهم، وبخاصة الشيعة، إلى القول إن الهجوم على النجف وكربلاء، شكّلا العمل الإرهابي الأول للوهابيين.

ولكن الوهابيين بعد الهجوم على هاتين المدينتين العراقيّتين، ثمّ قيامهم في عشرينات القرن الماضي بتوسيع نطاق سيطرتهم لتشمل الاستيلاء على ولاية الحجاز، حيث توجد المدينة ومكة، مما أدى إلى طرد الملك الهاشمي علي، الذي خلف والده الشريف حسين في الولاية على عرش الحجاز، لم يُسجَّل عليهم بعد ذلك أيُّ توجُّه نحو ارتكاب أعمال إرهابية، رغم قيام الشيعة وأقليّات إسلامية أخرى باتهامهم بارتكاب بعض الأعمال الإرهابية تمثّلت بقتل أو اغتيال العديد من مناوئي الوهابية في كل من العراق وباكستان والبحرين.

وكان ظهور النفط في السعودية، مع بدايات القرن العشرين، قد عزّز مركز آل سعود وحلفائهم من أتباع محمد بن عبدالوهاب، وبخاصة بعد اتفاق "الخط الأحمر" الذي عقده في عام 1945 الملك عبدالعزيز آل سعود مع الرئيس الأميركي روزفيلت، والذي تعهّدت فيه السعودية بتوفير النفط للأميركيين مع حقوق لاستثماره، مقابل تعهّد الأميركيين بتوفير الحماية لعرش آل سعود، بما في ذلك من ضمان غير مباشر لحماية الوهابية.

إلا أنه بين الأعوام 1990 و2000، حصل انشقاق في الدعوة الوهابية السلفية. ونادى المنشقّون بالجهاد كوسيلة لنشر الإسلام، وسُمّي أعضاء تلك الحركة

الجهاديين السلفيين «وفيما بعد سمُّوا "الجهاديين السلفيين التكفيريين"» الذين اعتَبروا الولايات المتحدة الأميركية العدو الآخر للإسلام. وهذا الانشقاق أدى للاعتقاد أن تنظيم القاعدة كان ذا جذور وهابية جهادية، مع أن بعضهم الآخر قد نفى ذلك، معتبراً أن أسامة بن لادن، مؤسّس "القاعدة"، كان متأثراً، كما تقول كارين آرمسترونج في إحدى كتاباتها، بأفكار سيد قطب المتشدّدة، لا بالأفكار والطروحات الوهابية، سواء السلفية الأولى، أو السلفية المنشقة باسْم الجهادية السلفية. ومع ذلك فإنّ السفيرة آرمسترونج، وصفَت السلفية بأنها حركة سُنّية ذات صفة فاشيّة تفرض معتقداتها بالقوّة على الآخرين، كما قالت آرمسترونج، مما اعتبره بعضهم نوعاً من الإرهاب.

ولكن الدعوة السلفية التي انتُقِدَت كثيراً من طائفة الشيعة ومن المجموعات الدينية الصوفية، لم تستطِع نشْر تعاليمها بشكل ناجح خارج الأراضي السعودية إلا بقدر محدود، حيث ظهرَت بعض الأحزاب المنتسبة إلى السلفية وبخاصة في مصر، ومنها حزب النور، وذلك خلافاً لما فعلتْه حركة الإخوان المسلمين التي استطاعت الانتشار في العديد من البلاد الإسلامية ومنها تركيا التي بات يحكمها أردوغان المنتمي إلى حركة مشابهة لحركة الإخوان المسلمين. وقد تحقق الفشل في نشر الدعوة الوهابية، رغم قيام السعودية بإنفاق 87 مليار دولار بين الأعوام 1987 و2007، حيث كانت تنفق أكثر من ثلاثة مليارات دولار تقريباً سنوياً، على نشاطات إسلامية خارج السعودية، مقابل إنفاق سوفياتي سنوي لنشر الشيوعية في العالم، في سنوات وجود الاتحاد السوفياتي، لم تتجاوز قيمته المليار دولار.

ومع ذلك، فقد حصل تبدّل نوعي آخر في مسار الدعوة الوهابية منذ شهر آذار 2011، عندما أشعلت السعودية بالتعاون مع قطر وتركيا والولايات المتحدة الأميركية، حرباً في سوريا، هدفها الظاهر أو المعلَن هو القضاء على حكم وصفوه بالدكتاتوري، مع أن الهدف الحقيقي لتلك الحرب هو اجتثاث دولة ممانعة للحلول

الاستسلامية مع "إسرائيل"، مع هدف آخر خفي هو الحكم العلمانيّ وقوميّ الاتجاه القائم في سوريا، وقطع الطريق على تثبيت ظهور الهلال الشيعي الذي قدر بأنه سوف يضم إيران والعراق وسوريا والجزء اللبناني الذي توجد فيه طائفة الشيعة ويسيطر على مقدراته حزب الله اللبناني.

ولأن السعودية وقطر لا تملكان العدد الكافي من الرجال المقاتلين لإرسالهم لمقارعة القوات السورية، فقد لجأت الدولتان، وبخاصة مدير مخابرات السعودية بندر بن سلطان، للاستعانة بمقاتلين مرتزقة عاثوا فساداً في المناطق السورية التي سيطروا عليها، كما ارتكبوا العديد من النشاطات الإرهابية، مما بات من الممكن معها، كما يرى بعضهم، وصف الحركة الوهابية وبخاصة أعضاؤها المنتمون للجهادية التكفيرية الذين جاءوا إلى سوريا، بالحركة الإرهابية.

ورغم نفي السعودية تورط رجالها في تلك الحرب، وإصدار مراسيم ملكية تأمر السعوديين المنخرطين في القتال في سوريا، بالعودة فوراً إلى بلادهم تحت طائلة العقوبة لمن لا يعود، فإن وكالات الأنباء المقروءة أو المصورة، لم تسجِّل حركة ملحوظة لعودة أيّ منهم. ومن هنا، قدر بعض المحلّلين أن الدعوة إلى عودة المقاتلين السعوديين، هي مجرد حركة تجميلية للوجه السعودي الذي بات يُتَّهم بتشجيع الإرهاب والحركات الإرهابية، التي أخذت تشكِّل خطراً مستقبلياً، ليس على سوريا فحسب، بل على دول الجوار أيضاً، وعلى الدول الغربية أنفسها.

***

وإذا كان قد قيل إن البريطانيين كانوا يقفون وراء ظهور حركة الإخوان المسلمين في مصر بغية تشكيل قوة تخلق المتاعب لحزب الوفد، وهو الحزب الأقوى في مصر في تلك المرحلة والذي كان يعادي الوجود البريطاني في مصر نتيجة معاهدة عام 1936، وكذلك لخلق المتاعب للملك فؤاد الأوّل وبعده الملك فاروق اللّذَين لم يكونا على علاقة ودية سواء بحزب الوفد أو بالإنجليز، فإن حركة الخميني في

إيران قد وصلت إلى السلطة بدعم من الأميركيين الذين رغبوا في إحلال نظام إسلامي محل نظام الشاه المهترئ، والذي كان من المرشّح أن يحل محله تآلف أنصار الزعيم الوطني د.محمد مصدق مع حزب تودة الشيوعي وحركات يسارية أخرى في مقدمتها "فدائيو خلق"، وهو ماركسي الاتجاه كان يتمتّع بشعبية عارمة.

ولكن الخمينيين بمجرّد استقرار الأمر لهم في إيران، سرعان ما انقلبوا على الأميركيين وأسموهم "الشيطان الأكبر"، فاحتلّوا السفارة الأميركية وأخذوا مَن فيها رهائن، كما قاموا بنسف مقر حزب "جمهوري إسلامي" بقيادة آية الله بهشتي، الذي ظهر منافساً للخميني، مما أدى إلى مقتله مع مجموعة كبيرة من أعضاء حزبه كانوا يمثّلون الحزب في البرلمان الإيراني المنتخب حديثاً.

كما وضع الخمينيون العراقيلَ في طريق ممارسة الحسن بني صدر «رئيس الجمهورية الإسلامي المعتدل والمنتخَب من الشعب في أول انتخابات تجرى بعد الثورة» صلاحياته رئيساً للدولة، مما اضطره إلى الفرار من إيران بصحبة مسعود رجوي، زعيم حركة مجاهدي خلق الإسلامية المعتدلة أيضاً والمتحالفة مع "بني صدر".

بل وطارد حرس الثورة الإسلامية أنصار د.محمد مصدق «الزعيم الإيراني الذي أمّم نفط إيران» وغيره من القيادات الوطنية المعتدلة، مما اضطر العديدين منهم إلى مغادرة البلاد فراراً من تصرفات الحرس الموالي للخميني والتي وصفت بالإرهابية، حيث كان رجال الحرس يلاحقون بالعصي والحجارة والمدي، بأسلوب إرهابي واضح، كل تجمع سياسي أو مظاهرة تنفذها حركة سياسية غير موالية للخميني. وقد شاهدت بنفسي أثناء وجودي بصفتي إعلامياً في طهران، بعض عمليات المطاردة البشعة تلك.

ومع وفاة آية الله طالقاني، الزعيم الإسلامي المعتدل أيضاً، وهي الوفاة التي تمت بطريقة غامضة، استقر الأمر للخميني، فبدأ عندئذ يحاول مد أخطبوط الثورة الإسلامية الخمينية إلى دول الجوار مما زاد في رعب الأميركيين منه.

ولكن بعد وفاة الخميني، أخذت الثورة الإيرانية تتجه تدريجياً نحو اعتدال نسبي، وهو الاعتدال الذي بدأ بالظهور بعد تولّي الرئيس خاتمي الرئاسة. وبعد مدة قصيرة، كرس الاعتدال مرة أخرى بانتخاب حسن روحاني رئيساً للجمهورية، حيث مد روحاني يده للولايات المتحدة محاولاً التفاهم معها.

***

ولم يختلف الأمر بالنسبة لأفغانستان، حيث قدمت الولايات المتحدة الأميركية أيضاً الدعم الاستخباري والتدريبي والتسليحي لمجموعة من الإسلاميين المتشدّدين، بغية مساعدتهم على مقاتلة الجيش السوفياتي الشيوعي الذي سيطر على أفغانستان.

ولكن بمجرد نجاح أولئك في إخراج السوفيات من البلاد الأفغانية، انقلبوا على الأميركيين، مشكّلين تنظيم القاعدة الذي تحوّل إلى صداع كبير في الدماغ الأميركي.

وكانت أبرز العمليات المؤكدة لتمردهم على الأميركيين: نسف البرجين في نيويورك عام 2001. ويقول مركز ستارت المتخصّص بدراسة الإرهاب والعمليات الإرهابية، أنه بمجيء عام 2012، كانت قد نُفذت أكثر من 8500 عملية إرهابية أدّت إلى مقتل 5500 شخص، وقد نَفّذت تنظيمات تابعة لـ"القاعدة" ستّاً من كل سبع عمليات منها.

وعن تنظيم القاعدة، انبثقت مجموعات أخرى من التنظيمات الإرهابية، ومنها "أنصار الشريعة" في كل من ليبيا وتونس واليمن، وحركة الشباب في الصومال، إضافة إلى "بوكو حرام" في نيجريا، وحركات إسلامية أخرى في مالي وفي إفريقيا

الوسطى، إضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب العربي. ولكن أبرز انشقاق عن "القاعدة" كان انشقاق "الدولة الإسلامية في العراق والشام" «داعش» عنها.

فمع اشتعال الحرب في سوريا، قامت "دولة العراق الإسلامية" التي كانت تقاتل في العراق، بنقل نشاطها ليشمل القتال في سوريا أيضاً بالتعاون مع شقيقتها السورية المسماة "جبهة النصرة"، وهما الحركتان المواليتان لـ"القاعدة" في أفغانستان بقيادة أيمن الظواهري. وظلّ الأمر كذلك إلى أن وقع الانشقاق بين الحركتين، فتحوَّلت الأولى بقيادة أبو بكر البغدادي إلى "داعش" التي استقلت عن "القاعدة" بتوجّهاتها بعد رفضها أوامر أيمن الظواهري بالتخلّي عن القتال في سوريا وتركه لـ"النصرةَ"، بينما بقيت حركة النصرة بقيادة أبو محمد الجولاني على ولائها لـ"القاعدة"، مواصلة القتال أحياناً جنباً إلى جنب مع الجبهة الإسلامية المموَّلة من السعودية، خلافاً لـ"داعش" التي غالباً ما خاضت معارك ضد الجبهة الإسلامية، إضافة لمقاتلتها الجيشَ السوري النظامي، والجيش السوري الحرّ في آن واحد، بل ومقاتلة جماعة "النصرة" أيضاً التي حصل انشقاق آخر فيها فخرجت منها مجموعة أخرى هي "صقور الأقصى" التي نشطت في مدينة حلب السورية.

ومع حصول الاضطراب السياسي في مصر، وطرد حركة الإخوان المسلمين من الحكم، ظهرت في سيناء حركة أنصار بيت المقدس المتحالفة مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية، والتي نشطت في الداخل المصري ممارسةً عمليات عدة وُصفت بالإرهابية، وكان من أبرزها محاولة اغتيال وزير الداخلية، وإحداث تفجير كبير أمام مبنى مديرية الأمن العام المصري، علماً أن "أنصار بيت المقدس" قد أعلنت مؤخراً، ولاءها لأبو بكر البغدادي، وباتت بذلك جزءاً لا يتجزأ من تنظيم داعش الإرهابي، بل والمعتبر أكثر التنظيمات الإرهابية إرهاباً.

***

وهكذا يتبيّن تدريجياً أن الحركات الإرهابية جميعها، وبخاصة "القاعدة"، كانت في معظمها من صناعة الأميركيين، كما كانت ولو إلى حين صنيعتها. وكان

بعضها من صناعة البريطانيين، كحركة الإخوان المسلمين التي بدأت الآن تتحوّل إلى حركة إرهابية بعد طرد الرئيس مُرسي من سدة الحكم.

فحركة الإخوان المسلمين في مصر التي بدأت حركة دعوية تروّج لانتشار الإسلام في القطر المصري وفي العالم، قد تحوّلت تدريجياً إلى حركة إرهابية بتنفيذها بعض الاغتيالات ضد القيادات المصرية في العهد الملكي. وكانت أبرز عملياتها، اغتيال النقراشي باشا، والذي دفع البنا حياته ثمناً له.

وبعد رحيل الرئيس مُرسي عن سدة الرئاسة، تحولت الحركة بشكل مكشوف إلى العمل الإرهابي بذريعة المحافظة على الشرعية، فنشطت في سيناء بأسماء مختلفة، كما نشطت في القاهرة ومدن مصرية أخرى .

***

وهكذا يتضح للمراقب أن اعتقاد بريطانيا وبعدها الولايات المتحدة الأميركية، بأن استخدام الإسلام السياسي لتحقيق مصالح سياسية ضد أعدائهم، سيحقق نتائج مفيدة لهما دون ضرب مصالحهما، لم يكن اعتقاداً صحيحاً أو صائباً. فمع العلم أن الدين الإسلامي هو دينٌ سمْحٌ وفي غاية الرُّقِيّ في دعوته، إلا أنّ هاتين الدولتين لم تُدْرِكا أن اقترانه بالسياسة، سيبدّل مساره نحو العداء لهما.

فاقتران الدين بالسياسة الذي بدأه ابن عبدالوهاب، وبعده سيد قطب، وتلاه ابن لادن والخميني، قد جاء بعد مضي قرون طويلة على انقضاء الحروب الصليبية التي نفذت نتيجة خلط الدين المسيحي بالسياسة والمصالح الاقتصادية، والتي تخلّت دول الغرب عنها نهائياً، فلم تعد، كما يدّعون، تمزج بين الدين والسياسة.

والواقع أن الولايات المتحدة الأميركية، وبعد تجربتَيها المريرتين في إيران وأفغانستان، لم تدرك بعدُ وجوب التفكير ملياً قبل إجراء تحالفٍ ما، أو تقديم دعمٍ ما لحركة تتصف بالإسلام السياسي. فها هي تقدّم الدعم لمجموعات الإسلام السياسي الجهادي التي تقاتِل في سوريا، كما أنها ما زالت تعتبر أن إقصاء الرئيس محمد

مُرسي عن كرسي الحكم نتيجة ثورة شعبية، هو عمل انقلابي لم يحترم إرادة الشعب المصري الذي انتخب الرئيس. بل وما زالت أميركا تنظر بعطف إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر، فتساهم في مدّ أنصارهم في سيناء بالسلاح، متناسية أن من بين أولئك الأنصار من ينتمي لـ"القاعدة" التي تقاتلها في أفغانستان.

بل هي ما تزال تواصل ممارسة الضغوط على الحكومة المصرية الجديدة، فتحجب عنها المعونات المالية، وترفض تقديم قِطَع الغيار لأسلحتها، كما تنتقد بغضَب قيام السلطة المصرية الجديدة بتشديد القوانين التي تحارب الإرهاب، ولا تعترف بأن التفجيرات والاغتيالات التي يمارسها أعضاء في حركة الإخوان المسلمين، أعمال إرهابية.

ترى، متى تدرِك الولايات المتحدة الأميركية أن الدين الإسلامي عمَل رائع أنجزَه وقدَّمه للعالَم نبيّ مُرسَل هو محمد «ص»، لكن أصحاب تسييس الدين يُفسدون أهدافه السامية، ويبتعدون به عن مساره الصحيح الذي أراده نبي الله، مع عدم الاعتراض على تقديم الدعم من السعودية وغيرها من الدول الإسلامية، للحركات الإسلامية الدعوية، طالما أنها تسعى لنشر الدين وليس لتسييسه؟

وهكذا يحقّ لبعضهم التساؤل: إلى أين تتجه سياسات الدول الغربية وفي مقدمتها أميركا؟ هل تسعى من جملة مساعيها لتسييس الدين الإسلامي، إلى ظهور مزيد من الحركات الإرهابية التي تكون في البداية من صناعتها، لكنها لا تبقى صنيعة لها، إذ سرعان ما تنقلب عليها لتصبح عدوة لها بعد حينٍ كما حصل في التجارب الماضية؟ ألم تتعلَّم من دروس الماضي؟ أم إنها تتعمَّد المضي في أخطائها، باعتبارها تنفيذاً لاستراتيجية مدروسة تسعى لشيء آخر، وليست أخطاء؟

***

فإذا كان لدى الولايات المتحدة بعض المسوّغات في استخدام الدين الإسلامي لمحاربة الشيوعية الملحدة في أفغانستان، باعتباره سلاحاً أشدّ فتكاً من سلاح

المدفعية، وإذا كان الأمر نفسه يسوّغ في إيران لمنع تنامي قوة اليسار القادر على التحالف مع نظام شيوعي في الجارة السوفياتية، لا شيء بعد ذلك يسوّغ التحالف مع التيار الديني في مصر أو في ليبيا أو في سوريا، عندما ضعف تأثير الشيوعية، فلم تعد موجودة لتسويغ مزيد من الأخطاء الناجمة عن المضي في التحالف مع تيارات الإسلام السياسي المؤهل للتوجه في كثير من الحالات نحو الأعمال الإرهابية.

فهل للولايات المتحدة ولحلفائها مقاصد لا يدركها المراقبون، بحيث يتم الوصول بالمنطقة العربية كلها، نتيجة انتشار الأعمال الإرهابية، إلى مرحلة التفكك والتشرذم إلى دويلات كما يحدث حالياً بشكل واضح في كلٍّ مِن اليمن وليبيا وسوريا والعراق التي تتجه للتفكك إلى دويلات تحت دعاوى الفدرالية والكونفدرالية؟

هل تسعى إلى تحويل جامعة الدول العربية من جامعة تضمّ 21 دولة يصعب التفاهم بين أعضائها، إلى "برج بابل" يسمى جامعة عربية تضم بعد حين، أربعين دويلة يصبح من المستحيل التفاهم أو التنسيق بينها، بما في ذلك ما فيه من حماية لـ"إسرائيل"، وتسهيل لهيمنة الدول الغربية وفي مقدمتها أميركا على المنطقة وعلى مصادر النفط فيها؟

المستقبل غير البعيد، سيكشف الأهداف الحقيقية لذلك المخطط الغامض.

(3)
المغول قادمون ومعهم جدول مخططاتهم الذكية

في منتصف القرن الثالث عشر ميلادي، وفي المراحل الأخيرة من الخلافة العباسية، هرولَت إلى هذه المنطقة من العالم جحافل من المقاتلين الذين جاءوا إلينا من البعيد، من أقاصي قارة آسيا، من بلاد المغول، فعاثوا في البلاد فساداً، وأحرقوا الكتب الموجودة في مكتبة بغداد التي كانت مكتبةً عظيمة تضمّ العديد من المراجع العلمية والأدبية والدينية، وألقوا ما تبقّى منها في نهر دجلة، في وقت قتلوا فيه العديد من سكان بغداد الآمنين، وألقوا بجثثهم في النهر، بحيث أن لون المياه في نهر دجلة قد تحوّل إلى اللون الأحمر لغزارة دماء أولئك القتلى الذين ملأت جثثهم النهر، فعكّرت لون مياهه الصافية، وصبغتْها باللون الأحمر القاني. ومن أبرز قادة تلك الهجمة البربرية هولاكو وتيمورلنك وجنكيز خان، الذين سجّلوا أسماءهم في التاريخ باعتبارهم من الغزاة العظام، تماماً كمن سبقهم من الغزاة الرومان، ومَن لحقهم من الغزاة الصليبيين.

ولم يكن في تلك المرحلة من الزمان، أمم متحدة، أو مجلس أمن. كما لم تعرف عندئذ شريعة حقوق الإنسان وغيرها من مفاهيم العدالة، وحق حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، إضافة إلى حق حماية الأسرى التي باتت الآن مقنّنة في اتفاقيات جنيف الرابعة لحماية أسرى الحروب.

ورغم وجود كل تلك القواعد والاتفاقيات والمعاهدات والمجالس الدولية في وقتنا الحاضر، فإن موجة جديدة من المغوليين، أو من يشبههم، قد بدأت -كما يبدو- تعيث فساداً وقتلاً في بعض البلاد العربية، بدءاً من سوريا كخطوة أولى، يليها الزحف المرجّح نحو باقي الدول العربية، بمجرد انتهائهم من تحرير سوريا من سطوة من يعتبرونهم كفاراً.

وها هو خليفة المسلمين «كما سمّى نفسه» أبو بكر البغدادي، قد أعلن في تسجيل صوتي له، أراد فيه أن ينفي مقتله أو إصابته نتيجة غارة شنتها قوات التحالف الدولية على موكب سيارات اعتُقِد أنه كان في إحداها.. أنّ "داعش" سوف تتمدّد في أقطار أخرى، منها مصر وليبيا والجزائر، أي حيث توجد أنشطة لمناصري الإسلام السياسي. كما دعا الشعبَ السعودي للتمرّد على حكومته.

ويبدو أنه كانت هناك استجابة سريعة لدعوته، إذ أعلنَت السعودية بعد خطابه بأيام قليلة، عن قيام سبعين من أنصار "داعش" بمهاجمة حُسينية «أي جامع للشيعة» في منطقة الأحساء السعودية وقتلهم عدداً من المصلّين. كما قامت مجموعة مسلحة في مدينة درنة الليبية، بتنفيذ حكم الإعدام في ساحة عامة بعدد من المناوئين، كما نفذت عقوبة الجلْد بعدد آخر منهم. وكان تنفيذ تلك الأحكام قد تم على الطريقة الشرعية "الداعشية"، وكأنه تأكيد لما كشفت عنه قناة "العربية" من وجود خلايا لـ"داعش" في درنة.

فطموح هؤلاء لغزو المنطقة برمتها، ليس له حدود. ولقد رأينا أن "القاعدة" قد بدأت في أفغانستان، لكنها لم تتوقف هناك، بل تمددت وتوسعت بحيث وصلت إلى دول لم يكن في الحسبان إمكانية وصولها إليها. فهم موجودون الآن في المغرب العربي، وفي دول إفريقية كَنيجيريا ومالي، وفي جبال الشعانبي على الحدود التونسية الجزائرية، إضافة إلى انتشارها في سوريا بكثافة، وفي اليمن القريبة في حدودها من السعودية ومن سلطنة عمان.

وقد أصبح انتشارها الكثيف في اليمن، مدعاة قلق حقيقي ليس للجارة السعودية فحسب، بل للولايات المتحدة الأميركية أيضاً التي باتت تعتبر اليمن القاعدة الأكبر لـ"القاعدة" بعد "القاعدة" الموجودة في أفغانستان. وقد بلَغ بأميركا الفزع من انتشار "القاعدة" في اليمن، حدّ إرسالها طائرات "درون" التي تطير من دون طيار، إلى لحْج وحضرموت ومأرب، وهي المناطق التي يعتقد الأميركيون أنها تضم العدد

الأكبر من مقاتلي "القاعدة" في اليمن. وهي ترسل أمواج الطائرات هذه بغية قتل مزيد من أعضاء "القاعدة" اليمنية، علماً أن المعلقين اليمنيين الذين ظهروا في حوارات سياسية على القنوات التلفزيونية، أكّدوا أنّ معظم القتلى هم من رجال القبائل المدنيين الذين يحملون السلاح بشكل تلقائي بحسب اعتياد رجال القبائل اليمنية، دون أن يكون لهم انتماء لـ"القاعدة". صحيح أن الطائرات تقتل بعض قيادات "القاعدة"، لكن نجاحاتهم تلك لا تقاس بعدد المدنيين الذين يُقتلون دون مسوّغ.

والأهم من ذلك أن لدى المغول الجدد مخططاتهم الخاصة في التوسّع وفي كيفية تنفيذ مشروعهم الذي يمكن وصفه بالمشروع الهولاكي الشيطاني:

أولاً: من أجل تحقيق هدفهم بسرعة، والتميّز عن أساليب التنظيم الأم «القاعدة»، لجأوا إلى أسلوب نشر الفزع والرعب في نفوس المواطنين، عبر قتل الأسرى، واغتصاب النساء وجلدهنّ في ساحات عامّة، وبيعهن جواري، وقطْع رؤوس بعض المدنيين لأسباب تبدو تافهة للمجتمع المتمدّن، إضافة إلى استخدام السلاح الكيماوي أحياناً.

ثانياً: تميّزت "داعش" بأنها كانت تتعمّد تصوير قطْع الرؤوس، وعمليات الإعدام الكثيرة للأسرى، وجلْد النساء، وتبثّ تلك الأشرطة المصوّرة على "يوتيوب"، رغبة منها في نشر الرعب لدى الآخرين، كي لا يقدموا على مقاومتها لدى مهاجمتهم موقعاً جديداً. وبلغت الوحشية بأحدهم أن أكلَ، أمام الكاميرا، كبد جندي سوري انتزعه من صدره.

ثالثاً: تعمّد المغول الجدد أن يهدف نشاطهم الإرهابي لإلحاق الضرر بالمدنيين إلى جانب بالعسكريين، بل وتفضيل تنفيذ هجماتهم على المناطق المدنية أكثر من العسكرية، لأنها من ناحيةٍ، أهداف أسهل من الأهداف العسكرية التي ستبدي مقاومة وتلحق ضرراً برجالهم، ولأن إلحاق الضرر بالمدنيين تحديداً، من ناحيةٍ

أخرى، سوف يعزز الصورة الوحشية التي أرادوا أن يرسموها لأنفسهم. وتأكيداً لهذا التوجه قاموا بتنفيذ الكثير من العمليات الانتحارية داخل تجمعات بشرية، إضافة إلى تفجير عشرات السيارات المفخخة في ساحات عامة ومكتظة بالناس، أدى إلى وقوع عشرات الضحايا يومياً من المدنيين الأبرياء، وهو الأسلوب الذي اتُّبع في سوريا كما اتُّبع خاصة في العراق، حيث يبلغ فيها عدد التفجيرات اليومية أحياناً وفي مواقع مدنية، خمسة عشر تفجيراً أو أكثر.

رابعاً: تعمّد رجال "داعش" ملاحقة الأقليات في المناطق التي يغزونها، فطاردوا العلويين في منطقة الساحل السوري، كما لاحقوا الأزيديين في جبل سنجار، والمنتمين للطائفة الكاكائية كذلك، وحاصروا مدينة يقطنها التركمان العراقيون، وطردوا المسيحيين من الموصل بعد تجريدهم من ممتلكاتهم ومقتنياتهم، وقتلوا بدم بارد في شمال العراق أكثر من ألف جندي عراقي انتموا لطائفة الشيعة.

خامساً: كان من مخططاتهم منذ بداية القتال في الشمال السوري، السعي للسيطرة على المعابر الحدودية بين تركيا وسوريا للسيطرة على ما يردُ من سلاح وذخيرة لمنافسيهم من التنظيمات المسلحة الأخرى، بغية إضعاف الفصائل المنافسة التي زعموا أنهم جاءوا لمناصرتها في قتالها ضد الحكومة السورية.

سادساً: توسّعوا في رؤيتهم الاستراتيجية، فسعوا للسيطرة على أحد الموانئ السورية وهو ميناء اللاذقية، بغية تمكنهم من استيراد احتياجاتهم من السلاح والذخيرة بحُرّية تامّة وبعيدة عن مراقبة تركيا والدول التي موّلتهم وسلّحتهم في بداية الأمر، والتي تحدد لهم ما يؤذن لهم باستيراده منها.

وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية، وبخاصة البند السادس، قامت المعارضة المتشدّدة والتي تنهج النهج الهولاكي إياه «أي "النصرة" و"داعش"»، بفتْح جبهة جديدة في المناطق التي تضم غالبية علوية. فتقدمت نحو ميناء اللاذقية، مروراً بقرى علوية عدة، وذلك فيما سمّي "عملية عائشة البكار"، واحتلت عدداً من القرى، وبدأت

تحاول الزحف نحو شاطئ البحر الأبيض المتوسط بغية إيجاد خط إمدادات جديد لها عبر البحر، مع عدم الاعتماد بعد نجاحها في ذلك -إن نجحت في تحقيق هدفها- على الإمدادات القادمة عن طريق تركيا. وهم إذا نجحوا في ذلك، سوف يتمتعون بالقدرة على التحرّك المستقل، كما سيجهضون المخطط الأميركي السعودي القطَري، الذي ظن أنه سيكون قادراً في الوقت المناسب على تحجيم تلك المعارضة وتوجيهها بالحدود المناسبة لسياستهم وبالحدود والكيفية المرسومة لها.

ولكن لدى اجتياحهم بعض القرى العلوية، تعاملوا مع العلويين في شمال سوريا، بوحشية لم تعرف إلا في زمن المغول. فقد توالت الأنباء عن قيامهم بقتل العديد من العائلات العلوية، فلم يوفّروا مسنّاً أو امرأة، بل قتلوا الكثيرين بدم بارد. وتحدّثت التقارير عن قطع رؤوس بعض السكان، لتشبّه الإرهابيون بأسلوب أسلافهم من قدامى المغول. ولم يردعهم عن المضي في ذلك، إلا تدخّل الجيش السوري الذي قمَعهم في النهاية وردّهم على أعقابهم.

فالخطوة الأخيرة التي أقدم عليها مناصرو "القاعدة" أو التنظيمات المتفرعة عنها في المعارضة السورية «مثل "النصرة" و"داعش"»، رغم سلوكهم مسلكاً مغولياً، أثبتت أنهم أبعد أفقاً في التفكير والتخطيط من مخططات الدول المعارضة لسوريا. لأنه إذا نجح المتشددون بسعيهم للوصول إلى منفذ بحري، يكونون قد تحرّروا من التبعية ومن الاعتماد على مموّليهم بالسلاح، وقد يصبحون عندئذٍ قادرين فعلاً على إسقاط النظام السوري والحلول محلّه، بل والسعي أيضاً للانتشار في دول الجوار كالأردن والسعودية مثلاً، إذا ما استقر الأمر لهم عبر ارتكاب مزيد من المجاز والأعمال الوحشية التي تستنكرها الحضارة والإنسانية..

والغريب في الأمر، أن التنظيمات التي تقوم بهذه الأعمال البشعة في أيامنا هذه، تدّعي الإسلام وتتسربل بردائه، مع أن الإسلام بريء منها، خصوصاً وأنّها لا تراعي أبسط المبادئ التي أرساها الرسول العظيم محمد «ص»، عندما كان

يخاطب المقاتلين الذاهبين لنشر الدين الإسلامي في بلاد العالم، إذ كان يخاطبهم قائلاً: «ألّا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تقتلوا وليداً، أو امرأة، ولا كبيراً فانياً، ولا معتصماً بصومعة، ولا تقربوا نخلاً، ولا تقطعوا شجرة، ولا تهدموا بناءً»، وغير ذلك من أقواله الرائعة التي أرست للبشرية بعض المبادئ السامية التي تبنّت بعضها القوانين الدولية الحديثة بعد العديد من القرون.

كما ورد في القرآن الكريم، العديد من الآيات التي تحث على ذلك، ومن ذلك: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقۡرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانًا وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ٨٢﴾ [المائدة: ٨٢].

أما الإسلاميون الجدد، فهم لا يعتبرون أن اليهود هم الأشد عداوة كما تقول الآية الكريمة، وعوضاً عن توجيه بنادقهم وصواريخهم نحوهم، باتوا يوجّهونها نحو العرب من مسلمين وطوائف أخرى.

فقد قتلوا الأب باولو في شمال سوريا، كما اغتالوا راهباً آخر في حمص طالما عمل على خدمة الفقراء والمحتاجين. وفي 15 آذار 2014، نفذوا حكم الإعدام بدم بارد بستة سوريين مسيحيين، وقاموا بتصوير عملية الإعدام تلك، وبثوها على "يوتيوب". واختطفوا راهبات دير مار تقلا في معلولا، وعاثوا فساداً ونهباً في مقتنيات كنائسها، كما قتلوا نساءً وهدموا مبانيَ، بل وقتلوا في شمال العراق خلال أسبوعين فقط، أكثر من ألف جندي عراقي انتموا لطائفة الشيعة. كما اختطفوا سابقاً مطرانين كانا يعبران آمنين من الحدود التركية في طريقهما إلى حلَب، واختفت آثارهما وأخبارهما بعد ذلك، ولم يسمع بأمرهما أحد، مما قد يرجح احتمال مقتلهما على يد أولئك المغول الذين يدعين حمل لواء الإسلام العظيم، متناسين دعوة الرسول الكريم بحماية القساوسة ورجال الدين.

ولكن الأمر لم يتوقف عند مخالفة أوامر الرسول باحترام القساوسة، إذ تعداه إلى عدم احترام تعليماته بعدم التعرض للشيوخ والمسنين والسكان الآمنين. فالأنباء تترى عن قيامهم بقتل العديد من الأسر الكردية غير المسلحة والآمنة في منازلها، بدعاوى الانتقام من المقاتلين الأكراد في شمال سوريا، الساعين لإبقاء السيطرة في مناطقهم للأكراد، وللحيلولة دون سيطرة "المغوليين الجدد" من جبهة النصرة و"دولة العراق وسوريا الإسلامية"، وسوى ذلك من التيارات الأصولية، في مناطقهم التي يسعون للحفاظ على هويتها الكردية، مع المحافظة على انتمائهم للدين الحنيف، لكن بمفاهيمه السمحة التي نادى بها الرسول العظيم.

ولعل أبشع ما فعله أحدهم، قيامه بإطلاق الرصاص بدم بارد على صبي في الرابعة عشرة من عمره، لمجرد أن الصبي قد تفوه بعبارة اعتبرها ذلك المقاتل البطل، كفراً وتجديفاً. فوقع الصبي قتيلاً أمام والديه اللذين فوجئا تماماً بما حدث.

وهناك وقائع أخرى كثيرة لا مجال لسردها جميعاً رغبة في عدم الإطالة، لكن المؤكد أن أعمالاً وحشية كثيرة ترتكب من قبل هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم حماة ودعاة للإسلام. ومن أجل حمايته يتصرفون بتلك الطريقة الغريبة، البربرية والوحشية التي تعيد للذاكرة أعمال المغول في القرن الثالث عشر. وقد لا يكون مدعاة للدهشة –إذا انتشر أولئك في مساحات أكبر داخل سوريا– أن نشاهد عما قريب نهر الفرات الذي يسير مترنحاً ومتعرجاً في بعض المناطق السورية، قد تخضب هو أيضاً بالدماء البريئة، وبالجثث العائمة على مياهه، فتبدل بالتالي لونه إلى الأحمر، أسوة بما حدث لنهر دجلة الذي تخضب بدماء سكان بغداد من العباسيين وغيرهم، إثر غزو المغول لبغداد في القرن الثالث عشر ميلادي.

ويبدو لبعض المراقبين، أن هذا النهج في التخطيط، هو نهج أميركي عودنا على الدوام أن يأخذ في الحسبان النتيجة المباشرة لمخططهم، دون أن يتوقعوا آثاراً أخرى قد تقوض مساعيهم وتعود عليهم بالوبال.

فهم قد نهجوا هذا المنهج في أفغانستان وفي إيران أيضاً، وفشلوا في الحالتين، لأنهم لدى رسم استراتيجيتهم، لم يأخذوا في الحسبان كل الاحتمالات حتى الصغير منها، مكتفين بالظاهر منها، أي بالأثر الفوري والمباشر لها. وهذا التصور القاصر والعقيم هو الذي روعي لدى وضع تصور لمجريات الأمور في سوريا، وباتت معه الآن الدول المتحالفة بعد انتعاش قوة "داعش"، واقعة في مأزق لا تحسد عليه..

والواقع أنني أعجب كثيراً لموقف الدول العربية، وخصوصاً السعودية، المتمثل في الاحتفاظ بتحالفها مع أميركا بشأن هذا المخطط الضار بها وبالدول العربية في نهاية المطاف. صحيح أنها ترغب في إيجاد حلول للقضية الفلسطينية التي هي القضية المركزية في المنطقة، وهي ربما اعتقدت عن حسن نية، أن إسقاط النظام في سوريا سوف ينهي عملية الممانعة للحل الذي تحمل سوريا لواءه. ولكن هل هم على ثقة بأن إسقاط النظام السوري، سوف يقود فعلاً إلى السلام في المنطقة على أساس الدولتين، باعتباره خطوة حقيقية، كما يتوقعون، نحو تحقيق ذلك السلام؟!

الكثير من المراقبين لا يتوقعون ذلك أبداً. لأن الدولة الممانعة فعلاً للسلام هي "إسرائيل" وليست سوريا. وها قد رأينا أن مفاوضات السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والتي تتكرر بين الفترة والأخرى وتنتهي دائماً إلى الفشل، عادت مؤخراً تواجه المعضلة نفسها التي أخرت تحقيق السلام على مدى سنوات، وهي معضلة بناء المستوطنات الإسرائيلية الجديدة على أراض يفترض بها أن تكون جزءاً من أراضي الدولة الفلسطينية الموعودة بحدود عام 1967.

فالرئيس الفلسطيني محمود عباس، يتطلع بشوق إلى الوصول لحل الدولتين، ومثله الرئيس أوباما الذي يريد الاقتداء بسلفيه من الرؤساء الديمقراطيين: كارتر الذي حقق اتفاق كامب ديفيد، وكلينتون الذي حقق اتفاق أوسلو. وهو لذلك يبذل الجهد الجهيد من أجل تحقيق اتفاق الدولتين، ولكن هل تريد "إسرائيل" ذلك حقاً؟

فاليهود الذين ظلوا على مدى ألفي عام يحلمون بالعودة إلى بلد السمن والعسل والمن والسلوى، كما ظلوا يرفعون الأنخاب في أعيادهم الدينية هاتفين: "العام القادم في أورشليم" «أي في القدس»، هل سيتخلون الآن عن حلمهم ذاك، ويرتضون بمجرد جزء من أراضي السمن والعسل؟! وهل يتخلون عن حلمهم في الهيكل، بموافقتهم على أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وهي التي تضم المسجد الأقصى الذي يعتبر الإسرائيليون أن "الهيكل" يقع تحته؟!

هذا أمر مستبعد تماماً، وهم لذلك يعرقلون على الدوام مفاوضات السلام.

فالممانعة الحقيقية لا تأتي من سوريا، بل من "إسرائيل" العازفة عن السلام وتريد الاستعاضة عنه باستسلام الدول العربية، وبذا فإن مسعى بعض الدول العربية لإسقاط النظام في سوريا بهدف ما يعتقدون أنه سيقود إلى إنهاء الممانعة وبالتالي الوصول إلى السلام، لن يؤدي إلى الوصول إلى السلام، بل إلى وصول الهولاكيين إلى قلب الأمة العربية، واجتياحها دولة بعد أخرى، وها قد رأينا البشائر بما حدث في الأحساء السعودية وفي درنة الليبية.

(4)
الاحتمالات الأكثر ترجيحاً حول مَن يموّل "داعش" ويسدد فاتورتها

كشفت قناة "العربية" في برنامج بثته في 15 شباط 2014، أسماء بعض قيادات "داعش" وخاصة اسم كبير قادتها –أي أميرها– عواد إبراهيم عواد القريشي الحسيني المعروف باسم "أبو بكر البغدادي". وكان أبو بكر إمامَ وخطيب جامع القبيسي في بغداد، وأستاذاً جامعياً حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية. كما كشفت القناة أسماء عدد آخر من قيادات "داعش"، ومعظمهم ضباط سابقون في هيئة أركان الجيش العراقي في عهد الرئيس صدام.

ولكن ما ظل مجهولاً هو من يمول "داعش". فعملياتها الكثيرة على جبهتي العراق وسوريا، تتطلب الكثير من الأموال، سواء كانت تلك العمليات داخل العراق بالتفجير اليومي للسيارات، والقتال في الرمادي والفالوجة وصحراء الأنبار وشمال البلاد، أو كانت بالقتال المتواصل منذ سنتين ضد الجيش السوري النظامي في سوريا، وأخيراً ضد الجبهة الإسلامية و"أحرار الشام" والجيش السوري الحر، بل وجبهة النصرة أيضاً بين الفينة والأخرى. فهذه العمليات مجتمعة، تقتضي إنفاق مليارت الدولارات.

فمن يسدد هذه الفاتورة الكبيرة؟!

حاول متعاطفون مع "داعش"، الإيحاء بأن "داعش" تمول نفسها بنفسها من خلال عائدات حقلي نفط تسيطر عليهما في شمال سوريا وتبيع إنتاجهما بثمن زهيد. غير أن هذا التفسير لم يكن مقنعاً، لكون "داعش" تضم الآلاف من المقاتلين الذين تتزايد أعدادهم يومياً نتيجة الانشقاقات في حركات المقاومة المسلحة السورية، والتي كانت غالباً ما تؤدي إلى انضمام أعضاء من الحركات المنشقة إلى "داعش"

هروباً من الفوضى التي تسود في تلك التجمعات. وهذا يعني إنفاقاً كبيراً على شراء السلاح والغذاء والرواتب التي تتزايد يومياً مع تنامي قوة "داعش" وازدياد أعضائها.

***

كانت "داعش" بقياداتها المتعددة وأبرزهم أميرها أبو بكر البغدادي، تشكل إلى وقت قريب، نجمة تدور في فلك أيمن الظواهري، زعيم "القاعدة" الذي خلف أسامة بن لادن بعد مصرعه. وكان من المتوقع عندئذ أن تكون القيادة الأم «القاعدة»، هي التي تمول "داعش".

ولكن بعد أن أصدر الظواهري أمره بفك الارتباط بين تنظيم دولة العراق الإسلامية وجبهة النصرة، طالباً تخصص الأولى بالشأن العراقي، وانفراد الثانية بالشأن السوري، ورفض أمير دولة العراق الإسلامية ذلك ماضياً في القتال في سوريا إضافة إلى القتال في العراق، قرر الظواهري التوقف عن الاعتراف بـ"داعش" كتنظيم تابع لـ"القاعدة الأم"، مما عنى «كما يفترض» التوقف عن تسديد فواتير التنظيم المتعلقة بشراء السلاح والتموين، ودفع مستحقات المقاتلين. ولذا بات من الضروري التساؤل عمن بات يدفع فواتير "داعش"، وخصوصاً بعد أن تخلت "القاعدة الأم" عنها؟

والواقع أنني في معرض صياغة نظريتي حول المسلك الصحيح في كيفية التحليل الاستراتيجي السليم، والتي أسميتها "استراتيجية نهاية المطاف"، توصلت إلى قناعة بأن دراسة أي استراتيجية، لا يجوز أن تتوقف عند الأثر المباشر لها، أي الأثر الفوري المتوقع كنتيجة مباشرة لتحقيقها، بل يتوجب الغوص لمعرفة كل النتائج التي قد تترتب عليها وصولاً إلى "نهاية مطاف تلك الاستراتيجية"، أي مستقرها الأخير.

فواضع الاستراتيجية، عليه أن يأخذ في الحسبان كل الاحتمالات التي قد تنشأ كأثر لاستراتيجيته تلك، مما يقتضي تدارس كل الاحتمالات، الصغيرة منها والكبيرة،

بل عليه أن يراعي أضعف الاحتمالات المتوقع أن تتحقق نتيجة لخطوته تلك، دون الاكتفاء بالتركيز على الاحتمالات الأقوى فحسب.

وقد لاحظنا من قبل، كيف فشلت خطط أميركية استراتيجية اكتفت بدراسة الأثر الفوري والمباشر لها، ومن أبرز أمثلتها، تسليحها الإسلاميين المتشددين لمقاتلة السوفيات في أفغانستان، وإذا بأولئك المقاتلين يناصبون العداء لأميركا بمجرد خروج السوفيات من أفغانستان. وكان المثال الثاني قيامها بتبني الخميني خليفةً للشاه، حليفها السابق، باعتبار أن آية الله خميني إسلاميّ الاتجاه، سينجح في الحد من تنامي الفكر اليساري في إيران، إضافة إلى إمكانية مشاغلته السوفيات في عمليات قتالية ضدهم عبر الحدود المشتركة بين إيران والاتحاد السوفياتي. ولكن الخميني بمجرد أن استتب الأمر له، قلب للولايات المتحدة ظهر المجن، وأسماها "الشيطان الأكبر". فالاحتمالات الأخرى، ولو بدت في حينها ضعيفة وبعيدة الاحتمال، لم تؤخذ في الحسبان لدى دراسة وتقييم الاستراتيجية المراد تنفيذها هنا وهناك.

فإذا كان تمويل "داعش" هو عمل استراتيجي مقرر لتحقيق مصلحة ما لجهة ما، يصبح متوجباً علينا أن نتدارس كل الاحتمالات. فنتدارس بالتالي كل الدول أو الجهات، حتى الأقل مصلحةً أو استفادةً من تمويل فاتورة "داعش"، بالعناية نفسها التي نتدارس فيها الدول أو الجهات الأكثر مصلحةً واستفادةً من تسديد فواتير "داعش" وكلفتها الكبيرة.

***

فالسؤال إذن: من يدفع فواتير "داعش"؟ ومن هو المستفيد من وجودها وبقائها، لكونها تخدم مصلحة له؟

هناك احتمالات عدة، ولكن هذه الاحتمالات لا تخرج عن كونها تدور في فلك الاحتمالات، ويندرج في قائمتها دول وجهات يحتمل وجود مصلحة لها في تمويل

"داعش". وهذه القائمة تقتضي أن ندرج كل الدول «أو الجهات» التي قد تكون مستفيدة من وجود ذلك التنظيم. وقائمة الاحتمالات تتضمن الدول والجهات التالية: الكويت، السعودية، الولايات المتحدة، إيران، قطر، تركيا، سوريا، "إسرائيل". ولا ينبغي استبعاد جهتين أخريين قد تغيبان عن البال، هما هيئة الإغاثة الإسلامية، وجماعات الرئيس الراحل صدام حسين من حزب البعث العراقي.

والواقع أننا لا نملك أدلة حاسمة ترجح أياً من هذه الاحتمالات. كل ما في الأمر أنها احتمالات تستند إلى المصلحة ومدى الاستفادة، إضافة إلى الاستنتاج المنطقي بكون أحد أولئك، هو المستفيد من الأفعال التي ترتكبها "داعش" هنا وهناك.

والكويت قد تكون صاحبة مصلحة في إيجاد وتمويل "دولة العراق الإسلامية"، بل وقد تبدو صاحبة المصلحة الأكبر في ذلك، بهدف إبقاء العراق منشغلاً بالاضطراب الداخلي، فلا يفكر مرة أخرى في المطالبة باستعادة الكويت التي طالب بها في العهد الملكي، ثم في العهد الجمهوري برئاسة عبدالكريم قاسم، وفي عهود أخرى كان آخرها عهد الرئيس «الراحل» صدام حسين الذي قام فعلاً باحتلالها وضمها إلى العراق. كل ما في الأمر أنه ليس هناك منطق لمواصلة الكويت تقديم دعمها المالي لـ"دولة العراق الإسلامية"، بعد أن تحولت إلى "دولة العراق والشام الإسلامية"، موسعة نطاق نشاطها ليشمل سوريا، وذلك باسمها الجديد "داعش". فالمنطق يقول إنه لو صح وجود مصلحة للكويت في تمويل "دولة العراق الإسلامية"، فهذه المصلحة قد توقفت بعد شروع ذلك التنظيم بالقتال داخل سوريا.

ولكن إذا توقفت الكويت فعلاً عن التمويل، مفترضين أنها قد مولت في السابق، فمن هو المستمر في تمويل التنظيم في شكله الجديد «داعش»، مع أن جبهات القتال التي تخوضها "داعش"، قد توسعت من مقاتلة الجيش السوري الرسمي، إلى مقاتلة الجبهة الإسلامية، وجبهة النصرة، والجيش السوري الحر، كلهم في آن واحد، مما يقتضي مزيداً من الإنفاق. فمن أين يأتي هذا الإنفاق، ومن يموله؟

والاحتمال الثاني هو أن تكون السعودية هي الممول لـ"داعش". وقد يكون هذا الأمر منطقياً، لكون السعودية كانت وراء تأسيس "القاعدة" منذ البداية. وقد أسستها عندئذ، بالمشاركة مع أميركا على أنها تجمع إسلامي متشدد، هدفه طرد السوفيات الملحدين من الأراضي الأفغانية الإسلامية. حيث قام الأمير بندر بن سلطان، الذي كان سفير السعودية لدى الولايات المتحدة عندما احتل السوفيات أفغانستان، بإقناع الأميركيين أن أفضل وسيلة لمحاربة القوات السوفياتية الشيوعية الملحدة، هو بتشكيل طوابير من المقاتلين ذوي الاتجاه الإسلامي المتشدد الرافض للإلحاد الشيوعي، لمقاتلة السوفيات على أساس الرفض الديني الإسلامي لوجود الإلحاد في بلاد إسلامية. وعلى هذا الأساس، قام بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، بتسليح أولئك المقاتلين، ناقلاً السلاح إليهم على ظهور البغال التي اشتراها من قبرص ومواقع أخرى.

وإذا كانت السعودية قد مولت الحركة في أفغانستان، فلا أحد يعلم إذا كانت قد توقفت عن تمويلها عندما خرجت عن الطوع الأميركي، واستقلت بقرارها مشكّلة تنظيم القاعدة. وإذا افترضنا جدلاً أنها قد استمرت في تمويلها لفترة معينة، فإن المنطق يستدعي توقفها عن ذلك، بعد أن انتقلت "القاعدة" من مرحلة الخروج عن الطوع الأميركي، إلى مرحلة محاربة المصالح الأميركية بتفجيرها سفاراتها في بعض المواقع، وأبرزها السفارة الأميركية في نيروبي، وبتفجيرها الأبراج في نيويورك، كما ادعى الأميركيون. فإذا كانت السعودية تمول "القاعدة" في بدايات حياتها لغاية محاربة الشيوعية الملحدة التي لا تتناسب مع الأفكار الوهابية السعودية، فإنه يبدو من غير المقبول أو المعقول استمرارها في ذلك التمويل، عندما بدأت "القاعدة" حملتها ضد الأميركيين، أهم الحلفاء للمملكة السعودية.

وإذا كان هذا الوضع بالنسبة لـ"القاعدة" –التنظيم الأم– فهل من المعقول أنها قد مولت «الفرع» "داعش" المنتمي آنئذ لـ"القاعدة"؟ هناك احتمال بأن تكون قد فعلت

ذلك متعمدة، لغاية تشجيع "داعش" على مقاتلة الجيش السوري الرسمي، الأمر المتناغم مع المصلحة الأميركية والسعودية أيضاً رغم عداء الأميركيين لـ"القاعدة". وقد يكون هذا التمويل السعودي، هو الذي دفع بزعيم "داعش" للتمرد على أعلى قيادات "القاعدة"، أيمن الظواهري، اعتماداً منه على التمويل السعودي. ولكن الذي لا يعقل، هو أن تكون السعودية قد مضت في سيرتها تلك، بعد أن دخلت "داعش" في قتال مع الجبهة الإسلامية التي تمولها وتتبناها السعودية. فمن غير المنطقي إذن أن تمضي السعودية بهذا التمويل لـ"داعش" وهي تقاتل جماعاتها وترفض التنسيق معهم.

فإذا كانت السعودية تمول "داعش" ثم توقفت، فمن يمولها إذن؟ وكيف تستمر "داعش" في القتال سواء في القطر العراقي أو في القطر السوري مع توقف التمويل السعودي؟ ومن يدفع الآن فاتورة "داعش" إذن؟

هل تمولها الولايات المتحدة الأميركية، كاحتمال ثالث؟ وهل يصح الادعاء أن "القاعدة" وربيبتها "داعش"، حليفتان للولايات المتحدة وليستا عدوّتين لها كما يصور الأميركيون؟

فهل "القاعدة" وما تفرع عنها كـ"داعش"، اللتان كانتا في الأساس من صناعة الولايات المتحدة «بالتعاون مع السعودية» كما كانا صنيعتها، قد استمرتا أيضاً كصنيعة لها رغم توجهها للاستقلال بقرارها بعد خروج السوفيات من أفغانستان؟

ويعزز الاحتمال بأن "دولة العراق الإسلامية" -على الأقل- هي صنيعة الولايات المتحدة، كون الأميركيين الذين يغرقون في استخدام طائرات "درون" من دون طيار في قصف مواقع "القاعدة" في اليمن، وفي الصومال، وفي باكستان، قد امتنعوا عن قصف "دولة العراق الإسلامية" الناشطة في العراق منذ سنوات، رغم قيامها بتنفيذ تفجيرات يومية في المدن العراقية. إذ كان بوسع الأميركيين عبر أقمارهم الصناعية، أن يكتشفوا بعض مواقع "الدولة الإسلامية" هناك، وأن يقصفوها

بصواريخ طائراتهم من دون طيار، سعياً منهم للحد من تناميها، خصوصاً أنها كانت عندئذ منتمية لـ"القاعدة".

وهذا استدعى بعضهم للتساؤل إن كان يوجد في مفهوم الولايات المتحدة، "قاعدة" شريفة كتلك التي في العراق، و"قاعدة" شريرة كتلك التي في اليمن وفي الجبال الباكستانية المحاذية لأفغانستان، حيث يوجد رجال "طالبان أفغانستان"، فتلك فقط هي مواقع "القاعدة" الشريرة التي تقصفها الولايات المتحدة بين ليلة وضحاها دون غيرها من قواعد "القاعدة".

ولكن التحليل المنطقي يرفض الطرح القائل إن "القاعدة" «ومنها "داعش"»، هي صنيعة الولايات المتحدة رغم كونها في بداية الأمر من صناعتها. فلو كانت "القاعدة" وما تفرع عنها، هي صنيعة الولايات المتحدة «مع الاعتراف بأنها من صناعتها»، فلماذا قام الأميركيون إذن بغزو أفغانستان «مركز القيادة لـ"القاعدة"» منذ عام 2001، وخاضوا حرباً هناك ضد "القاعدة" وضد "طالبان"، وهي حرب مستمرة حتى الآن، ولا يتوقع للأميركيين أن يخرجوا منها قريباً، رغم كل ما تكبدوه من الخسائر البشرية والمالية، إضافة إلى الزلزال الاقتصادي الذي ضرب الولايات المتحدة في بدايات القرن الحادي والعشرين، والذي هو نتيجة مباشرة لتلك الحرب «إضافة إلى حرب أميركا في العراق»؟

فقد يمكن تفهم امتناع الولايات المتحدة، من ناحية ما، عن قصف مواقع "داعش" في سوريا، كون "داعش" في سوريا تقاتل الرئيس بشار الأسد الذي ترغب الولايات المتحدة بحرارة بمقاتلته وإضعافه. ومن ناحية أخرى، قد يفهم امتناعها أيضاً عن قصف مقاتلي دولة العراق الإسلامية" في العراق، لأسباب اقتضتها الاستراتيجية الأميركية سعياً لإبقاء حكومة المالكي، المباركة من إيران، منشغلة في حربها ضد "دولة العراق"، كوسيلة تحذير لها بعدم تطوير علاقاتها مع إيران إلى مستوى أعلى ربما يؤدي، في نهاية الأمر، إلى وجود قوات إيرانية في بغداد.

فالولايات المتحدة إذا كانت قد اضطرت لمغادرة العراق تخوفاً من المقاومة المسلحة التي جابهتها من قبل أنصار الرئيس صدام حسين ومن فئات أخرى معارضة، فإنها لا ترغب في رؤية الإيرانيين يحلون محلها في السيطرة على العراق.

ومع ذلك فإن هذا التحليل أو الاستنتاج، لا يستقيم تماماً مع المنطق، ذلك أن "داعش" في سوريا، إلى جانب أنها تقاتل قوات الرئيس السوري الذي تعاديه أميركا، فإنها تقاتل الجبهة الإسلامية في الوقت نفسه، وهذه الجبهة مموَّلة من السعودية، حليفة الولايات المتحدة والتي تنفذ استراتيجية متلائمة مع الاستراتيجية الأميركية ضد سوريا.

ومن ناحية العراق، فإن بقاء العراق يواجه وحده مخاطر "دولة العراق الإسلامية" وتفجيراتها اليومية، قد يضطر رئيس الوزراء نوري المالكي في نهاية المطاف، للاستنجاد بإيران طالباً مساعدتها بإرسال قوات إيرانية إلى بغداد، الأمر الذي لا ترغب الولايات المتحدة بحصوله. وهذا وذاك يدحضان الاحتمال بأن "داعش" ومن قبلها "القاعدة"، هما صنيعة الولايات المتحدة، كما يتبادر إلى أذهان الذين لا يغوصون في أعماق المعضلة ويكتفون بما يتبادر للذهن للوهلة الأولى.

وأنا لست في معرض الدفاع عن الولايات المتحدة كما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى. لكن من دراستي للقانون في كلية الحقوق، تعلمت أمرين مهمين: أولهما ابحثْ دائماً عن المستفيد من أي ضرر ما وقع لآخرين، وثانيهما أن المتهم بريء إلى أن تثبت ادانته مع مبدأ مهم يرافق ذلك، هو أن الشك يفسَّر لمصلحة المتهم.

فأنا أتفق مع الكثيرين بأن "القاعدة" ومتفرعاتها كـ"داعش"، هي بكل تأكيد من صناعة الولايات المتحدة، بل وصنيعتها أيضاً ولو إلى حين. فلا مجال هناك للشك بأن أميركا كانت تقف وراء تأسيس وتدريب وتسليح "القاعدة" بفروعها في أفغانستان لدى نشأتها. وكانت عندئذ «أي في مرحلة مقاتلة السوفيات»، صنيعة لها أيضاً

تنفذ مراميها ورغباتها ولو إلى حين. أما أنها لا تزال صنيعتها الآن، فهذا الأمر بات موضع شك بعد غزو أميركا لأفغانستان، والشك يفسر لمصلحة المتهم إلى أن يثبت بالدليل القاطع عكس ذلك.

والأمر نفسه ينطبق على "داعش" باعتبارها متفرعة عن "القاعدة"، بل ولأسباب أخرى منها الغموض الذي استدعى قيام الأميركيين بإطلاق سراح أبو بكر البغدادي وخمسة من رفاقه من سجن باكو دفعة واحدة «وهم المجموعة التي شكلت لاحقاً "دولة العراق الإسلامية"». فهذه الخطوة غير مبررة، خصوصاً أنه جرى التحقيق مع هؤلاء جميعاً على مدى شهور عدة، وربما كشف التحقيقُ توجهات إسلامية لديهم، فإطلاق سراح هؤلاء الستة تحديداً مع إبقاء عشرات بل مئات آخرين في السجن، يوحي بأن الولايات المتحدة ربما قد تعمدت ذلك لتتيح لهؤلاء الفرصة لتشكيل "دولة العراق الإسلامية"، بل ويرجح بأن ذلك التنظيم كان من صناعة أميركا، بل وصنيعة لها ولو إلى حين.

أما بعد أن قامت الولايات المتحدة بتشكيل تكتل دولي لمقاتلة "داعش"، كما هو جارٍ الآن، فهذا قد يثير شكوكاً حول بقاء "داعش" صنيعة لأميركا. وهذا الشك هو سبب اختلافي مع بعضهم أحياناً رغم كونه اختلافاً محدوداً جداً.

لكن إذا لم يكن الأميركيون هم من يمولون "داعش"، فمن يمولها إذن، ومن يدفع فاتورتها؟

هل هي إيران، بغية استخدام "دولة العراق الإسلامية" كورقة ضغط على العراق تضطره في نهاية المطاف لاستدعاء قوات إيرانية إلى بغداد لمساعدة المالكي في السيطرة على الوضع المستعصي عليه؟ ولكن إذا كان ذلك مفهوماً ومقبولاً في تبرير تقديم المال والسلاح لتمويل عمليات "دولة العراق الإسلامية" في بغداد بغية إضعاف الحكومة العراقية، فإنه لم يعد مقبولاً بعد أن نقل ذلك التنظيم عملياته إلى داخل القطر لسوري، وأخذ يقاتل الجيش السوري والشعب السوري أيضاً «المتحالف

مع إيران»، بوحشية تامة لم يشهدها العالم منذ زمن المغول، بل وبات يقاتل أيضاً حزب الله، حليف إيران، بل وربما ضد "الباسدران" –حرس الثورة الإيرانية أنفسهم– إن صح الادعاء بوجود مقاتلين من "الباسدران" الإيرانيين في سوريا.

وهكذا يقود التحليل المنطقي تدريجياً إلى استبعاد إيران، بعد استبعاد كون الكويت، أو السعودية، أو الولايات المتحدة، هي الممولة ودافعة فواتير "داعش" في سوريا والعراق، مما يبقي على جدول الاحتمالات: قطر، وتركيا، وسوريا، وجمعيات الإغاثة الإسلامية، و"إسرائيل"، وأنصار الرئيس الراحل صدام حسين.

***

تبدو قطر –الأصغر حجماً بين الدول المشاركة في طاحونة الحرب وأرجوحة الاحتمالات– هي الدولة الأقوى ترجيحاً في تبني "داعش" ولو بشكل غير مباشر. فقطر التي ربما لا يزيد عدد مواطنيها الأصليين على أربعمئة ألف مواطن، هي الدولة التي تنطوي على الاحتمال الأكبر في تمويل "داعش"، وذلك لرغبتها في توفير القدرة لنفسها على لعب الدور الكبير الذي ترغب في ممارسته على الساحة السورية، بل والعربية أيضاً.

صحيح أنها تستخدم ثروتها الكبيرة في تمويل العصيان في سوريا بالمشاركة مع السعودية، إلا أنّ العنصر المالي وحده ليس كافياً ليجعل دورها على الساحة السورية دوراً فاعلاً وناجحاً ومؤثراً في تقرير مستقبل سوريا. فقد كانت بحاجة إلى رجال في ساحة المعركة ويدينون بالولاء لها مباشرة، كي تحتفظ بدورها الذي رغبت في القيام به وفي تعزيزه.

وبما أن عدد سكانها قليل جداً، ولم يكن بوسعها أن ترسل منهم إلى الساحة السورية العدد الكافي من المقاتلين، فقد لجأت إلى استقدام المرتزقة دون التدقيق في هوياتهم. وكان من الطبيعي أن يندس بين هؤلاء، عدد كبير من المنتمين لـ"القاعدة" الذين تمردوا لاحقاً، بعد أن اشتد عودهم، على هويتهم "القاعدية" بناء على رغبة

أميرهم أبو بكر البغدادي، بل وتمردوا على أيمن الظواهري نتيجة ميل أبو بكر للسيطرة والانفراد بالقيادة، خصوصاً وأنه قد ضمن مصدراً مهماً وثرياً لتمويل فاتورته، هو دولة قطر. ويقال إن تمرد أبو بكر البغدادي قد ذهب بعيداً إلى حد إنكار بقاء أي أهمية أو دور، أو حتى تأثير، لـ"القاعدة" التي كان ربيبَها، معتبراً نفسه القائد والموجه للأعمال الجهادية كافة، مستبعداً أي دور لـ"القاعدة" فيها.

ولكن هذا التفسير القائل إن قطر هي الممول لـ"داعش"، قد يبدو مقبولاً في بداية الأمر رغم النفي الرسمي من قبل الحكومة القطرية لقيامها بتمويل "داعش"، مع وجود شكوك كبيرة بقيام مواطنين قطريين بتمويلها بشكل مباشر أو غير مباشر، مع ادعاء الحكومة القطرية بجهلها لذلك لتمويل، رغم غرابة نفيها حيث يفترض بها أن تلاحظ خروج أموال كبيرة من بلادها تقدر بالمليارات، عن طريق بنوكها، ولو كان ذلك، في حده الأدنى، من باب مراقبتها لتفادي عمليات غسيل الأموال.

ومع ذلك، فإنه بعد تمرد "داعش" على كل شيء، وتوجهها لمقاتلة الجبهة الإسلامية التي تدين بالولاء للسعودية، بات من غير المعقول أن تثابر قطر على تمويل "داعش" بعد هذا التحول الكبير في دورها العسكري والقتالي.

كما أن "داعش" تقاتل في سوريا وفي العراق في آن واحد، فهل من المنطق أن تمول قطر عمليات "داعش" في العراق أيضاً، مع أنه لا شأن لها في الصراع الدائر في العراق؟ وهذا كله يفيد بأنها ربما تورطت في البداية في تجنيد بعض رجال "القاعدة" أثناء سعيها لتجنيد عدد كبير من المرتزقة. ولكن مضيها في عملية التمويل تلك، بعد دخول "داعش" في صراع مع المقاتلين من حلفاء السعودية المتحالفة مع قطر، أصبح يبدو مستبعداً، خصوصاً وأن هناك مؤشرات تفيد أن قطر أخذت، بعد استبدال الأمير الابن "تميم" بالأمير الأب "حمد"، تخفف فعلاً من غلوائها في العمليات القتالية في سوريا، بل وبدأت تجنح أحياناً إلى لعب دور الوسيط بين سوريا والمقاتلين، حيث يقال أنها قد لعبت دور وساطة في إطلاق

سراح بعض المخطوفين «وخصوصاً راهبات دير معلولا» من قبل الجهاديين والتكفيريين، وما زالت تلعب دوراً كهذا.

فإذا رجحت تلك الاستنتاجات أن قطر ربما تكون قد توقفت عن تمويل "داعش"، يبقى التساؤل قائماً حول من يمول "داعش" إذن ويدفع فاتورتها؟ هل تركيا هي الاحتمال الآخر؟

يفترض من حيث المبدأ، أن يكون الدور التركي قد اقتصر على فتح الحدود التركية السورية وتسهيل مرور السلاح والمقاتلين إلى الداخل السوري. ولكن إذا توقف القتال لسبب من الأسباب، نتيجة مؤتمر دولي أو وساطة دولية، فإن الدور التركي في حالة كهذه، سوف ينكمش أو ينقضي، ولن يعود ضرورياً أو فاعلاً. ومن هنا ربما وجدت تركيا، أنه لا بد أن يكون لها وجود قوي على الأرض السورية، من أجل إبقاء دورها فاعلاً في أي تسوية سياسية، خصوصاً وأن تأثيرها السابق بفتح حدودها على مصراعيها، لن يعود ضرورياً أو مفيداً للطرف الداعم للعصيان، إذا ما توقف القتال لسبب من الأسباب، كما لو اتخذ قرار بهذا الشأن في مؤتمر دولي كمؤتمر جنيف، وهو قرار قد يقتضي في بنوده إغلاق الحدود التركية في وجه مرور مزيد من المقاتلين عبر تلك الحدود.

ومن هنا، ربما تكون الدولة التركية، قد سعت لإيجاد قوات مسلحة مقاتلة تابعة لها على الأراضي السورية، كما يفترض أن قطر قد فعلت، وللأسباب نفسها. وبما أنها عاجزة عن إدخال قوات تركية إلى الأراضي السورية بشكل علني ومفضوح، لما قد يجره ذلك من تبعات دولية، بظهور تركيا رسمياً بمظهر الدولة الغازية والمعتدية، فقد لجأت إلى استقدام مقاتلين من الخارج لا ينتمون إلى دولة معينة، فهم في غالبيتهم من المرتزقة، تماماً كما فعلت قطر في هذا الشأن، ولا يستبعد أن يكون قد جاء بينهم العديد من مقاتلي "القاعدة" الذين كونوا تشكيلة "داعش"، فاضطرت تركيا رغم الصبغة "القاعدية" لبعضهم، أن تمضي قدماً في تمويلهم،

خصوصاً وأنها قد وجدت أن "داعش" تخدم المسعى لإثارة الرعب في قلوب المواطنين المدنيين السوريين بما فعلته من أعمال وحشية وقتل "على الهوية"، وإعدام للأسرى العسكريين. فهذا كله، بما يشكله من حرب نفسية، كان في اعتقادهم سوف يعجل بفرار جنود الجيش السوري من وحداتهم، ويعجل بالتالي في سقوط النظام السوري الذي ترغب فيه تركيا بحرارة، آملة أن يحل محله نظام إسلامي يتناغم مع توجهها الإسلامي.

لكن بعضهم يرى أن تركيا ربما لم تكن مضطرة للذهاب بعيداً للإتيان بمقاتلين يأتمرون بأمرها، ويكرسون وجودها على الأرض السورية. إذ كانت لها علاقة وطيدة مسبقة بـ"دولة العراق الإسلامية" التي كانت تمولها وتسلحها لإثارة المتاعب في وجه حكومة المالكي العراقية التي لم ترغب تركيا أن تراها مستقرة بسبب علاقتها الوثيقة بإيران التي تتبع المذهب الشيعي، في مواجهة المذهب السني السائد في تركيا.

ويعزز هذا الاحتمال، تصريح لنوري المالكي، الذي رأس الحكومة العراقية، قال فيه إن "داعش" تمول من قبل بعض دول الجوار. ودول الجوار هي: إيران، وسوريا، والأردن، والكويت، والسعودية، وتركيا. ويمكن استبعاد إيران وسوريا بسبب علاقات الصداقة بينها وبين العراق. كما يمكن استبعاد الأردن تماماً بسبب ما يعانيه من عجز مالي يجعل من المستعصي عليه تسديد فواتيره المستحقة، فكيف يمكن أن يذهب لتسديد فاتورة "دولة العراق الإسلامية"!

وهذا يَترك في ساحة المشتبه بهم، كلاً من الكويت والسعودية وتركيا. وبما أننا قد استبعدنا احتمالَي الكويت والسعودية، لم يبق إذن إلا تركيا، بحسب اتهام المالكي، كدولة جوار ممولة لـ"دولة العراق الإسلامية"، وبالتالي كمشجعة لها على إرسال بعض مقاتليها إلى سوريا لتسمى بعد دخولها إلى الشام: "داعش"، خصوصاً

وأن إسقاط النظام السوري، يتناغم مع أهداف تركيا الواضحة والمعلنة أحياناً كما سبق أن ذكرت.

كل ما في الأمر، أن "داعش" قد ذهبت بعيداً في وحشيتها، فخاضت من ناحية، معارك وتفجيرات بمحاذاة الحدود التركية، بل وقصفت أحياناً بعض الأراضي التركية، إضافة إلى خوضها معارك مع الجبهة الإسلامية، و"أحرار الشام"، والجيش السوري الحر أو ما تبقى منه، وهؤلاء كلهم ينضوون تحت لواء وحماية وتمويل السعودية، التي باتت الحليف الأكبر لتركيا في المعركة من أجل إسقاط النظام السوري.

ومما زاد في المخاوف التركية، أن رجال أمنها قد ضبطوا بعض مقاتلي "داعش" يتجولون داخل بعض المدن التركية، كما ضبطوا شاحنات ممتلئة بالأسلحة لم يعلن لتركيا عن وجودها، مما أثار مخاوف الأتراك بأن "داعش" الطموحة لإنشاء إمارات إسلامية في المنطقة، ربما تعمل سراً على تشكيل خلايا نائمة داخل تركيا قد تفيد "داعش" في مخططات لاحقة. وهذا كله بطبيعة الحال، إضافة إلى تطورات سياسية داخلية تركية وكردية، اضطرت تركيا، إن كانت فعلاً تمول مقاتلي "دولة العراق الإسلامية" في السابق، و"داعش" في وقت لاحق، إلى التوقف عن تمويلهما.

فإذا كانت تركيا قد توقفت عن تمويل "داعش"، فمن يمولها إذن، ومن يدفع فاتورتها الكبيرة؟ هل هي حقاً سوريا، كما تدعي المعارضة السورية؟

رددت المعارضة السورية كثيراً ما مفاده أن الحكومة السورية أطلقت العديد من المساجين المنتمين لـ"القاعدة" أو لغيرها، وزودتهم بالمال والسلاح، مع تكليفهم بمهمة واحدة، هي أن يعيثوا فساداً عبر ارتكاب أعمال وحشية، بل فيها مغالاة في الوحشية، بغية إثارة الرعب في قلب العالم الأوروبي والأميركي من خطر الإرهاب، وتقديمه للعالم على أنه الخطر الأكبر، والذي بات القوة الوحيدة المؤهلة لتولي زمام الأمور في سوريا إذا سقط النظام السوري. وكان الهدف السوري من ذلك، كما تقول

المعارضة السورية، السعي للحصول على تأييد أميركا والدول الغربية، في وجوب التعامل مع الإرهاب والإرهابيين قبل كل شيء، مع التخلي عن مشروعهم لإسقاط النظام السوري، باعتبار أن خطر الإرهابيين ممثلاً بـ"داعش"، بات هو الخطر الملح والأكثر مداهمة من كل شيء آخر، كما تدعي المعارضة السورية.

ولكن الذين نشروا هذا الادعاء، فاتتهم أمور عدة:

1. أن المساجين السوريين المطلق سراحهم، لا يمكن أن يكونوا بهذا العدد الضخم من المقاتلين الذي يضمه تنظيم داعش. فعدد المساجين قد يكون بالمئات، وفي أسوأ الحالات بالآلاف. ولكن ليس من المعقول أن يبلغ عددهم عشرات الآلاف، حيث تتحدث الأرقام عن وجود أربعين إلى خمسين ألفاً يقاتلون ضمن "داعش" السورية. وهناك أنباء جديدة تفيد أن ألف مقاتل يلتحقون شهرياً بتنظيم داعش، جلهم قادمون من الخارج، مما يعزز نفي هذا الاحتمال.

2. تضم "داعش" مقاتلين من الشيشان، ومن إفريقيا «خصوصاً الصومال»، واليمن، وباكستان ودول أخرى عديدة. فهل كان في سجون سوريا هذا العدد من المساجين غير السوريين لتطلقهم الحكومة السورية بغية انضمامهم لتنظيم "داعش" ذي التابعية السورية؟

3. صحيح أن "داعش" تقوم حالياً، بين الفترة والأخرى، بمقاتلة السلفيين، و"أحرار الشام"، والجيش السوري الحر، وغيرهم من المنتسبين للجبهة الإسلامية. وقد يدعي بعضهم أنها لكونها من صناعة سوريا وصنيعتها، تقاتلهم نيابة عن الحكومة السورية. لكن بعضهم ينسى ما يلي:

- إن "داعش" تقاتل الجيش السوري النظامي أيضاً. فإذا كانت من صناعته وصنيعته، كيف تقوم بعمليات قتالية وحشية ضده؟
- إن "داعش" ارتكبت أعمالاً وحشية كبرى ضد الجيش السوري والشعب السوري، فقد قتلت أكثر من مئة وخمسين مواطناً سورياً في مدينة عدرا العمالية، وقد

قتلتهم "على الهوية" كما كان يحدث خلال الحرب الأهلية في لبنان، إذ قتلت "داعش" كل من كان مسيحياً أو كردياً أو درزياً أو علوياً.

- إن "داعش" قتلت المئات من النساء والرجال والأطفال العلويين في قرى علوية في ريف اللاذقية لدى اجتياحها تلك القرى في مسعى منها للوصول إلى ميناء اللاذقية.

- إن "داعش" قد أعدمت بدم بارد وأمام الكاميرات، عدداً كبيراً من الجنود السوريين، بغية بث الذعر في قلوب بقية الجنود السوريين. فهل من المنطق أن ترحب سوريا أو تشجع على إعدام جنودها؟

4. إن "داعش" كانت موجودة في العراق، باسم آخر، قبل اشتعال العصيان في سوريا، وكانت عندئذ تقتل الكثير من العراقيين من خلال عمليات تفجير السيارات والانتحاريين. فكيف يمكن بعد ذلك التنسيق مع من يقاتلون ضد الحكومة العراقية، الصديقة الودود لسوريا؟ كيف؟

وهكذا يبدو تدريجياً ضرورة استبعاد الاحتمال بكون الحكومة السورية هي من تمول وتسلح "داعش" وتدفع فاتورتها.

فإذا لم تكن سوريا هي التي تسدد فاتورة "داعش"، فمن يبقى بعد ذلك على جدول الممولين المحتملين ودافعي كلفة فاتورة "داعش" الكبيرة؟!

لم يبق إلا جمعيات الإغاثة الإسلامية، و"إسرائيل"، وأنصار الرئيس الراحل صدام حسين.

يفترض أن تقتصر مهمات جمعيات الإغاثة الإسلامية التي تجمع أموالها من تبرعات الإسلاميين ومن بعض أموال الزكاة، على نشر الدعوة للدين الإسلامي، والمساهمة في الأعمال الإنسانية في حالة وقوع الكوارث كالزلازل والفيضانات بل والحروب أيضاً التي تؤدي إلى ظهور اللاجئين عادة. ولكن مهمتها في الأساس هي إغاثة من تضرروا من الحروب وليس المساهمة في إشعال الحروب.

ورغم ذلك، تردد في بعض الأحيان أن جمعيات الإغاثة الإسلامية ربما مولت، أو ما زالت تمول بعض نشاطات تنظيم القاعدة وتنظيمات إسلامية أخرى قد تكون "داعش" من بينها. ويعزز هذا الاحتمال، ما كشفته الحكومة التركية قبل بضعة أسابيع من كون تلك التنظيمات، تحت ستار إرسال الإغاثة إلى مناطق القتال، كانت تقوم بتهريب بعض المقاتلين إلى الداخل السوري ضمن قوافل الإغاثة التي ترسلها إلى سوريا.

وإذا كان ذلك صحيحاً ولو إلى حد ما، فإن تلك الجمعيات لن تكون قادرة على المضي في تمويل حركات قتالية بشكل واسع، لكونها جمعيات خاضعة لمراقبة دولية، ولمراقبة الدول التي تقيم على أراضيها بفروعها المتعددة والمنتشرة في بلدان إسلامية وأجنبية عدة. كما أنها تتلقى الكثير من التبرعات من دول الخليج الثرية وأبرزها السعودية وقطر والإمارات والكويت. وبعض هذه الدول، كالسعودية وقطر، لا بد أن تضغط لوقف تمويل كهذا، إن تبين أن الجمعيات تمول بعض نشاطات "داعش"، خصوصاً بعد شروع مقاتلي ذلك التنظيم، بخوض المعارك ضد الجبهة الإسلامية والمقاتلين الآخرين المدعومين من السعودية وغيرها من دول الخليج. ومن هنا يرجح أنه إذا وجد فعلاً تمويل من جمعيات الإغاثة الإسلامية، فهو محدود وغير قادر على الاستمرار طويلاً.

ومن هنا يطرح التساؤل مرة أخرى: من يمول "داعش" إذن؟ هل هي "إسرائيل"، أم الجماعات المؤيدة للرئيس الراحل صدام حسين؟

كنت قد ذكرت أنني سأتعرض لـ"إسرائيل" قبل التعرض لمناصري صدام حسين كممولين محتملين لـ"داعش". ولكني بت أفضّل الآن أن أتعرض لاحتمال كون أنصار صدام حسين ممولين محتملين، قبل التعرض لـ"إسرائيل" كممولة لها.

ففي عام 1999 جاءني في اليوم الأخير لزيارتي الأخيرة لبغداد «وكانت زيارة قصيرة لم تستغرق إلا يومين»، شخص عراقي أبلغني أنه منتدب من طارق عزيز

«أبو زياد» نائب رئيس الوزراء العراقي آنئذ، الذي علم بوجودي في بغداد، وأبلغني أنه يرغب في لقائي في اليوم التالي لـ"يدردش" معي حول أي تطور في رؤيتي الاستراتيجية بخصوص مستقبل العراق.

وكان طارق عزيز، القابع الآن في السجن رغم مرضه وكبر سنه، قد اطلع من قبل على مخطوطة كتابي "استراتيجية نهاية المطاف"، وأبدى إعجابه بالتحليل الاستراتيجي الذي أوردته حول ما يجري في العراق، والمستقبل المنتظر لذلك البلد الخاضع في ذلك الوقت لقرار مجلس الأمن رقم 687 الذي فرض عليه استقبال لجان تفتيش دورية تبحث عن نشاطات العراق النووية والكيماوية والبيولوجية والصاروخية. وكان بعد قراءته للكتاب، قد دعاني مرتين أو ثلاثاً إلى مكتبه، للاطلاع مني على ما تطور من اجتهاد لدي في رؤيتي حول ما هو متوقع للعراق مستقبلاً من قبل الأميركيين.

والواقع أن طلبه الأخير للالتقاء بي، والذي جاء به مندوبه، كان محرجاً لي لأنني كنت قد أعددت العدة لمغادرة بغداد براً مع الفجر، نظراً لوجود ارتباطات ضرورية لي في عمّان. وهكذا حاولت الاعتذار للشخص المنتدب، الذي كرر عليّ بأن أبو زياد قد أكد عليه ضرورة أن نلتقي في اليوم التالي، وأنه حدد اليوم التالي وليس اليوم، نظراً لالتزامه المسبق بارتباطات ضرورية.

وكنت أقدّر أسباب الإصرار على اللقاء، وهو أن طارق عزيز كان من يرسم، بالاشتراك مع الرئيس صدام حسين، استراتيجية العراق المستقبلية. وهو لذلك يريد أن يطلع مني، ولو من باب الاستنارة، على رأي آخر، كاحتمال وجود تطور جديد في رؤيتي حول المستقبل الاستراتيجي للعراق. ولكنني اضطررت للاعتذار مرة أخرى، مستدركاً أنني كتبت فصلاً إضافياً سوف ألحقه بالكتاب، وهذا الفصل يورد آخر ما رأيته من احتمالات تنتظر العراق مستقبلاً. واقترحت أن أقدم لأبو زياد

نسخة من ذلك الفصل، مؤكداً أنه سيجد فيه الإجابة الكافية لما كان يتوقع سماعه مني.

واتفقنا على ذلك بعد أن تأكد للمندوب أنه حل لا مفر منه، فذهبنا إلى إحدى المكتبات، واستنسخت له نسخة من الفصل الجديد في كتابي "استراتيجية نهاية المطاف" الذي كان يدعو، كما أوضحت سابقاً، إلى وجوب دراسة أيّ استراتيجية في نهاية مطافها وتفاعلاتها بما قد تحمله من تطورات، وليس فحسب على ضوء الأثر المباشر المتوقع لها.

وذهبت بعد ذلك إلى وزارة الإعلام، ووضعت خاتم الوزارة على المغلف الذي ضم أوراق ذلك الفصل، بغية تسهيل مروره عبر الحدود العراقية، إذ تخوفت أن يثير مضمون الفصل، متاعب لي مع الأمن العراقي الذي يفتح كل شيء ويقرأ كل شيء في مرحلة التفتيش الحدودي. والغريب في الأمر، أن هذا المغلف الذي بقي على مكتبي في عمّان لشهور بانتظار توفر المبلغ اللازم لطباعة الكتاب ونشره، قد اختفى فجأة بطريقة غامضة.

وكنت في هذا الفصل قد رجحت، منذ عام 1999، تصميم الولايات المتحدة على غزو العراق في وقت قريب. كما قدرت أن العراق مهما بلغت قواته وتنظيماته العسكرية، لن يستطيع الصمود في وجه دولة كبرى كالولايات المتحدة، بقواتها الكبيرة وطائراتها ودباباتها وصواريخها وأقمارها الصناعية، إذ إنها سوف تستطيع السيطرة على كامل الأراضي العراقية بما فيها بغداد، ولن يبقى أمام العراقيين إلا النزول تحت الأرض، والمقاومة بأساليب مختلفة بغية إلحاق أكبر قدر من الضرر بالمحتل. ولكن تحقيق ذلك لن يكون ممكناً للعراقيين، إذا لم تتخذ إجراءات احتياطية مسبقة، بحيث تدفن كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات في مغر وآبار وحفر، لاستخدامها لدى الشروع بالمقاومة. وبما أن البنوك سوف تقفل، وسوف يوضع حجْر فوري على ما تبقى من أموال عراقية في البنوك العراقية

والأجنبية، فإنه يتوجب على العراقيين أن يسحبوا مليارات الدولارات نقداً من البنوك، وأن تخزن هذه الأموال بدورها في مغر وآبار وحفر، بغية استخدامها في أعمال المقاومة. فالسلاح وحده لا يكفي للمقاومة، إذ ستكون المقاومة بحاجة إلى تمويل نقدي إلى جانب الإمداد بالسلاح والذخيرة والمتفجرات.

وبالفعل، وكما توقعت، قام الرئيس جورج بوش الابن في عام 2003، بغزو العراق متذرعاً بأسباب واهية، واحتلت قواته كامل الأراضي العراقية بما فيها بغداد. وهنا بدأت مقاومة عراقية شرسة استمرت سنوات، وساهم فيها، إضافة إلى أعضاء من حزب البعث، بعض أنصار الإمام الصدر. إذ شرع أعضاء حزب البعث آنئذ، بمشاركة مواطنين عراقيين آخرين، بمقاومة الاحتلال الأميركي تحت أسماء مختلفة منها: الجيش الإسلامي في العراق، وجيش المجاهدين، وكتائب ثورة العشرين، والجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية.

وقد اتخذت المقاومة آنئذ أسماء وشعارات إسلامية، ربما سعياً للحصول على تأييد شريحة أوسع من الشعب العراقي. ومع ذلك، فإن مجموعة معينة منهم، حافظت على هوية الحزب وشعاراته، وتلك هي "جيش الطريقة النقشبندية" التابع لعزة إبراهيم الدوري، نائب الرئيس صدام، والمعروف باتباعه للطريقة النقشبندية الصوفية، علماً أن الدوري كان من أبرز القيادات العراقية التي عجزت سلطات الاحتلال عن اعتقالها، ويرجح أنه بات يقيم بعد فراره من العراق، في مكان مجهول خارج القطر. ومن مخبئه ذاك، يدير عمليات المقاومة ضد الأميركيين، وبعدهم ضد حكومة المالكي، باعتباره «أي الدوري» هو الرئيس الشرعي للجمهورية العراقية كما يقول على صفحته الإلكترونية.

ولكن تلك المقاومة توقفت فجأة بعد بضع سنوات، خصوصاً وأن الحكومة العراقية التي شكلها الاحتلال، قد أصدرت قانوناً لمحاربة حزب البعث واجتثاثه،

فكانت تعتقل كل من انتمى إلى الحزب، أو كان على علاقة -ولو واهية- بأعضائه، مما شل الحزب عن العمل لفترة طويلة.

ولكن بعد انسحاب المحتل الأميركي من الأراضي العراقية في عام 2011، عادت المقاومة إلى الظهور بكثافة باسم "دولة العراق الإسلامية" التي تحول اسمها فيما بعد إلى "داعش".

وكان تنظيم دولة العراق الإسلامية قد تأسس في عام 2006 من مجموعة من المقاومين برايات إسلامية، مع تلقيه الدعم من جيش الطريقة النقشبندية. وأعلن "دولة العراق الإسلامية"، المشابه لتنظيم القاعدة، أهدافه التي تضمنت تأسيس إمارة إسلامية في الأنبار، وفي محافظات ديالى، ونينوى «الموصل»، وصلاح الدين، وفي أجزاء من بابل. وهذه جميعها محافظات يقطنها المسلمون السنة الذين لا يكنون الود لحكومة نوري المالكي ذات الصبغة الشيعية.

ولم يستطع أحد أن يجزم ما إذا كان ظهور "دولة العراق الإسلامية"، هو عودة للمقاومين البعثيين باسم آخر، أم هو شيء آخر تماماً. ولكن عزز الاشتباه في وجود أصابع للبعثيين في صفوف "دولة العراق الإسلامية"، تحالف جيش الطريقة النقشبندية -البعثيّ- معهم. وقد يكون مضمون التعاون بين الطرفين، هو قيام "دولة العراق الإسلامية" «العاملة في ذلك الوقت تحت راية "القاعدة" بزعامة أسامة بن لادن ثم أيمن الظواهري» بتقديم المقاتلين، وخصوصاً الانتحاريين منهم، على أن يقوم جيش الطريقة النقشبندية بتزويدهم بالذخيرة والمتفجرات والأموال المخزنة هنا وهناك، والتي يعرف البعثيون وحدهم مواقعها؛ هذا إن كان العراقيون قد قاموا فعلاً بتخزين السلاح والمتفجرات والأموال في أماكن مجهولة ومتفرقة.

وهذا احتمال جدير بالدراسة، إذ عززه أيضاً أن الكثير من القيادات العسكرية في تنظيم دولة العراق الإسلامية، هم ضباط عراقيون برتب عالية كانوا في الخدمة العسكرية في عهد الرئيس صدام، وقيل إنهم كانوا معروفين بولائهم له. ومن هؤلاء

الضابط: الطيار سمير خليفاوي، الخبير بالأسلحة الكيماوية، وأبو مهند السوداوي الملقب بـ"أبو أيمن العراقي" والذي كان ضابطاً برتبة مقدم، والعقيد الركن حاج بكر الملقب بـ"أبو بلال المشهداني" الذي أصبح اليد اليمنى لأبو بكر الغدادي، زعيم "داعش".

إلا أن صديقاً عراقياً لي من أنصار الرئيس صدام، ويعيش الآن في المهجر، لكنه ما زال على اتصال وثيق بالناشطين في العراق بسبب مهنته التي تتركز على دراسة الإرهاب والإرهابيين، قد نفى ذلك مؤكداً لي أن حزب البعث ما زال يقاتل بصفته الحزبية البعثية، وهو الآن يقاتل الحكومة العراقية في الأنبار وفي الفالوجة، وفي مواقع أخرى جنباً إلى جنب مع مقاتلي العشائر، ومقاتلي "دولة العراق الإسلامية".

وعزز القول بوجود بعثيين عراقيين يقاتلون في الفالوجة والأنبار، ما ذكره أيضاً عدنان الأسدي، الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية العراقية، في لقائه مع قناة "العربية". إذ أكد أن من يقاتل الجيش العراقي في الأنبار والفالوجة، هم العشائر و"داعش" و"النقشبندية"، في إشارة إلى رجال عزة إبراهيم الدوري. وهذا كلام يرجح أن "داعش" كما يبدو، تعمل بشكل مستقل، مع عدم استبعاد وجود بعض التعاون بينها وبين بعثيي العراق.

لكن إذا كان البعثيون يحافظون على بعض التعاون مع "دولة العراق الإسلامية"، فإنه من المستبعد تماماً أن يكون هناك تعاون معها في عمليات "داعش" القتالية في سوريا التي يحكمها أيضاً حزب البعث العربي الاشتراكي، رغم وجود خلافات سابقة بين فرعي الحزب في سوريا والعراق. فهذه الخلافات باتت تبدو الآن أقل أهمية من ذي قبل على ضوء ما تعانيه سوريا من الحرب الداخلية، وما يعانيه العراق كإفراز للاحتلال الأميركي وما تبعه من حلول حكومة غير مقبولة للشعب. فإذا وجد تعاون ما بينهما، أي بين "البعث" ممثلاً في جيش الطريقة

النقشبندية، و"دولة العراق الإسلامية"، سواء بالتنسيق القتالي أو التسليحي، فإنه يظل تعاوناً محدوداً ومحصوراً في الساحة العراقية، ولا يمكن أن يمتد لتعاون آخر كتمويل وتسليح "داعش" الموجودة في الجانب السوري.

فإذا استُبعد البعثيون من كونهم الممولين بشكل كامل لـ"دولة العراق الإسلامية"، وبكونهم غير ممولين على الإطلاق لـ"داعش" - الجناح السوري «الذي يقاتل الأصدقاء السوريين»، فمن يمول إذن "داعش" السورية، ويسدد فاتورتها الكبرى؟ هل هي "إسرائيل"؟

الواقع أن "إسرائيل"، قد تكون هي المرشح الأقوى في صناعة "داعش" وتحويلها إلى صنيعتها من خلال تمويلها ودفع فاتورتها، لأن "داعش" رغم انتمائها السابق إلى "القاعدة" التي تذكر في أدبياتها أنها تسعى لمحاربة "إسرائيل" وتحرير القدس والأقصى «رغم أن كل شيء في سلوك "القاعدة" ومن سار على دربها من السلفيين، يدل على أنهم باتوا يرون أن الطريق إلى القدس ينبغي أن تمر بدمشق»، قد تحررت من سطوة "القاعدة"، وبالتالي تخلصت من الالتزام "القاعدي" بمحاربة "إسرائيل" وتحرير القدس والأقصى، مما يجعلها متناغمة وغير متعارضة مع الأهداف الإسرائيلية.

ويرجح وجود الانسجام بين "داعش" و"إسرائيل"، كون "داعش" تقف أحياناً في الجولان وعلى مواقع قريبة من المواقع الإسرائيلية، ومع ذلك فهي تطلق النار على السوريين، وليس على الإسرائيليين الموجودين أحياناً على بعد مرمى حجر منها. كما أن بعض الجرحى من "داعش"، غالباً ما ينقلون إلى داخل "إسرائيل"، وليس لتركيا مثلاً، لتلقي العلاج فيها. أضف إلى ذلك ما تردد مؤخراً على لسان مصادر سورية، بوجود ضباط إسرائيليين في سوريا، يخططون ويقودون تنظيم داعش.

وقد يرى بعضهم أن "إسرائيل" -العدو الأكبر لسوريا- رأت أنه من الضروري أن يوجد لها على الأراضي السورية مقاتلون يأتمرون بأمرها، لتكون صاحبة كلمة

فصل في أي حل يطرح للمعضلة السورية. وبما أنها مثلها مثل تركيا، لم تكن قادرة على إدخال قواتها الرسمية بشكل مباشر في الصراع، لما يؤديه ذلك من ردود فعل دولية، وظهور "إسرائيل" بمظهر القوة الغازية لسوريا، إضافة إلى ما سيسببه ذلك من حرج للدول العربية «كالسعودية وقطر» المشاركة في الصراع على الأرض السورية، فقد وجدت "إسرائيل" أنه من الملائم استقدام مقاتلين من المرتزقة، وربما من نوعية "داعش" حصراً، للمقاتلة في سوريا نيابة عنها، علماً أن "إسرائيل" ستكون عندئذ في وضع أفضل من وضع تركيا والسعودية وقطر، اللاعبين بشكل رئيسي على الساحة السورية، لأن أولئك يعتمدون على الحدود التركية المفتوحة، لمرور السلاح والمقاتلين إلى سوريا. فإذا ما اضطرت تركيا لإغلاق حدودها أمام هؤلاء نتيجة ضغوط دولية، فإن "إسرائيل" تظل في وضع أفضل، لوجود حدود لها مع سورية، تمكنها من المضي قدماً في تزويد المؤتمرين بأمرها بالسلاح والرجال، رغم وجود مراقبين دوليين على تلك الحدود، الأمر الذي يمكن التغلب عليه بحفر أنفاق «شبيهة بتلك التي حفرت بين الحدود المصرية الغزاوية» يستخدمها المقاتلون في التدفق عبرها إلى الأراضي السورية.

فـ"إسرائيل" هي إذن المستفيد الأكبر من "داعش" ومن تحركاتها وأفعالها البشعة. كل ما في الأمر، أن ما يثير الشكوك حول هذا الاحتمال، هو أن الولايات المتحدة، الحليفة الأكبر لـ"إسرائيل"، تكشف باستمرار عن مخاوفها من "القاعدة" أو ممن سار على هداها في سورية، كـ"داعش" و"النصرة". وهي تكرر باستمرار حرصها على تقديم الدعم والتسليح للمعارضة المعتدلة دون الإرهابية منها، مع إعلان التوجه لتشكيل تحالف دولي لمحاربة الإرهاب. وتردد الأنباء أنها كما يبدو، قد اتفقت مع روسيا، كما كشفت التقارير في حينه، على أن تحول مؤتمر "جنيف2" أو أي مؤتمر دولي يليه، إلى مؤتمر لمكافحة الإرهاب. والمقصود بالطبع إرهاب "داعش" و"النصرة" أيضاً. فالجبهة الإسلامية لم تصنف بالضرورة بعد كتنظيم إرهابي.

فهل يمكن أن تتبنى أميركا، مع عدم إهمال الضغوط الروسية عليها، محاربة "داعش"، إذا كانت "داعش" من صناعة "إسرائيل" وصنيعتها وتخدم مصالحها بشكل جلي؟

قد يبدو هذا الأمر مستبعداً، إلا إذا كانت أميركا تناور بادعائها الرغبة في محاربة الإرهاب دون أن تكون جادة في ادعائها، طالما أنها ترى أنه إرهاب مسيطر عليه إسرائيلياً وبالتالي أميركياً. وقد يرجح هذا الاحتمال، أن مؤتمر "جنيف2" الذي أشيع في حينه أنه سيكون مؤتمراً ضد الإرهاب بالدرجة الأولى، قد انقضت مرحلة مهمة من مراحله، دون أن يتطرق أحد إلى موضوع الإرهاب بشكل جدي، وقد لا يتم التطرق إليه أبداً، خصوصاً مع انشغال الروس بقضية أوكرانيا.

***

وإذا كانت هذه كلها مجرد ترجيحات، فإنها تظل كذلك في حدود تمويل ودفع فاتورة "دولة العراق الإسلامية"، وما آلت إليه -كحركة "داعش"- خلال مراحل قتالها ضد الجيش السوري النظامي. أما بعد أن دخلت مرحلة القتال ضد الجبهة الإسلامية و"أحرار الشام" والجيش السوري الحر، وغير ذلك من التنظيمات المتحالفة مع أميركا، فإنه يصبح من شبه المؤكد، لا المرجح فحسب، أن أياً من الدول سابقة الذكر، لم يعد له مصلحة في تمويل "داعش" وتسديد فاتورتها إلا "إسرائيل". فلا السعودية ولا قطر ولا تركيا بل ولا الكويت، لها مصلحة في ذلك، بل بات من مصلحتها مقاتلة "داعش"، لا تقديم العون المالي والتسليحي لها.

فالجهة الوحيدة التي تظل مصلحتها قائمة وفاعلة بتقديم الدعم لذلك التنظيم دون أن تتأثر بالتطورات، هي "إسرائيل" «وربما أميركا»، مما يعني مضيها في دفع فواتير "داعش" في جميع الأحوال.

ومع ذلك، فإن هذا التحليل في هذه الدراسة، يظل مجرد اجتهاد معتمداً على ترجيح العقل والمنطق، دون الاستناد إلى أدلة مادية أو ملموسة ترجح ما وصل إليه

هذا الاجتهاد، الذي لم يصل بعد في حقيقة الأمر، إلى نتائج حاسمة، أو حتى شبه حاسمة، تاركاً للقارئ أن يرجح بنفسه، الاحتمال الذي يقدّر أنه أقوى الاحتمالات. فلا شيء يؤدي بنا إلى الحقيقة الحاسمة، إلا ما يكشفه المستقبل الذي قد ننتظره طويلاً.

الفصل الثاني

حركات الانشقاق

داخل التنظيمات المنتمية لـ"القاعدة"،

وداخل المعارضة السورية المسلحة

تمهيد

في الربع الأول من عام 2013، دب الخلاف بين أمير "دولة العراق الإسلامية" أبو بكر البغدادي، وأمير "النصرة" أبو محمد الجولاني.

وبما أن التنظيمين ينتميان لـ"القاعدة"، فقد تدخل أيمن الظواهري في محاولة لحسم الخلاف، طالباً من أبو بكر البغدادي أن يتفرغ للشأن العراقي، وأن يترك القضية السورية لأبو محمد الجولاني، سوري الجنسية. لكن البغدادي المعروف بطموحه الكبير، رفض الانصياع لهذا التوجيه من أمير "القاعدة"، مصراً على خوض المعارك القتالية في سوريا ضد النظام السوري، وعدم الاكتفاء بمقاتلة النظام العراقي بقيادة نوري المالكي.

وهكذا حصل الانشقاق بين التنظيمين المنتميين لـ"القاعدة"، مع توجه البغدادي للانفصال عن "القاعدة" والانفراد نهائياً بقراراته، مما كشف عن وجود مخططات طموحة في ذهنه، بدأت تتجلى تدريجياً للعيان.

هذا الشرخ في صفوف "القاعدة"، تبعه حركات انشقاق أخرى في صفوف المعارضة السورية المسلحة، كان أبرزها في صفوف ألوية الجيش السوري الحر.

وحصل الانشقاق الأول في صفوف ألوية الجيش الحر، عندما أعلن عبدالعزيز سلامة، قائد لواء "التوحيد"، في بيان أسماه "البيان رقم واحد" تشبهاً بأسلوب الانقلابات العسكرية السابقة في سوريا، تشكيلَ تجمع جديد باسم "التوحيد"، ضم 12 تنظيماً ولواء من ألوية الجيش الحر وغيرها من التنظيمات الإسلامية، وكان من بين الموقعين قائد لواء الإسلام.

ولكن بعد يومين فقط، جرى انشقاق آخر لدى إعلان زهران علوش، قائد لواء الإسلام، تشكيلَ جيش الإسلام الذي ضم 46 فصيلاً. تبع ذلك بعد فترة قصيرة، في محاولة للم الشمل، تشكيل الجبهة الإسلامية الموسعة، لتضم العدد الأكبر من تلك

التنظيمات السورية المسلحة، علماً أن كلاً من "داعش" و"النصرة"، ظلتا خارج هذه التنظيمات، مع بقاء نوع من التنسيق بين "النصرة" والجبهة الإسلامية حديثة النشأة.

وهناك تفصيل أوسع لحركة الانشقاقات تلك في الفصول القادمة، إضافة إلى مناقشة الانشقاق الأكبر داخل العالم الإسلامي، وما أفرزه من ظهور طائفتي السنة والشيعة.

(1)
انشقاق أم انقلاب عسكري داخل المعارضة السورية؟!

هل يمكن وصف ما وقع في سوريا مؤخراً، وتضمن تلاوة البيان رقم واحد، بالانقلاب العسكري «والمقصود بذلك هو التحرك الذي قاده عبدالعزيز سلامة، قائد لواء التوحيد الذي قرأ ما سمّاه: "البيان رقم واحد"»، أم يتوجب وصفه بمجرد تمرد على السلطة السياسية للمعارضة السورية؟ حيث رفض قائد التمرد، الذي شارك في التوقيع على بيانه الأول اثنا عشر فصيلاً ينتمي بعضها للجيش السوري الحر، وبعضها الآخر للتيارات الإسلامية السلفية، الاعترافَ بسلطة الائتلاف الوطني السوري الحر بقيادة أحمد الجربا، أو بسلطة الحكومة التي كان يعتزم أحمد طعمة تشكيلها بتكليف من الائتلاف الوطني السوري الحر الذي ضم أيضاً المجلس الوطني السوري برئاسة جورج صبرة.

والواقع أن السوريين قد اعتادوا منذ العامين 1949 و1950 وما تلاها من سنوات، على أن يستفيقوا من النوم على سماع صوت في الإذاعة السورية يتلو عليهم "البيان رقم واحد" الذي يعلن وقوع انقلاب عسكري ومجيء سلطة جديدة تحكم سوريا. وبلغ الأمر حداً جعل السوريين يتندرون فيما بينهم، لدى حلول الليل وموعد الخلود إلى النوم، بمخاطبة بعضهم بعضاً بعبارة "تصبح على انقلاب" بدل القول المألوف: "تصبح على خير".

وقد افتتح الزعيم حسني الزعيم في عام 1949 سلسلة الانقلابات العسكرية، وتلاه انقلاب على يد اللواء سامي الحناوي، وتبعه بعد ذلك انقلاب رئيسي دام مدة أطول قاده العقيد أديب الشيشكلي في أوائل الخمسينات. وبعد جلوس الرئيس شكري القوتلي على كرسي الرئاسة إثر تمرد الجبهة الوطنية السورية على رئاسة العقيد الشيشكلي، وما تلا ذلك من دخول سوريا في وحدة اندماجية مع مصر برئاسة

جمال عبدالناصر، وقع في عام 1961 انقلاب آخر بقيادة عبدالكريم عصاصة أدى إلى تفكك الوحدة السورية المصرية. وشكل ذلك الانقلاب ضربة كبرى، لا لسوريا فحسب، بل للعالم العربي أيضاً، لأنه أجهض عملية وحدوية عربية أريد لها أن تكون باكورة لوحدة عربية شاملة.

ولكن مع بدايات عام 1962، وقع تطور في حلب يمكن وصفه بالتمرد أكثر من وصفه بالانقلاب، إذ انضمت لثكنات حلب المتمردة، قوى عسكرية متفرقة في الوطن السوري، طالبت بالعودة إلى الوحدة مع مصر، في وقت تمسك فيه الانقلابيون في دمشق بالانفصال عنها. وهنا وقع تمرد جديد، هذه المرة في حمص، الواقعة في الوسط بين دمشق وحلب. وطالب متمردو هذه المدينة الوسطية، باجتماع بين جميع الأطراف يعقد في حمص باعتبارها المنطقة الواقعة في منتصف الطريق بين دمشق وحلب. فعقد الاجتماع فعلاً، وتم فيه الاتفاق على بقاء سورية منفصلة عن مصر، ولكن مع تطوير علاقاتها مع القطر المصري لتصبح علاقة أخوية وحميمة، تعوض عن الضرر النفسي الذي تسببت فيه العملية الانفصالية. وتم عندئذ اختيار الفريق لؤي الأتاسي الذي كان الوسيط بين الفريقين، رئيساً للدولة السورية بصيغتها الجديدة.

وأنا أذكر تماماً التمرد الانقلابي الوحدوي الذي وقع في حلب. إذ تصادف عندئذ وجودي في دمشق، فقررت بطبيعة الحال، الذهاب إلى حلب لتغطية أخبار الانقلاب «أو التمرد» الوحدوي هناك. ولقد ذهبت إليها فعلاً واطلعت على الأوضاع في المدينة، كما تحدثت مع أحد الضباط المتمردين، ثم رجعت عائداً إلى دمشق في ساعة متأخرة من الليل، فأمضيت الليلة في فندق أمية بنية الذهاب مع الصباح الباكر إلى بيروت للعمل على بث التقرير الذي أعددته عن تمرد حلب. لكن في صبيحة اليوم التالي، كان هناك ضابط من الشرطة العسكرية التابعة للسلطة الانقلابية في دمشق، ومعه بضعة جنود سوريين، يسألون عني موظف

الاستقبال في الفندق، فأشار بيده نحوي. وهنا طلبوا مني بلباقة تسليمهم الأفلام التي صورتها في حلب ومرافقتهم بكل هدوء. وبطبيعة الحال لم يكن بوسعي الادعاء بالجهل أو إنكار أنني قد ذهبت إلى حلب، لأنني قدرت أن السائق الذي حملني إلى تلك المدينة، هو الذي أبلغهم عن تحركاتي كلها. ولذلك فعلت ما طلب مني، حيث أُخذتُ بعد تسليمهم الأفلام، إلى سجن عسكري وُضعت فيه مع مجموعة من المعتقلين ضاقت بهم غرفة السجن الصغيرة التي ضمتنا. وبعد قرابة ست ساعات، جاءت مجموعة أخرى من الجنود السوريين اصطحبتني إلى درعا، ومن ثم للحدود الأردنية حيث تُركت هناك.

ولكن سلسلة الانقلابات في سوريا لم تتوقف عند انقلاب دمشق وتمرد حلب ثم حمص، إذ قام حزب البعث بانقلاب في 8 آذار 1963، عين بعده أمين الحافظ رئيساً لمجلس قيادة الثورة. ولكن سرعان ما وقعت في عام 1965 حركة تصحيحية داخل حزب البعث قادها د.صلاح جديد الذي أصبح أميناً للحزب، في وقت عين فيه د.نور الدين الأتاسي رئيساً للدولة، كما عين طبيب آخر شارك في العملية التصحيحية، رئيساً للوزراء، بينما عين اللواء الطيار حافظ الأسد الذي شارك في الحركة التصحيحية، وزيراً للدفاع.

ومرة أخرى، سرعان ما وقعت حركة تصحيحية أخرى في نهايات شهر أيلول 1970 قادها هذه المرة حافظ الأسد نفسه الذي سيطر على مقاليد الأمور، وكان له الفضل، بعد هذه الحركة التصحيحية، بوضع حد للانقلابات العسكرية والتغييرات المتتالية. فاستقر الأمر في سوريا، وظل مستقراً رغم وفاة الرئيس حافظ الأسد وحلول ابنه بشار محله، حتى شهر آذار 2011 عندما بدأت الحركة المعارضة لنظام الحكم، والتي سميت "الثورة السورية"، وقام الآن عبدالعزيز سلامة، قائد لواء التوحيد، بالانقلاب عليها، رافضاً قيادتها السياسية، وهي القيادة المتمثلة بالائتلاف الوطني السوري الحر، ورافضاً أيضاً قبول تمثيلها للثورة في مؤتمر "جنيف2".

وهكذا كان لا بد أن أتذكر ذلك كله مع إطلالة انقلاب جديد «أو تمرد جديد» بعد أربعين عاماً من السكون، رغم كونه انقلاباً يقتصر على التمرد على سلطة الائتلاف الوطني السوري الحر. فالمعارضة التي تمردت الآن والتي أذاعت بيانها رقم واحد، هي أصلاً متمردة على سلطة النظام السوري الرسمي. ومن هنا يمكن القول إن ما حصل عام 2013، هو تمرد داخل تمرد حاصل فعلاً منذ عام 2011. والمأمول الآن ألا يؤدي هذا التمرد إلى حرب أهلية داخل الحرب الأهلية.

ووقّع على وثيقة التمرد الجديد الذي تزعمه قائد لواء التوحيد «أي "البيان رقم واحد" كما وصف» اثنا عشر تنظيماً إسلاميَّ الاتجاه، وبعضها سلفي الاتجاه كلواء التوحيد الذي اعتقد بعضهم لفترة ما، أنه إسلامي الاتجاه وينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين، وتبين الآن أنه منضوٍ تحت ألوية الجيش السوري الحر.

ووقّع أيضاً على تلك الوثيقة، مجموعة أحرار الشام التي قيل لفترة إنها منتمية لـ"القاعدة"، وتبين الآن أنها تنتمي للسلفيين، علماً أنها تضم، كما قال محلل سياسي أردني متخصص بالتنظيمات السياسية الإسلامية ظهر على قناة "بي بي سي عربي"، ثلاثين ألف مقاتل أو أكثر. ووقع أيضاً على وثيقة التمرد تلك، لواءان آخران من ألوية الجيش الحر: لواء صقور الشام، ولواء الإسلام بقيادة زهران علوش.

هذا التطور المفاجئ، استدعى أن يقطع رئيس هيئة أركان الجيش السوري الحر سليم إدريس، زيارته إلى فرنسا، ليعود على عجل إلى سوريا في مسعى لتصحيح الأمور التي استجدت على ساحة المعارضة السورية وخصوصاً ما يتعلق منها بالجيش السوري الحر. حيث أن تضاؤل عدد المقاتلين في صفوف الجيش الحر، بعد انشقاق ثلاثة ألوية عنه، كما كشف البيان الأول للتمرد، قد وضع تلك القوات في وضع خطر إزاء تنامي قوة الإسلاميين والسلفيين الذين لم يعودوا يكنون الود للجيش السوري الحر. وقال محلل سياسي ظهر على قناة "فرنسا 24" إن ضعف

الجيش السوري الحر قد وضعه في مرحلة الخطر، وهو لا يستبعد أن يطلب بعض أعضائه اللجوء قريباً إلى الدول العربية المجاورة، هذا إن لم يطلبوا الحماية من قوات النظام السوري الرسمي نفسه.

فالجيش السوري الحر قد بات مضطراً للقتال في مواجهة ثلاثة تيارات مسلحة، أولها الجيش السوري الرسمي، وثانيها تنظيم دولة العراق والشام الإسلامية المعروف باسم "داعش" والمنتمي -ولو إلى حين- لـ"القاعدة" والذي لا يكن الود للجيش السوري الحر، وثالثها السلفيون ومعهم المنشقون عن الجيش السوري الحر، الذي بلغ عدد الفصائل المنتمية له الآن ثلاثة عشر فصيلاً.

وتلك التطورات التي تكاد تضع المراقب أمام ما يشبه الأحجية، بدأت في مدينة أعزاز، عندما اشتبكت قوات "داعش" مع لواء من الجيش السوري الحر اسمه "عاصفة الشمال" بقيادة "حاجي مارا"، الذي استنجد بلواء التوحيد لمساعدته على مواجهة "داعش" التي استطاعت طرده من بلدة أعزاز القريبة من الحدود التركية، وهي المدينة التي شكلت ممراً ضرورياً لوصول الأسلحة والمقاتلين إلى سوريا.

وتوسع القتال بين "داعش" والجيش السوري الحر، خصوصاً بعد مقتل أبو عبدالله الليبي «من قيادات "داعش"»، وامتدت الاشتباكات لتشمل قريتَي الدانة وحزانو في إدلب والرقة، إضافة إلى القتال في مواجهة تنظيمات إسلامية أخرى في مواقع أخرى، وكذلك مقاتلة الأكراد في منطقة التل الأبيض، حيث المقاتلون الأكراد الرافضون لوجود "داعش" أو التنظيمات السلفية الأخرى في مناطقهم.

وإذا كان قد ترتب على "داعش" أن تواجه الجيش السوري الحر، أو ما تبقى منه، ومواجهة التجمع الجديد السلفي بمجمله بقيادة لواء التوحيد، فما موقف جبهة النصرة المنتمية أيضاً لـ"القاعدة"، والتي باتت هي أيضاً على خلاف مع "داعش" بعد انشقاقهما؟ هذا أمر لم ينجلِ في حينه رغم أن بعضهم رجح احتمال انضمام

"النصرة" إلى التكتل الجديد، ربما لعجزها عن مواجهة "داعش" وحدها، وذلك مع تزايد الخلافات بينهما.

والواقع أن العلاقة بين داعش" و"النصرة"، ظلت علاقة غريبة، فكثيراً ما اشتبكتا في قتال بعضهما ضد بعض، مع قيامهما أحياناً بالتنسيق فيما بينهما لدى وجود مصلحة مشتركة للطرفين، كما حدث لدى قيامهما بتنفيذ "عملية عائشة البكار"، ومهاجمتهما معاً الريف الشمالي في مسعى للوصول إلى ميناء اللاذقية للسيطرة عليه، بغية انفرادهما بالهيمنة على موارد التسلح الحر غير المقيد برغبات اللاعبين الكبار كالسعودية وقطر وتركيا والولايات المتحدة.

***

ولكن ما السبب الكامن وراء هذا التحرك المفاجئ الذي قاده عبدالعزيز سلامة، قائد لواء التوحيد فهو تحرك فاجأ الكثيرين ولم يجد بعضهم له تفسيراً إلا إذا كان انعكاساً لتحرك سياسي من خارج القطر السوري أدى إلى الضغط لقلب الأوراق داخل المعارضة؟ فهل هناك أصابع ما وراء مجريات الأمور المفاجئة في سوريا، والتي قسمت جبهة المعارضة السورية إلى ثلاث جبهات أو أربع، إضافة إلى الجبهة الرئيسية التي تضم القوات النظامية التي تقاتل في مواجهة كل جبهات المعارضة مجتمعة أو متفرقة؟

ويعزز هذه الدهشة، بل الحيرة، أن عبدالعزيز سلامة، قائد لواء التوحيد الذي تزعم الحركة شبه الانقلابية، كان يعلن دائماً في مجالسه أنه في الأصل تاجر حبوب «أي تاجر قمح ودقيق»، وسوف يعود قريباً إلى تجارة الحبوب عندما ينجلي الموقف في سوريا بالنصر. وأقواله تلك «التي علمت بها من إعلامي أردني أمضى أكثر من عام ونيف في منطقة الرقة، واطلع على أحوال المعارضة السورية هنا وهناك»، كانت تكشف عن زهد عبدالعزيز سلامة في العمل السياسي بعد انتهاء الحرب الأهلية، أو الثورة كما يسمونها. إن تحركه الأخير، ورفضه قيام أحمد الجربا

رئيس الائتلاف السوري الحر، أو رئيس حكومته أحمد طعمة، بتمثيل المعارضة في مؤتمر جنيف، مع وجوده هو «أي عبدالعزيز سلامة» على رأس تكتل ضم عدداً كبيراً من فصائل المقاتلين في صفوف المعارضة، إنما يكشف ضمنياً عن رغبته في العمل السياسي، وفي أن يمثل هو أو أحد أقرانه، سوريا المعارَضة في ذلك المؤتمر العتيد الذي طال انتظاره.

فهل يدل ذلك على أن عبدالعزيز سلامة قد قرر استبدال تجارة الحروب بتجارة الحبوب، مع احتمال أن تقوم بعض الفصائل -وأبرزها "داعش" وربما "النصرة" أيضاً، بل وما تبقى أيضاً من الجيش السوري الحر- بمقاتلته للحيلولة دون انفراده بتمثيل سوريا في جنيف، وسيقوم هو في النتيجة بمقاتلتها من أجل تنفيذ مخططه؟

بقي أن نتساءل: من هي الجهات السياسية، أو الدول في هذه الحالة، التي تقف وراء هذا التبدل المفاجئ في الخريطة السياسية للمعارضة السورية؟!

من المستبعد طبعاً أن يكون التكتل السياسي الجديد الذي ضم السعودية والإمارات والأردن، مستبعداً قطر منه، وراء هذا التبدل. فالموقف الجديد للمعارضة الجديدة «أي موقف عبدالعزيز سلامة»، قد انصب بشكل مباشر على استبعاد أحمد الجربا الذي أيدت السعودية بقوة، عملية ترشيحه لرئاسة الائتلاف السوري الحر خلفاً لمعاذ الخطيب، الرئيس السابق للائتلاف السوري. وقد أيدته في مواجهة مرشح قطر، الدولة التي باتت مستبعدة نسبياً من مجموعة راسمي الاستراتيجية المتعلقة بسوريا.

وهذا قد يبعث على الاعتقاد بوجود أصابع لقطر فيما جرى ويجري على ساحة المعارضة السورية من انشقاقات. فالانشقاق على الساحة العسكرية، لم يكن إلا نتيجة بداية انشقاق على الساحة السياسية. ذلك أن دولة قطر الطموحة للعب دور أكبر من حجمها الجغرافي والديموغرافي، ترفض إبعادها عن مركز النفوذ والفاعلية في ساحة المعارضة السورية، علماً أن نشاطها وتأثيرها لم يقتصر على الساحة

السورية، إذ لعبت على الدوام دوراً مهماً في تطوير التفاعلات السياسية في تونس وليبيا ومصر. وقد أنفقت الأموال الطائلة لإنجاح مساعيها في إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد.

فهذا ما أثبته سلوكها في السنتين الأخيرتين على صعيد العديد من الدول العربية، وليس على الصعيد السوري فحسب. أما سبب هذا السلوك الغريب، فلا أحد يدرك مرماه رغم كل المحاولات لتفهم الموقف القطري الغامض.

ولكن محاولات التحالف الجديد بين السعودية والإمارات والأردن، والذي بات يميل إلى الحلول السلمية في سوريا، يبدو أنه قد أغاظ قطر التي تبعد يوماً بعد آخر عن المسرح السوري بالرؤية السعودية له. وهي لذلك قررت أن تضرب ضربتها، وأن تشكل تجمعاً يؤيدها. وبما أنها لا تستطيع التفاهم مع "داعش" و"النصرة" بسبب ابتعادهما العقائدي عنها، كما لا تستطيع التفاهم مع ألوية الجيش السوري الحر الذي يدين بالولاء للقيادة السياسية برئاسة الجربا، إضافة إلى كونه يتلقى الدعم المالي والتسليحي من حليفته السعودية، فإن قطر -كما يبدو- لم تجد مفراً من التحالف مع الفئات السلفية بل الإخوانية على وجه التحديد.

والمعروف أن تأييد قطر للإخوان المسلمين كان واضحاً في مصر، وتأكد بشكل أكثر وضوحاً عندما سحبت القرض الممنوح لمصر من خزينة حكومة مصر الثورة، لعدم موافقتها على التطورات السياسية الثورية المناهضة للإخوان المسلمين في مصر، والتي أدت لى إقصاء مرسي -الإخواني- عن كرسي الرئاسة.

وهكذا يبدو تدريجياً، أن أصابع دولة قطر قد لا تكون بعيدة عن مجريات الأحداث الأخيرة في سوريا، علماً أن القنبلة التي فجرها عبدالعزيز سلامة في بيانه "رقم واحد"، لم تكن القنبلة الوحيدة على ساحة المعارضة السورية المسلحة، إذ سرعان ما تبعتها قنابل أخرى مفاجئة.

(2)

مساعي "داعش" للسيطرة على طرق الإمداد لمقاتلي المعارضة الآخرين

المعركة التي دارت في العشرين من أيلول 2013 في مدينة أعزاز بين مقاتلي "داعش" والجيش السوري الحر «لواء عاصفة الشمال»، وأدت إلى اضطرار مقاتلي الجيش السوري الحر إلى مغادرة البلدة، امتدت بعد ذلك لتشمل القتال حول السيطرة على موقع باب السلامة الحدودي الفاصل بين سوريا وتركيا.

وبطبيعة الحال، فإن المعركة لم تكن بالضرورة حول معبر باب السلامة فحسب، إذ إن المقصود منها كان السيطرة على طرق الإمداد التي تمكن قوات المعارضة من الجيش الحر أو الفصائل الأخرى، من استلام احتياجاتها من الذخيرة والسلاح والأموال، إضافة إلى دخول مزيد من المقاتلين. فسيطرة "داعش" على هذا المعبر، سوف تعزز بطبيعة الحال موقفها، وتضعها في موقف أفضل من بقية الجماعات المعارضة، حيث أن طرق إمدادها ستظل مؤمنة طوال سيطرتها على ذلك المعبر، خلافاً للمجموعات الأخرى من مقاتلي المعارضة التي ستواجه بعض المتاعب رغم وجود معابر أخرى على الحدود التركية السورية.

فهناك معبر باب الهوى، وهو غير بعيد عن مدينة حلب، ويمكن استخدامه أيضاً لقدوم المقاتلين والذخائر والأسلحة والإمدادات الغذائية والأموال، علماً أن "داعش" قد حاولت مراراً السيطرة عليه أيضاً، ويرجح أن تحاول مرات أخرى.

وهناك معبر ثالث قريب من القامشلي، وآخر غير بعيد عن ميناء اللاذقية، وهو المعبر الذي حاولت السيطرة عليه وعلى الميناء بعملية مشتركة مع جبهة النصرة، وهي العملية المسماة "عملية عائشة البكار" سابقة الذكر بشيء من التفصيل.

إذ كانت تلك العملية تسعى بشكل أساسي للسيطرة على ميناء اللاذقية والمعبر الحدودي مع تركيا القريب من الميناء أيضاً رغبة من التنظيمين المشاركين فيها، لا

مجرد السيطرة على ما يرد للتنظيمات الأخرى من سلاح وتموين، بل أيضاً التحرر من مراقبة تركيا وأميركا ودول الخليج الممولة، من تحديد كم وحجم ونوع ما يستوردانه من سلاح، كخطوة نحو التحرر من هيمنتها، ونحو الاستقلاق بقرارهما. فذلك التنظيم الطموح «أي "داعش"» لم يكن يهدف فحسب للمشاركة مع الفرق المسلحة الأخرى في مقاتلة الحكومة السورية، بل كا يخطط أيضاً للهيمنة على تلك الفصائل عبر السيطرة على مصادر تسليحها واستقلال مصادر التسليح الخاص بها.

لكن المعارك التي جرت في الشمال السوري سواء في أعزاز أو قرب معبر باب السلامة، والتي اضطرت لواء عاصفة الشمال التابع للجيش السوري الحر للاستغاثة بلواء التوحيد، لم تكن هي المعارك الوحيدة التي خاضتها "داعش" ضد قوات أخرى من المعارضة السورية. إذ خاضت معارك أخرى في مواقع أخرى، كما اشتبكت في منطقة تل العسل ومناطق كردية أخرى مع العديد من المقاتلين الأكراد المنتمين لمجموعات "حماية الشعب الكردي"، فكلما حاول مقاتلو "داعش" أو "النصرة"، السيطرة على بعض المناطق الكردية، تصدّى لهم المقاتلون الأكراد.

هذا القتال بدرجاته المتفاوتة، إنما يكشف عن أمرين: أولهما وجود قتال في الشمال بين الحين والآخر، بين فصائل المقاومة، وثانيهما مدى تعدد وتشابك تلك الفصائل التي من الصعب حصرها وتحديد انتماءاتها أو تبعيتها لهذه الدولة أو تلك.

والواقع أن تشكيل هذه الفصائل يتبدل بين الفترة والأخرى لدرجة أن "الطاسة" تضيع أحياناً، كما يقولون بالعامية، فيصعب تتبع تشكيلاتها أو انتماءاتها. فالتشكيل كما وصلني في المرحلة الأولى من أحد المنضوين تحت جناح المعارضة المسلحة، كان يتكون من أربع فئات أو تجمعات:

1. جبهة تحرير سوريا الإسلامية، وهي مجموعة سلفية لها مشروع سياسي، وتضم تشكيلين هما: لواء الإسلام والتوحيد والفرقان، وكتائب الفاروق.
2. الجبهة الإسلامية السورية، وهي منبثقة عن تنظيم القاعدة، وتضم جبهة النصرة، وجماعة "دولة العراق والشام الإسلامية" القادمة من العراق والتي تسمى اختصاراً: "داعش".
3. وهناك كتلة ثالثة تضم مجموعات عدة أهمها "أحرار الشام" التي يقودها حسان عبود، وقيل إنها تضم أكثر من ثلاثين ألف مقاتل. ولكن بعضهم يرجح انتساب تكتل أحرار الشام إلى جبهة تحرير سوريا الإسلامية لكونها سلفية الانتماء، مما يجعلها أقرب إلى تلك المجموعة، من تكتل الجبهة الإسلامية السورية التي ضمت المتشددين المنتسبين لـ"القاعدة"، مع وجوب الإيضاح أن الجبهة الإسلامية السورية، هي غير الجبهة الإسلامية العريضة التي شُكلت لاحقاً، وتحديداً مع بدايات عام 2014، وضمت معظم التنظيمات المسلحة باستثناء "النصرة" و"داعش".
4. مقاتلو حركة الإخوان المسلمين، التي تضم ألوية الحبيب المصطفى، وكتائب شباب الهدى. وحركة الإخوان هي حركة سياسية، ومنتسبوها قد ينتمون للسلفيين أو الصوفيين، ولا شيء يمنع المتشددين منهم من انتمائهم للتيار التكفيري الجهادي دون أن يكونوا بالضرورة منتمين لتنظيم القاعدة.
5. الجيش السوري الحر، ويضم عسكريين منشقين عن الجيش السوري النظامي. ولا شيء يمنع من انضمام بعض المدنيين لهم من سكان المناطق التي يسيطرون عليها. ويضم الجيش السوري الحر ألوية عدة منها: لواء الإسلام، ولواء التوحيد، ولواء عاصفة الشمال. والمرجح أن يكون لواء الإسلام هذا، غير لواء الإسلام والتوحيد والفرقان المنتمي لجبهة تحرير سوريا الإسلامية. فهذا اللواء يقوده زهران علوش، وهو من ألوية الجيش السوري الحر.

6. تنظيم حماية الشعب الكردي، وهم مقاتلون أكراد تسلحوا للدفاع عن أحيائهم التي كان مقاتلو "داعش" و"النصرة" يحاولون باستمرار السيطرة عليها.

***

والواقع أن مقاتلي "داعش" هم الأكثر بأساً وشدة في القتال، ولكنهم أيضاً الأكثر اشتباكاً مع المقاتلين المنتمين لمجموعات أخرى داخل المعارضة السورية، ومثالها اشتباكاتهم المتكررة مع المقاتلين الأكراد، وأحياناً مع المقاتلين المنتسبين للجيش السوري الحر. ولكن أكثر ما يسجل عليهم من السلبيات، هو مجموعة من الأعمال الوحشية، ومنها قطع الرؤوس، وقتل الأسرى، والتعامل بوحشية مع الأقليات، وخصوصاً المسيحيين والعلويين.

وتتنافس مع "داعش" في هذا الأسلوب من التعامل غير الحضاري مع الآخرين، جبهةُ النصرة التي تميز سلوكها بسيئة أخرى تضاف إلى السيئات السابق ذكرها وهي قضية اغتصاب النساء. وهناك حكايات كثيرة تروى عنهم لعل أبرزها حكاية اغتصاب "ماريا" ابنة مدينة القصير والتي يبلغ عمرها خمسة عشر عاماً.

ولكن أكبر هذه السيئات مدعاة للإدانة «وهي سيئة مشتركة بين "داعش" و"النصرة"»، قضية إعدام الأسرى بدم بارد خلافاً لمعاهدة جنيف في كيفية التعامل مع الأسرى.

إلا أنّ هذه السيئات المنسوبة لبعض فصائل المعارضة السورية، ليست هي الأمر الوحيد الذي يسجل عليها. فالمشكلة الكبرى التي يصعب معها التتبع بموضوعية كافية، هي تعدد فصائلهم لدرجة أن قناة "روسيا اليوم" قدرت في أحد تقاريرها، أن أعداد تلك الفصائل قد يصل إلى ألف فصيل. وقد يكون في ذلك مبالغة كبرى أو خطأ غير مقصود. فلو قيل مئة أو مئتي فصيل، لكان الأمر مقبولاً وربما قريباً من الحقيقة.

ومع ذلك فإن الصعوبة الكبرى لا تتوقف عند كثرة عدد الفصائل، بل في تحديد اتجاهاتها السياسية نتيجة التبدلات المستمرة، والمفاجئة أحياناً، كخروج قائد لواء التوحيد عبدالعزيز سلامة على طاعة الجيش السوري الحر، وإعلانه تشكيل تكتله المستقل الذي ضم اثني عشر فصيلاً كان من بينها لواء الإسلام الذي يفترض به أن يكون من ألوية الجيش السوري الحر أيضاً.

ولكن لواء الإسلام، رغم توقيعه على بيان قائد لواء التوحيد، فاجأ المراقبين بإعلانه بعد ثلاثة أيام فقط «أي في 29 أيلول» تشكيلَ جيش الإسلام، جاعلاً لواء الإسلام نواته، مع انضمام ستة وأربعين لواء وكتيبة إلى صفوف هذا الجيش الإسلامي، مما وضع المراقبين في حيرة حول هذا الجيش المعلن عنه بعد ثلاثة أيام فقط من صدور بيان قائد لواء التوحيد. فهل هو جيش حديث النشأة، أم جيش حديث الكشف عن وجوده فقط، إذ كان حتى الآن خفياً على المراقبين، حيث كان يجري تكوينه وتنظيمه سراً وبعيداً عن العيون؟!

وإذا كان هذا الجيش قد شكل منذ زمن ولم يكن قد أعلن عنه بعد، فلماذا وقع الشيخ زهران علوش قائد جيش الإسلام «وقائد لواء الإسلام أيضاً» على وثيقة قائد لواء التوحيد، طالما أنه كان يستعد للإعلان عن وجود أو تشكيل جيش الإسلام، علماً أن عبدالعزيز سلامة، قائد لواء التوحيد، لم ينضو هو أو لواؤه تحت راية جيش الإسلام، رغم ترويج مصادر جيش الإسلام لوجود مفاوضات صامتة حول هذا الشأن، أي حول احتمال انضمام لواء التوحيد مع الفصائل الأخرى التي وقعت على بيانه، إلى جيش الإسلام.

فانضمام لواء الإسلام إلى قائد لواء التوحيد في الخروج عن سيطرة الجيش السوري الحر، بل وعلى رفضهما معاً التعامل مع الائتلاف الوطني السوري بقيادة أحمد الجربا، أو الاعتراف بالحكومة المزمع تشكيلها بقيادة أحمد طعمة، كان عملية مفاجئة بكل معنى الكلمة بعد المفاجأة الكبرى السابق ذكرها.

فهذه المفاجآت الكثيرة والمتتالية أحياناً، والتي تشبه كثيراً المفاجآت التي ترد في مسلسل تركي، لا تثير الدهشة فحسب، بل تستدعي التساؤل إن كانت هذه الثورات والانقلابات والتغييرات، هي مجرد صراع بين قادة ألوية الجيش السوري الحر الذين بدأوا ينفضون عن قيادته وكذلك عن مؤسسيه، أم هو المخاض الأليم قبل وصول المولود العظيم «مؤتمر جنيف2»، فمن سيفاوض في المؤتمر؟

هل هو جيش الإسلام الذي يضم 46 فصيلاً، أم هو تكتل عبدالعزيز سلامة، أم الجيش السوري الحر وممثلوه الذين يُفترض بهم الانتماء والولاء للائتلاف الوطني السوري وحكومته التي لم تشكل بعد والتي، على ضوء هذه التطورات والمفاجآت، قد لا تشكل أبداً. أم ستقوم بالتفاوض جبهات أخرى، حيث من المتوقع مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر جنيف، أن تجري عملية تصفيات عسكرية كبرى بين التنظيمات المعارضة في محاولة لتأكيد كلٍّ منها وجوده كفصيل مهم وحاسم، بحيث يصبح تمثيله في مؤتمر جنيف أمراً ضرورياً.

ولا يستبعد بعض المراقبين والمحللين، أن يلعب تشكيل "داعش" و"النصرة" المفاجأة الكبرى، طالما أننا في خضم المفاجأت الكبرى، بالإعلان عن إعادة توحيدهما في تنظيم واحد نطراً لوجود مصلحة مشتركة بينهما تحاول وبسرعة فائقة وغير متوقعة، السيطرة على العديد من المناطق السورية وخصوصاً الشمالية منها، مع السعي لاحتواء عدد من الفصائل الصغيرة والإعلان عن انضمامها إلى صفوفها بغية تعزيز "القاعدة" كقوة يحسب لها حساب.

وإذا كانت التطورات المفاجئة هذه قد بدأت تظهر الآن على ساحة المعارضة العسكرية، وكان من أبرزها الإعلان المفاجئ عن تشكيل جيش الإسلام، فإن الساحة السياسية لم تخلُ أيضاً من المفاجآت عبر السنتين الماضيتين. فقد سُمّي التشكيل السياسي الأول الذي مثّل المعارضة السورية: "المجلس الوطني السوري". وقد تنقل على كرسيه العديد من السياسيين السوريين كان أولهم الكاتب السياسي

برهان غليون، إلى أن انتهى الأمر بجلوس ميشيل صبرة على مقعد رئاسة المجلس. وكان اختيار ميشيل صبرة عملاً ذكياً، لأن صبرة كان إلى حين، عضواً بارزاً في الحزب الشيوعي السوري، كما أنه مسيحي الانتماء، مما شكل نوعاً من بث الطمأنينة لدى الأقلية المسيحية، وكذلك لدى اليسار السوري.

لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما تم تشكيل مجلس الائتلاف الوطني السوري ليحل محل المجلس الوطني في قيادة المعارضة السورية، وتربع عليه فور تشكيله معاذ الخطيب، الإمام السابق لجامع أمية الذي سرعان ما استُبدل به أحمد الجربا الذي انتُخب بدعم من المملكة السعودية. وينتمي الجربا إلى كتلة ميشيل كيلو «المسيحي أيضاً» المكونة من أربعة عشر عضواً، علماً أنه يوصف بالمعارض المعتدل نسبياً قياساً بالمعارضين الآخرين ذوي الانتماءات الإسلامية المتعددة، بما فيها تيار الإسلام السياسي المتشدد.

ولكن ما كاد الأمر يستقر للجربا الذي ذهب إلى نيويورك لحضور جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في وقت ذهب فيه اللواء سليم إدريس، رئيس هيئة أركان الجيش السوري الحر في زيارة لباريس، حتى وقع التمرد في غيابهما على كل من السلطة العسكرية والسلطة السياسية في آن واحد. وقد جرى ذلك في وقت تفجّرَ فيه القتال بين فصائل المعارضة، كما تجلى الأمر في معركتي أعزاز وباب السلامة الحدوديتين، وفي تل العسل ومناطق أخرى.

ويظل السؤال عن الأسباب الكامنة وراء هذه التجاذبات؛ هل هي صراع نفوذ ونتيجة مساعي بعض الدول للسيطرة على مصدر القرار في المعارضة السورية، كما سبق أن ذكرت؟

وأبلغني إعلامي أردني يغطي أخبار المعارضة في سوريا، أن ثمانين بالمئة من المنتسبين للمعارضة السورية المسلحة يرغبون في حلول حكم إسلامي محل نظام الرئيس بشار الأسد، وأن الخلافات بينهم تدور حول نوعية ودرجة سيطرة الفكر

الإسلامي على الدولة وأجهزتها. هل يكون النظام شبيهاً بنظام الإخوان المسلمين السائد حالياً في تركيا، أم يكون نظاماً ذا طابع إسلامي أكثر تشدداً، كأن يكون نظاماً سلفياً مثلاً؟! أم ترى يريدونه نظاماً تكفيرياً جهادياً على نمط تنظيم القاعدة؟ ولكن الجميع يتفقون على المطالبة بأن يكون الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع الذي سيستمد قوانينه من أحكام الشريعة الإسلامية ولا يجوز أن يستمدها من أي مصدر آخر.

والواقع أن نظاماً على نمط تنظيم القاعدة، هو ما تسعى إليه حركتا "داعش" و"النصرة" اللتان لم تنضما لجيش الإسلام المكون من 46 فصيلاً. ذلك أن توجه "النصرة" و"داعش" لم يكن بالضرورة منسجماً مع توجه جيش الإسلام، علماً أن معظم الموقعين على بيان لواء التوحيد، كقائد اللواء نفسه، وقائد كتائب أحرار الشام الإسلامية، لم يعلنا في حينه انضمامهما لجيش الإسلام. وكذلك بعض الكتائب الأخرى الموقعة، كألوية صقور الشام، وحركة فجر الإسلام، وكتائب نور الدين زنكي، وحركة النور الإسلامية وغيرها من الكتائب والألوية. فهذه لم يعرف بعد موقفها من جيش الإسلام.

ويرجح أن تفاوت الرؤية الدينية بين سلفيين، وسلفيين وهابيين، وسلفيين تكفيريين جهاديين، ورؤية أخرى مختلفة نسبياً هي رؤية الإخوان المسلمين، قد تدخلت لتحديد من ينضم ولا ينضم لجيش الإسلام أو لفريق التوحيد بقيادة عبدالعزيز سلامة. فدرجة التشدد بين تيارات الإسلام السياسي المتشدد، هي التي تقرر ذلك، إضافة للتجاذبات السياسية بين الدول الممولة لهذا الفريق أو ذاك. وهذا يضعنا أحياناً أمام معضلة أو أحجية قد يصعب فهم مضمونها واستيعابه.

أهم ما في الأمر، أن خريطة التركيبة لدى المعارضة السورية المسلحة، قد تبدلت ولم تتبدل فعلاً، أو لم تتبدل كثيراً. ذلك أن تيار الإسلام السياسي المتشدد قد ظل يجمعهم رغم تفاوت درجاته. أما الجبهة الإسلامية السورية التي نبتت جذورها

في أحضان تنظيم القاعدة «أي "داعش" و"النصرة"»، فقد حافظت على توجهها رغم وجود الاختلافات بينهما. ولكن مع اقتراب مؤتمر جنيف، ولأسباب سياسية محضة، وسعياً منهما لتأكيد وجود دور لهما في ذلك المؤتمر، قد تضطران -كما ذكرت سابقاً- للتحالف ولو مؤقتاً كما سبق أن ذكرت، كي لا تفقدا دورهما السياسي، الذي له أهمية الدور العسكري والقتالي على أرض المعركة.

أما الإخوان المسلمون المنتمون لتيار مؤسس الحركة حسن البنا، ومعهم العديد من أعضاء التيارات الإسلامية السنية الأخرى، فقد انضووا تحت جيش "بيارق الإسلام" الذي يسعى للحلول محل الجيش السوري الحر الذي عانى من التبدل الأهم إلى الآن. فالتبدل الأهم كان في تراجع دور ذلك الجيش الذي انكمش بعدد افراده وألويته نتيجة انسحابات بعض الألوية منه إضافة إلى محاولة جيش الإسلام للحلول محله.

ولكن أحداً لا يعلم بعد أي شيء عن احتمالات التبدل القيادية القادمة لا محالة على الصعيد السياسي، مع وجود العديد من الدول المؤثرة والممولة والمسلحة لتلك الفصائل، والتي تريد الحفاظ على مكانتها وعلى دورها الذي تتطلع إليه في مؤتمر «أو مؤتمرات» جنيف باعتباره المؤتمر الذي سيحدد مكانتها في الدولة السورية المستقبلية. كل ما في الأمر أن تبدلاً جوهرياً حقيقياً قد وقع نتيجة انكماش دور الجيش السوري الحر، الذي افترض به أن يقود الدور الحقيقي لسوريا المستقبل.

فإذا كان الهدف الحقيقي لما سمي "الثورة السورية"، وضع حد لما سمي "النظام الدكتاتوري" في سوريا دون التخلي عن النهج العلماني فيها، وإحلال نظام ديمقراطي محله لا يبعد كثيراً عن العلمانية التي كانت سائدة، وذلك بإيصال الجيش السوري الحر إلى السلطة كخليفة للجيش الرسمي النظامي، فهذا الهدف قد خرج تماماً عن مساره:

أولاً: بظهور هذا العدد الغفير من التنظيمات المعارضة ذات الأغلبية الإسلامية والبعيدة عن العلمانية والتي لا تعرف توجهاتها الحقيقية.

ثانياً: بانكماش وتراجع دور الجيش السوري الحر الذي تشكل من انشقاقات عن الجيش السوري النظامي، وكان يتوقع منه أن يحل محل الجيش النظامي، مع تحقيق مزيد من الديمقراطية، وتطوير النهج السياسي من الممانعة إلى الموافقة، ولكن مع المحافظة على الحد الأدنى من العلمانية.

أما الآن، وبعد تشكيل جيش الإسلام، وتوقع تنامٍ واضح في صفوف السلفيين، وتطورات توحي بازدياد قوة التنظيمين الأكثر تشدداً «"النصرة" و"داعش"»، في مقابل ضعف الجيش السوري الحر وتراجع دوره في تحقيق الديمقراطية مع الحفاظ على العلمانية، فإن مستقبل سوريا، العلمانية على الأقل، قد بات على شفير الوقوع في الهاوية السحيقة، هاوية الابتعاد تماماً عن العلمانية، وإحلال نظام قد لا يكون بالضرورة تماماً كالنظام الذي تبتغيه "القاعدة"، لكنه من المرجح أن يكون قريباً منه.

وهنا يأتي دور الولايات المتحدة، وتحديداً دور الرئيس أوباما الذي يبدو رئيساً طيب القلب ويثق بمساعديه الذين لا يبلغونه بالضرورة بالتطورات الواقعة في المنطقة وخصوصاً في سوريا. فكما أن بريجنسكي قد ضلل الرئيس كارتر في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات حول الدور الذي رسمه للتيار الإسلامي المتشدد في أفغانستان وفي إيران، فإن المستشاريين الحاليين للرئيس أوباما، يلعبون مرة أخرى، ربما عن جهل أو بحسن نية، الدور الخاطئ الذي لعبه بريجنسكي في السبعينات والثمانينات.

فالدور الذي يرسم الآن لسوريا، لن يكون مقتصراً على سوريا وحدها، لأنه مرشح للتسلل للمناطق المجاورة «الأردن ولبنان والعراق»، بل وإلى دول الخليج كلها إذا ترك الحابل على النابل لمجموعات الإسلام السياسي، علماً أن ضابط الأمان الوحيد في مؤتمر جنيف، أو أي مؤتمر دولي قادم حول سوريا، هو الدور

الروسي الذي لن يقبل بحدوث تغيير جوهري في سوريا، حليفته الوحيدة في المنطقة.

فقد توافق روسيا على بعض التغييرات المحدودة كزيادة مساحة الديمقراطية، والتقليل من مساحة الممانعة السورية، بل وقد توافق على استبدال رئيس آخر ببشار الأسد عند الضرورة. أما الموافقة على استبدال نظام غير علماني بالنظام العلماني، فهذا أمر قد يكون مستبعداً إن لم يكن مستحيلاً، رغم كل التبدلات والتغييرات، بل والتطوير في كيفية تشكيل المعارضة السورية، العسكرية منها والسياسية، طالما أنها معارضة تسعى للابتعاد تماماً عن العلمانية التي لا مناص عنها في الدول الحديثة المتحضرة.

فالحكومة الروسية لديها مصالحها الخاصة التي تقتضي أولاً عدم التضحية بالنظام الصديق القائم في سوريا، وثانياً عدم السماح بإنشاء دولة دينية قد تصبح مرشحة للمساهمة في إشعال الفتن في الشيشان وفي الجمهوريات الإسلامية الصغيرة المنضوية تحت جناح الاتحاد الروسي ولو من باب الانتقام للموقف الروسي المؤيد للنظام القائم، إن لم يكن لأسباب أخرى أيضاً. فواحد من هذين السببين، كاف لمقاومة استبدال التوجه الديني بالنظام السياسي في سوريا، أو بالعلمانية فيها. فكيف إذا اجتمع السببان معاً؟

---

* ملاحظة: تبع إنشاء جيش الإسلام في أواخر أيلول 2013، تأسيس جبهة إسلامية عريضة بقيادة زهران علوش، وذلك في أوائل عام 2014، ضمت عدداً كبيراً من الفصائل وسميت: "الجبهة الإسلامية".

(3)
الصراع داخل المقاومة السورية

عُقد مؤتمر "جنيف2" لفض النزاع بين فصائل المقاومة المسلحة والحكومة السورية. وبطبيعة الحال هو ليس معنياً بالقتال الجديد متعدد الأطراف، الناشب بين فصائل المقاومة –وهي كثيرة– ما لم يتطور الأمر ليبلغ حدوداً خطيرة وغير متوقعة بين تلك الفصائل المتقاتلة، لتشكل المقاومة داخل المقاومة، خطراً على احتمالات تحقيق السلام بين طرفي النزاع الأصليين، وهما الحكومة السورية وجسم المعارضة المسلحة كوحدة معنوية كما يفترض بها أن تكون. فإذا تطور القتال بين المقاومة والمقاومة، قد يجد مؤتمر جنيف «أو أي مؤتمر دولي لاحق» أنه مضطر لفتح شعبة جديدة له تتعامل مع المقاومة داخل المقاومة، قبل التعامل مع الصراع بين الحكومة الرسمية والمقاومة المسلحة!

ولكن من سيمثل أحمد الجربا، رئيس الائتلاف السوري المعارض في مؤتمر جنيف أو أي مؤتمر دولي آخر لفض النزاع في سوريا؟! هل يمثل المعارضة السورية بشكل عام، والمعارضة المسلحة بشكل خاص؟ وعندئذ هل سيمثل كل المقاومة المسلحة، أم يمثل على الأقل فصيلاً ما من فصائلها المتعددة، أم لعله يمثل فحسب الأصوات السبعة والخمسين من أصل مئة وعشرين عضواً في الائتلاف، والتي وافقت على مشاركته في جنيف؟

كان يفترض بالائتلاف السوري الحر أنه يمثل بالدرجة الأولى الجيش السوري الحر، باعتباره المعارضة الرسمية والمعتدلة التي تشير إليها أميركا على الدوام وتدعي أنها لا تزود غيرها بالأسلحة، لتستطيع مواجهة النظام السوري القائم. ولكن الجيش السوري الحر قد تفكك وانضوى الكثير من أجنحته تحت تجمعات أخرى مثل جيش الإسلام الذي تحول فيما بعد إلى الجبهة الإسلامية، وبعضها انضم لـ"القاعدة"، أو لمجموعة أحرار الشام. وما تبقى منه «أي من الجيش السوري

الحر"»، إما تخلى عن المقاومة المسلحة، أو أعلن ندمه للحكومة وعاد إلى صفوف الجيش النظامي الرسمي.

وبدأ تفكك الجيش السوري الحر لدى وقوع معركة أعزاز في 20 أيلول 2013، والتي أدت إلى هزيمة نكراء للواء عاصفة الشمال ألحقتها به قوات "داعش". فتلك المعركة الضارية بين فئتين منضويتين تحت شعار المقاومة المسلحة، شكلت الضربة الأولى للجيش السوري الحر بعد الهزيمة التي ألحقتها "داعش" بأحد أكبر ألويته.

وبعد أيام قليلة، جاءت الضربة الثانية للجيش السوري الحر، عندما أعلن «في 27 أيلول» عبدالعزيز سلامة، قائد لواء التوحيد، انفصاله عن الجيش الحر، ثم جاءت الضربة الثالثة بإعلان زهران علوش، قائد لواء الإسلام، تشكيله جيشاً بديلاً مستقلاً عن الجيش الحر أسماه "جيش الإسلام".

غير أن جيش الإسلام سرعان ما حقق تطوراً آخر وبعد فترة وجيزة، وذلك بتغيير اسمه إلى "الجبهة الإسلامية"، بقيادة زهران علوش أيضاً، وذلك لإتاحته الفرصة لانضمام فصائل أخرى إليه من فصائل المعارضة المسلحة، ومنها فصائل السلفيين ومقاتلي الإخوان المسلمين.

إذن، من يمثل أحمد الجربا إذا كان الجيش السوري الحر قد اضمحل تقريباً، وإذا كان المجلس الوطني السوري برئاسة جورج صبرة لم يعد يؤازره في الائتلاف؟ وكيف نفسر القتال الدائر في الشمال السوري، والذي ربما يتوقف أحياناً ليجدد نشاطه بعد حين؟!

فكل الفصائل المسلحة قد شاركت أخيراً في القتال ضد "داعش". والأغرب أن كتائب النصرة المنتمية أيضاً لـ"القاعدة" قاتلت "داعش" شقيقتها السابقة، وأثارت علامات استفهام عن احتمال وصول حركات الانشقاق إلى "القاعدة الأم" في أفغانستان، بعد الابتعاد التدريجي لـ"داعش" عن "القاعدة الأم" قبل إعلان الانفصال

النهائي عنها، حيث تتابع بعد ذلك انفصال مزيد من المجموعات المنتمية لـ"القاعدة الأم" والتحاقها بـ"داعش السورية-العراقية".. فولاء المنتمين لـ"القاعدة الأم"، كما أخذ يتكشّف، لم يعد ولاء صرفاً لأيمن الظواهري، إذ بات هناك رجل آخر ينافسه على القيادة ولم تتبلور هويته إلا في وقت لاحق. وذلك الرجل كان أبو بكر البغدادي، كثير الطموح للقيادة والهيمنة على الحركات الجهادية التكفيرية. وأسهم توالي حركات الانشقاق عن "القاعدة الأم" وإعلان الولاء للبغدادي، في ازدياد قوة "داعش" بشكل ملحوظ.

ويبدو تدريجياً أن تشكيلات المقاومة قد بدأت تأخذ تشكيلًا جديداً، فالجبهة الإسلامية التي يمكن اعتبارها الآن التشكيل الأول والرئيسي، باتت تضم السلفيين، والإخوان المسلمين، وما بقي من كتائب الجيش السوري الحر، تقابلها "داعش" كتشكيل ثان، يقف بينهما تشكيل ثالث تكون من تحالف "النصرة" مع كتائب أحرار الشام التي أصبحت تضم خمسين ألف مقاتل تقريباً. ورافق ذلك تقارير أشارت إلى توجه السعودية وقطر إلى تقديم الدعم المالي والتسليحي لجماعة النصرة لاعتبارها أكثر اعتدالاً من "داعش" من ناحية، ولتشجيع "النصرة" على المضي بالمشاركة في القتال ضد "داعش"، وهو ما حصل فعلاً على أرض الواقع وفي أكثر من موقعة، وذلك خلافاً للتقديرات التي توقعت العودة للتنسيق بينها وبين "داعش"، لتعزيز موقفهما ودورهما في أيّ مفاوضات دولية وخصوصاً في مؤتمر جنيف..

وقد قامت الجبهة الإسلامية و"النصرة" و"أحرار الشام" مشتركةً معاً، في مقاتلة "داعش" التي باتت تواجه في بعض اللحظات، وفي أكثر من حالة واحدة، الجيش السوري الرسمي وكل التكتلات المسلحة الأخرى مجتمعة في وقت واحد، مما يكشف عن قدرات واسعة متنامية لديها.

ومن هنا يعود التساؤل حول من بات يمول "داعش" بعد انفصالها عن الظواهري؟ وكذلك، من مول "أحرار الشام" وحليفتها "النصرة" قبل الاتفاق السعودي

القطري على تمويلهما إن صح ذلك الاتفاق؟ ومن يمول الجبهة الإسلامية حديثة النشأة رسمياً رغم وجود جذور لها بين فصائل المقاومة المسلحة منذ زمن بعيد ولكن بتسميات مختلفة. والأهم من ذلك، من يمول الائتلاف السوري الحر، وهل يمثل "الائتلاف" أياً من تلك الفصائل، كالجبهة الإسلامية مثلاً التي تحل تدريجياً محل الجيش السوري الحر؟

كل المؤشرات ترجح بعد هذه التطورات، أن أكثر التجمعات التي ربما تدين ببعض الولاء لأحمد الجربا، رئيس الائتلاف، هي الجبهة الإسلامية التي لديه بعض النفوذ والتأثير عليها بسبب علاقات كل منهما مع السعودية.

وهناك معلومات تفيد أن أحمد الجربا الذي انتُخب لرئاسة الائتلاف بدعم من السعودية، ينسق مع الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، ويتلقى التعليمات منه، في وقت يتلقى فيه زهران علوش –قائد الجبهة الإسلامية– تعليماته من الأمير بندر بن سلطان، رئيس المخابرات السعودية، علماً أن عائلة علوش تقيم فعلاً في الأراضي السعودية.

ولكن المؤكد أن أحمد الجربا ليس لديه أي نفوذ أو تأثير على "داعش"، ولديه نفوذ قليل جداً في "النصرة". وقد يكون للجربا نفوذ ما، أو خاطرٌ ما على الأقل، لدى فصيل أحرار الشام المنضوي بحذر تحت علم الجبهة الإسلامية مع بقاء تحالفه مع "النصرة".

وهذا يوحي بأن أحمد الجربا –رئيس وفد المعارضة المسلحة، سواء في "جنيف2"، أو في أي مؤتمر دولي لاحق إذا فشلت "جنيف2"– سيمثل بشكل أساسي الجبهة الإسلامية، مما يعني أن السلفيين، باتوا جالسين فعلاً على طاولة المفاوضات في "جنيف2" أو في أي مؤتمر دولي لاحق.

لكن الجربا بكل تأكيد، لا يمثل أكراد سوريا رغم وجود تمثيل محدود لهم في "الائتلاف"، ولا يمثل طائفة الموحدين من دروز سوريا. وهو بكل تأكيد لا يمثل

المسيحيين السوريين، أو العلويين السوريين. لكنه بكل تأكيد يمثل، كما لاحظنا للتو، السلفيين وبعض الجهاديين التكفيريين المنضوين تحت لواء الجبهة الإسلامية الممولة من السعودية ومن قطر «وربما باتت "النصرة" بينهم أيضاً»، لكونها قد أخذت تتحول نحو مقاتلة "داعش"، التي باتت محور الإرهاب في المنطقة، والذي يسعى مؤتمر "جنيف2"، نتيجة اتفاق روسي أميركي، إلى محاربته واجتثاثه من المنطقة خشية انتشاره في أوروبا وأميركا أيضاً.

والجربا لا يمثل أيضاً السوريين الذين يوصفون بالمعارضة السورية السلمية، الذين كانوا موجودين على مسؤوليتهم الشخصية في أروقة المؤتمر. لكن رأي هؤلاء ليس مسموعاً، وقد يوصلون بعض آرائهم، إن وُجد بعضهم فعلاً في "جنيف"، للصحافة والإعلام.

ومن المحسوبين على المعارضة السلمية: هيثم المالح، وهيثم مناع، ووائل حافظ، ورندة قسيس، وقدري جميل الذي كان إلى حين عضواً في الحكومة السورية، لكنه فصل منها. ورغم أهمية أولئك في صفوف المعارضة، إلا أنّ صوت أحمد الجربا هو فقط الصوت المسموع في "جنيف2"، إذ كان يترتب على هؤلاء «أصحاب المعارضة السلمية»، أن يحملوا السلاح أيضاً وأن يقاتلوا ويَقتلوا أو يُقتلوا، كي يصبح صوتهم قابلاً للسمع في جنيف كصوت أحمد الجربا!

ومع أن هذه كلها تظل مجرد تحليلات واجتهادات لا تستند إلى الأدلة المؤكدة، فإن ما هو واقعي ولا يندرج تحت خانة التحليل، أن القتال في سوريا لم يعد قتالاً بين المعارضة المسلحة والقوات السورية النظامية، بل هو قتال في الكثير من الحالات بين فئات المعارضة المختلفة وأبرزها "داعش" في طرف، والجهات الأخرى في طرف آخر، بحيث باتت بعض التنظيمات، وخصوصاً الجبهة الإسلامية، تقاتل على جبهتين في آن واحد، إحداهما جبهة الجيش السوري الرسمي، والأخرى جبهة "داعش".

ويسري الأمر نفسه على "داعش" التي تقاتل الجيش السوري الرسمي، ولكنها أيضاً تقاتل وفي الوقت نفسه، الفصائل الأخرى من فصائل المعارضة المسلحة. والأغرب من ذلك، أنها تقاتل أحياناً أختها "النصرة" التائهة في انتمائها بين "القاعدة" والتيارات الأخرى.

وهناك حساسية وحذر ملموس بين الفصائل المنتمية للسلفية وتلك المنتمية للإخوان المسلمين رغم انتماء كلا المجموعتين للجبهة الإسلامية. وقد لاحظنا من قبل، أن الحركة السلفية في مصر ممثلة بحزب النور، قد تحالفت إلى حين مع الإخوان المسلمين، ولكن عندما لاحظت تآمر "الإخوان" عليها، وسعيهم لتفكيك حزبهم، انفض التحالف بينهما، وهو التحالف الذي دام أقل من عام واحد. ذلك أن هناك نوعاً من الصراع الخفي بين الحركة السلفية و"الإخوان"، فرغم انتماء الجماعتين لتيار الإسلام السياسي، إلا أنّهما تختلفان في كيفية المسير والتفسير والتطبيق.

أما أحمد الجربا ومن مثل في "جنيف2"، أو في مؤتمرات دولية لاحقة، فالمرجح أن مشاركته من عدمها، قد لا تؤدي إلى تغيير نصوص بعض القرارات المتفق على مضمونها وحدودها بين الدولتين العظميين، كما رجحت التقارير الإعلامية «وهو ما ثبت فيما بعد عدم دقته». فهذا أمر آخر لا بد من الانتظار الطويل كي نعرف ماذا يخبئ فعلاً "جنيف2" لسوريا، للإرهاب، بل للعالم العربي كله، ما لم يتطلب الأمر، في سبيل تنفيذ المخطط المتفق عليه دولياً حول سوريا «إن صح وجود اتفاق»، أن يعقد "جنيف3" وربما "جنيف4"، والحبل على الجرار، كما يقول المثل، في وقت يستمر فيه القتال بين المعارضة والجيش السوري الرسمي، ويشتد فيه سعير القتال ثم يخبو ليعود للاشتعال من جديد بين المقاومة والمقاومة الأخرى داخل المقاومة.

(4)
التناقض والغموض في موقف المملكة السعودية حول تيار الإسلام السياسي

تصرُّفُ المملكة العربية السعودية السريع بتقديم العون المالي لجمهورية مصر العربية بمجرد عزل الرئيس محمد مرسي المنتمي للإخوان المسلمين، أثار الدهشة والإعجاب في وقت واحد. وهو الموقف الذي سرعان ما دعمته دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة الكويت، بحيث بلغ مجموع ما قدمته دول الخليج الكبرى الثلاث لمصر، اثني عشر مليار دولار ردت الروح للاقتصاد المصري المترنح، والذي كاد يعلن وفاته لو بقي محمد مرسي أياماً قليلة أخرى في سدة الرئاسة.

وإذا كان موقف دولة الإمارات يفسر بغضبها على الإخوان المسلمين لقيامهم بتكوين جماعة إخوان مسلمين سرية في دبي، كما أن موقف الكويت مرده شعور الدولة بأن المعارضة الإسلامية في الكويت، كانت تحاول تعزيز موقفها عبر الاستعانة بتأييد من أصحاب تيار الإسلام السياسي وخصوصاً من الإخوان المسلمين، فإن السبب وراء الموقف السعودي لم يكن واضحاً، إلا إذا كان سببه الحساسية بين التيار الوهابي وتيار الإخوان المسلمين، إضافة إلى الرغبة في التضامن مع الدولتين الخليجيتين اللتين تشكلان مع السعودية، الحجم الأكبر سياسياً ومساحة بين دول الخليج الستة.

ويبدو أن أحد الأسباب الأخرى التي استدعت من السعودية اتخاذ هذا الموقف الجديد هو بداية شعورها بالخطر الذي بات الإسلام السياسي يمثله على السعودية وعلى المنطقة كلها. ويعزز هذا الاحتمال، أن التبدل في الموقف السعودي تجاه تيار الإسلام السياسي وخصوصاً الإخواني منه، لم يظهر فحسب في تعاملها مع التطورات في مصر، إذ إنه قد طفا على السطح أيضاً لدى انتخاب رئيس للائتلاف

الوطني السوري، حيث قدمت الدعم للمرشح الأكثر اعتدالاً وهو أحمد الجربا المنتمي لكتلة ميشيل كيلو، في مواجهة المرشح الآخر الأكثر تشدداً والمدعوم من قطر المؤيدة للإخوان المسلمين، والمتمسكة حتى الآن بوجوب الوصول إلى الحل في سوريا عن طريق الحسم العسكري، وليس عن طريق آخر.

فالمعروف أن كتلة ميشيل كيلو، هي الأكثر اعتدالاً بين الكتل المنضوية تحت مظلة الائتلاف الوطني السوري، والتي تضم جبهة النصرة و"دولة سوريا والعراق الإسلامية"، الكتلتين الجهاديتين اللتين على خلاف تام مع كيلو المعروف من اسمه المسيحي، بأنه لا يمكن أن يكون جهادياً أو إسلامياً أو تكفيرياً كالكتلتين سابقتي الذكر، أو كالكتل الأخرى ذوات الاتجاهات السلفية أو الإخوانية.

ولكن ما يثير الدهشة ويستدعي الظن بوجود غموض أو تناقض في الموقف السعودي، هو ما أعلنه مقاتلون من جبهة النصرة، وأمام الكاميرات «بعد دخولهم حي خان العسل، أحد أحياء حلب التي باتت مقسمة»، بأنهم قد تلقوا أسلحة من السعودية، وأن السعودية قد أبلغتهم أنها تتوقع منهم أن يحرروا المدينة بكاملها قبل نهاية شهر تموز 2013. وعرضوا أمام الكاميرات بعض تلك الأسلحة التي تحمل شارة السعودية.

وما عزز هذا الادعاء، وجعله يبدو كادعاء يستند إلى بعض المصداقية، وبكونه ربما يشكل فعلاً الموقف الحقيقي للسعودية، هو أن قناة "العربية"، وهي قناة مملوكة لسعوديين، قد ذكرت في صدر نشرتها الإخبارية قبل ذلك بأيام قليلة، أن هناك أنباء تفيد أن "النصرة" التي تسيطر على جزء كبير من شمال سوريا، سوف تعلن إمارة إسلامية في الشمال السوري في صبيحة أول أيام عيد الفطر المبارك.

ولا يقف مناقضاً لهذا القول، ومشككاً بقدرته على التحقق، إلا كون المقاتلين الأكراد يسيطرون على بعض أجزاء الشمال، وأنهم قد دخلوا في سلسلة من المعارك مع جبهة النصرة ونجحوا فعلاً في طرد مقاتلي "النصرة" من المناطق الكردية،

وخصوصاً تلك المحاذية للحدود التركية، والتي كان أولئك الجهاديون من "النصرة" أو "داعش" يسيطرون عليها.

وشيء آخر قد يستدعي الشك حول هذا الادعاء، وهو قول "النصرة" إنهم قد تلقوا أسلحة من السعودية، نظراً لما يرافق ذلك من غموض حول كيفية وإمكانية إيصال هذه الأسلحة إلى شمال سوريا. فهي من المستبعد تماماً أن تُسقطها عليهم من الجو، لأن الرادارات السورية ستكون قادرة على اكتشاف وتتبع طائرات تنقل مثل هذا النوع من الأسلحة. وكلنا نذكر حادثة الطائرة التركية التي عبرت الحدود السورية في بداية مراحل القتال قبل عامين، وقامت الصواريخ السورية بإسقاطها.

أما نقل الأسلحة براً، فهو أمر مستبعد أيضاً. ذلك أن الأردن كان وما زال رافضاً للتدخل في القضية السورية، ويؤكد أن الحل الأمثل لها هو الحل السياسي. كما أنه إذا تم إيصالها عبر الحدود الأردنية، إلى درعا مثلاً، وهي المدينة السورية الأقرب إلى حدود الأردن، فكيف يمكن بعد ذلك إيصالها إلى حلب، التي تبعد أكثر من 500 كيلومتر عن درعا، دون ملاحظة طائرات المراقبة السورية.

وبطبيعة الحال، فإن إيراد الأسلحة عن طريق العراق، مستبعد تماماً نظراً لتعاطف العراق مع الحكومة السورية. ومثله احتمالات نقلها عبر الحدود اللبنانية، حيث أن حزب الله الذي توجد له مواقع على امتداد معظم الحدود السورية اللبنانية، لن يسمح بمرورها، إضافة إلى كون الرئيس اللبناني ميشيل سليمان، قد دعا دوماً إلى النأي بلبنان عن التدخل في القتال الجاري في سوريا، مع توجيه اللوم لحزب الله على تدخله.

وهكذا لا يبقى هناك طريق إلا طريق الحدود التركية البرية بقيادة رجب طيب أردوغان، إسلامي الاتجاه، والذي رحب على الدوام بمساعدة المعارضة السورية أملاً منه في أن يسيطر الإسلاميون المعتدلون نسبياً، كالإخوان المسلمين مثلاً، على زمام الأمور في بلاد الشام ليكونوا ظهيراً له، في تثبيت حكمه على الأراضي

التركية. كل ما في الأمر أن بعضهم يبدي دهشته من استبعاد أردوغان تماماً لاحتمالات سيطرة تيارات إسلامية أخرى، كالسلفيين مثلاً، أو كجبهة النصرة الجهادية، أو حليفتها بين الفينة والأخرى، جماعة دولة الشام والعراق الإسلامية. وهذه أو تلك، في عمق الرؤيا والتحليل، قد تتحول إلى كتلة معادية له، فتعيث الفساد والاضطراب في بلاده.

ترى، ألم يلحظ أردوغان أن الخلاف الذي دب في مصر بين الإخوان المسلمين وحلفائهم السابقين في حزب النور السلفي الأكثر تشدداً من الإخوان، أدى إلى وقوف حزب النور في 4 تموز 2013 إلى جانب المعارضة المصرية في ذلك الاجتماع التاريخي الذي دعا إليه الفريق عبدالفتاح السيسي، وفيه عزل الرئيس مرسي، وطرح خريطة الطريق لمصر، فألقى عندئذ رئيس حزب النور يونس مخيون كلمة مؤيدة لخريطة الطريق، وألقى مثلها رئيس جبهة الإنقاذ د.محمد البرادعي، وخطا خطوات مشابهة كل من بابا الإسكندرية تواضروس، وإمام الأزهر الشيخ أحمد الطيب.

ولكن إذا كان رجب طيب أردوغان عاجزاً عن رؤية تلك الحقيقة، فإن ملك السعودية ليس كذلك، لأنه رجل ذكي وذو إدراك سياسي واسع ولامع، يعززه رؤية وزير خارجيته المحنك في شأن سياسة المنطقة الأمير سعود الفيصل، وبالتالي لا يمكن أن تنطلي عليهما، مخاطر نجاح التيار الجهادي المتشدد في السيطرة على سوريا.

فالسعوديون يعلمون أنهم يواجهون الآن مخاطر وجود "القاعدة" في اليمن على مقربة من حدودهم، وهو الوجود الذي تحاربه الولايات المتحدة بين الفينة والأخرى بإرسال طائراتها من دون طيار، لتغتال أحد قادة "القاعدة" الموجودين في الجنوب اليمني. كما يدركون مخاطر وجود الحوثيين-الشيعة، الذين لا يكنّون الود للسعودية، على مقربة من حدودهم. وهم لا يجهلون أيضاً مخاطر تنامي قوة

"القاعدة" في العراق والتي تفجر السيارات كل يوم تقريباً داخل المدن العراقية، مع احتمال غير بعيد لاستيلائهم على السلطة في القطر العراقي الذي يقع أيضاً على حدودهم.

فهل يريد السعوديون بعد ذلك أن يشجعوا أيضاً تنامي قوة الجهاديين في سوريا، علماً أن مئات المقاتلين من قوات "النصرة" الجهادية، هم من الأردنيين الذين سيتطلعون فور انتصارهم في القطر السوري، إلى التوجه نحو الأردن الذي يقع أيضاً على حدود السعودية. فهل يريد العاهل السعودي فعلاً أن تحيط ببلاده تنظيمات قاعدة جهادية ستهدد بلاده عآجلاً أو آجلاً، إضافة إلى ما يواجهه من متاعب بين الفينة والأخرى في شرق المملكة، حيث الأكثرية الشيعية في منطقة تحاذي الأراضي الإيرانية.

من المستبعد تماماً أن تكون هذه المخاطر كلها بعيدة عن رؤية الملك السعودي الذي سعى منذ توليه السلطة، إلى تطوير بلاده زراعياً وصناعياً ليكون ذلك بديلاً عن النفط إذا نضب في يوم من الأيام. كما سعى إلى تطويرها في مجالات أخرى كثيرة، ففتح المدارس للذكور وللإناث، كما منح مزيداً من الحرية للمرأة السعودية، والأهم من ذلك أنه قد اختصر الكثير من صلاحيات "المطوعين" سعياً وراء وصول بلاده إلى مرحلة من الرقي والحداثة.

وما يعزز استبعاد تشجيع السعوديين للمعارضة السورية الجهادية التكفيرية «وليس كل شرائح المعارضة»، رغم ما تردد مراراً في التقارير الإخبارية، وروجت له الآن جبهة النصرة، هو أن الولايات المتحدة، حليفة السعودية الدائمة، قد وافقت بتردد في مجلس الكونجرس، على تزويد المعارضة السورية المعتدلة، والمعتدلة فقط، بكم محدود من السلاح، بعد الحصول على ضمانات بأنها لن تصل إلى جهات غير مرغوب فيها. كما أن جون كيري، وزير الخارجية الأميركي، قد أعلن

في 22 تموز 2013، أن الحل الأمثل للقضية السورية هو الحل السياسي عن طريق مؤتمر "جنيف2".

وعزز ذلك أيضاً تصريحات أدلى بها الجنرال ديمسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، في اليوم التالي مباشرة، حذر فيها من مغبة التدخل العسكري في سوريا ولو عن طريق الغارات الجوية، مؤكداً أنه تدخل غير مجد كثيراً، كما أنه تدخل باهظ الثمن، وسوف يكلف الولايات المتحدة مليار دولار شهرياً.

والأهم من ذلك، تصريحات الرئيس الفرنسي أولاند في 23 تموز، أمام أحمد الجربا، أثناء زيارة الجربا لباريس، أن مهمتهم الآن هي دعم الائتلاف الوطني السوري من أجل مؤتمر السلام في جنيف، دون أن يذكر شيئاً عن تقديم العون العسكري للمعارضة السورية، وهو العون الذي طالما دعت إليه فرنسا بحرارة، بالتضامن مع بريطانيا، وواجهت بسببه معارضة ألمانية متشددة في مجلس الاتحاد الأوروبي الذي وافق أخيراً، وعلى مضض، على تزويد سوريا بالسلاح، مع عدم الاستعجال بتنفيذ ذلك، ووجوب مراجعة الأمر بعد ستة أشهر.

ومن هنا بات من المنطق أن يرجح المراقبون السياسيون، أن موقف السعودية من تزويد المعارضة السورية بالسلاح، إذا تحقق فعلاً ما ادعت به جبهة النصرة، لا يعكس موقفاً سعودياً غامضاً ومتناقضاً، قدر ما يكشف عن تناقض داخلي في السعودية بين الرؤية السياسية التي يمثلها الملك عبدالله ذو الرؤية المعتدلة، والرؤية العسكرية والمتشددة التي يمثلها الأمير بندر بن سلطان، مدير المخابرات العسكرية والمسؤول الفعلي عن الملف السوري، والأكثر حماسةً لإسقاط النظام السوري القائم، والراغب من أجل ذلك، بتعزيز موقع المعارضة الاستراتيجي، لتمكينها من الوقوف على قدم المساواة في مواجهة خصمها اللدود المتمثل في النظام السوري، وذلك سواء لمواجهته في جبهة القتال، أو إذا اضطرت للوقوف وجهاً لوجه معه في مؤتمر "جنيف2" إذا أصرت أميركا على عقد ذلك المؤتمر.

وهذا التناقض وعدم الانسجام في الموقف السعودي بين التيارين المتضاربين في التوجه أحياناً، ربما هو ما يسبب ظهور السعودية في موقف المتناقض مع نفسه بين الفترة والأخرى.

وقد عزز هذا الاحتمال، قيام العاهل السعودي في وقت لاحق، بإبعاد الأمير بندر بن سلطان عن منصبه، كما أكدته أيضاً، مباركة السعودية منذ فترة وجيزة فقط، تشكيلَ تحالف دولي ضد التيارات الإسلامية المتشددة وأبرزها "داعش"، معلنة انضمامها لذلك التحالف، بل ومشاركة سلاحها الجوي بعمليات قصف مواقع "داعش".

(5)
الانشقاق الطائفي في الإسلام، وهل أصبح الصراع بين الشيعة والسنة، أكثر ضرورة من صراع العروبة مع الصهيونية؟

الصراع بين الشيعة والسنة، موجود على مدى أجيال طويلة، وقد تبلور بشكل واضح منذ معركة كربلاء بين أنصار الإمام الحسين وأنصار معاوية بن أبي سفيان الذي نازع الإمام علي بن أبي طالب على الخلافة. فمعركة كربلاء التي قُتل فيها الإمام الحسين وشقيقه الإمام العباس «وكان الإمام الحسن قد قُتل قبل ذلك في موقع آخر» شكلت تكريساً للصراع بين الطائفتين اللتين كانتا طائفة واحدة إلى أن وقع الشرخ بينهما منذ ذلك الوقت.

لكن هذا الشرخ ما لبث ان خبا تدريجياً رغم بقاء المرارة بين الطرفين، وخصوصاً في الجانب الشيعي. فالجانب السني قد تربع على مقاعد السلطة لسنوات طويلة، خلال الخلافتين الأموية في دمشق والعباسية في بغداد، وكذلك خلال الخلافة الأموية في الأندلس. فلم يكن يعاني خلال تلك الفترات من أي شعور بالمرارة في مواجهة طائفة الشيعة التي انتشرت بشكل واسع في إيران-بلاد فارس، وفي بعض دول الجوار كالعراق والبحرين وفي بعض المواقع في سوريا ولبنان وباكستان. وإذا كان هناك شعور بنوع من المرارة والحساسية لدى طائفة الشيعة، فإنها لم تؤد إلى مواجهات فعلية بينها وبين السنة حتى وقعت حرب العراق إيران في ثمانينات القرن الماضي.

والواقع أن الصراع الهامد تحت الرماد بين الطرفين، قد ظل خافتاً حتى جاء الإسلاميون الإيرانيون ممثلين بآيات الله، ورجال الدين من رتب مختلفة، إلى مقاعد الحكم في إيران. فالعرب كانوا مطمئنين ولو إلى حين، إلى نظام الشاه محمد رضا بهلوي، لكون معظمهم «وخصوصاً دول الخليج، والأردن، ودول عربية في شمال

إفريقيا»، منسجمين في سياساتهم مع السياسات السائدة في إيران، إذ كانوا كلهم ينتمون إلى معسكر التحالف مع أميركا، باستثناء مصر التي كانت حتى رحيل جمال عبدالناصر، متحالفة ومتعاطفة إلى حد كبير مع الاتحاد السوفياتي.

ورغم حصول نوع من المجابهة المؤقتة بين إيران ودول الخليج، في مرحلة ما، فقد ظلت العلاقات على أشدها. وكان سبب المجابهة التي عكرت صفو العلاقة بين الجهتين؛ "إيران الشاه"، والعرب «دول الخليج بشكل خاص»، هو قيام جنود الشاه بغزو الجزر الإماراتية الثلاث «الطنب الكبرى، والطنب الصغرى، وأبو موسى» في نهايات عام 1971.

وأنا كإعلامي، كنت موجوداً في طهران في ذلك الوقت، وأذكر تماماً تلك الواقعة. إذ جاءني ضابط إيراني صغير السن، وروى لي بفخر كبير كيفية مشاركته في السيطرة على الجزر الثلاث. فقد ارتدى ملابس عربية بدوية مع حفنة أخرى من الجنود والضباط الذين ارتدوا أزياء عربية بدوية مشابهة، وسيطروا على الجزر الثلاث.

وكانت جزيرتا الطنب الكبرى والطنب الصغرى «وهما جزيرتان صخريتان» غير آهلتين بالسكان، فلم يوجد عليهما أي كان. أما جزيرة أبو موسى، فكان يقطنها عدد قليل جداً من السكان، وكان يوجد فيها مخفر صغير تابع لدولة الإمارات العربية التي كانت قد حصلت للتو على استقلالها عن الحكم البريطاني الذي سيطر على الدويلات الصغيرة في الإمارات لسنوات طويلة.

وروى لي الضابط الإيراني الوسيم جداً، الأنيق جداً، والصغير جداً في السن، كيف طلب من رجلَي شرطة بدويين ينتميان لدولة الإمارات، وكانا في حراسة ذلك المخفر «ولم يكونا مسلحين إلا ببندقيتين ربما قديمتين» مغادرة الجزيرة، فغادراها بطبيعة الحال دون أي مقاومة. فماذا كان بوسع شرطيين بدويين لم يتسلحا تسليحاً حقيقياً، أن يفعلا في مواجهة ثلة «ربما صغيرة» من جنود الشاه الذين كانوا –رغم

ارتدائهم الملابس البدوية لغايات التمويه- مسلحين تسليحاً جيداً ومدربين تدريباً تاماً؟!

الغريب في الأمر، أن ضجة ما تذكر لم تقم على إقدام إيران على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث المعترف بها دولياً كجزء من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة المستقلة. فلم يعقد مجلس الأمن، ولم يتدفق الرسل أو المندوبون أو الوسطاء في مسعى لإيجاد حل أو حلول لقضية قيام إيران باحتلال تلك الجزر، وذلك خلافاً لما جرى عند قيام العراق باحتلال الكويت، حيث قامت الدنيا ولم تقعد إلا بعد وقوع حرب شاركت فيها تسعة وعشرون دولة أدت إلى خروج العراق من الكويت التي لم يكن لموقعها أهمية استراتيجية كبرى، وكانت أهميتها تنحصر في كونها دولة نفطية مهمة.

وإذا لم تكن لجزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى أهمية تذكر، فإن جزيرة أبو موسى كانت أيضاً غنية بالنفط وفي باطنها مخزون كبير من الذهب الأسود، مما كان يستدعي الاهتمام بقضيتها أيضاً كاهتمام مجلس الأمن -بل العالم كله- بقضية احتلال الكويت. والأهم من ذلك، أن جزيرة أبو موسى كان لها أهمية خاصة نظراً لموقعها الاستراتيجي، لكونها تقع على فوهة مضيق هرمز الذي كان إغلاقه يعني إغراق العالم بأزمة نفطية كبيرة جداً.

وبطبيعة الحال لم تعبأ الدول الغربية يومئذ، وهي الدول المعنية كثيراً باستيراد نفط الخليج، بهذا التطور المهم، ذلك أن المضيق الذي كان تحت سيطرة دولة صديقة هي الإمارات، قد بات الآن أيضاً تحت سيطرة دولة صديقة أخرى «أو كانت عندئذ صديقة» وهي "إيران الشاهنشاهية". ولم يتوقع أحد في ذلك الوقت، أن يصل الإسلاميون إلى حكم إيران، مما شكل فيما بعد طعنة لمخططات الدول الغربية وتأكيداً آخر على قصور مخططاتها الاستراتيجية.

لكن المهم في موضوع احتلال الجزر الثلاث، هو أنه قد أشعل مجدداً الحساسيات لدى الدول العربية بشكل عام، ولدى دول الخليج بشكل خاص، تجاه إيران المنتمية للشيعة، والتي وجهت باحتلالها ذاك، طعنة لبعض دول السنة.

ولم تفعل الدول العربية الكثير لدى احتلال إيران لتلك الجزر، ذلك أن "إيران الشاهنشاهية"، ومن خلال مفاوضات سرية مع إمارَتي رأس الخيمة والشارقة، المعنيتين بشكل مباشر بتلك الجزر الثلاث، ومن أجل استرضائهما، قد عقدت اتفاقاً معهما لاستثمار نفط جزيرة أبو موسى استثماراً مشتركاً، على أن ينفَّذ الاتفاق بعد سنوات محددة.

فما كان يعني الإمارتين في ذلك الوقت، هو النفط لا الموقع الاستراتيجي للجزر، وتحديداً لجزيرة أبو موسى. ولكن نتيجة لوصول الإسلاميين إلى الحكم في إيران عام 1979، يبدو أن الاتفاق حول النفط قد وضع على الرف ولم ينفذ إطلاقاً. كل ما في الأمر، أن هذا الاتفاق في حينه، قد هدّأ من شدة الصراع بين إيران ودول الخليج، بل ومع الدول العربية التي لم تعد تبدي اهتماماً لسيطرة إيران على المضيق الاستراتيجي الحيوي. وشمل ذلك الدول العربية قاطبة بما فيها مصر بعد مغادرة الخبراء السوفيات لها بناء على طلب الرئيس أنور السادات، جل شأنه وعلا ذكره على الدوام في القرارات الخاطئة الكبرى التي اتخذها ومست بمصالح العرب أجمعين، وبخاصة الفلسطينيون منهم، كزيارته للقدس دون ضمانات إسرائيلية ودولية بانسحاب شامل من كل الأراضي العربية المحتلة من قبل "إسرائيل".

وإذا كان قد ساد بعض الفتور بين الدول العربية سنية الاتجاه، و"إيران الشاهنشاهية" شيعية الاتجاه، لبعض الوقت، نتيجة احتلال الجزر الثلاث، فإن هذا الفتور سرعان ما خبا عندما قامت إيران في عام 1973 «عام حرب أكتوبر وحرب عبور قناة السويس وسقوط "خط بارليف" الدفاعي» بالموافقة، بل وبالمشاركة في

فرض حظر نفطي على دول الغرب، بسبب موقفها المؤيد لـ"إسرائيل" في تلك الحرب، وهو الحظر النفطي الذي طالب به العاهل السعودي الملك فيصل، أكثر ملوك السعودية عروبية، وأحقهم بالاحترام والتبجيل.

لكن كل شيء سقط مرة أخرى، ليعود الفتور الشديد بالتنامي بسرعة البرق بين الدول العربية عامة، ودول الخليج خاصة، عندما وصل آية الله روح الله خميني إلى سدة الحكم في إيران. فذلك الفتور أخذ في الاشتعال تدريجياً ليبلغ مرحلة العداء السافر مع إيران، خصوصاً بعد تنامي المخاوف من تطلعات إيران الإسلامية إلى التوسع في نشر نفوذها في دول الجوار بدءاً بدول الخليج.

وربما كان للعرب حق في اتخاذ خطوات الحيطة والحذر من الأخطبوط الإيراني الذي بدأ ينظر إليه على أنه أخطبوط شرس يسعى للف أذرعه المتعددة على دول الخليج، على بعضها إن لم يكن كلها، مما أشعل المخاوف من إيران، وذكّر اشتعالها بالمخاوف والحساسية من الصراع السني الشيعي، خصوصاً بعد اللمسة الدينية الطائفية التي أصبغها الخميني على نظامه الجديد.

وشجعت الولايات المتحدة والدول الغربية على تنامي ذلك الفتور، خصوصاً بعدما تكشف لها عداء "إيران الإسلامية" لها، وهو العداء الذي كشف الآن عن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه الدول الغربية، عندما تركت إيران تمضي بسلام لدى احتلالها الجزرَ الإماراتية الثلاث.

فـ"إيران الشاهنشاهية"، كانت عندئذ صديقة للولايات المتحدة ولدول الغرب، ولذا لم يبد لها «كما سبق أن ذكرت» أن احتلال تلك الجزر يؤدي إلى نتائج ذات شأن تذكر. فسيطرة الإمارات، صديقة الغرب، على الجزر، وسيطرة إيران عليها، صديقة الغرب أيضاً، لا يبدل كثيراً بالنسبة لسيطرة أي منهما على ذلك الموقع الاستراتيجي. أما الآن، وبعد تحول إيران إلى اتجاه الحكم الإسلامي، فكل شيء قد تبدل، لأن "إيران الإسلامية" المعادية بشدة للولايات المتحدة ولدول الغرب، باتت

تسيطر على ذلك الممر الحيوي والقادر على التحكم بتصدير النفط لدول الغرب، أو منعه عنهم.

من هنا أصبح من الطبيعي، بل ومن الضروري أيضاً، تشجيع الدول العربية، والخليجية منها تحديداً، على معاداة إيران. وكان أفضل وسيلة لتعزيز ذلك العداء، هو إشعال الضغينة بينهما بإشعال الإحساس بالفوارق الطائفية بينهما. فالسنة باتت مجدداً عدوة للشيعة، والشيعة باتت هي الخطر الأكبر على السنة.

وزاد الطين بلة، شروع إيران في السعي لتطوير نشاطها النووي، مما شكل خطراً، كما أشاعت الولايات المتحدة والدول الغربية، باحتمال وصول إيران إلى القدرة على إنتاج قنبلة نووية تعزز موقعها في المنطقة وتؤهلها لأن تصبح زعيمة لها، وهي القيادة التي تريد المملكة السعودية الاستئثار بها.

ولكن أحداً من الدول العربية، وخصوصاً المملكة السعودية، لم يلاحظ أن هناك وجهاً آخر لذلك التطور يستوجب تشجيع إيران، بل والسعي لمشاركتها في توجهها ذاك، نظراً لوجود عدو مشترك بينهما في المنطقة هي "إسرائيل" التي بات من المعلوم أنها تمتلك في "ديمونا"، قرابة المئتي رأس نووي تستطيع استخدامها، إذا اقتضى الأمر، حفاظاً على سلامتها وعلى بقائها، في تدمير كل الدول العربية، بل وتدمير إيران معها.

ولكن دول الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، عملت بذكاء على إبعاد هذا الاحتمال عن الرؤية العربية، وذلك بتركيز الضوء على مخاطر إيران على العالم العربي إذا أنتجت قنبلة نووية، إضافة إلى إحياء وساوس مخاطر الشيعة على السنة، دون أن يستذكر أي كان من العرب الخطر النووي الإسرائيلي.

والجهود الإسرائيلية للحيلولة دون إنتاج قنبلة نووية عربية أو شرق أوسطية، معروفة تماماً، وقد بدأت بقصف مفاعل تموز النووي العراقي في 7 حزيران 1981.

وبعدها ثابرت "إسرائيل" على تشجيع مخاوف الدول الغربية من تنامي القدرة العراقية على إنتاج قنبلة إيرانية كهذه.

وبسبب المخاوف من قيام العراق بإنتاج قنبلة نووية، ادعت الولايات المتحدة في نهايات عام 1990 أن العراق بات قريباً من إنتاجها، فشنت حرباً على العراق عام 1991 بذريعة معلنة هي تحرير الكويت من الغزو العراقي. وأتبعت تلك الحرب باستصدار قرار مجلس الأمن رقم 687 الذي تحت ستاره وباسمه، تدفقت فرق التفتيش الدولية على العراق بحثاً عن أسلحتها الصاروخية، وخاصة عن أبحاثها النووية. كما شنت حرباً ثانية في عام 2003 بذريعة مشابهة، وهي تنامي القدرات العراقية على إنتاج قنبلة نووية، وهو ما ثبت فيما بعد عدم صحته.

ولعل أفضل شيء فعله الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، إدراكاً منه لاحتمالات التآمر الأميركي على إيران، كما فعلت بالعراق من قبل بذريعة إبعاد خطر إنتاجها قنبلةً نووية، وفي مسعى منه لتخفيف نتائج ضغوط الحصار الاقتصادي الغربي على بلاده، فقد تقرب للولايات المتحدة، وطمأنها بأنه لن يسعى لإنتاج قنبلة نووية. وهذا أمر ما كانت إيران ستضطر لفعله، لو حصل تفاهم ما بين العرب والإيرانيين حول نشاطها النووي، بل حول جهد نووي مشترك لإنتاج قنبلة نووية شرق أوسطية، خصوصاً لأهمية دور إنتاج كهذا في مجابهة العدو الصهيوني المشترك، وفي الحد من غطرسته.

لكن الخلافات الشيعية السنية، والتي عززتها الحرب التي أشعلت بين العراق وإيران عام 1980 بتحريض أميركي للطرفين، وقفت حجر عثرة في هذه الطريق دون سبب مقنع يؤدي إلى بقاء تلك الخلافات قائمة.

هناك شاعرة سورية صغيرة سناً لكنها مبدعة، اسمها تمارا قباني، كتبت على صفحتها في "فيسبوك" شيئاً لفت نظري. وربما لم تصغه كعادتها بقالب شعري، إذ صاغت رؤيتها هذه المرة بقالب نثري. لكن مضمونه كان مهماً ومنسجماً مع

موضوع النقاش هذا، فكأنها تعلم بما كان يجول في خاطري منذ بعض الوقت. كتبت تمارا تقول:

«أمة ربها الواحد

ودينها واحد

ونبيها واحد

وفروضها خمسة

وصلاتها خمسة

وقبلتها واحدة

صيامها في رمضان لا في ذي القعدة

على ماذا تختلف

ولماذا تختلف

وإلى متى نختلف

يا أمة حتى في البدع تختلف».

والواقع أن هذا قول صحيح وأجملَ المشكلةَ من جذورها، فلا أحد يعلم أسباب هذا الاختلاف العقيم مع عدم وجود أسباب جدية له. أما الحديث عن حروب وقعت بين الجهتين، وعن وجود اختلافات فقهية بينهما «المفهوم الجعفري ومسألة الإمام الثاني عشر الآتي مستقبلاً»، فهذا قول مردود.

ومن هنا تبدو سخافة الحجج المقدمة كسبيل للحيلولة دون حصول تفاهم، أو صداقة، أو تحالف عربي إيراني، يعزز موقف دول المنطقة في وجه العدو المشترك؛ "إسرائيل"، التي زرعت كسرطان غريب في جسم تلك المنطقة.

فالخلافات الفقهية والطائفية، ليست بالضرورة سبباً كافياً للحيلولة دون ذلك، خصوصاً وأنها في عمق الرؤيا والتحليل البعيد عن التعصب الديني أو التعصب لطائفي، تبدو أقل أهمية وجدية من الصراع العربي الإسرائيلي، أو الصراع

الإسلامي الصهيوني الذي يشتد عنفا وضراوة يوماً بعد آخر، خصوصاً على ضوء محاولات اليهود المستمرة الهيمنةَ على المسجد الأقصى في القدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين، ساعية لهدمه وبناء الهيكل في موقعه.

***

ولا أحد يستطيع أن يجزم بالأسباب التي استدعت بقاء حدة الخلاف الطائفي بين الطرفين قائمة. هل يعود السبب إلى "إيران الإسلامية" التي ازدادت تطرفاً بعد وصول رجال الدين إلى سدة الحكم؟

ولكن إيران والعرب، قبل وصول رجال الدين إلى مركز القيادة في إيران، لم يكن بينهما انسجام تام أو ود واضح، رغم وجود الشاه «وليس الإسلاميين» في سدة القيادة، بل ورغماً عن كون الشاه يمثل عهداً ملكياً شبيهاً بالأنظمة الملكية القائمة في دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى.

وظل الموقف العربي حذراً من إيران رغم تراخ نسبي في الحساسية منه بعد الموقف الوحيد الذي سجل للشاه كموقف تضامني مع العرب في حربهم ضد "إسرائيل" عام 1973، وذلك بترحيبه «كما سبق أن ذكرت» بل وتبنيه «ربما لمصالح اقتصادية خاصة بإيران»، قرار منظمة أوبيك بفرض الحظر النفطي على بعض الدول الغربية. يضاف إلى ذلك تقديمه العون العسكري لسلطنة عُمان لمواجهة ثورة يسارية في السبعينات والثمانينات، وهي حرب غذتها جمورية اليمن الجنوبي ماركسية الاتجاه.

ولكن في زمن إيران الخمينية، تبدل كل شيء. ففي زمن الشاه، كان الخلاف الواضح بين الطرفين منصباً على الخلاف القومي بين عرب وفرس. أما بعد ظهور الخميني، فقد طفا على السطح مجدداً التفاوت الطائفي بين الشيعة والسنة بعد توجه الخميني نحو تغليبه التوجه الديني «بما ينطوي عليه من طائفية نوعاً ما» على التوجه القومي الفارسي. فلم تعد المعضلة عندئذ بينهما عرباً وفرساً، بل سنة

وشيعة. وشعر بهذا الاختلاف بينهما معظم الدول العربية. وكانت دول الخليج أكثر إحساساً به من غيرها من الدول العربية، ربما بسبب جوارها لإيران. أما أكثر الدول الخليجية إحساساً به، فهي المملكة السعودية، حيث ظهرت إيران دولةً منافسةً لها على قيادة المنطقة، وقد باتت تنافسها تحت شعار قيادة العالم الإسلامي.

ومن أجل ذلك الهدف، ربما بات من مصلحة المملكة السعودية إبراز وتنمية الخلاف بين الشيعة والسنة، كي تذكر بأن العالم الإسلامي ليس عالماً واحداً بل عالمين: إسلام سني وإسلام شيعي، إضافة إلى التذكير بوجود مطامع فعلية لدى إيران في بعض دول الخليج كالبحرين التي كان الشاه يعتبرها إلى حين، جزءاً من الأراضي الإيرانية، كما كان يتطلع بشغف نحو دول خليجية أخرى يوجد بين سكانها نسبة ما من الشيعة، كما في الكويت وفي المناطق الشرقية من السعودية.

ولا أحد يستطيع أن يجزم من كان المسؤول عن بقاء البرود، بل والتشرذم أيضاً، بين الطرفين. لكن شروع إيران في أبحاثها العلمية والنووية، وما كان يشكله ذلك التطور من مصلحة لدول المنطقة بالنسبة لإيجاد قدرات على تحقيق التوازن النووي مع "إسرائيل"، وما أدت إليه الجهود الإيرانية تلك من فرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها «بتشجيع من "إسرائيل" طبعاً»، قد شكل مناسبة كبرى ملائمة للطرفين لتناسي خلافاتهما الفقهية والتاريخية والعمل معا لإنجاح ذلك المشروع.

فإيران باتت عندئذ بحاجة إلى الدعم العربي، لكي تبقى صامدة في مواجهة الضغوط الغربية عليها، والتي كانت تؤججها المخاوف الإسرائيلية من الجهود والأبحاث العلمية الإيرانية. والعرب باتوا بحاجة إلى الجهود الإيرانية وما قد تحققه من نتائج مفيدة على صعيد التقدم النووي الذي كانوا سيصبحون شركاء فيه بتقديمهم الدعم المالي والاقتصادي والسياسي لإيران. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. فضاعت الفرصة هباء، ووجدت إيران نفسها، مع وصول حسن روحاني إلى سدة

الرئاسة، مضطرة لتقديم بعض التنازلات للولايات المتحدة، والتخلي جزئياً أو كلياً «لا أحد يعلم بعد» عن مساعيها في التطوير العلمي النووي.

والمرجح لدى بعضهم، أن الرفض الأقوى للتفاهم مع إيران، جاء من المملكة السعودية، التي وجدت في ضعف إيران ووقوعها تحت طائلة الحصار، فرصة للإجهاز عليها والانفراد بزعامة المنطقة. وفي تلك المرحلة تحديداً، وجه العديد من المحللين الأنظار إلى وجوب مراجعة العلاقة مع إيران قبل فوات الأوان. وكنت واحداً ممن كتبوا في هذا الموضوع متسائلاً: "متى يفجر العرب والإيرانيون قنبلتهم الكبرى؟"، والمقصود بها قنبلة التفاهم بينهما، وذلك قبل أن تكون إيران ودول خمسة زائداً واحداً «أي الدول الخمس الكبرى زائداً ألمانيا» قد بدأت مفاوضات التسوية مع إيران. لكن أحداً لم يستمع لذلك ولو كاحتمال يستحق الدراسة.

فالسعودية التي كانت وما زالت الحليف الأكبر للولايات المتحدة في المنطقة، إضافة إلى تطلعاتها لقيادة المنطقة العربية بنفوذ أموال نفطها الطائلة، لم تأبه لهذا الاحتمال، ولم تأخذه في الحسبان. فالنفط العربي في هذه المرحلة تحديداً، قد حال دون تقييم الصراع العروبي – الصهيوني باعتباره الصراع الأقوى والأهم في المنطقة، دون الصراعات الأخرى التي باتت هامشية مقارنة بالصراع العربي الإسرائيلي ذي العواقب الوخيمة، والمنذر بالتوسع مستقبلاً، مع وجود أحلام "إسرائيل" التوراتية والتلمودية، المتطلعة إلى دولة "إسرائيلية" من النيل إلى الفرات، وخصوصاً مع بقائها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك السلاح النووي، مما سيجعلها في يوم ما قادرة على تحقيق حلمها التوراتي التلمودي.

فالتعصب الأعمى بين الطائفتين إضافة إلى التنافس على قيادة المنطقة، قد أغلق السبل أمام تطوير المفاهيم السياسية المعتمدة في هذه المنطقة، من مفاهيم تأخذ في الحسبان خلافات فقهية وقومية قديمة عفا عليها الزمن بين الدول العربية وإيران، بين العروبة والفارسية، بل وبين السنة والشيعة أيضاً، ليحل محلها مفهوم

الصراع العروبي الصهيوني «أو الصراع الإسلامي الصهيوني» كأهم الصراعات، وينبغي أن يُمنح الأولوية في أي تقييم سياسي.

وبعد ذلك، ألم تصْدُق الزميلة تمارا قباني في مقولتها التي نشرتها على صفحتها في موقع "فيسبوك": "أمة ربها الواحد، ودينها واحد، ونبيها واحد، وفروضها خمسة"، إلى آخر مقولتها سابقة الذكر؟! فهل بعد ذلك تبرر الخلافات الثانوية الأخرى، ذلك الجفاء الطويل الذي بات ينعكس على مستقبل المنطقة، مؤدياً إلى تناسي المصالح المشتركة التي يفترض بها أن تكون الأساس الوحيد لتقييم العلاقات بين الدول.

وكما قال أحدهم «يرجح بأنه الجنرال ديغول»: "ليس هناك صداقات دائمة، لكن هناك مصالح دائمة". ويمكن إضافة شيء آخر إلى قوله: فليس هناك عداوات دائمة، لأن العداوات تنتهي إلى عقبة في طريق تحقيق المصالح المشتركة.

فمتى يدرك العرب ذلك خصوصاً وقد أخذ الخلاف بين الطائفتين منحى خطيراً في السنوات الثلاث الأخيرة، وهو خلاف عززته الحرب في سوريا وما أفرزته من قتال طائفي تناسى أن المبرر الأساسي والمعلن لإشعال تلك الحرب، هو تحقيق الديمقراطية والحيلولة دون الممانعة المتشددة التي مثلتها سوريا، فإذا به يتحول إلى قتال بين السنة والشيعة «والعلوية أيضاً باعتبارها صورة أخرى للشيعة»، نتيجة إضافة هدف آخر للحرب في سوريا، وهو الحيلولة دون تحقق الهلال الشيعي الذي قيل إن إيران وسوريا تسعيان لتحقيقه مروراً بالعراق ووصولاً إلى الجزء الشيعي في لبنان.

وقد ازداد هذا القتال شراسة وهمجية وبربرية بعد ظهور "داعش" المتشددة في مفهومها لمعتقدات السنة، بحيث ارتكبت تحت شعار نشر المذهب السني برؤيتها له، العديد من المجازر لعل أبشعها قيامها في حزيران 2014، بتنفيذ حكم الإعدام بأكثر من ألف جندي عراقي «قيل 1700»، لا لشيء إلا لكونهم ينتمون لطائفة الشيعة.

وفي مقابل ظهور "داعش"، سلطت الأضواء أيضاً في هذا الصراع، على دور حزب الله اللبناني شيعي الانتماء، والذي ظهر في البداية كرديف لمواجهة حزب الكتائب اللبناني المسيحي، وشقيقته "القوات اللبنانية" المنشقة عنه. كما خاض حزب الله حرباً ضد الإسرائيليين عام 2006، ليلعب الآن دوراً مهماً في مواجهة العدو الجديد: "داعش" و"النصرة".

وهكذا بات الصراع السني الشيعي الآخذ في التنامي، يطغى على كل صراع آخر في المنطقة، وخاصة صراع العروبة مع الصهيونية الغاشمة، وهو الآن يطغى على الصراع بين الحضارة والمغول الجدد الذين يحاولون افتراسها في الزمن الحالي.

(6)
متى يفجّر العرب والإيرانيّون قنبلتهم الكبرى؟

كي لا يشطح الذهن بعيداً، فأنا لا أشير إلى قنبلة نووية، بل إلى قنبلة الوفاق والاتفاق بين الطرفين التي ستؤرق عيون كل الأعداء والكارهين لحصول شيء كهذا.

والواقع أنه قد آن الأوان للتساؤل: متى ينتهي هذا الصراع بين العرب والإيرانيين والذي يعود في الزمان إلى قرابة الثلاثة عشر قرناً مضت، منذ أن بدأت الفتوحات الإسلامية في الربع الثاني من القرن السابع ميلادي، وهي الفتوحات التي أدت إلى سقوط الامبراطورية الفارسية بعد معركة القادسية الشهيرة التي قادها سعد بن أبي وقاص عن الجانب العربي، وأدى انتصاره فيها، إلى انقضاء تلك الامبراطورية وحلول دولة الخلافة الإسلامية محلها.

وكانت الامبراطورية الفارسية قبل انقضائها، تسيطر على مناطق واسعة في المنطقة المعروفة الآن بالشرق الأوسط، إذ كانت تضم نسبة واسعة من الأراضي العربية وخصوصاً خراسان والعراق، في وقت كانت فيه الامبراطورية الرومانية، المنافسة للامبراطورية الفارسية، تسيطر على مناطق أخرى من الشرق الأوسط الحالي ومنها تركيا وبلاد الشام.

واعتنق الفرس «كما كانوا يسمون آنئذ»، الإسلام، وباتوا في مرحلة ما يشكلون جزءاً مهماً من الكيان الإسلامي الوليد. وقد لعبوا ذلك الدور المهم رغم وقوع تطورين مهمين أديا إلى وقوع أسس الخلاف وحالة المرارة بينهما. وكان أول هذين التطورين، مرارة هزيمة الامبراطورية الفارسية في معركة القادسية سابقة الذكر؛ وكان ثاني هذين التطورين هو ذلك الانشقاق والاختلاف على قضية الخلافة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، عندما تمت مبايعة ابن عم الرسول «ص» وزوج ابنته، علي بن أبي طالب، خليفة للمسلمين، فنافسه على ذلك معاوية بن أبي

سفيان الذي طالب بالخلافة لنفسه، باعتباره من سادة قريش، أحد أهم القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية؛ وذلك في وقت كان فيه الفرس ذوي انتماء مختلف من ناحية الشعور القومي، لذا كانوا يفضلون الاعتداد بالانتماء الديني وتغليبه على الانتماء القومي أو القبلي، باعتبار أن الإسلام قد بات يشكل الهوية الرئيسية والوحيدة في قناعات سكان تلك البلاد العربية والفارسية والإسلامية.

ونتيجة للخلاف بين الطرفين حول قضية الخلافة، تم اللجوء إلى التحكيم بينهما، وهو التحكيم الذي قاده أبو موسى الأشعري، أحد الحكماء في ذلك العصر. ولكن نتيجة لاستخدام الحيلة والخداع في عملية التحكيم تلك، تم ترجيح الخلافة لمعاوية، مما أغضب العديدين من أنصار الإمام علي، فرفضوا الاعتراف بتلك النتيجة، وشكلوا جيشاً لمقاتلة معاوية. كما غضب آخرون وانشقوا عن المجموعتين «جماعة علي وجماعة معاوية» وسُمّي أولئك: "الخوارج"، وكان أكثرهم من الفرس.

وهذا الخلاف حول قضية الخلافة، أدى إلى وقوع المعركة الكبرى التي عززت الخلاف بين الطرفين. وتلك كانت معركة كربلاء، في العاشر من شهر محرم عام 61 هجري، واستُشهد فيها الحسين مع أخيه العباس، إضافة إلى استشهاد الإمام علي في مكة، حيث جرى اغتياله على يد أحد الخوارج –هو بن ملجم الفارسي– لأسباب منها الانتقام لقيام الإمام علي بمقاتلة الخوارج وإلحاق الهزيمة بهم في معركة صفين.

وشكّل استشهاد الحسين في كربلاء، كما ذكرت في الفصل السابق، نقطة تحول مهمة في العلاقة بين الفرس والعرب، إذ ترك لدى الفرس إحساساً بالمرارة خصوصاً بعد حصول مزيد من الانكماش في مساحة دولة الفرس نتيجة توسع الفتوحات الإسلامية، بحيث اقتصرت بلاد فارس فيما بعد على ما بات يعرف الآن بـ"إيران"، مما أدى إلى تسمية سكانها: "الإيرانيون".

ولعب الفرس المسلمون دوراً مهماً في إدارة شؤون الدولة الإسلامية الكبرى التي انتشرت فوصلت إلى أطراف أوروبا وأطراف بلاد الهند والصين. وتبوأ العديدون

منهم مناصب مهمة من أبرزها في إحدى المراحل، أن الوزير الأول في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد، كان جعفر البرمكي فارسي الانتماء. كما تبوأ الفرس مناصب كبرى في فترات أخرى سابقة على زمن هارون الرشيد وبعده.

ولا يختلف الطرفان كثيراً في العقيدة. والمقصود بالطرفين: السنة الموجودون بشكل رئيسي في البلاد العربية وغيرها من الأقطار الإسلامية، والشيعة الذين تشيعوا لآل البيت أو سبط الرسول «أي للإمام علي وزوجته فاطمة الزهراء، وأبنائه الحسن والعباس والحسين، وخصوصاً الإمام الحسين»؛ علماً أن الشيعة موجودون بشكل رئيسي في إيران الفارسية إضافة إلى بلدان أخرى كالبحرين ولبنان والكويت وباكستان ومواقع أخرى في العالم.

فكلاهما، أي الشيعة والسنة، يؤمنان بإله واحد، وبالنبي محمد «ص» بصفته الرسول وآخر المرسلين، لكنهما يختلفان في درجة التقدير لسبط الرسول، وخاصة للإمام الحسين، بسبب إحساسهم أنهم قد خذلوا الحسين في معركة كربلاء مما أدى إلى مقتله بطريقة بشعة. ونتيجة لذلك باتوا في "عاشوراء"، أي في ذكرى معركة كربلاء، يحتفلون باسترجاع ذلك الحدث المؤلم، ذكرى استشهاد الحسين الذي يقسمون على الدوام باسمه، ويعربون عن ندمهم لخذلانه في تلك المعركة، فيطلبون عفوه وعونه وإرشاده في قضاياهم الشخصية وغير الشخصية منها، مرددين على الدوام، كلما تليت الصلوات على النبي محمد «اللهم صلِّ على محمد» بتفخيم صوتهم بشكل جهوري لدى ذكر ما تبقى من ذلك الدعاء وهو «وعلى آل محمد»، أي: الحسين، وشقيقاه، وأبوهم عَلِيّ، وأمّهم فاطمة الزهراء. فهؤلاء هم "آل محمد" الذين يحظون بقدر موازٍ من الاحترام والتقدير لدى السنة.

ولا أحد يعلم متى وكيف توسعت حالة الخلاف بين الطرفين، مع عدم وجود ذلك الاختلاف الكبير بين العقيدتين الدينيتين. لكن المرجح أنها قد أخذت تتسع يوماً بعد آخر إلى أن بلغت درجة العداء المستفحل بينهما. ويرجح أن أحد أسباب التباعد، يرجع لتزايد الاختلاف في الشعور القومي بين الطرفين، وخصوصاً بعد أن نشط

الفكر القومي العربي في البلاد العربية منذ القرن التاسع عشر، والذي بدأ يأخذ منحى موازياً للفكر الإسلامي الذي كان يجمع بين الفريقين.

ولا يستبعد أن تكون دول الغرب قد ساهمت في عملية إيغار الصدور بين الطرفين سعياً لزيادة القطيعة بينهما؛ كما ساهمت الحرب التي أشعلتها الولايات المتحدة في ثمانينات القرن الماضي بين العراق وإيران، في زيادة تلك الفجوة بينهما؛ وكان أحد أهدافها، وهو الهدف المعلن، إبعاد الخطر الإيراني عن دول الخليج، لكن الهدف الآخر غيرا لمعلن، وهو الهدف الأهم كما يرجح، فهو زيادة الهوة بين العراق والعرب من جهة، وإيران من جهة أخرى، إضافة إلى إيغار الصدور بين السنة والشيعة.

ولكن هل يعني ذلك كله أن يترك الحابل على النابل، فتزداد الأمور تفاقماً بين الطرفين، أم يتوجب على العرب والإيرانيين معاً العمل في الوقت نفسه، لرأب الصدع بينهما تمهيداً للوصول إلى نوع من الاتفاق الراسخ الذي يتوقع منه أن يسير تدريجياً نحو التنسيق الكامل على الأصعدة كافة، تمهيداً للتوصل إلى اتفاق شرق أوسطي شبيه بالاتفاق الحاصل بين الدول الأوروبية وتمثل بظهور الاتحاد الأوروبي، وهو اتحاد نشأ بين تلك الدول رغم اختلاف القوميات واللغات والدين، بل ورغم الحروب الدامية جداً التي وقعت بينها.

فالدول الأوروبية، كان بينها ما بينها من خلافات فقهية وطائفية. فالفاتيكان الكاثوليكي في جانب «وكان ينضوي تحت لوائه فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا إضافة إلى دول أوروبية أخرى»، والكنيسة الأرثوذكسية في جانب آخر «ضمت اليونان وقبرص ودولاً أخرى انشقت عن يوغوسلافيا الأرثوذكسية»، ومع ذلك دخلت كل هذه الدول المتناقضة في توجهاتها الطائفية «وهي تناقضات أكبر من التناقضات الفقهية بين الشيعة والسنة»، في اتحاد ضمها جميعاً هو الاتحاد الأوروبي.

ودخلت في الاتحاد أيضاً دول تنتمي للكنيستين الإنجيلية والبروتستانية، رغم خلافاتها مع الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية. بل إن هناك دولاً إسلامية دخلت في الاتحاد كالبوسنة والهرسك، وها هي تركيا التي يحكمها حزب ينتمي لتيار الإخوان المسلمين، تسعى جاهدةً للدخول فيه. فمصالح الدول الاقتصادية والسياسية والجغرافية، اقتضت ذلك، كما اقتضت التغلب على كل الخلافات بينها بما فيها الطائفية والفقهية والإثنية أيضاً.

وشيء آخر أكثر أهمية، لم يحُلْ دون اندماج تلك الدول في الاتحاد، وهو الحروب التي خاضتها تلك الدول بين بعضها بعضاً وخصوصاً الحرب العالمية الثانية، وما أفرزته تلك الحرب من ضحايا من الجانبين والتي بلغت تسعين مليون قتيل. فألمانيا خسرت قرابة عشرة ملايين قتيل، ومثلها فرنسا التي خسرت سبعة ملايين قتيل، وإيطاليا التي خسرت ملايين أخرى أيضاً، ودول كثيرة مثل هذه وتلك.

ومع ذلك، لم يحل هذا العدد الكبير من ضحايا الحرب، دون قيام هذا الاتحاد العتيد، علماً أن الحروب التي وقعت بين العرب والفرس، كانت حرباً واحدة هي معركة القادسية، وتبعتها معركتان رئيسيتان على ضوء الخلافات الفقهية والعقائدية، وأفرزت إحداهما الانشقاق الذي أدى إلى ظهور الشيعة كطائفة منفصلة، وتلك كانت معركة كربلاء الشهيرة، وما تبعها من هجمة الوهابيين أيضاً على مدينتي النجف وكربلاء في القرن الثامن عشر، ثم حرب "عراق إيران" في الثمانينات.

فعدد الضحايا في هذه المعارك والحروب المحدودة زمناً وحجماً، لا يمكن التوقف عنده قياساً بعشرات الملايين الذين وقعوا بسبب الحرب العالمية الثانية وحدها التي استمرت خمس سنوات متواصلة، واستخدمت فيها أسلحة حديثة فتاكة لم تكن معروفة في زمن "القادسية" أو "كربلاء"، أو في زمن هجمة الوهابيين على النجف وكربلاء. فعدد الضحايا في هذه المعارك مهما بلغ، لا يجوز أن يحول دون حصول اتفاق كالاتفاق المرجو هذا.

ذلك أن اتفاقاً كهذا بين الدول الشرق أوسطية «عرباً وإيرانيين»، له فوائد جمة، وسوف يفرز قوة كبرى قد تضع المنطقة في مستوى كونها قطباً سادساً ينافس الأقطاب الخمسة الكبرى، بل وقد يؤدي أيضاً إلى تفوق هذا التجمع على بعض منافسيه من الأقطاب الخمسة، حتى ولو لم يمتلك تجمع الدول الشرق أوسطية قنبلة نووية، لأنه يمتلك قنبلة مهمة هي قنبلة النفط.

فإذا تجمعت دول الخليج مع السعودية والكويت والإمارات وقطر وعمان والعراق وليبيا والجزائر وإيران «وكلها دول نفطية»، فإن ذلك سوف يؤدي إلى السيطرة على قرابة ثمانين بالمئة من مصادر النفط العالمية التي لا يستطيع الغرب الحياة من دونها رغم اكتشافهم النفط الصخري كثير الكلفة في الإنتاج. ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد من ترجيح قومية جديدة للمنطقة تقف في مقدمة القوميتين الأخريين، وهما القومية العربية والقومية الفارسية، ولنسمها "القومية الشرق أوسطية" القائمة في الأساس على المصالح المشتركة، تماماً كما رجحت ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وغيرها، الهوية الأوروبية على هويتها القومية الخاصة.

فإذا كانت الولايات المتحدة تسعى عبر طفرات ما يسمى "الربيع العربي"، إلى إنشاء شرق أوسط جديد يتناسب مع مصالحها، لماذا لا تأخذ دول المنطقة زمام المبادرة لإنشاء شرق أوسط جديد يناسب مصالحها هي لا مصالح أميركا ودول الغرب.

ترى، كم من النتائج الرائعة ستتحقق لو تغلبت دول المنطقة من عربية وفارسية على خلافاتها، ووضعت حجر الأساس للاتحاد الشرق الأوسطي الجديد؟ الكثير بل الكثير جداً.

فالمخاوف من ظهور دولة الهلال الشيعي ستنتهي؛ كما أن مخاطر النزاع في البحرين بين الشيعة والسنة سوف تنقضي. ومثلها مخاطر التهديد الشيعي للمنطقة الشرقية في السعودية حيث توجد أكثرية شيعية؛ ومثل هذا وذاك سوف تصبح

أسباب الخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها إيران في أوائل السبعينات.

أما النزاع في العراق حول من يحكم العراق: الشيعة أم السنة، فهو أيضاً سوف يصل إلى نهايته وتصبح كل الخلافات بين الأطراف هامشية، إذ سيتوصل الطرفان عندئذ إلى أسلوب المشاركة في قيادة البلاد؛ كما قد يزيل وفاق كهذا حتمية الصراع بين الحوثيين الشيعة والإصلاح السني ومعه القبائل اليمنية المنتمية أيضاً للسنة، ويقتلع أسباب الخلافات الطائفية في لبنان، فيضع حداً للاقتتال المتكرر بين فترة وأخرى بين "التبانة" و"جبل محسن" في طرابلس.

أما في سوريا، فسوف تنقرض تقريباً أسباب الاقتتال هناك بعد اتفاق الطرفين الرئيسيين من سنة من ناحية، وشيعة وعلويين من ناحية أخرى، فيعود الهدوء إلى ذلك البلد الذي سقط فيه حتى الآن مئتا ألف قتيل نتيجة عوامل أهمها الصراع بين العرب والإيرانيين الذي يحظى بتشجيع من الأميركيين والإسرائيليين معاً.

ولكن النتيجة الأهم ستكون اضمحلال الأرض الخصبة التي أفرزها القتال في سوريا، منتجاً مجموعات من الجهاديين التكفيريين ومنهم "داعش" التي تقتل الشيعة وغيرهم ممن لا ينتمون إلى طائفة السنة استناداً للمفهوم "الداعشي" الخاص للسنة، وهي تقتلهم بطريقة وحشية وهمجية أثارت استياء السنة قبل الشيعة، نظراً لخروجها عن كل المفاهيم الإنسانية، بحيث باتت "داعش" مكروهة من السنة ومن الشيعة في آن واحد، ومن العرب ومن إيران أيضاً على قدر متساو، إضافة إلى كونها مكروهة من العالم المتحضر كله.

فالتفاهم السوري الإيراني كان أحد الأسباب الرئيسية «إضافة لأسباب أخرى» التي أدت إلى قيام بعض دول الخليج الممتعضة من ذلك التفاهم، بتشجيع إشعال تلك الحرب المؤسفة في سوريا بسبب خروج سوريا عن رغبة بعض الدول العربية بمعاداة إيران. وتوافق عربي إيراني، سيكون من مهماته الأولى إنهاء ذلك الصراع القاتل المؤذي لجميع الأطراف.

والواقع أنه قد لا يوجد سبب حقيقي أو جوهري يستدعي الامتناع عن الإقدام على خطوة كهذه ساعية لتفاهم الدول الشرق أوسطية، مع استثناء تركيا لكونها تحاول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فسوريا المرتبطة أصلاً بعلاقات وثيقة مع إيران، لن تمانع في ذلك، ومثلها العراق التي تحكمها في الوقت الحالي حكومة صديقة لإيران، اما مصر فيرجح ألا يكون لديها سبب جوهري للاعتراض على خطوة كهذه خصوصاً وأنه في مرحلة من المراحل، كان هناك تفكير عربي بضم إيران إلى جامعة الدول العربية ولو بصفة عضو مراقب، كما بدأ العرب يدعون إيران، لفترة من الزمان «ولو كانت قصيرة» لحضور مؤتمرات القمة العربية بصفة مراقب أيضاً.

فالاعتراض الحقيقي لن يأتي إلا من بعض دول الخليج، بل ومن المملكة السعودية تحديداً التي لا تكن الود كثيراً للجمهورية الإسلامية في إيران، ربما لكونها دولة إسلامية تنازعها على قيادة العالم الإسلامي الكبير، ولكون إيران تدين بالفكر الجعفري في وقت تتبع فيه السعودية الفكر الوهابي، وربما أيضاً بسبب مخاوف السعودية من محاولات إيران لإنتاج القنبلة النووية التي ستجعلها الدولة الإسلامية المتفوقة في المنطقة، علماً أنها مخاوف في غير محلها، خصوصاً إذا تم التفاهم بين الطرفين على الاشتراك في إنتاجها. ولو افترضنا أنه لم يتم، فإن الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة، ما كانت ستسمح بتفوق إيراني كهذا، إذ كانت ستسارع إلى تأمين توازن للقوى في المنطقة بتزويد السعودية بقنبلة نووية موازية.

وهناك سابقة في هذا المجال ترجح هذا الاحتمال، وتلك هي مسارعة بعض الدول الغربية «ويرجح أنها الولايات المتحدة» لتزويد باكستان بالقنبلة النووية في عام 1998 بعد أيام قليلة جداً تعد على أصابع اليد، من قيام جارتها الهند بإجراء تجربتها النووية الأولى. فلم يكن من مصلحة تلك الدول، أن تتفوق الهند عسكرياً على جارتها باكستان التي تدخل في مواجهات كثيرة مع الهند، بعضها سياسي

وبعضها عسكري، وذلك منذ استقلال الدولتين مع نهاية الحرب العالمية الثانية. فبات تحقيق التوازن بين الدولتين المتصارعتين مطلوباً.

وكما سارعت للتنويه بأنني لم أقصد بالقنبلة الكبرى المطلوب تفجيرها بين الطرفين، قنبلة نووية، بل قصدت قنبلة التفاهم إلى حد التحالف، فإنني أود الآن أن أبين أنني لست مؤيداً للنظام الإسلامي المتشدد القائم في إيران، بل أتمنى لو أن هذا النظام يخلع ثوب التزمت ويذهب إلى عصر العلمانية والديمقراطية التي باتت تشكل بعض سمات العصر الحالي.

وأود أن أذكر أنني كنت ممنوعاً من دخول إيران منذ عام 1980 مع أنني لست واثقاً من بقاء هذا المنع حتى الآن. فقد أمضيت فترة طويلة في إيران خلال عامي 1979 و1980 شهدت خلالها الكثير من التطورات على الساحة السياسية ابتداء من بزوغ الثورة الإيرانية، ووصول آية الله روح الله خميني إلى طهران، ورحيل الشاه، إضافة إلى التفاعلات الكثيرة التي وقعت بعد ذلك وتضمنت سيطرة الخميني على مقاليد الأمور بتسميته المرشد الأعلى للثورة الإسلامية رغم كونه آنئذ مجرد آية الله، في وقت وُجد فيه خمس آيات الله العظمى في إيران، من بينهم آية الله العظمى منتظري، وآية الله العظمى شريعت مداري، وآية الله العظمى خوئي؛ وبعض أولئك كانوا يقيمون في مدينة قم «فاتيكان الشيعة والمركز الأساسي للفكر الديني الشيعي»، وبعضهم في مقاطعات إيرانية أخرى. وكان آيات الله العظمى الخمس، في مرتبة أعلى من مرتبة الخميني الذي لم يصل بعد إلى مرتبة آيه الله العظمى. ومع ذلك فقد تولى هو القيادة في إيران كمرشد أعلى للثورة الإيرانية نتيجة الأسلوب الإرهابي الذي نفذه أتباعه وأدى لمطاردة الخصوم، كالرئيس المنتخب الحسن بني صدر والأعضاء المنتمين لمجموعة د.محمد مصدق أو لحزب تودة الشيوعي، إضافة لمقتل آية الله بهشتي بتفجير مقر حزبه، ووفاة آية الله طالقاني في ظروف غامضة.

فهذه التطورات المتسارعة، والتي عاصرتها وشاهدتها أثناء وجودي في إيران، كرست مركز القيادة لآية الله روح الله خميني، الذي لم يعد هناك من ينافسه على موقع القيادة بعد تلك التطورات المتسارعة، سوى آيات الله العظمى الخمس الذين تورعوا عن الدخول في نزاع معه، لكون الخميني على درجة عالية من الشعبية كانت تزداد يوماً بعد آخر.

وكنت أتمنى أن أمضي فترة أطول في طهران لأشهد نهاية ذلك الصراع المرير على السلطة، لكنني أصبت بقرحة في المعدة اضطرتني للعودة إلى الأردن طلباً للعلاج مع الأمل بالعودة إلى طهران بالسرعة الممكنة. وبالطبع حاولت العودة فعلاً، لكن طلب التأشيرة المقدم للسفارة في عمان رُفض، وقيل لي عندئذ إن منح التأشيرات للإعلاميين الراغبين في القدوم إلى إيران قد تم حصره في السفارة الإيرانية في بيروت التي باتت السفارة الوحيدة المختصة بذلك.

وهنا سافرت إلى بيروت وقدمت طلباً هناك، وبعد انتظار طويل جاء الرد بأن منح التأشيرات للعاملين في حقل الإعلام، قد تم حصره بالسفارة الإيرانية في لندن. وهكذا ذهبت إلى لندن وقدمت طلب تأشيرة هناك. وانتظرت طويلاً وصول الرد بالموافقة، لكنه لم يصل. وهنا قررت الاتصال المباشر بوزارة الخارجية الإيرانية. ورد علي أحد المسؤولين فيها قائلاً إن طلبي قد رُفض. وعندما سألت عن السبب، أبلغني أن أمامه تقارير متعددة تؤكد عدائي للثورة الإيرانية.

ومن أجل الحقيقة والواقع، فانني كنت بسبب قناعاتي العلمانية، كثيراً ما أسخر من الثورة الرجعية في أفكارها، وخصوصاً بعد أن شاهدت بعض عمليات جلد في الشارع العام نفذت ضد من اعتبروا مذنبين وتصرفات أخرى لم أعتبرها حضارية مورست ضد معارضي الخميني. وقدرت أنه لا بد كان بين الإيرانيين الستة أو السبعة العاملين في مكتبي بطهران، مَن جُنِّدَ من قبل المخابرات الإيرانية، والأرجح أنه كان يزودهم بتقرير عن كل عبارة ساخرة أتفوه بها حول تلك الثورة.

***

لستُ من أنصار الثورة الإيرانية الإسلامية، لكنني أدعو للتحالف مع حكومتها رغبةً مني في تعزيز موقف الدول العربية وإيران في مواجهة أعدائهم وأهمها "إسرائيل". ويتوجب الآن أن أتصدى لأسباب رفض بعض الدول العربية مصالحةً إيران، وأبرزها قد يكون الاعتراض السعودي، فهو الذي يحتاج إلى دراسة وتقدير متأن لمنافعه وأضراره.

وقد يكون أحد الأسباب الرئيسية لرفض السعودية التفاهم مع إيران، إضافة إلى التنافس بينهما على تزعم المنطقة، هو استرضاء الحليفة القوية للسعودية وهي الولايات المتحدة التي لا تكن الود لإيران منذ احتلال طلبة إيران الإسلاميين السفارة الأميركية في طهران.

فالسعودية، إضافة إلى تطلعاتها الخاصة في قيادة المنطقة، على علاقة تحالفية وثيقة جداً بالولايات المتحدة، ويهمها كثيراً ألا تغضبها. ومع ذلك فإن التطور الجديد في العلاقة بين إيران والولايات المتحدة نتيجة الغزل الذي بدأه معها الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، هذا الغزل غير المسبوق، لم تتقبله السعودية بارتياح، عندما بات يوفر لها المناسبة الملائمة لتطوير علاقتها بإيران مع عدم الخشية من إغضاب حليفتها الأميركية، طالما أن أميركا نفسها تغازل إيران وإيران تغازل العالم كله.

أما الفائدة الكبرى التي قد تعود على المنطقة نتيجة خطوة توحيدية، أو على الأقل تنسيقية، بين العرب وإيران، فهي تحجيم "إسرائيل" التي يفترض أن الطرفين يضمران العداء لها؛ مما قد يضطر "إسرائيل" للقبول بتسوية سلمية وعادلة نسبياً، خلافاً للوضع القائم حالياً الذي تتصرف فيه "إسرائيل" بعنترية غريبة معتمدة على تفكك دول المنطقة وعلى الدعم الأميركي الذي يتوقع منه «لو حصل تفاهم عربي إيراني» أن يتراجع ولو نسبياً تخوفاً من ردود فعل القوة الشرق أوسطية الجديدة.

والواقع أن قضية تسوية العلاقات مع إيران، لا بد أن ينظر إليها باهتمام بالغ. كما أن قضية تجمعات الدول قد باتت أمراً مألوفاً بل وضرورياً في العصر

الحديث. فهناك تجمع لدول عدة في الشرق الأقصى ويسمى "تجمع شنغهاي"، وهناك أيضاً قمة شرق آسيا التي تضم 18 دولة من دول منطقة آسيا ودول المحيط الباسيفيكي وقد تجمعت تحت عنوان «EPEC»؛ وهناك قمة الجنوب الأميركي التي تعقد في بوليفيا، وهناك تجمع يضم بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق ومنها أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء ومولدوفيا والهند والبرازيل ويعرف باسم "بريكس"، إضافة إلى عشرات التجمعات التي تنشأ على أسس التعاون الاقتصادي، كقمة العشرين التي عقدت مؤخراً في أستراليا.

ومن هنا قد يبدو من الغرابة أن تبقى دول الشرق الأوسط متفرقة باستثناء ذلك التجمع الهش باسم جامعة الدول العربية الذي بات تجمعاً هزيلاً، إضافة إلى مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ست دول واستثنيت العراق من الانضمام إليه رغم كونها مطلة على الخليج، كما استثنيت اليمن رغم مجاورتها لدول الخليج. ومن الطبيعي أن تستثنى منه إيران رغم وقوعها على حافة الخليج الذي تسميه "الخليج الفارسي" نكاية لتسمية العرب له: "الخليج العربي".

ولذا بات من الضروري أن تترك الدول العربية خلافاتها مع بعضها بعضاً من ناحية، ومع إيران بشكل خاص من ناحية أخرى، إذا شاءوا أن يتم تشكيل توافق قوي تنسيقي وتنفيذي يقف في وجه الولايات المتحدة وكل الدول الطامعة في المنطقة بما فيها "إسرائيل".

فدول العالم تتقدم على الدوام إلى الأمام، ولا تقبل بالتراجع إلى الوراء، كما لا تتقبل أيضاً فكرة الثبات في الموقع حتى لو لم يرافقه تراجع؛ ذلك أن الثبات في الموقع هو نوع من التراجع، بل هو تراجع أكيد، لكون الثبات في الموقع، في وقت تتقدم فيه الدول المحيطة إلى الأمام، يضع الدولة الثابتة في موقعها خلف الدول التي تقدمت فعلاً ولو تقدماً طفيفاً. فلا بد أن نتطور مع الزمن، وألا نبقى في مواقعنا إلى أبد الآبدين.

وهكذا يرجح العقلاء أن السعوديين قد يفكرون قريباً، ويقدمون في نهاية المطاف على التقدم خطوة إلى الأمام، تتمثل بتنقية الأجواء العربية أولاً، ومن ثم نحو إجراء مصالحة محتملة مع إيران «عدو الولايات المتحدة التقليدي في المنطقة»، لتأسيس نوع من التنسيق معها كخطوة يأمل المراقبون أن تكون «في خضم تحكيم العقل والمصلحة» خطوة أولية نحو تحقيق تنسيق أوسع تمهيداً لتأسيس نوع من التكامل بينها، نفطياً وسياسياً وعسكرياً، كخطوة لا مناص من الوصول إليها، عاجلاً أو آجلاً، من أجل تقديم دول المنطقة كتجمع دول كبير يستطيع مضاهاة الدول الخمس الكبرى، ويقف على قدم المساواة معها.

وأنا آمل ألا أكون قد أغرقت كثيراً في التفاؤل، ولكن "تفاءلوا بالخير تجدوه"، فدعونا نأمل أن يطل علينا أخيراً هذا الخير «الربيع العربي-الفارسي» الذي يرجوه الأبناء المخلصون في هذه المنطقة من عرب وإيرانيين على حد سواء، علماً أن تجمعاً كهذا، وإن لم يحقق المرجو منه من تأسيس تكتل قوي يقف في وجه الغرب وفي وجه "إسرائيل"، فإنه في أدنى الحالات، سيوفر الأرض الخصبة للحيلولة دون ظهور مزيد من الحركات الإرهابية المتطرفة كـ"داعش" التي وجدت في الخلافات الفقهية بين دول المنطقة، الأرض الخصبة التي ساعدتها على الظهور والنمو.

(7)
هل اغتال الفكر السلفي التوجه العروبي؟ ولما لا نحاربه بسلفية قومية مقابلة تعزز الإيمان بالعروبة؟

غضب شديد بات يجتاح بعض العرب على ما ألحقه أصحاب الفكر السلفي الجهادي التكفيري ببلادهم. وهذا الغضب بات يتأجج بشكل خاص في صدور بعض السوريين، نظراً لما نُكبت به سوريا من مآسٍ في الأعوام الثلاثة الماضية بسبب ما مارسه السلفيون والجهاديون والتكفيريون على الأراضي السورية. ولا أستبعد أن عرباً في بلاد عربية أخرى كالعراق مثلاً، وليبيا واليمن، باتوا يعانون أيضاً من الشعور والاعتقاد نفسيهما، رغم أن الضرر الذي لحق بتلك البلاد أقل نسبياً وخصوصاً في ليبيا واليمن، قياساً بالضرر الكبير الذي لحق بسوريا من حيث عدد القتلى وعدد اللاجئين والمهجرين..

والأهم من ذلك، أن هذا الغضب لم يعد ينصب على بعض العرب لدورهم فيما حدث، بل أخذ يتوجه نحو العروبة نفسها، متنكرين للفكر العروبي برمته، متناسين الدور السوري في إنعاش الفكر العروبي، والذي قاده ساسة سوريون من أبرزهم هاشم الأتاسي، وشكري القوتلي، وفارس الخوري، وميشيل عفلق، إضافة إلى دور الرئيس المصري «الراحل» جمال عبدالناصر، ودور المفكر اللبناني قسطنطين زريق.. بل وتناسى بعضهم دور الجمعيات السرية العربية في مقاومة "عثمنة" العرب خلال الحكم العثماني الغاشم الذي ربض باسم الإسلام والخلافة الإسلامية على صدور العرب لأربعة قرون. وقد دفع بعض قادتها حياتهم ثمناً للحفاظ على الفكر العروبي، عندما قام السفاح جمال باشا بتعليقهم على أعمدة المشانق.

وهنا لا بد من مناقشة أمور أهمها:

1. هل مصدر هذا البلاء هو مؤامرات نفذها بعض العرب، أم هي استراتيجيات بعض دول الغرب خاصة بالمنطقة العربية، وكان بعض العرب مجرد أدوات في تنفيذها مستخدمين التيار الإسلامي المتشدد كستار لها؟
2. هل أصاب البلاء نتيجة هذه المؤامرات، سوريا وحدها، أم أصاب بلاؤها العديد من الدول العربية، وأبرزها فلسطين «بما فيها قطاع غزة»، والعراق واليمن وليبيا ومصر والصومال، بل والسودان أيضاً، بحيث لم ينج منها حتى الآن، إضافة لدول الخليج، إلا قلة من الدول العربية كجيبوتي وجزر القمر. فحتى لبنان بدأ يواجه مواجعها ابتداء من سيطرة "النصرة" و"داعش" على أجزاء من جرود عرسال، وأخذهم رهائن من الجنود اللبنانيين يقدر عددهم بثلاثين عنصراً.

والمرجّح، أن ما يحدث الآن في العالم العربي، هو نتاج تخطيط الدول الغربية وأبرزها الولايات المتحدة منذ تبنيها "إسرائيل" كربيبة لها وحامية لمصالحها في المنطقة وخصوصاً النفطية منها. ومن أجل حماية ربيبتها ومصالحها، تطلب الأمر أن تنشر الفوضى في العالم العربي تحت شعار اسمه "الربيع العربي". وللأسف شاركت بعض الدول العربية في نشر هذه الفوضى في بعض الأقطار التي مسها ذلك "الربيع"، وكانت سوريا أكثر البلاد تضرراً، كما تضررت منها نسبياً العراق وليبيا واليمن.

وفي سبيل تنفيذ تلك المهمة البائسة، استخدمت تلك الدول بعض المرتزقة وأصحاب التوجهات المتأثرة بالأفكار الدينية المتشددة، وهي الأفكار التي بدأ الفقيه ابن تيمية بإطلاقها قبل قرون، وتأثر بها في القرن الثامن عشر الداعية السعودي محمد بن عبدالوهاب، وبعده حسن البنا في عام 1928، ومن ثم أسامة بن لادن الذي تأثر بأفكار سيد قطب –المرشد الثالث في حركة الإخوان المسلمين في مصر– إضافة لتأثره بفقه ابن تيمية، فأطلق على أساس تلك المفاهيم تنظيمه الشهير الذي بات يُعرف بـ"القاعدة"، وذلك في عام 1989. وفي طهران أطلق آية

الله خميني عام 1979 رؤيته عن الدولة الدينية التي مارس أتباعه فيها أيضاً بعض الأعمال التي وُصفت بالإرهابية.

وعن "قاعدة بن لادن" انبثقت مجموعة من الحركات الجهادية الأخرى كان من بينها جبهة النصرة العاملة في سوريا، و"دولة العراق الإسلامية" العاملة في العراق، والتي انطلقت بعدها للعمل في سوريا معدلةً اسمها ليصبح "دولة العراق والشام الإسلامية"، واختصاراً "داعش" التي أصبحت تشكل البلاء الأعظم لشعوب الدول العربية، وخصوصاً لسوريا التي واجهت منذ عام 2011 في خضم ما سمي "الربيع العربي"، حرباً أهلية بتمويل من بعض الدول العربية التي لم تكن على وفاق تام مع سياسات الجمهورية السورية، وبتخطيط غربي. وتميزت موجة ما سمي "الربيع العربي السوري" عن غيرها من موجات "الربيع العربي" في كل من مصر وتونس، بمشاركة مقاتلين من دول متعددة، بعضها من دول عربية، وبعضها من دول أخرى إسلامية، بل وغربية أيضاً.

وقدر عدد المقاتلين في صفوف المعارضة السورية المسلحة المنتمين لدول غربية في مرحلة ما بألفي مقاتل، وعدد المقاتلين الإسلاميين غير السوريين في صفوف المعارضة المسلحة، باثني عشر ألف مقاتل شكلوا ألوية بأسماء مختلفة، كان أبرزها جيش الإسلام و"أحرار الشام" وغيرها من الأسماء التي لم يلبث معظمها أن انضوى تحت راية الجبهة الإسلامية التي قاتلت القوات السورية النظامية كما قاتلت "داعش" في آن واحد، حيث كانت "داعش" هي التنظيم الوحيد الرافض للانضمام تحت راية الجبهة الإسلامية أو التنسيق معها كما فعلت جبهة النصرة.

ومع مضي الحرب الأهلية قدماً في سوريا، بات واضحاً أن تيار الإسلام السياسي السلفي المتشدد الممول من دول خليجية عربية ودول أجنبية، قد لعب دوراً مهماً في إلحاق الأذى بالشعب السوري، وتدمير مدنه وقراه، مما استدعى نقمة

السوريين على الدول العربية، بل وعلى العرب أجمعين، دون تمييز بين ثلاثة أمور:

أولها: إن الدول العربية ليست كلها مشاركة في هذا العمل المستنكر، بل بعضها فحسب، بدليل أن العراق والجزائر لم تشاركا في ذلك.

ثانيها: أن اجتهاد أصحاب التيار الإسلامي المتشدد، عرباً أو غير عرب «كالأتراك والشيشان مثلاً»، كان وراء ذلك، فلم يكن العرب وحدهم المسؤولين عما حدث لسوريا.

ثالثها: أن المخطط والمحرك الفعلي رغم التمويل الخليجي، كان دول الغرب التي سعت وما زالت تسعى إلى ضعضعة الوضع ليس في سوريا فحسب، بل في كل البلاد العربية تمهيداً لتأسيس الشرق الأوسط الجديد المحاك على هوى ومصالح الدول الغربية وخصوصاً الدولة الأميركية.

وإذا تمعنا في واقع الأمر، سنجد أن العراق كسوريا، قد تأثر كثيراً بما يحصل في المنطقة. وأبرز دليل على ذلك، هو تلك التفجيرات اليومية في بغداد وفي المدن العراقية الأخرى، والتي لا تقل بضراوتها وتأثيرها عما يحدث في سوريا، وما تبع تلك التفجيرات من سيطرة "داعش" على مساحة واسعة من الأراضي العراقية.

ولا يختلف الأمر عما يحدث في ليبيا، حيث يوجد القتال اليومي بين الأطراف المتنازعة، مما أدى إلى تفككها –أو يكاد– إلى محافظات لا سيطرة للحكومة المركزية على أي منها. وهناك تشابه كبير بين ما يحدث في سوريا وما يحدث في اليمن، حيث ينشط تنظيم القاعدة في جنوبه خصوصاً، وينشط الحوثيون في صعدة ومواقع أخرى، وباتوا الآن يهددون، بل ويسيطرون على العاصمة صنعاء ومواقع كثيرة في طول البلاد وعرضها.

ويعتقد بعضهم أن نشاط الحوثيين في اليمن المحاذية للسعودية، هو الرد الإيراني على النشاط الخليجي في سوريا، والورقة التي يراد المقايضة بها مع

السعودية لتخفيف حدة الوضع في دمشق، علماً أن الحوثيين هم من طائفة الشيعة، ويقال إنهم يتلقون السلاح والمال من إيران، تماماً كما تتلقى الجبهة الإسلامية في سوريا، السلاح والمال من السعودية ودول الخليج.

ولم تسلم مصر من محاولات الإسلاميين إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في القاهرة والمناطق المصرية الأخرى، وخصوصاً في سيناء، حيث يهاجم تنظيم "أنصار بيت المقدس" وغيره من التنظيمات الإسلامية، مواقع الشرطة والجيش المصري بين الفينة والأخرى.

أما المملكة المغربية، فلم تسلم أيضاً من المشاكل التي ما زال يسببها لها النزاع على الصحراء الكبرى. ومثلها الجزائر وتونس اللتان تواجهان بين الفينة والأخرى هجمات من مسلحين مجهولين وخصوصاً في جبال الشعانبي. كما تواجه الحكومة التونسية عدم القدرة على السيطرة على مدينة بنزرت ومدن أخرى يتمتع فيها الإسلاميون السلفيون بنفوذ واسع مكنهم من إدارة شؤون القضاء وفض النزاعات بين المواطنين دون المحاكم الرسمية. ومثل هذه وتلك، السودان الذي خسر جنوبه ويواجه حرباً وتمرداً في أكثر من موقع، أبرزها دارفور، وقد تؤدي إلى خسارته مزيداً من أراضيه.

ولعل أكثر الدول العربية تأثراً وتضرراً مما يجري على الساحة العربية، هي فلسطين بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص. ففلسطين شهدت حربين رئيسيتين في عامي 1948 و1967 أديتا إلى لجوء مئات الآلاف إلى دول الجوار، تماماً كما اضطر آلاف السوريين للجوء إلى دول الجوار نتيجة الحرب الجارية الآن على الأراضي السورية.

وفي بدايات الأمر، عانى اللاجئون الفلسطينيون من معاملة سيئة من قبل الدول المضيفة، تماماً كما يعامل بعضهم الآن اللاجئين السوريين المستغيثين بجيرانهم. ومع ذلك لم يكفر الفلسطينيون بعروبتهم نتيجة لذلك، كما لم يتخلوا عنها أيضاً رغم

تخاذل الدول العربية عن تقديم العون العسكري لهم في كلتا الحربين الرئيسيتين. ولعل أهالي غزة الذين دمرت منازلهم وهجروا منها، وفقدوا ألفي شهيد وآلاف الجرحى في الحرب الأخيرة فيها «حرب 2014»، وقبلها في حربين سابقتين في عامي 2008 و2012، أبرز مثال على الصمود دون اللجوء إلى اليأس والتنكر للعروبة رغم كل معاناتهم.

فالكل يعلم أن هذا قدرهم، وأن ليل الظلام السائد في معظم الدول العربية، لن يدوم إلى الأبد، تماماً كما أن ليل الظلام في سوريا لن يستمر إلى الأبد.

وخير من عبر عن الواقع الأليم في العالم العربي، هي مرة أخرى الشاعرة السورية تمارا قباني التي تبدع دائماً في التعبير عن آلام الجرح العربي بشكل عام، وآلام الجرح السوري بشكل خاص، إذ كتبت مؤخراً على صفحتها في "فيسبوك" تقول:

«شعوب أمتي مخدَّرة...
والمستيقظ قابع في السجون
عقولها الخاوية مؤجرة
حتى الطابق العشرون
أقلامها ميتة مكسرة
بربع دينار.. جرائد يكتبون
حكامها على الشعوب مسيطرة
الصغير فيهم عمره تسعون
يجلس في الحكم يومين
وإن طال عشرة
يقضيها في المشافي
أو في زاوية مركون

الجاهل فيهم مسخرة
والمتعلم فيهم مجنون
إن مات يرمى في المقبرة
كما في موته.. جيفة
في حياته يكون
أمة تاريخها كان مفخرة
أم لا تاريخ لها.. ولا هم يحزنون!».

ومع أني أتفق مع الشاعرة في رؤيتها التشاؤمية حول الواقع العربي، وخصوصاً بعد ظهور "داعش" وارتكابها مجازر وأعمالاً إرهابية، إلا أنّني ما زلت أحتفظ ببعض الأمل في يقظة عربية في نهاية المطاف. لذا كتبت لها على صفحتها رداً ضاحكاً يقول:

«هَدّي يا تمارا هَدّي
أيام سودا وبتعدّي
مش كل الأيام حلوة
من المهد إلى اللحد
غداً يا تمارا يوم جديد
نفرح، نرقص.. وما بنهدّي».

والواقع أن أملي كبير بيوم جديد ينبثق من توازن دولي بين القطبين، وهو آت وقد لا يكون بعيداً، تهزم فيه كل المخططات التي ينفرد بها الغرب ضد عالمنا العربي.

كل ما في الأمر أن علينا أن ندرك أن العروبة ليست هي موضع الاتهام، بل هو الفكر الإسلامي الجهادي التكفيري السلفي المتشدد الذي لم يعد يميز بين الخير والشر، والذي يسعى إلى اغتيال الفكر القومي العربي وإحلال الفكر السلفي محله،

كما يسعى لإعادتنا إلى الوراء ثلاثة عشر قرناً، فهو موضع الاتهام والملامة لا العروبة.. عروبة ناصر وزريق وكل الذين استشهدوا في سبيل الاحتفاظ بالعروبة والهوية العربية.

ورغم أن الحرب قد نُفذت من بعض الدول العربية بتشجيع خارجي، ومن بعض المنادين بالفكر السلفي الجهادي، فإن الغضب ينبغي أن ينصب على هذا النوع من الرؤية، وليس على العروبة لمجرد كون من نفذوا الحرب عرباً.

والرد الأمثل على الفكر السلفي في الإسلام المتشدد، هو بإحياء سلفية مقابلة في الفكر القومي العربي، فكر شكري القوتلي وميشيل عفلق وقسطنطين زريق وجمال عبدالناصر «ناصر العرب والعروبة»، لنستعيد بهذه السلفية في الفكر القومي، مجد العروبة الذي يكاد يصبح غابراً.

والوسيلة إلى ذلك بإحياء وتنشيط الأحزاب القومية العربية التي تراجع نشاطها في المدة الأخيرة، وبدأت تنكمش إزاء هجمة التيار الإسلامي المتشدد. فلا بد من تقديم الدعم لها وتشجيعها على العودة إلى نشاطها السابق كما كانت في الستينات والسبعينات، أي في زمن القيادات القومية العربية: ميشيل عفلق وجمال عبدالناصر وجورج حبش وغيرهم من الراحلين الذين غادرونا عندما باتت العروبة بأمس الحاجة إليهم، تاركين الأرض مرتعاً خصباً للفكر الآخر، كفكر "الخليفة" أبو بكر البغدادي وغيره من "الداعشيين" والمرتدين عن العروبة.

(8)
ولادة الفكر الإرهابي نتيجة متوقعة لاغتيال الفكر الشيوعي واليساري والوطني والقومي

«أنا أفكر.. إذن أنا أعيش».

ترى، من هو صاحب هذه المقولة الرائعة؟ هل هو الفيلسوف "كانت"، أم هو رينيه دي كارت، أم لعلهما شخص واحد؟ إنها مقولة تذكرني بأهمية وجود الفكر لدى الإنسان، باعتبار أن الفكر هو العنصر الذي يميزه عن الحيوان، ويجعله إنساناً عاقلاً ومفكراً، إضافة إلى كونه حيواناً ناطقاً.

ولكنّ مخططي الاستراتيجيات في العالم الغربي، وخصوصاً في الولايات المتحدة، لم يقدروا أهمية الفكر وضرورته للإنسان في محاولاتهم المستميتة لسحق كل فكر معاد للفكر الرأسمالي المتسربل بالفكر الديمقراطي الذي يتبنونه. فعملوا بضراوة على سحق الفكر الشيوعي واليساري والقومي والوطني في العالم وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، دون أن يقدروا بأن فكراً آخر لا بد أن يحل محله، وقد لا يكون بالضرورة الفكر الرأسمالي المحبب للغرب، بل أفكار أخرى كان أبرزها الفكر الديني الذي جنح تدريجياً إلى التشدد متمثلاً بأصحاب تيار الإسلام السياسي، في هذه المنطقة من العالم على الأقل، والذي تحول أيضاً، ولو لدى بعض متبنيه، إلى فكر إرهابي بات أفضل مثال عليه هو فكر "داعش".

وقد ساهم الحزبان الرئيسيان في الولايات المتحدة «الديمقراطي والجمهوري»، في قمع الأفكار المخالفة لتوجه أميركا الفكري الرأسمالي، فسعيا بكل قسوة لسحق أي فكر مخالف للفكر الأميركي، كالفكر الشيوعي واليساري والقومي أو الوطني.

ففي آسيا، نجحت "سي آي إيه" في عام 1967، وبالتعاون مع الجنرال سوهارتو، في قلب النظام القائم في أندونيسيا برئاسة سوكارنو الذي كان محبوباً في بلاده ويتمتع بشعبية واسعة فيها. وادعى الجنرال سوهارتو يومئذ، أنه يقمع محاولة

للحزب الشيوعي الأندونيسي تسعى للاستيلاء على السلطة. لكنه لم يفسر الأسباب وراء عزل سوكارنو الذي كان صديقاً ومتحالفاً مع الحزب الشيوعي وكل الأحزاب الوطنية في البلاد، والتي بايعته في عام 1966، أي قبل شهور قليلة، رئيساً للبلاد مدى الحياة. وقام سوهارتو عندئذ، وتنفيذاً للهدف الحقيقي للانقلاب، بقتل عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف، كما تقول "غوغل"، من أعضاء الحزب الشيوعي الأندونيسي.

ونُفذ الانقلاب على الحزب الشيوعي الأندونيسي في عهد الرئيس الأميركي ليندون جونسون المنتمي للحزب الديمقراطي، الذي كان في الوقت نفسه قد دفع الجيش الأميركي لخوض حرب كبرى في فيتنام الجنوبية، في مسعى منه للحيلولة دون انتشار الشيوعية في تلك البلاد، وهي الحرب التي كلفت في هذه المرة، خسائر كبيرة للجيش الأميركي دون تحقيق انتصار على الشيوعية والفكر الماركسي.

وعلى صعيد الجمهوريات الأميركية، نفذ الأميركيون في الستينات من القرن الماضي، سلسلة من الانقلابات العسكرية في جمهوريات أميركا اللاتينية المسماة "جمهوريات الموز"، تجنباً لسيطرة الحركات اليسارية أو الشيوعية على مقاليد الأمور فيها. وكان أبرز تلك الانقلابات، ذلك الانقلاب الدامي في عام 1973، في جمهورية تشيلي، الذي أدى إلى مقتل سيلفادور ألييندي، رئيس الجمهورية ماركسي الانتماء. كما تمت في مجريات ذلك الانقلاب الدامي الذي نفذته ورعته "سي آي إيه"، تصفية عشرات الآلاف، بل مئاتهم، من المنتمين للتيار الماركسي الشيوعي، تصفية دموية اقتداء بما جرى قبل ذلك بأعوام في أندونيسيا، حيث أن مخطّط العمليتين واحد. وقد نُفّذت تلك المجزرة في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، المنتمي للحزب الجمهوري.

وعلى صعيد الدول الأوروبية، جرت في الستينات محاولات لقلب الحكومات الشيوعية في بعض أقطار أوروبا الشرقية المنضوية في حلف وارسو، لكنّ أياً منها

لم ينجح، إذ تصدى لها عندئذ الحليف السوفياتي بقيادة خروشوف، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي آنئذ.

أما على صعيد الشرق الأوسط، فقد جرت عمليات كثيرة تهدف إلى الحيلولة دون سيطرة فكر آخر مخالف للفكر الرأسمالي المتسربل بالفكر الديمقراطي. فجرى قمع الفكر اليساري والماركسي، بل والفكر القومي والوطني أيضاً.

وأبرز هذه العمليات وأكثرها وضوحاً، جرت في أفغانستان وإيران، حيث كاد الفكر الماركسي أو اليساري على الأقل، يسيطر على تلك البلاد. كما نفذت في مصر والعراق وسوريا واليمن، حيث نجح الفكر القومي العربي في اجتذاب الشعب العربي إليه والسيطرة على توجهاته القومية والفكرية.

وكانت الخطوة الأكثر وضوحاً في هذا الشأن، هي قيام بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر، عام 1979، باستخدام الدين الإسلامي كسلاح أقوى من سلاح البندقية والقنبلة والمدفع، لمقاومة الفكر الماركسي الذي جاء به إلى السلطة في أفغانستان انقلابٌ عسكري نفذه صغار الضباط المنتمين للحزب الشيوعي، وهو الانقلاب الذي أطاح بالملك ظاهر شاه، واستدعى القوات السوفياتية إلى البلاد لحماية تلك المكتسبات.

فالغزو السوفياتي لأفغانستان، باعتباره غزواً من قبل الشيوعية الملحدة لبلد يدين بالإسلام ويرفض الشيوعية والإلحاد، تمت مقاومته بتشكيل مجموعات من المقاتلين الإسلاميين الذين أتى بهم بريجنسكي من العديد من الدول الإسلامية، فخاض أولئك حرباً ضد السوفيات استمرت عشر سنوات تقريباً. ولكن النتيجة التي فاجأت الأميركيين، كانت تحول أولئك المقاتلين الإسلاميين إلى أعداء الولايات المتحدة بمجرد خروج السوفيات وهزيمة الحزب الشيوعي الأفغاني، وذلك بإعلانهم تشكيل تنظيم القاعدة ذي التوجه الإسلامي المتشدد الذي حل محل الفكر الماركسي الذي حكم البلاد وإن لفترة قصيرة.

وفي وقت مواز للغزو السوفياتي لأفغانستان، أي في عام 1979 أيضاً، قام بريجنسكي بتقديم المساعدة لـ"الحركة الخمينية" كي تتولى السلطة في إيران كبديل لنظام الشاه محمد رضا بهلوي المهترئ، خصوصاً وأن المرض المستعصي علاجه، قد أصاب الشاه فبات رحيله عن الحياة قريباً ومؤكداً. وكان الاحتمال الأكثر ترجيحاً للسيطرة على مقاليد الأمور في إيران بعد رحيل الشاه، مهيأً لأنصار د.محمد مصدق، الزعيم الوطني القومي السابق، بالتحالف مع حزب تودة الشيوعي، وأنصار مجاهدي خلق – التنظيم شبه العسكري صاحب التوجه الماركسي.

فتجنباً لسيطرة اليسار الوطني، أو الحزب الشيوعي، أو حتى الفكر القومي الإيراني على مقاليد الأمور، أو كلها مجتمعة ومتحالفة، قدم بريجنسكي الدعم لآية الله روح الله خميني إسلامي الاتجاه، ليحل محل الشاه. لكن الخميني سرعان ما انقلب على الولايات المتحدة وسماها "الشيطان الأكبر"، معلناً ظهور الجمهورية الإسلامية المعادية للولايات المتحدة.

أما على صعيد محاربة الفكر القومي أو الوطني في بلدان الشرق الأوسط، فقد كانت هناك جولات وجولات، بدءاً من إيران، وانتقالاً فيما بعد لعدد من الدول العربية كمصر واليمن والعراق وسوريا.

وكان أولها في إيران عام 1953، عندما نفذت "سي آي إيه" انقلاباً عسكرياً ضد الزعيم القومي والوطني د.محمد مصدق المنتخب من الشعب، والذي كان أول زعماء المنطقة المبادرين لتأميم النفط وانتزاعه من السيطرة البريطانية. فعزلت مصدق من منصبه كرئيس للوزراء، ووضعته في الإقامة الجبرية إلى نهاية حياته، في مسعى لإنهاء تنامي الفكر القومي والوطني الذي بعثه مصدق في الشعب الإيراني، والذي لو استمر، ما كانت إيران ستصل إلى مرحلة الخمينية ذات تيار الإسلام السياسي المتشدد.

وقد شارك في التخطيط للانقلاب على مصدق، أحد عملاء "سي آي إيه" البارزين وهو "مايلز كوبلاند" كما اعترف بذلك في كتابه بعنوان "لعبة الأمم". وقد

نفذ الانقلاب على رئيس الوزراء الإيراني، في زمن الرئيس دوايت أيزنهاور، المنتمي للحزب الجمهوري.

وفي سوريا، في عام 1961، ساهمت المخابرات الأميركية بتشجيع وقوع انقلاب عسكري في الإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة التي ضمت سوريا ومصر. وقاد الانقلاب العقيد موفق عصاصة. وأدى ذلك الانقلاب إلى تفكك الوحدة بين مصر وسوريا، التي شكلت أملاً قومياً للأمة العربية توقع العرب أن يصل بهم إلى وحدة عربية شاملة طالما تمناها العالم العربي، وتطلع إليها الرئيس جمال عبدالناصر، مما شكل ضربة معنوية للفكر الناصري الباعث لفكر القومية العربية. وقد نفذ الانقلاب على الوحدة العربية في عهد الرئيس جون كينيدي المنتمي للحزب الديمقراطي.

ثم وجه الأميركيون ضربة أخرى للفكر الناصري في عام 1962، عندما استنزفوا الجيش المصري في حرب في اليمن، نشبت بعد وقوع انقلاب عسكري عروبي قاده الرئيس عبدالله السلال ضد الإمام البدر، ودخل نتيجة له بوحدة كونفدرالية مع مصر في مسعى لرأب الصدع الذي تسببت به انتكاسة الوحدة بين مصر وسوريا قبل عام واحد.

تلك الحرب، التي لم تكن موجهة ضد اليمن أو مصر، بل ضد الفكر القومي العربي الذي ظل يؤمن بفكر الوحدة رغم الضربة التي وجهت إليه قبل أقل من عام، استنزفت الجيش المصري، مشكلة أحد العوامل التي أدت إلى هزيمته في حرب 1967 التي ما زال العرب والعروبة يعانون من ويلاتها. وقد أشعلت حرب الاستنزاف في اليمن في عهد الرئيس كينيدي، ودخلت مرحلة أشد وأقوى بعد اغتياله وتولي نائبه ليندون جونسون، ذي الاتجاهات اليمينية المتطرفة، الرئاسة. وكان جونسون وكنيدي كلاهما ينتميان للحزب الديمقراطي.

وفي عام 1967، قام الرئيس الديمقراطي ليندون جونسون أيضاً، بتقديم الدعم العسكري المفرط لـ"إسرائيل" في غزوها للأراضي العربية، مما أدى إلى هزيمة

جيوش الدول العربية مجتمعة وخصوصاً الجيش المصري. وكان له هدفان من وراء ذلك، أحدهما قهر الفكر القومي العربي الذي نادى به جمال عبدالناصر رئيس جمهورية مصر، وثانيهما «وهو الهدف الخفي غير المعلن»، إيجاد ورقة تفاوضية لمصلحته بالنسبة لمعركته مع الشيوعية الجارية في فيتنام والتي كانت تلحق الهزائم بالجيوش الأميركية في "سايغون" وفي غيرها من مدن فيتنام الشيوعية سواء في جنوبها أو في شمالها.

فالجيش المصري كان على علاقة تحالفية أو تسليحية مع السوفيات، وكان إلحاق الهزيمة به، سيوفر ورقة تفاوضية أميركية ضاغطة على السوفيات. "إذا كنتم قادرين على الضغط علينا عسكرياً في فيتنام، فنحن قادرون على الضغط عليكم عسكرياً في الشرق الأوسط. فخففوا الضغط علينا هناك، وتوصلوا معنا إلى تسوية مرضية مشرفة، لنوصلكم إلى تسوية مرضية مشرفة لحلفائكم في الشرق الأوسط".. هكذا فكر الرئيس جونسون.

لكن النتيجة جاءت عكس ذلك تماماً، فالإسرائيليون تمسكوا بمكتسابتهم في الأراضي الفلسطينية، رافضين الانسحاب منها، مما أضعف الجانب التفاوضي الأميركي مع الفيتناميين والسوفيات، فتواصل القتال في فيتنام إلى أن خرج الأميركيون منها يجرون أذيال الخيبة والهزيمة، في وقت أفرزت فيه حرب عام 1967 تطورين مهمين: أولهما وجود قضية اسمها قضية الشرق الأوسط تمثلت باحتلال إسرائيلي مستمر للأراضي العربية، مما زاد في مرارة الشعور لدى العرب وخاصة الفلسطينيين منهم، ومما استدعى أيضاً نتيجة القهر الذي ألحق بهم، توجههم إلى مزيد من التدين، باعتبار أنه لا شيء سيحرر بلادهم وخصوصاً قدسهم والمسجد الأقصى، إلا الإيمان بالله انتظاراً لعون منه. أما ثانيهما فكان ظهور حركة "حماس" الإسلامية «ولو بعد حين» التي نفذت مجموعة من العمليات الاستشهادية، والتي كان وما زال محور فكرها الأساسي هو الدين الإسلامي باعتبارها فرعاً من فروع "الإخوان المسلمين".

وفي عام 1991، خاض الأميركيون حرباً ضد العراق الذي كان يحكمه حزب البعث العربي الاشتراكي، والذي شكل الجناح الآخر لنسر الوحدة العربية. أما جناحها الثاني فكان الفكر الناصري العربي الوحدوي الذي بدأ يذوي بعد رحيل عبدالناصر عام 1970. وقاد تلك الحرب، الرئيس جورج بوش الأب المنتمي للحزب الجمهوري، بمشاركة 29 دولة أخرى، بذريعة تحرير الكويت من الهيمنة العراقية التي شكل غزوها وضمها للكويت خطوة، وان كانت غير مدروسة تماماً «نتيجة المؤامرات التي حيكت وقادت إليها السفيرة جلاسبي»، لتأسيس وحدة عربية بين قطرين عربيين.

وعندما فشلت تلك الحرب في إسقاط النظام البعثي القومي بقيادة صدام حسين، خاضت أميركا حرباً أخرى ضد العراق في عام 2003 قادها هذه المرة الرئيس جورج بوش الابن المنتمي أيضاً للحزب الجمهوري. فأسقط نظام حزب البعث العربي الوحدوي، واعتُقل الرئيس صدام، ونُفذ حكم الإعدام فيه، مما قاد العراق إلى الفوضى، وإلى انتشار الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة، الأمر الذي لم يكن معروفاً طوال حكم حزب البعث العربي الذي وحد الطائفتين تحت شعار العروبة، وأن الإسلام هو إسلام واحد. وكان من النتائج البارزة لتلك الحرب، حل الجيش العراقي، ثم تشكيل تنظيم دولة العراق الإسلامية من ضباط سابقين في الجيش العراقي، ويقال إنهم كانوا ذوي توجه إسلامي.

وفي عام 2011، وجهت في عهد الرئيس أوباما المنتمي للحزب الديمقراطي، ضربة أخرى للفكر القومي العربي، عندما أشعلت حرب أهلية في سوريا التي يحكمها جناح آخر من جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي الذي استطاع أن يحكم البلاد بروح ألغت الخلاف بين الطوائف أو الفوارق الإثنية، والتي ساد محلها جميعاً فكر قومي تغلب على كل هذه الفوارق. وهذه الحرب المدمرة، ما زالت

مشتعلة حتى الآن موقعةً أكثر من مئتي ألف قتيل وشهيد. والأهم من ذلك أنها أفرزت أيضاً تنظيم داعش الإرهابي.

***

وهكذا نلاحظ أن كلا الحزبين الأميركيين قد ساهما في محاربة أي فكر آخر لا يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة أو مفاهيمها، كالفكر الشيوعي، والوطني، أو اليساري، وخصوصاً الفكر القومي المستقل كما حدث في إيران وفي العراق وفي سوريا أيضاً.

فالإنسان، المتميز عن الحيوان، والذي لا بد له أن يكون مخلوقاً مفكراً، قد استعاض لدى هزيمته، عن تلك التيارات الفكرية المرفوضة من الغرب، بأفكار من التيار الأقرب إليه، وهو فكر التدين الشديد، مع لجوء بعضهم إلى خلطه بالأمور السياسية.

فإذا كان حسن البنا -المؤسس والمرشد الأول لحركة الإخوان المسلمين في مصر- قد سعى، كما قال في حينه، لإنشاء حركة إسلامية دعوية غير معنية بالشؤون السياسية، فإن المرشد الثالث للحركة وهو سيد قطب، قد سيس الفكر الديني وطرح رؤية إسلامية سياسية متشددة، سرعان ما تبناها أسامة بن لادن، كما قيل، ليحولها إلى فكر أكثر تشدداً. وربما على أساس مفاهيم سييد قطب وابن تيمية، أسس تنظيم القاعدة الذي استخدم الإرهاب لتنفيذ مشروعه.

ومن "القاعدة"، انبثقت حركة "داعش"، التي باتت أكثر التنظيمات الإسلامية تشدداً وإرهاباً، إلى درجة أنها، كما شاهدنا من نشاطها، قد خرجت على كل حدود للمفاهيم المدنية والحضارية، بل وكل الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

والواقع أن الأميركيين لم يكونوا على الدوام متفاجئين بظهور تيار الإسلام السياسي نتيجة لتنفيذ بعض مخططاتهم الاستراتيجية. إذ كانوا هم المبادرون أحياناً لاستخدامه وبشكل مباشر، كما حدث في أفغانستان وفي إيران ثم في سوريا، وأخيراً

في مصر. لكن ما أدهشهم حقاً هو التوجه المفاجئ لأولئك الإسلاميين في إعلان العداء لهم، حيث انقلبوا في أفغانستان إلى "القاعدة"، وفي إيران لأعداء "الشيطان الأكبر".

أما في سوريا التي شجع الأميركيون بالتعاون مع بعض دول الخليج، الكثير من الإسلاميين السلفيين والمرتزقة، للقدوم إليها لمقاتلة الفكر القومي فيها، فما فاجأهم هو التحول السريع لدى بعض هؤلاء المنتمين لفكر إسلامي سلفي الاتجاه، إلى فكر جهادي تكفيري كثير التشدد، ومغال في التطرف والخروج عن مفاهيم الحضارة والإنسانية.

وها هي في مصر أيضاً، تتعاطف مع حركة الإخوان المسلمين التي كان يحكمها رئيس إخواني هو د.محمد مرسي الذي خلعه المصريون بانتفاضة شعبية تمردت على تيار الإسلام السياسي، فاعتبرت الولايات المتحدة عملية إسقاطه، انقلاباً عسكرياً يتطلب عدم الاعتراف به، بل والتعاطف مع حركة الإخوان المسلمين التي شكلت جبهة لحماية الشرعية، نفذت عمليات إرهابية ضد الجيش المصري ورجال الأمن المصريين، ونسبت بعض هذه العمليات لجماعة أنصار بيت المقدس ذات الجذور الإخوانية، والتي سرعان ما أعلنت مبايعتها لأبو بكر البغدادي، زعيم "داعش".

***

محاربة فكر الآخرين إذن والسعي لاغتياله أو حتى ترويضه في العصر الحديث، أمر مذموم ومرفوض. فإنسان من دون فكر، هو إنسان يعيش في قحط لا يترك للحياة معنى. وهو إنسان ضعيف يخشى المجهول، وهو يبحث عن مفاهيم يؤمن بها منذ بداية الخليقة عندما كان يعيش في الغابات أو في القفار، فآمن تارة بالشمس وتارة بالنار وبغيرهما من الأشياء التي حاول عقله المفكر أن يستوعبها. ومع تطور الحضارة، وصل إلى بعض المفاهيم الحديثة الأكثر رقياً، بعضها كان محوره المفاهيم الدينية، وبعضها الآخر محوره المفاهيم الفلسفية التي باتت سمة

العصر في القرون الأخيرة. فلا يمكن إذن فصل الإنسان عن الفكر الذي يميزه عن الحيوان الذي تحركه الغريزة لا الفكر الراقي.

وإذا كانت الأفكار الفلسفية الحديثة قد تكاثرت فتضاربت وتعارضت، لا يجوز فرض فكر على ركام فكر آخر، وهو ما سعت الولايات المتحدة إليه منذ منتصف القرن الماضي، دون أن تدرك أن الفكر الذي تحاول اغتياله، لن يحل محله بالضرورة الفكر الذي تعتنقه هي، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط التي انبعثت منها معظم الديانات.

فالفكر الآخر المؤهل لأن يحل محل الفكر الذي تغتاله، وله الفرصة الأقوى في الإقناع والفوز على ركام الفكر الفلسفي أو القومي الذي قتلته، هو الفكر الديني الذي كان الشرق الأوسط منذ زمن بعيد نقطة انطلاقه إلى العالم، بحيث بات هو الأقرب لعقل الإنسان الشرق أوسطي، إذا اغتيلت الأفكار الفلسفية الأخرى التي كانت أمامه واعتنق بعضها.

وهذا الفكر الديني، نظراً لظروف القهر والفقر والظلم السائد في هذه المنطقة من العالم، بات من الطبيعي أن ينحرف بعضه نحو الإرهاب إما نتيجة فكر مريض، أو في بعض الحالات، كصرخة ألم من سياط القهر التي لسعت ظهره على مدى قرون طويلة. كل ما في الأمر أن بعض الجماعات الإرهابية، كـ"داعش" مثلاً، قد خرجت بانحرافها عن حدود المعقول، عندما تشبهت بالمغول، أو حتى بـ"الغول" الذي تروى عنه الأساطير.

الفصل الثالث

المتغيرات الاستراتيجية الطارئة

(1)
معركة "القصير".. صراع بين مفهومين للاستشهاد

يخطئ من يظن أن المعركة في "القصير" التي جرت في شهر أيار وحُسمت في أوائل حزيران 2014، كانت بين مقاتلين زاد فيها عددهم في هذا الجانب على عددهم في الجانب الآخر نتيجة لمشاركة حزب الله في ذلك القتال. ذلك لأن عدد المقاتلين في جانب المعارضة المقاتلة، كان دوماً أقل من الأعداد المتوفرة لدى الجيش السوري، ومع ذلك كان المقاتلون في جانب المعارضة، يمضون قدماً في السيطرة على مواقع تلو الأخرى.

والسبب في ذلك أن بعض مقاتلي المعارضة كان يتحلى بالروح الاستشهادية، أي بمفهوم الاستشهاد والرغبة فيه طمعاً في الوصول إلى الجنة. فكان هؤلاء الاستشهاديون يتقدمون مجموعة مقاتليهم، ويفجر أحدهم نفسه بين ثلة من الجنود عوضاً عن مقاتلتهم كما كان الجنود يتوقعون. فيسقط من يسقط من الجنود السوريين، ويضطر الآخرون من جنود القوات السورية النظامية غير المدربين على عقيدة الاستشهاد، إلى اللجوء للتراجع بانتظار أن يأتيهم المدد من فرق عسكرية سورية أخرى.

وهذا التراجع، كي لا نقول التقهقر، كان يؤدي إلى سيطرة مقاتلي المعارضة على هذا الموقع أو ذاك، مما وضع تحت سيطرتهم في مدى بضعة أشهر، مساحة من الأراضي السورية وأهمها بعض المطارات، وكذلك مواقع النقاط الحدودية مع تركيا والعراق والأردن.

فما كان ينتصر إذن في معارك الأشهر الأولى، ليس التفوق العددي للمقاتلين في هذا الجانب أو ذاك، بل هو تفوق الروح الاستشهادية لدى "النصرة" و"التوحيد"،

و"داعش" بعد حين، في مقابل روح قتالية عالية وتدريب عسكري جيد لدى الجيش السوري، لكنه تدريب لا يرقى إلى مفهوم الاستشهاد النابع من فكر ديني.

فالفكر السائد لدى هذا الجيش، هو الفكر القومي العربي التقدمي العقائدي، وهو الفكر والعقيدة التي كانت وما زالت القوات السورية تتدرب عليها، والتي يرى بعضهم أنه يتوجب أن تشكل مفهوم كل مواطن عربي يؤمن بعروبته.

وإزاء هذا الفكر السلفي الاستشهادي، جاءت التراجعات السورية مرة تلو الأخرى، مما دفع السوريين إلى السعي نحو إحقاق التوازن مع الجانب الآخر عبر الاستعانة بحليفهم "حزب الله"، لا رغبة منهم في زيادة عدد من يقاتل إلى جانبهم، والمقاتلون إلى جانبهم كثر، ولكن رغبة منهم في الاستعانة بروح الاستشهاد لدى مقاتلي حزب الله الذين استطاعوا فعلاً أن يحققوا هذا التوازن.

إذ ستطاعوا أن يساعدوا القوات السورية على الانتصار في معركة القصير، ذات الموقع الإستراتيجي الذي يشكل ضرورة حيوية للوصول إلى الموانئ السورية: طرطوس وبانياس واللاذقية، وهي الموانئ التي تضمن وصول السلاح والتموين إضافة إلى ضمان سلامة دولة العلويين التي قد يضطر السوريون إلى القتال انطلاقاً منها لو حصل تدخل أجنبي جوي وربما بري، أسوة بما حدث في ليبيا.

فهم لا يرغبون أن يصل الأمر إلى حد تكرار السيناريو الليبي على الأراضي السورية. ولذا ربما وضعوا في مؤخرة رؤوسهم، ضرورة وجود خطة بديلة، يرجح بعض المحللين أن تؤدي إلى نقل العاصمة من دمشق إلى القرداحة، مسقط رأس الرئيس حافظ الأسد، ليواصلوا منها القتال والمقاومة لتحرير سوريا من قوات الاحتلال الأجنبي الغاشم، إذا وقع احتلال كهذا.

وهكذا بات القتال في القصير، قتالاً بين مفهومين استشهاديين، أحدهما لدى قوات "النصرة"، ثم "داعش" بعد حصول الانشقاق بينهما، وربما لدى قوات حزب التوحيد أيضاً، وآخر لدى مقاتلي حزب الله المستعينين بالمفهوم الديني الشيعي

الاستشهادي ذي السمة الكربلائية التي لها مكانة واسعة في صدور المنتمين لطائفة الشيعة.

فالاستعانة بحزب الله، لم يكن الهدف منها استخدام عدد كبير من مقاتلي الحزب، بل الاستعانة بفئة قليلة من المقاتلين على أن تكون فئة نوعية، أي فئة استشهادية تستطيع مواجهة استشهاديي "النصرة" و"داعش" و"التوحيد".

وهكذا نجح السوريون المنضوون تحت علم الرئيس بشار الأسد، وعلم فكر حزب البعث والجبهة الوطنية المتحالفة معه، في إبعاد خطر السقوط في هاوية الهزيمة، علماً أن فكر حزب البعث وحلفائه في الجبهة القومية، هو ذلك الفكر القومي العربي الرافض لمفاهيم الحلول السلمية -أو الاستسلامية- للقضية الفلسطينية، التي يسعى بعض الحكام العرب إلى تشجيعها، وربما إلى فرضها، كوسيلة للوصول إلى سلم هزيل واستقرار مشوه يضمن بقاءهم في السلطة لمدة أطول، كما يضمن إبقاءهم بعيدين عن مخاطر "الربيع العربي" الذي يجتاح المنطقة، رغم أن الكثيرين قد باتوا يرجحون أن "الربيع العربي"، هو مجرد مسرحية هزلية لن يضحك الناس طويلاً على مشاهدها الكوميدية.

تدخل حزب الله إذن، كان تدخلاً رمزياً ونوعياً وتكتيكياً، لكنه تدخل سيدفع المعارضين إلى إعادة النظر في مخططاتهم التي تسعى إلى إسقاط نظام الحكم في سوريا الممانعة، والمتهمة أيضاً بتشجيع فكرة "الهلال الشيعي" الذي يربط إيران بسوريا عبر عراق تسيطر على مقاديره حكومة شيعية... أو تسعى كخطة بديلة، إلى تفكيك سوريا إلى دويلات صغيرة كدولة الأكراد في الشمال، ودولة المسيحيين في وادي النصارى، ودولة السنة في وسط سوريا، ودولة الموحدين الدروز في السويداء، وأخيراً دولة العلويين على امتداد الساحل السوري.

ولكن ماذا بعد؟! هل كانت هناك حقاً بداية لظهور خريطة "الهلال الشيعي" التي تحدث بعضهم عنها في الماضي القريب، وكما حاول د.فيصل القاسم أن يجعلها

موضوع أحد حواراته في برنامجه الأسبوعي" الاتجاه المعاكس" على قناة "الجزيرة" «كما ورد في تعليق له على "فيسبوك"»، أم إن تلك مجرد أوهام أو مخاوف سرعان ما يثبت المستقبل عدم صحتها؟!

لا أحد يستطيع الوصول إلى استنتاج سليم وقابل للصمود من دون المناقشة أو الحوار بحثاً عن أدلة في ادعاءات لم تثبت بعد صحتها. لكن الذي يبدو مؤكداً حتى الآن، هو أن الصراع بين فكرين استشهاديين، قد ظهر في معركة القصير، وهو من جهة، فكر السلفيين الجهاديين الجاهزين دائماً للاستشهاد كما فعلوا في أفغانستان في الماضي، كما يفعلون حالياً في العراق، وفكر المفهوم الاستشهادي المستعين بروح المفهوم الكربلائي الموجود لدى الكثيرين من أعضاء حزب الله.

وهذا قد يساعد على تواصل القتال في سوريا، أو يساعد في حد أدنى، على فرض ضرورة الذهاب إلى جنيف على المعارضة السورية. لكنه على الأرجح، لن يؤدي إلى حسم الحرب بأي شكل من الأشكال، ذلك لأن المثلث المتآمر على سوريا والمكون، كما يعتقد بعضهم، من تحالف الولايات المتحدة و"إسرائيل" والسلفيين، سوف يسعى إلى إبقاء حرب الاستنزاف قائمة، وبالتالي لن يسمح بانتهاء الحرب أو بحسمها لمصلحة هذا الجانب أو ذاك.

فحروب الاستنزاف كما عودتنا تجارب الحروب الماضية، وخصوصاً الحرب الأهلية في لبنان، لا تقبل الحسم، وتتمسك بضرورة إبقائها حية وممتدة في الزمن. فتلك هي سمات وعناصر حروب الاستنزاف بمفهوميها الضروريين، أي مفهومي الامتداد في الزمن وعدم الحسم.

(2)

هل الوضع في ليبيا "باهي باهي"، أم يستدعي خطوة نحو محاربة الإرهاب في إفريقيا عبر اجتثاث مصادر تسليحها؟

المرجح أن الوضع في ليبيا ليس "باهي باهي"، أي ليس وضعاً رائعاً تحسد عليه ليبيا ويحسد عليه الليبيون.

وكلمة "باهي" هي تعبير شائع باللهجة الليبية، تماماً كما تشيع في اللهجة التونسية كلمتا "يعَيْشَك" و"بَرْشَه".

ولكن الوضع في ليبيا الآن، بل ومنذ انطلاقة الثورة في 18 شباط 2011، لم يكن "باهي" أبداً رغم الإنجاز الذي حققته الثورة بالتخلص من الدكتاتور معمر القذافي الذي لم تكن مرحلة حكمه أيضاً "باهي باهي".

فنسبة عالية من الفوضى قد حلت بالبلاد بعد الثورة، وأدت إلى سلسلة من الاغتيالات كان أبرزها اغتيال السفير الأميركي كريس ستيفانس، إضافة إلى سلسلة من عمليات الاختطاف، كان آخرها اختطاف السفير الأردني، ولكن أبرزها كان اختطاف علي زيدان، رئيس الوزراء الليبي آنئذ.

ونتيجة عمليات الفوضى التي سادت، كان ظهور الحركات الإسلامية المتشددة والتي اتسم سلوكها بالإرهاب، ومنها "فجر ليبيا" و"أنصار الشريعة" اللتان اتسم سلوكهما باتجاهين مدمرين:

1. ممارسة الضغط المستمر على المجلس الوطني الليبي المنتخب لتغيير رؤساء الوزارات المعينين من قبل المجلس، مما أدى إلى تبدل وزاري بين الفينة والأخرى، ابتداء بأحمد جبريل وانتهاء بالرئيس أحمد معيتيق، والذي يبدو أنه قد فُرض فرضاً على المجلس، مما شكل شرارة الانطلاق لحركة الكرامة التي أطلقها

اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والتي شرع يلتحق بها العديد من المؤيدين رغم علامات الاستفهام التي تحوم حول حفتر نفسه.

فهل يسعى حفتر لأن يكون "سيسيٌ ليبيا" اقتداءً بالمشير عبدالفتاح السيسي الذي قاد التغيير في مصر، والذي حاربته أميركا ولم تبد ارتياحاً نحوه، أم إن حفتر هو رجل أميركا، رغم التزامها الصمت نحو حركته؟ وهو رجلها لكونه قد أمضى السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة، ومُنح الجنسية الأميركية، بل وقيل على لسان باحث استراتيجي أميركي، هو عاطف عبدالجواد، خلال مناقشة شارك فيها على "بي بي سي عربي"، إن حفتر من رجال المخابرات الأميركية.

2. إن ما اتسمت به "فجر ليبيا" و"أنصار الشريعة"، لم يكن مجرد إثارة الفوضى وأعمال الاختطاف والاغتيال في الداخل الليبي، بل امتد لتزويد حركات الإرهاب الإفريقي بالسلاح، مما أدى إلى نشاط ملحوظ ومفاجئ لتلك الحركات كحركة "بوكو حرام" في نيجيريا، وحركتي الأزواد والطوارق في مالي، إضافة إلى ما يجري في إفريقيا الوسطى، بل وما يجري أيضاً في سيناء المصرية.

فالكم الهائل من السلاح في ليبيا الذي استورده القذافي دون أن ينشئ جيشاً حقيقياً ليستخدمه، إضافة إلى ما تدفق على القطر الليبي من سلاح لأجل مقاتلة القذافي، قد وقع جزء كبير منه في أيدي المتطرفين الإسلاميين الذين استخدموه لتأسيس وتنشيط الحركات الإسلامية المتشددة في إفريقيا.

وكانت البداية في توريد كميات من ذلك السلاح إلى سيناء، حيث ظهر للوجود -من العدم- تنظيم أنصار بيت المقدس الذي صرف الرئيس السابق محمد مرسي النظر عن نشوئه وتناميه، بغية استخدامه كورقة احتياطية إذا ما تمرد الجيش عليه. وضبطت قوات الأمن المصرية في حينه، والتي لم تكن على ولاء تام لمرسي، شحنات من الأسلحة وصادرتها، ولكن العديد منها قد مر دون ضبطه،

ووصل إلى أيدي الحركات الإرهابية، كجماعة أنصار بيت المقدس، وأعضاء في حركة الإخوان المسلمين.

غير أن الأمر لم يتوقف على سيناء فحسب، إذ لوحظ تدفق تلك الأسلحة على دول إفريقية أخرى وأبرزها مالي ونيجيريا. وقد لوحظ منذ عام ازدياد نشاط "الأزواد" و"الطوارق" في مالي، مما استدعى حملة عسكرية فرنسية على مالي أدت إلى تحجيم هذه الحركات ولو إلى حين، إذ عادت إلى النشاط مؤخراً، وبدأت مهاجمة مدن، بل والاستيلاء على بعضها مجدداً في شمال مالي.

لكن التطور الأهم، كان الظهور الكبير المفاجئ والقوي لحركة "بوكو حرام" في نيجيريا، إذ سلطت الأضواء عليها بكثافة، عندما اختطفت قرابة المئتي فتاة من مدارسهن، واعتبرتهن سبايا استناداً إلى المفهوم السلفي التكفيري المتشدد. وأعقبت ذلك بسلسلة من الهجمات على مدن أخرى مع تفجيرات عديدة كان أحدها في سوق عامة مزدحمة، مما أدى إلى مقتل العشرات من المدنيين الأبرياء.

وتطور آخر لوحظ على الحركات الإرهابية في إفريقيا. فبعد أن قام تجمع من قوات الدول الإفريقية بالتعاون مع القوات الصومالية، بمهاجمة حركة الشباب في الصومال المنتمية لـ"القاعدة"، وإلحاق هزيمة بها، بل ودحرها بطريقة واضحة أدت إلى انسحاب "الشباب" إلى مواقع مجهولة، واختفائهم من المدن الصومالية.. فقد عاد هؤلاء فجأة إلى الظهور مؤخراً في العاصمة الصومالية، بل ونفذوا أيضاً تفجيرات في بعض المواقع الكينية، مذكرين بالهجوم الأكبر في العاصمة الكينية نيروبي، على تجمع لأسواق تجارية، والذي استمر أياماً عدة، وأدى إلى وفاة عدد كبير من المدنيين.

وجاء التطور السياسي الأهم، عندما فرض هؤلاء الليبيون الإسلاميون المتشددون، على المجلس الوطني الليبي، عزل رئيس الوزراء السابق، بطرق وصفها بعضهم بالملتوية وغير الديمقراطية، وانتخاب أحمد المعيتيق رئيساً للوزراء

بدلاً منه، مع اشتباه الكثيرين بكون معيتيق إسلامي الاتجاه، رغم أن قلةً رجحت كونه معتدل الاتجاه وليس إسلامياً. وكانت مهمة معيتيق الإشراف على الانتخابات البرلمانية القادمة، مما دفع بعضهم إلى الخشية من ظهور برلمان فيه أكثرية إسلامية تحل محل المجلس الوطني الحالي الذي كان فيه نسبة واضحة من العلمانيين والمعتدلين قياساً بالعدد القليل من الأعضاء ذوي الاتجاه الإسلامي المتشدد.

وهنا تطلب الأمر الظهور المفاجئ للواء المتقاعد خليفة حفتر، للحيلولة دون ذلك، ودون سيطرة الإسلاميين على مقادير الأمور سيطرة تامة، محولين البلد إلى أفغانستان أخرى تتنامى فيها قوة "القاعدة".

وإذا كانت "القاعدة" في أفغانستان، تخيف أميركا والدول الأوروبية رغم بعدها الجغرافي عنهم، فإن ظهور "القاعدة" وتناميها في ليبيا، كان مدعاة لمخاوف أكبر، نظراً لقرب الشواطئ الليبية من الشواطئ الأوروبية، وخصوصاً الشواطئ الإيطالية، التي كان الأمر في حالتها، لا يحتاج إلا لمجرد رحلة بزورق تستغرق ساعتين من الزمان لبلوغ الشواطئ الإيطالية.

وهذه المخاوف، قد تفسر الموقف الأميركي من "حركة الكرامة" التي يقودها حفتر، رغم الادعاء الأميركي بأنهم غير معنيين بالتطورات الداخلية في ليبيا، وأن القوات الأميركية التي حشدت على عجل على الشواطى الإيطالية، هي مجرد حركة احترازية هدفها آجلاء الدبلوماسيين والرعايا الأميركيين الموجودين على الأراضي الليبية، إذا ما ساءت الأوضاع كثيراً في الجمهورية الليبية. لكن ما ينفي ذلك، أو يشكك فيه على الأقل، تصريحات حفتر نفسه. فقد قال حفتر، كما رددت قنوات تلفزيونية عدة، إنه كان يعد لهذه الحركة منذ عامين، أي قبل تنامي قوة الحركة الإسلامية التكفيرية في ليبيا.

وما قد يعزز الدور الأميركي في حركة الكرامة، كون حفتر «إذا صدقت المعلومات»، قد عاش لسنوات في أميركا، ومُنح الجنسية الأميركية، وجُنّد من قبل مخابراتها كما ذكرت سابقاً نقلاً عما قاله أحد الباحثين الاستراتيجيين المقيمين في الولايات المتحدة، والذي عزز كلامه بالقول إنه يستند إلى معلومات مؤكدة.

وإذا وُجد غموض ما في الموقف الأميركي نحو حركة الكرامة، فقد لا يوجد غموض في موقف بعض الدول العربية. ذلك أن قطر التي كانت تجند وتدرب المقاتلين على الأراضي الليبية وأبرزهم من "داعش"، وترسلهم إلى العراق للانضمام إلى المقاتلين ضد نظام نوري المالكي، تبدو الآن معادية تماماً لحركة الكرامة. فاستناداً لأقوال وردت على لسان أحد السياسيين في برنامج حواري أدارته قناة "فرنسا 24"، فإن المركز العربي في لندن والتابع لقطر، قد اتهم اللواء السابق حفتر بأنه يتعامل مع المخابرات الأميركية والمخابرات المصرية، وربما اتهموه أيضاً بأنه يسير على خُطا عبدالفتاح السيسي الذي تحاربه قطر.

وهذا يخالف الموقف في كل من السعودية والإمارات، وهو الموقف المعروف بمعاداته لحركة الإخوان المسلمين، والمؤيد معنوياً ومالياً لمصر التي انتهت قيادتها لعبدالفتاح السيسي.

وهذا لا يعني فقط مجرد احتمال اتجاه الدولتين لتأييد حركة الكرامة بقيادة حفتر من ناحية، إذ إنه قد يشكل أيضاً كشفاً عن بقاء الخلاف القطري مع السعودية والإمارات من ناحية أخرى قائماً، وهو الخلاف الذي توقع بعضهم انتهاءه بعد الاتفاق الذي وقعته البلدان الثلاثة قبل أسابيع، في اجتماع سري عقد في أحد معسكرات الجيش السعودي، وانتهى، كما قال الإعلامي المخضرم عبدالباري عطوان في مقالة نشرها مؤخراً، بتعهد قطر على التوقف عن دعمها للإخوان المسلمين في مصر وفي غيرها من البلاد، مع التوقف أيضاً عن محاربة المشير عبدالفتاح السيسي الذي تؤيده السعودية والإمارات، إضافة إلى تعهدات أخرى كثيرة

شكلت خمسة بنود في الاتفاق السري المذكور، أبرزها أن يتوقف الشيخ القرضاوي عن الخطابات المعادية لهاتين الدولتين الخليجيتين.

إذن كيف سينتهي الصراع الحالي في ليبيا؟ هل يمكن وصف نهايته بـ"الباهي باهي"، أم سينتهي الأمر إلى حرب أهلية تشاغل الإسلاميين عن التفرغ لتقديم مزيد من الدعم للحركات الإرهابية الإفريقية، إن لم تؤد للقضاء عليها نهائياً أو نسبياً؟

غير أن الأخبار الجديدة وأبرزها ما بثته قناة "العربية"، تفيد عكس ذلك. فقد ذكرت القناة الممولة من سعوديين، أنه قد باتت توجد خلايا لتنظيم داعش في مدينة درنة الليبية. وثمة نبأ من مصادر أخرى ورد حديثاً، يكشف أن مسلحين نفذوا في ساحة عامة في مدينة درنة، حكم الإعدام بعدد لم يحدد، كما جرى تنفيذ عقوبة الجلد في عدد آخر، وذلك في تلك الساحة العامة أيضاً. والمعروف للمراقبين أن تنفيذ ما يسمى "أحكام شرعية" في ساحة عامة، هو من سمات "داعش"، مما يعزز الاعتقاد بوجود تلك الحركة فعلاً على الأراضي الليبية. وهذا تطور خطير آخر يرجح بأن الحالة في ليبيا لم تعد "باهي باهي"، ويستفز بالتالي غضب أميركا ويزيد إحساسها بالخطر الذي تمثله "داعش".

وهذا الصراع قد طفا على السطح في وقت كشّرت فيه الولايات المتحدة عن أنيابها بصدد محاربة الإرهاب. فهي من ناحية قد رفضت أن تقدم لأحمد الجربا رئيس الائتلاف السوري، الكثير مما طلبه من الأسلحة المتطورة خوفاً من وقوع تلك الأسلحة بأيدي الإسلاميين التكفيريين الذين كادوا يشكلون "القاعدة" الجديدة في سوريا أسوة بـ"قاعدة أفغانستان"، ومن ناحية أخرى قدموا الدعم الاستخباري والخبرات للقوات النيجيرية لمحاربة "بوكو حرام"، ودعماً مشابهاً للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، لمكافحة "القاعدة" في منطقتي أبها وأبين ومناطق الحوثيين، في وقت عادت فيه فرنسا أيضاً لتقديم دعم مشابه لمالي وإفريقيا الوسطى لمحاربة الإرهابيين في هاتين الدولتين، كما شرعت باكستان في الإغارة على المناطق

الشمالية من البلاد، حيث توجد الحركات الإرهابية المتعاطفة مع "القاعدة" ويسمى أعضاؤها: "طالبان باكستان".

وهذا كله يعني بوضوح، أن الولايات المتحدة والدول الغربية، قد ضاقت ذرعاً بالحركات الإرهابية، وخصوصاً بعد اشتداد قوة "داعش" التي باتت الحركة الأقوى بين التنظيمات الإرهابية، وهو ما كشفه اجتياحها الأخير لمناطق أخرى في صحراء الأنبار العراقية ومناطق جديدة واسعة في شمال العراق، وعجز القوات العراقية عن طرد "داعش" من الفالوجة وغيرها من المناطق العراقية.

لذا قررت الولايات المتحدة أخيراً -كما يبدو- إعلان الحرب عليها. فهي إن لم تكن قادرة بعد على اجتثاثها بشكل نهائي، فإنها قد باتت تسعى في أدنى الحالات، للحد من تناميها، مدركة أن هذا التنامي، أحد مصادره الرئيسية السلاح الكثيف الموجود في ليبيا، والذي كانت أميركا والدول الغربية مصدره، كما كانت هي من جاءت ببعض الإسلاميين إلى ليبيا لمحاربة القذافي «كما قال محلل سياسي على قناة "فرنسا 24"»، فإذا بأولئك الإسلاميين ينقلبون عليها، بعد رحيل القذافي، تماماً كما انقلب إسلاميو أفغانستان وإسلاميو إيران عليها، دون أن تتعلم أميركا من دروس الماضي. حيث كان يفترض بها أن تدرك بعد تلك التجارب المريرة، التمييز بين التعامل مع المسلمين باعتبارهم أصحاب دين سمح، بل ورائع أيضاً، دون التعامل مع المتشددين منهم، وخصوصاً من يقرن منهم الدين بالسياسة. فأولئك دائماً ينقلبون عليها، لدى الانتهاء من تحقيق هدفهم المباشر من تحالفهم معها، بل ويتحولون عندئذ إلى ألد أعدائها بمجرد أن يحققوا النصر، أو يستقر الأمر لهم.

(3)
الورقة اليمنية، وورقة "داعش"، والمتغيرات المتوقعة بسببهما في المنطقة

في آذار 2014، فجرت الأزمة الأوكرانية كورقة ضاغطة على روسيا الاتحادية، في محاولة من أميركا والدول الأوروبية، لتشتيت الاهتمام الروسي الكبير بالأزمة السورية التي ظهرت للوجود في آذار 2011. فالاهتمام الروسي بالقضية السورية، ومساعي الثعلب بوتين الواضحة لحماية سوريا من الوقوع في براثن الذئب الأميركي وللحفاظ على مصالح روسيا فيها، خصوصاً وأنه يرتبط منذ سنوات بعلاقات وثيقة معها، كان الهدف من التحرك الغربي المفاجئ في أوكرانيا، سعياً منه لإيجاد مصدر قلق آخر للروس يبعدهم عن التركيز على المسألة السورية.

ففي محاولة لإيجاد مصدر آخر للقلق الروسي يلهيه عن الاهتمام المركز بالقضية السورية، فجرت له الأزمة الأوكرانية، فأبعد الرئيس يانوكوفيتش، الصديق لروسيا، عن كرسي الرئاسة، وقُلبت كل الموازين في أوكرانيا. ولكن السحر انقلب على الساحر، فلجأت روسيا إلى الهجوم عوضاً عن الاكتفاء بالدفاع، فاستعادت جزيرة القرم التي كان الاتحاد السوفياتي قد وهبها لأوكرانيا في أوائل خمسينات القرن الماضي، كما أشعل شرق أوكرانيا الذي كان معظم سكانه من الروس، أو من الناطقين بالروسية، مما اضطر الحكومة الأوكرانية إلى الموافقة على منح شرق أوكرانيا حكماً ذاتياً، قد يكون خطوة تمهيدية نحو انسلاخه نهائياً عن أوكرانيا.

وفي الوقت الذي تبدل فيه الموقف في أوكرانيا لصالح "الاتحاد الروسي"، كان الموقف في سوريا والمنطقة العربية، يتبدل تدريجياً أيضاً نحو رجحان الكفة السورية، واندحار أو تراجع كفة حلفاء أميركا في المنطقة، الذين قاتل رجالهم الجيش السوري أكثر من ثلاث سنوات دون جدوى.

ثم وقع تطوران مهمان في المنطقة، أولهما اشتداد قوة "داعش" وتهديدها لدول المنطقة ابتداء بالعراق وسوريا، مع تبلور همجية واضحة في سلوكها، اضطر حتى من كانوا حلفاء لها كقطر والولايات المتحدة، اللتين قدمتا الدعم لها لمقاتلة الجيش السوري، إلى استنكار سلوكها والدخول مع أميركا، في مواجهة معها. وثانيهما، وهو التطور الأهم، كان في اليمن السعيد، والتحول السريع الذي جرى فيه في الأيام الأخيرة.

فبعد أن تدخلت السعودية لوضع حد للاضطراب في اليمن عن طريق إبعاد علي عبدالله صالح عن كرسي الرئاسة، ووضع نائبه عبدربه منصور هادي في موقعه، بغية إنهاء حالة الاضطراب في البلد المجاور للسعودية خشية انتقاله إلى أراضيها، فوجئت بعجز الرئيس هادي عن السيطرة على الأوضاع، وبظهور الحوثيين المتحالفين مع إيران «المتحالفة مع سوريا»، كقوة رئيسية استطاعت خلال أيام قليلة، السيطرة على العاصمة صنعاء ومواقع أخرى في اليمن، فظهرت بكونها القوة الأكثر قدرة على التأثير في زمام الأمور على الصعيد اليمني.

هذا التطور المفاجئ، لم يخلط الأوراق بالنسبة لليمن فحسب، بل بالنسبة للسعودية أيضاً، وبالنسبة لدول الخليج كافة، مما سيؤثر في المدى البعيد أو القريب، على مجريات الأمور في سوريا، بل وفي المنطقة كلها.

فدول الخليج ابتداء بمحور السعودية وقطر، والذي تطور فيما بعد إلى محور السعودية والإمارات، وقاد الحرب ضد الحكومة السورية على مدى ثلاث سنوات ونصف السنة في مسعى لقلبها، وذلك عن طريق إرسال الرجال والمتطوعين إضافة إلى التمويل والتسليح، قد يجد نفسه الآن منشغلاً، ولو بعض الشيء، عن متابعة القضية السورية التي شكلت طوال الأعوام الماضية مركز اهتمامه، بالهم اليمني الذي قد يشكل تدريجياً خطراً عليه في عقر داره. فالخليج الآن قد بات بين فكَّيْ كماشة أحدهما شرقاً هي إيران، وثانيهما غرباً وجنوباً، هي اليمن المتحول تدريجياً

نحو التحالف مع إيران، مما يجعل الاهتمام بحماية الخليج وحكوماته، أكثر أهمية وضرورة من إسقاط الحكومة السورية البعيدة عنهم والتي لا تشكل تهديداً مباشراً لهم، رغم اعتراضهم على سياستها الممانعة للحل العشوائي للقضية الفلسطينية، كواحد من أسباب متعددة دفعتهم للسعي لإسقاطها.

ولكن الخطر الداهم الآن والقادم من اليمن بشكل مباشر، ومن إيران بشكل غير مباشر، قد بدل الأمور بشكل واضح، وسوف يضطر دول الخليج، عآجلاً أو آجلاً، للتخفيف من اندفاعهم وانغماسهم في الوضع السوري، الذي بات يتأكد لهم تدريجياً أنه مستنقع سيطول اشتعاله، ولا تبدو في الأفق نهاية قريبة له، خصوصاً مع بقاء الدعم الروسي والإيراني، إضافة إلى دعم حزب الله اللبناني، قائماً للصديقة سوريا.

فصور الرئيس بشار الأسد الذي أرادوا إسقاطه، قد رفعت الآن في اليمن على مقربة من الحدود السعودية. وفي هذا ما فيه من تهديد لهم، يقترن بتهديد قوة "داعش" المتنامية، والتي باتت أيضاً تهددهم، وهي القوة التي كانت أيضاً من إفرازات الحرب التي أشعلوها هم في سوريا، كخطوة نحو إسقاط الرئيس بشار الذي لم يسقط، ولا توجد مؤشرات على احتمال سقوطه.

هناك مثل يقول: "على الباغي تدور الدوائر"، ويبدو أن هذا ما يحدث الآن سواء على الصعيد الأميركي، أو الأوروبي، أو الخليجي، بل والتركي أيضاً.

فعلى صعيد الأزمة في أوكرانيا، بات من المرجح أن الأمور بدأت تتجه في اتجاه معاكس، ولو عادت أوكرانيا بتشجيع من أميركا والدول الأوروبية إلى التشدد مجدداً بعد اتفاق التسوية الذي وقعه الطرفان الروسي والأوكراني في "مينسك" مؤخراً، فإن الرد الروسي القادم والمحتمل سوف يكون مع بداية فصل الشتاء المثلج والبارد، وذلك بحجب الغاز الروسي المتوقع عن أوروبا، وخصوصاً عن ألمانيا.

وعلى صعيد الأزمة في سوريا، فإن الدلائل أخذت تشير إلى أن المصاعب التي أثيرت لسوريا، والتي أثارتها بعض الدول الخليجية لحساب الولايات المتحدة، بدأت

تنتقل إلى دول في الجوار الخليجي، مما يعني أن أنظمتها قد تضطر قريباً إلى الانتقال من مرحلة الهجوم على سوريا، إلى مرحلة الدفاع عن أنفسها والمحافظة على أنظمتها.

أما الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فقد وجدت نفسها الآن مضطرة للتدخل في تلك الحرب السورية ولو بشكل غير مباشر، عن طريق قصف مواقع "داعش" جواً سواء في سوريا أو في العراق، مما يعني قصف الربيبة التي يعتقد أنها كانت من إفرازات ونتاج تلك الحرب التي خططوا لها بغباء، ومن دون الإمعان في تقييم عواقب الأمور.

فاستقدام المقاتلين الأجانب لمقاتلة النظام السوري، دعماً للجيش السوري الحر والمجموعات المنتمية للجبهة الإسلامية، إضافة إلى مشاركة بعض مواطني الدول الغربية في ذلك القتال، أدى إلى استقواء المجموعات المنتمية إلى "داعش"، وبالتالي إلى جنوحها للاستقلال عن "القاعدة" و"النصرة" والجبهة الإسلامية، وشجعها على سلوك نهج همجي لم يعد مقبولاً حتى من أولئك الذين مولوها وسلحوها في بداية الأمر، على أمل أن تكون عوناً لهم في إسقاط النظام السوري، وإذا بها تصبح عبئاً عليهم وعلى كل المفاهيم الحضارية التي كان الغرب ينادي بها، مما اضطرهم في نهاية الأمر للدخول، ولو جواً فحسب حتى الآن، في مجابهة معهم على الأراضي العراقية والسورية. وقد تسوء الأمور أكثر وأكثر، إذا بدأ المقاتلون القادمون من أوروبا وأستراليا وأميركا، بالعمل ضد مصالح بلادهم، في داخل بلادهم أنفسها، بعد عودتهم إليها، وهو الخطر الذي يبدو أنه قادم لا محالة بعد زمن قريب أو غير بعيد.

أما تركيا التي فتحت حدودها مسهلة دخول المقاتلين والسلاح والتمويل عبر أراضيها، على أمل تحقيق رؤية أردوغان غير الواقعية، بإضعاف سوريا والعراق، تمهيداً لإنعاش احتمالات عودة الامبراطورية العثمانية، فقد بدأت تشعر بالخطأ

الذي ارتكبته، خصوصاً بعد سيطرة "داعش" على المناطق الكردية الواقعة على حدودها، ومحاصرتها مدينة كوباني «عين العرب» ذات الأكثرية الكردية، مما استفز مشاعر أكراد تركيا ليهبوا دفاعاً عن إخوتهم وعن تلك المدينة، مصرين على عبور الحدود التركية رغم الممانعة التركية الرسمية لذلك، بغية مشاركة أكراد سوريا في الدفاع عن "كوباني" وباقي المناطق السورية ذات الأكثرية الكردية من السكان.

فهؤلاء، إذا سمح لهم نتيجة ضغوط داخلية أوخارجية، بالمشاركة بمقاتلة "داعش"، سيعودون عآجلاً أو آجلاً إلى بلادهم، كما سيعود مواطنو أوروبا وأميركا وأستراليا إلى بلادهم، ويثيرون عندئذ المتاعب للحكومة التركية التي اعتقدت أنها قد حجمت التحرك الكردي في بلادها، باعتقالها زعيمهم عبدالله أوجلان.

إذن، صدق المثل القائل: "على الباغي تدور الدوائر"، خصوصاً ذلك الباغي الذي لا يرى أبعد من أنفه، ويكتفي برؤية الأثر المباشر لتحركه الاستراتيجي، ولا يفكر أبداً بالنظر بعيداً وفي عمق التطورات الأخرى اللاحقة المحتملة، أي أنه لا يقرأ "الاستراتيجية في نهاية مطافها"، بل يقرأها في بداياتها فحسب، وكفاه الله شر ما يلي ذلك!

و"استراتيجية نهاية المطاف" هو عنوان مخطوطة لي تتضمن دراسة تقع في 700 صفحة، واستغرقتني كتابتها ست سنوات، وأشرت إلى مضمونها في أكثر من مرة، حاثاً المخططين الاستراتيجيين على عدم الاكتفاء برؤية الأثر المباشر فحسب لاستراتيجتهم، وتوقع آثار أخرى تليه، لكنّ أحداً لم يلقِ بالاً أو يعطِ اهتماماً لما أقوله أو أكتبه.

فالابتعاد عن عمق الرؤيا والتحليل لدى تخطيط بعض دول الخليج، بالمشاركة مع أميركا وتركيا «وربما مع "إسرائيل" أيضاً» لإسقاط النظام السوري كي يُسقطوا معه:

1. تيار الممانعة للحلول السلمية الاستسلامية.
2. احتمالات نشوء الهلال الشيعي في المنطقة.
3. وثمة احتمال آخر أكثر أهمية ولكن جرى كثيراً إهماله، وهو إسقاط الفكر العروبي الذي يشكل حزب البعث العربي الحاكم في سوريا أحد أعمدة الدعوة إليه، وذلك بغية إحلال الفكر السلفي بدلاً منه، سواء كان هذا الفكر السلفي وهابياً سعودياً، أو إخوانياً قطرياً تركياً، رغم تحالفهما معاً ولو إلى حين.

ففي غمرة الحماسة لتحقيق تلك الأهداف الثلاثة، تناسى المخططون ما قد يطرأ من تطورات تبدل مسار مخططهم، تماماً كما تناسى بريجنسكي من قبل في نهاية سبعينات القرن الماضي، أن محاربة السوفيات بتيار إسلامي متشدد، ستؤدي في نهاية المطاف إلى محاربة الأميركيين أنفسهم، وأن تسليم السلطة لآيات الله في إيران بهدف محاربة اليسار والشيوعية، سينقلب إلى محاربة الشيطان الأميركي باعتباره شيطاناً أكبر وأكثر خطراً من الشيوعية التي صنفت في حينه شيطاناً، لكنه شيطان أصغر وأقل خطراً في تلك المرحلة، من الشيطان الأكبر «أميركا» الذي كان إلى حين متحالفاً مع شاه إيران الذي وضع الملالي ورجال الدين الإيرانيين في السجون.

ولم يقدر المخططون أيضاً، أن مسعاهم لإسقاط مخاطر الهلال الشيعي الذي توقعوا له أن يكون الخطر الأكبر على دول الخليج، سيفرز مخططاً مقابلاً يعزز نفوذ الحوثيين الشيعة، لينقلوا سيطرتهم في اليمن من صعدة والمنطقة القريبة لها، لتشمل كل جمهورية اليمن المحيطة بالسعودية، كبرى دول الخليج، وبسلطنة عمان الدولة الثانية الكبرى بين دول الخليج.

كما أن المخططين لم يفكروا قط، بأن مسعاهم لإحلال الفكر الوهابي والإخواني محل الفكر العروبي، سيؤدي إلى ظهور التيار الإسلامي الجهادي التكفيري الذي هو غاية في التشدد والتطرف، والذي يختلف في رؤيته، ويخالف ولو نسبياً الفكر

الوهابي السلفي أو الإخواني، والذي نتيجة تشدده المبالغ فيها، سلك مسلكاً في غاية الوحشية أدى إلى نفور العالم منه، وإلى اتخاذ هذا العالم المتحضر، الحذر من كل تيارات الإسلام السياسي، مما أدى إلى تشكيل تكتل دولي لمحاربته.. وخاصة محاربة فكر "داعش" المغولي تحديداً.

وبات من مهمات هذا التحالف الدولي، الذي شاركت فيه بعض دول الخليج، محاربة "داعش" وليس محاربة السلطة السورية كما اقتضى المخطط الأصلي والذي كاد في مرحلة ما، يشرع بتنفيذ غارات جوية ضد الكيان السوري الرسمي بذريعة استخدامه للسلاح الكيماوي، وإذا به الآن يترك الدولة السورية جانباً، ليشرع بتنفيذ غارات جوية آخذة في الاتساع، ضد تنظيم داعش الذي يزداد قوة يوماً بعد آخر.

إضافة إلى ذلك كله، فإن الدول المخططة، خصوصاً الخليجية منها، والتي سعت بمخططها ذاك إلى محاصرة سوريا، باتت هي المحاصرة نتيجة التطورات في اليمن. فبعد أن كانت إيران قادرة على السيطرة على إمكانيات تصدير النفط من بعض دول الخليج نتيجة سيطرتها على مضيق هرمز، فإن اليمن "الحوثية" المتحالفة مع إيران، سوف يصبح بوسعها السيطرة عاجلاً أو آجلاً، على باب المندب أيضاً، وهو المضيق الآخر في الجانب الجنوبي من الجزيرة العربية، مما يوفر لإيران –بالتحالف مع اليمن "الحوثية"– السيطرة على صادرات النفط الخليجي بكاملها، وهذا قد يجرد الخليج، إذا ساءت الأمور في مرحلة ما، من سر قوته وقدرته على التحكم في مصير شعوب المنطقة العربية، وهو النفط الذي أراده الله أن يكون نعمة للشعوب العربية، فإذا به يتحول، إلى نقمة عليه بسبب سوء إدارة دول الخليج لتلك النعمة.. لتلك الهبة من هبات السماء..

(4)
دور جيش أوباما في الحرب على الإرهاب، ودور الجيش "الصدامي" في التطورات في شمال العراق

التطورات السريعة في العراق، تطورات سريعة ومذهلة فعلاً. فعندما كان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يكرر كل يوم تهديداته باقتحام الفالوجة، إحدى المدن الرئيسية في محافظة الأنبار التي تحصنت فيها "داعش"، كخطوة نحو تحرير كامل المحافظة منهم، إذ بـ"داعش" تفاجئ بخطواتها تلك، لا المالكي فحسب، بل العالم كله بما فيه الولايات المتحدة.

فقد نفذت "داعش" فجأة عدداً من الهجمات السريعة خارج محافظة الأنبار، شملت احتلالات لمحافظات كبرى هي محافظة نينوى وفي مقدمتها مدينة الموصل عاصمة المحافظة، ومن ثم محافظة صلاح الدين وعاصمتها تكريت –مدينة صدام حسين، وأخيراً محافظة ديالى القريبة من الحدود الإيرانية، والقريبة أيضاً من بغداد.

وهذا التطور السريع، لم يترك حكومة المالكي فحسب في حالة ذهول، بل وضع حكومة الولايات المتحدة أيضاً في حالة ذهول أكبر، خصوصاً لأن الرئيس أوباما، من ناحية، قد أعلن للتو حربه على الإرهاب وذلك في الخطاب الذي ألقاه في 28 أيار في معسكر "ويست بوينت"، ومن ناحية ثانية بدأ أوباما يسلك فعلاً بالنسبة لمواجهة "داعش العراق"، سلوكاً مشابهاً لسلوكه في كلٍّ من اليمن والصومال ومالي وباكستان، حيث بات يقدم للعراق أيضاً الدعم اللوجستي، بل والعسكري غير المباشر، للمساعدة في حربه ضد الإرهاب.

إذ زود المالكي ببعض الطائرات العسكرية، وبعدد من هليكوبترات "أباتشي" المقاتلة، إضافة إلى أنه وفّر للإدارة العراقية المعلومات الاستخبارية التي تصله من

الأقمار الصناعية وطائرات "أواكس" التجسسية، ووسائل الاستخبار الأخرى المتوفرة لأميركا.

إلا أن الهجمة الجديدة لـ"داعش"، دفعت الولايات المتحدة لإعادة النظر في ذلك الدعم المحدود للعراق باعتباره دعماً لم يعد كافياً. فبدأ الرئيس أوباما العازف عن التدخل عسكرياً في حرب جديدة، والراغب في إنهاء عهده في الرئاسة دون خوض حرب ما، بالحديث عن عدم استبعاد تدخل عسكري أميركي في العراق.

ولكن سرعان ما تراجعت النبرة الأميركية، للحديث عن ضربات جوية عسكرية فقط توجه لقوات "داعش" الزاحفة نحو بغداد. ورجح د.خالد صفوري، المستشار في مركز أبحاث مريديان للدراسات الاستراتيجية، أن الولايات المتحدة قد تراجعت عن تقديم أسلحة حديثة للعراق. وأوضح صفوري في حوار له على قناة "بي بي سي"، أن تراجع الولايات المتحدة سببه مخاوفها من وقوع تلك الأسلحة في أيدي المتشددين الإسلاميين، أي في أيدي "داعش"، خصوصاً وأن أسلحة كثيرة كانت في حيازة الفرق العسكرية العراقية التي كانت موجودة في الموصل وتكريت، قد وقعت فعلاً بأيدي "داعش" بعد أن انسحبت معظم تلك القوات من مواقعها تاركة أسلحتها وراءها.

والحديث عن تدخل أميركي محدود، يوحي -إن صح هذا التحليل- بأن الولايات المتحدة باتت تخشى من انتشار أوسع لقوات "داعش" في مزيد من المحافظات العراقية والتي قد توصلها إلى بغداد، كما باتت قيادات "داعش" تهدد.

ولكن السؤال الأكبر الذي يطرح، كيف غفلت الأقمار الصناعية الأميركية عن ملاحظة التحركات الأخيرة لـ"داعش"، والتي أدت إلى نجاحها في السيطرة على هذه المساحة الواسعة من أراضي المحافظات العراقية.

أم ترى كانت لدى الولايات المتحدة رؤية أخرى حول "داعش"، تقدر أن الحركات الإرهابية التي يريد أوباما محاربتها فعلاً، هي تلك الحركات المنتمية

لتنظيم القاعدة. أما "داعش" التي لم تعد تنتمي إلى "القاعدة"، بل ورفضت هذا الانتماء نتيجة رفضها لدعوة أيمن الظواهري الأخيرة لها بالعودة إلى ذراع التنظيم الأم، قد باتت شيئاً آخر لا يشمله ذلك الادعاء "الأوبامي" برغبته في محاربة الإرهاب. فـ"داعش" ليست واحدة من تنظيمات الإرهاب التي تشملها دعوته تلك!

وهذا ما قد يفسر الموقف الأميركي في عدم حرصه الشديد على متابعة تحركات "داعش" في العراق، كما يفسر موقفه من "داعش سوريا". فهو يدين بشدة "داعش سوريا" لقيامها بأعمال إرهابية ووحشية، لكنه لا يفعل على أرض الواقع شيئاً عملياً لمحاربتها، مكتفياً بالحرص على عدم وصول الأسلحة الأميركية المطورة إليها.

وأكثر ما يقلقه من "داعش سوريا" التي تقاتل الحكومة السورية كما تقاتل "النصرة" المنتمية لـ"القاعدة"، ليس كونها تقاتل أيضاً الجيش السوري الحر والجبهة الإسلامية اللذين تتعاطف معهما أميركا، بل كون "داعش" قد تحولت إلى "ماكنة" لتفريخ إرهابيين من جنسيات مختلفة بما فيها الأميركية والأوروبية والأسترالية، وهؤلاء سيشكلون نواة لتهديد الأمن والاستقرار في بلادهم بعد عودتهم إليها.

فحرب أوباما على الإرهاب كما قد يبدو، تشمل "قاعدة أفغانستان" وما تفرع عنها في اليمن وباكستان والصومال ونيجيريا ومالي وليبيا، ولكنها لا تشمل "داعش سوريا" لكونها لم تعد من متفرعات "قاعدة أفغانستان". فكل ما يهمه من شأنها، هو مراقبتها للحد من عملها كـ"ماكنة" لتفريخ الإرهابيين، دون مسعى جدي للحد من قوتها خصوصاً وأنها تخدم، إلى حد ما، القضية الأميركية بمقاتلتها من يصفه أوباما في خطاباته بـ"الدكتاتور" بشار.

ولكنّ أمراً آخر جدير بالاهتمام، هو أن مراقبة الأميركيين لـ"داعش العراق"، كانت تقتصر على مراقبة محدودة لـ"داعش" دون مراقبة مناصريها، سواء من طائفة السنة المتعاطفين معها، أو من مناصريها من عشائر المنطقة المعادين للمالكي، أو لمؤازريها من ضباط "الجيش الصدامي" الذي حله الأميركيون لدى احتلالهم لبغداد،

إضافة إلى المقاتلين من حزب البعث -والذين يُسَمّون "النقشبنديين"- العاملين تحت قيادة مباشرة لعزة إبراهيم الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في عهد الرئيس العراقي «الراحل» صدام حسين، والذي يعتبر نفسه الآن رئيس جمهورية العراق، كما تعلن صفحته على "فيسبوك". وهذه التسمية "النقشبنديون" جاءت نتيجة انتماء الدوري، إلى حضرة صوفية تسمى "النقشبندية" كما ذكرت سابقاً.

فما حدث في المحافظات السنية الأربع حتى الآن «الأنبار، نينوى، صلاح الدين، ديالى»، مع توقع وصول "داعش" إلى المحافظتين السنيتين الأخريين «بابل، وكركوك-محافظة التأميم» لم يكن انتصاراً لـ"داعش" فحسب، قدر ما كان انتصاراً لتخطيط المجموعات المناصرة لها، والتي بسبب تحالفها معه، لم يحدث قتال حقيقي في تلك المحافظات، بل كانت هناك انسحابات تلقائية من القوات العسكرية والشرطية الموجودة في تلك المناطق، كما كان هناك ترحيب بهم من الإداريين ومن أهالي تلك المناطق. وقد جرى في وقت لاحق إعلان بعضهم أن من يقود الهجوم والمعركة في الشمال العراقي، هو المجلس الثوري العسكري العراقي.

صحيح أن حالة من الفزع حدثت عند دخول ما اعتقد أنه قوات "داعش" إلى الموصل، أدى إلى نزوح سريع لعدد كبير من سكانها نحو أربيل، عاصمة إقليم كردستان القريبة من الموصل، إلا أنّه ما إن زال غبار المعركة، واتضح أن المسيطرين الحقيقيين على الموقف ليسوا جماعات "داعش" فحسب، بل أيضاً مناصروهم من العشائر وأنصار حزب البعث «من نقشبنديين وغيرهم» وضباط الجيش الصدامي، بدأت موجة لعودة المهاجرين من الموصل إليها.

والواقع أنه كانت هناك دائماً حيرة حول من يمول "داعش" ويدفع فاتورتها. وأنا كتبت بحثاً مستفيضاً في هذا الموضوع، دون القدرة على الوصول إلى نتيجة حاسمة حول من يمولها، مع بقاء التردد قائماً بين كون قطر، أم أميركا، أم "إسرائيل" هي الممولة لـ"داعش" بعد أن طرحت ثم استبعدت قيام جناح البعثيين

المؤيدين لصدام حسين بتمويل "داعش"، استناداً لكون "داعش" تقاتل أيضاً حكومة حزب البعث في سوريا. فكيف يموّل بعثيو العراق حركة تقاتل بعثيي سوريا؟

وأنا على مدى السنوات العشر الماضية، كنت أقول في مجالسي الخاصة إن مستقبل الحكم في العراق، سيحدده انقلاب عسكري يقوده "جيش العراق الصدامي" رغم حله «والذي أقدر أن هناك ضباطاً فيه، ظلوا يتلقون رواتبهم من أنصار صدام حسين». ولذا بات من المحتمل من وجهة نظري، بل ومن غير المفاجئ، من أجل تحقيق هذا الهدف، إجراء تحالف بين البعثيين والجيش "الصدامي" من ناحية، وجماعات "داعش" من ناحية أخرى، رغم الخلاف الفكري والعقائدي بين الطرفين.

فهو مجرد تحالف مؤقت يسعى لاستئصال نفوذ المالكي ومؤيديه من المحافظات الست ذات الأغلبية السنية، إن لم يكن من جميع المحافظات العراقية، وذلك بحركة انقلابية التفافية على حكومة المالكي. وهذا بطبيعة الحال لا يستند إلى معلومات رسمية، بل إلى اجتهاد شخصي يستند إلى عمق الرؤية الشخصية في تحليل للوضع العراقي على ضوء تجربتي الشخصية الطويلة في العراق.

فحركة "داعش العراق" كانت تملك المقاتلين، لكنها حتى ذلك الوقت، لم تكن تملك السلاح أو المال. والجماعات المؤيدة لحزب البعث وللرئيس الراحل صدام حسين، تملك المال والسلاح، لكنها لم تملك الرجال المقاتلين. فهم إذا استطاعوا المحافظة على تكوين وتمويل مجموعة من الضباط الموالين للبعث، لم يكن بوسعهم فعل ذلك أيضاً لجنود ذلك الجيش وعددهم يقارب المليون جندي. وهكذا كان لا بد من تحالف النقيضين: التوجه الإسلامي المتمثل بـ"داعش"، والتوجه القومي العروبي المتمثل بـ"حزب البعث" وأنصاره.

فـ"دولة العراق الإسلامية" التي أفرزها الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، كانت نتيجة الخطأ الأميركي الساعي لاجتثاث البعث والفكر القومي العروبي، مما شجع على حلول الفكر الإسلامي مالئاً الفراغ الذي تركه رحيل ولو جزئي للفكر

العروبي الملاحَق بشكل مركز. وهذا أدى لانتقال بعضهم للقتال في صفوف "دولة العراق الإسلامية"، بخاصة المتحمسون منهم للفكر الديني، ولكن لم يكن لديهم قدرة على الحركة أو الكشف عن أنفسهم في زمن الرئيس صدام عروبي الاتجاه.

أما مجموعة البعثيين الصداميين، فكانوا كما يرجح، يملكون السلاح والمال المقدر بمليارات الدولارات، والتي يبدو أنها قد خزنت، تخوفاً من سقوط بغداد، في المغر والآبار وأماكن مجهولة لا يعلم بها إلا قلة من الموالين للحزب وللرئيس صدام. ولكنهم رغم امتلاكهم لذلك كله، لم يكونوا مالكين لعدد كاف من المقاتلين لقيادة تحرك منفرد ضد الحكومة المسيطرة على العراق. وهكذا فرض التحالف الإسلامي العروبي نفسه على الساحة، كما يقدر بعضهم، وكما أرجح أنا.

وذكر جاسم محمد، الخبير في قضايا الإرهاب والمتخصص في الشأن العراقي، في لقاء له مع "بي بي سي "، أن "داعش" قد طورت تكتيكها مؤخراً من حرب العصابات إلى أساليب الحرب النظامية. وقد يستقى من هذا التعليق العابر، احتمال وجود نوع من التنسيق بينها وبين ضباط الجيش العراقي الصدامي الذي تم حله والذي يتبع نهج الحرب النظامية.

ورغم أن التوجه الإسلامي الممثل بـ"داعش"، قد استغل التحالف لمقاتلة حكومة بعثية في سوريا لم تكن المجموعة العروبية راغبة في مقاتلتها، إلا أنّها اضطرت كما يبدو للسكوت على مضض عنها بانتظار ما يمكن لهذا التحالف أن يحققه على الصعيد العراقي ككل، أو على صعيد المحافظات السنية في حد أدنى، باعتبار أن الصراع الحالي، قد يؤدي -في أدنى الحالات- لتشكيل إقليم سني عاصمته بغداد، وإقليم شيعي عاصمته البصرة، وإقليم كردي موجود أصلاً عاصمته أربيل.

وما يعزز الافتراض بوجود دور بعثي مهم لما يجري حالياً في الشمال العراقي، أن أحد المواقع الإلكترونية هو موقع "اتحاد العرب" الموالي لحزب البعث، قد نشر

خبراً مفاده أن عزة إبراهيم الدوري ما زال حياً، وسوف يلقي قريباً خطاباً مهماً، كما سيرأس اجتماعاً لخمسين ضابطاً عراقياً من ضباط جيش الرئيس صدام، لمناقشة التطورات الأخيرة وكيفية التعامل معها وتعزيز الدور البعثي فيها. وذكر الموقع المذكور، أن صور الدوري وصدام حسين، باتت تملأ شوارع الموصل بعد تحريرها.

ولكن العنصر الطارئ على تلك التطورات، هو التدخل السريع لقوات البيشمركة الكردية، بسيطرتها العاجلة على كركوك –المدينة النفطية– فور انسحاب القوات العراقية منها، والذي نفذ تخوفاً من وصول قوات "داعش" وحلفائها إليها. فهذه الخطوة خلطت الأوراق لما هو جار أو متوقع حدوثه على الأرض العراقية.

فإذا كانت للقوات العراقية المنسحبة من محافظتي نينوى وصلاح الدين أسبابها الخاصة للانسحاب، والذي لم يكن انسحاباً بأوامر من الحكومة العراقية، بل تم خلافاً لرغبتها، فإن بعضهم يرجح أن انسحاب تلك القوات من كركوك، كان بأوامر من حكومة المالكي تمهيداً لدخول القوات الكردية إليها والحلول محلها. وهدف المالكي من ذلك، هو "خلط الأوراق" بإدخال العنصر الكردي في الصراع.

والمعلوم أن مدينة كركوك الغنية بالنفط والتي يقطنها خليط من العرب والأكراد والتركمان، كانت دائماً موضع خلاف حول هويتها. فالأكراد يعتبرونها مدينة كردية وينبغي ضمها لإقليم كردستان. أما الحكومة العراقية منذ عهد صدام حسين واستمراراً في عهود الحكومات التي تلت بعده بما فيها حكومة المالكي، فقد اعتبرتها مدينة عراقية عربية، مع تذكير تركي بوجود هوية تركمانية لها. وهذا الصراع يفسر مسارعة البيشمركة الكردية للسيطرة على كركوك.

ولكن التحرك الكردي ألمح إلى وجود سبب آخر له، وهو التأكيد على رفض كردستان التحول إلى جزء ينضوي تحت إمارة إسلامية تريدها "داعش"، ولا يرغب الأكراد بها، وسوف يقاومونها. ويشكل احتلالهم لكركوك خطوة نحو التأكيد على

هذا الرفض، إضافة إلى تكريسه ما اعتُقد كردياً أنه استعادة الفرع إلى الأصل، فكركوك هي جزء من إقليم كردستان.

أما الجانب الآخر الذي يمثله احتلال الأكراد لكركوك بتشجيع من المالكي كما يقدر بعضهم، فهو إحباط المساعي "الداعشية" وحلفائها، للسيطرة على المحافظات السنية الست تمهيداً لإعلان الإقليم السني كمرحلة أولى. ذلك أن نفط كركوك يتوقع له أن يكون المصدر الرئيسي الممول لذلك الإقليم السني. فإذا تمت الحيلولة بينهم وبين السيطرة على كركوك، سيكون المالكي بالتعاون مع الأكراد، قد نجح في توجيه ضربة قوية للعصب الاقتصادي لذلك الإقليم المنوي تشكيله. فالاقتصاد هو عنصر رئيسي لمقومات إقليم كهذا، وحرمانه من محافظة كركوك، سوف يحوله إلى إقليم أعرج أو ضعيف مالياً واقتصادياً.

ذلك أن الإقليم الكردي له مصادر دخل من آبار نفط في المناطق الكردية. ومثله الإقليم الشيعي، إذا تحقق التقسيم، فلديه أكثر من مصدر دخل من النفط لوجود آبار نفط عدة فيه. وبذا يصبح الإقليم السني هو الأضعف، إذا تحقق التوجه نحو تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم «إن لم يكن ثلاث دول»: شيعية، كردية، سنية.

فإلى أين سينتهي هذا الصراع على الأرض العراقية؟! لا أحد يدري. فهل سيظل الصراع عراقياً عراقياً، أم ستتدخل فيه دول أخرى كأميركا بمساندة سعودية، أو إيران وربما تركيا؟

ونشر مغرّد سعودي يسمي نفسه "المجتهد" على موقع "تويتر" تقريراً مفاده أن المخاوف الإيرانية والأميركية، بل والسعودية أيضاً التي تخشى حصول تطور كهذا في العراق سواء كان لمصلحة التيار الإسلامي المتشدد، أو لمصلحة جماعات البعث وصدام حسين، قد دفع تلك الدول الثلاث لوضع خلافاتها جانباً، والاتفاق على الحيلولة دون نجاح المهاجمين بالسيطرة على كل العراق أو على جزء منه.

وكان مضمون الاتفاق السري، كما يقول "المجتهد"، السماح لتدخل إيراني غير معلن رسمياً، يتمثل بتدخل متطوعين إيرانيين وميليشيا إيرانية، شريطة أن يرتدي أعضاؤها لباس الميليشيا العراقية، لكن دون تدخل رسمي للجيش الإيراني أو لحرس الثورة الإيرانية.

وهذا الأمر قد يكون صحيحاً، وقد يكون مجرد اجتهاد شخصي من "المجتهد"، لكنه يتناسب مع قيام الرئيس أوباما بالإعلان لاحقاً، وبعد تردد طويل، عن اتخاذه قراراً يؤكد عزوفه عن التدخل عسكرياً في العراق، طالما أن الطرفين الشيعي والسني، لم يتوصلا إلى تفاهم وتنسيق للعلاقة بينهما. وربما هذا العزوف، سببه الاتفاق السري «إذا صح» الذي كشف عنه المغرد السعودي "المجتهد"، بالاتفاق على ترك الأمر لمساعدة إيرانية سرية لا يعلن عنها.

ومع ذلك، تظل هذه مجرد تكهنات واجتهادات. فلا أحد يعلم ماذا سيكون مصير العراق والعراقيين الذين عانوا كثيراً من الحروب، ابتداء بحرب العراق مع إيران منذ نهايات عام 1980، مروراً بحرب 1991، وانتهاء بالحرب الأميركية في عام 2003 والتي أدت إلى إحداث "لخبطة" أميركية كبرى بالشأن العراقي لا يعلم إلا الله نهايتها.

(5)

أسباب التردد الأميركي للتدخل في العراق:

هل سيكون تدخلها لملاحقة "داعش"، أم لملاحقة أنصار صدام حسين؟

الغموض يكتنف الموقف في شمال العراق، مع توارد أنباء عن انتشار المسلحين وسيطرتهم على مدينة أخرى أقرب إلى بغداد هي مدينة تلعفر. وهذا يجيء في وقت تروج فيه جماعة نوري المالكي أنها تحرز تقدماً من جانبها في مواجهة الهجوم الذي نفذه في الشمال -وما زالت تنفذه كما يقول المالكي- "دولة العراق الإسلامية".

ولكن في رؤية أخرى مخالفة، أعلن اللواء المتقاعد مزهر القيسي، الناطق باسم ما سمي "المجلس الثوري العسكري"، أن المجلس المذكور هو من خطط ونفذ الهجوم على المحافظات الثلاث.. وتردد الأنباء أن هذا المجلس مكون من تنظيمات ثورية عدة قدّر بعضهم عددها بخمسين تنظيماً، ضمت العديد من المقاتلين المنتمين لعشائر عراقية، وضباطاً من الجيش العراقي السابق الذي تم حله، كما ضمت أعضاء من حزب البعث، ومن المقاتلين "النقشبنديين" الذين يقودهم عزة إبراهيم الدوري.

ورجح بعضهم أن "داعش" لم تكن إلا واحدة من المجموعات العديدة التي هاجمت تلك المحافظات. ولكن لكونها قد ارتكبت بعض الأعمال غير الحضارية في اليوم الأول من العملية، فنفذت عمليات إعدام بعدد من الجنود والمواطنين، وقامت بقطع بعض الأيدي تطبيقاً لمفاهيمهم الشرعية، فقد سارع المجلس الثوري العسكري إلى تحذيرها من المضي قدماً بتلك الأساليب التي لا يوافقونها عليها، وبالتالي وجوب الالتزام بمعاهدة جنيف الرابعة في كيفية التعامل. وتعهدت "داعش" عندئذ بالالتزام بقوانين القتال المعتمدة دولياً، وبعدم ممارسة مزيد من أعمال العصابات الإرهابية.

وقدر بعضهم أن موافقة المجلس الثوري العسكري على إشراك "داعش" في الهجوم، كان لأسباب تكتيكية بهدف إثارة الرعب في نفوس المهاجمين، والحيلولة دون إبداء مقاومة كبرى لمواجهته. ومع ذلك تؤكد مصادر المجلس الثوري، أن عدم دخول قوات الحكومة العراقية الموجودة في تلك المناطق «وقدر عددهم بأربعين ألف جندي»، في اشتباك مع المهاجمين، لم يكن مرده الرعب من الاشتباك مع "داعش"، بل كان نتيجة إدراكهم بأن المهاجمين الحقيقيين ليسوا "داعش"، بل قوات ثورية منظمة ربما كان لديهم بعض التعاطف معها. ولو كان الأمر معتمداً على هجوم "داعشي" فحسب، لبقوا في مواقعهم وقاتلوهم. وهذا السلوك في موقف قوات الحكومة العراقية التي كان يفترض بها الدفاع عن المحافظات، هو ما يوصف من قبل المالكي بالسلوك المتخاذل، وبوجود مؤامرة ما.

لكن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، رغم ما كشفه المجلس الثوري العسكري عن التحرك في الشمال، يصر على أنه هجوم من "داعش"، وذلك بغية تكثيف نوعية الخطر الذي يواجهه العراق، في مسعى للحصول على دعم عسكري من الولايات المتحدة أو من إيران.

وكان هناك تناقض واضح ومتردد، وربما متخبط في الموقف الأميركي. إذ عبرت الولايات المتحدة في ردة فعلها الأولية، عن حماسة بالغة. ولم يستبعد الرئيس أوباما عندئذ التدخل العسكري في العراق، ولكنه بعد ذلك حدد نوعية التدخل بضربات وغارات جوية، إلا أنّه في اليوم التالي تراجع، لدى لقائه بالصحفيين في حديقة البيت الأبيض، ليعلن أن الولايات المتحدة لن تتدخل، ولن ترسل جنودها إلى العراق، وأن أي تدخل في العراق مرهون بتسوية الأوضاع السياسية هناك بإيجاد اتفاق ملائم بين السنة والشيعة.

ومع ذلك، في اليوم الذي تلاه، لم يعد فجأة شرط الاتفاق المسبق بين الطائفتين الإسلاميتين يبدو وارداً، إذ أمر أوباما بتحريك حاملة طائرات نحو الخليج، وأرسل بارجة أخرى تحمل 550 جندياً من المارينز إلى المنطقة نفسها.

وشرع جون كيلي يدلي بتصريحات لم يستبعد فيها التدخل بغارات جوية، دون أن يحدد ما إذا كانت غارات ينفذها سلاح الجو الأميركي، أم يكتفى فيها باستخدام طائرات "درون" من دون طيار، مع الترجيح أنه ربما قصد طائرات سلاح الجو الأميركي نظراً لمحدودية النتائج التي تحققها طائرات "درون".

ولم يفهم أحد على الفور سبب التبدل في موقف الولايات المتحدة المتأرجح بين يوم وآخر. كل ما في الأمر، أن أميركا تبدو مترددة في الدخول في مواجهة مع "داعش العراق"، كما تخاذلت من قبل عن مواجهتها في سوريا، إما خوفاً من عمليات انتقامية منها، أو لأنها تميز فعلاً بين إرهاب وإرهاب. فالإرهاب الذي تخشاه أميركا هو، كما رددت قبلاً، إرهاب التنظيمات المنتمية إلى "القاعدة"، و"داعش" لم تعد من نوعية الإرهاب المرهب، أي المخيف الذي تخشاه أميركا ويقتضي ملاحقته. بل قد يمكن تشجيعه واستغلاله لإحداث شرخ بين الحركات الإرهابية، وقسمتها بالتالي إلى فئتين وربما إلى فئات متعددة تمهيداً لتفتيتها، وربما لدفعها لمقاتلة بعضها بعضاً.

فتلك هي الحرب الحقيقية على الإرهاب كما بات من المحتمل أن أوباما يراها، وهو العازف عن توريط أميركا في حروب دموية جديدة تكريساً لكونه من دعاة السلام، بل وحاصل على جائزة نوبل للسلام، ولهذا السبب لم يقم أوباما بقصف "داعش" في سوريا، وبعدها في العراق في مراحلها الأولى كما في مرحلة سيطرتها على محافظة الأنبار.

فما الذي أطل إذن على الموقف الأميركي وغير نبرته، وأدى إلى تحريك أوباما حاملة طائرات نحو الخليج، وبارجة تحمل جنوداً، في وقت شرع فيه كيلي يتحدث عن احتمال اللجوء إلى غارات جوية أو صاروخية كما قدر بعضهم؟

هل هو ما توارد من الأنباء بأن التحرك في الشمال العراقي، ليس تحركاً "داعشياً"، بل هو تحرك لمجموعات مؤيدة ومتعاطفة مع الرئيس الراحل صدام حسين؟ فبات ذلك الاكتشاف هو السبب المباشر في تبدل موقف أميركا الذي كان معلقاً من قبل، على حصول مصالحة وطنية قد تكون مستحيلة التحقق في وقت قريب؟

فالولايات المتحدة كما يبدو، باتت تخشى عودة للنظام العراقي "الصدامي" الذي طالما قاتلته في أكثر من حرب ساعية لاستئصاله والقضاء عليه، فعودته بات يرعبها، خصوصاً وأنها قد فعلت الكثير من أجل التخلص منه.

ولكن في رؤية أخرى أكثر تأنياً، قد لا ترغب الولايات المتحدة في القضاء على احتمالات عودة نظام قد يكون "صدّاميّ النهج"، لكنه ليس مرشحاً لأن يكون صدامياً بشكله السابق. فنظام كهذا «نظام صدامي، لكن أكثر اعتدالاً من النظام الصدامي السابق، لكونه نظاماً استفاد من دروس الماضي، ولن يشكل بالتالي متاعب لأميركا»، قد يكون مرغوباً فيه في الوقت الحالي، لأنه قد يساعد على "حلحلة" الوضع في سوريا. إذ إنه من المحتمل أن يشكل حائطاً كحائط برلين، يؤدي إلى تفسخ التحالف "الإيراني العراقي السوري" المتآخي مع حزب الله في لبنان، أي الهلال الشيعي، كما سيحول دون وصول "قياصرة روسيا الجدد" براً إلى البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي بات قابلاً للتحقق إذا بقي قائماً التآلف الإيراني العراقي السوري، وهي الدول المتصلة أراضيها براً وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

وهذا احتمال قوي قد يدفع الولايات المتحدة «التي يفترض بها أن تكون هي أيضاً قد تعلمت بعض الشي ء من دروس وأخطاء الماضي»، لبناء جسور مع النظام الجديد المحتمل.

فبعض الضربات الجوية التجميلية «إضافة إلى كونها ستقطع الطريق على الحاجة لتدخل إيراني مباشر يغضب حلفاءها في الخليج»، ستزيد من شعبية القوة الجديدة القادمة «باعتبارها قوة صدامية» وتمكنها من زيادة شعبيتها، وبالتالي تسهل لها الوصول إلى السلطة، مع وعود بأن تكون أكثر تأنياً وواقعية من النظام الصدامي السابق. وهذا قد يقود إلى نظام يبني صداقة سرية مع الولايات المتحدة، وينفذ بالتالي ما ترغب به، وهو تفتيت التحالف الإيراني العراقي السوري.

ولكن في عمق الرؤيا والتحليل، وعلى ضوء نهج دراسة الاستراتيجية في نهاية مطافها وليس في بوادرها، قد يحدث العكس تماماً. فالنظام الجديد المتوقع، الذي عززته وزادته قوة بعض الضربات الجوية مصورة اياه عدو أميركا الجديد في المنطقة، قد لا يرغب في لعب السيناريو الأميركي كما رسمته له "سي آي إيه". إذ إنه ربما يكون قد تعلم فعلاً من دروس الماضي من معاداة غير مبررة لبعض الدول، وخصوصاً مع الكبرى منها كالولايات المتحدة مثلاً. لكن من المحتمل أيضاً أن الدولة التي لن يرغب في معاداتها مرة أخرى، كما في الماضي، هي سوريا «وليس أميركا» التي كان الخلاف الشخصي بين الرئيسين صدام وحافظ، قد أدى لتباعدهما رغم انتمائهما المشترك لحزب البعث العربي الاشتراكي.

فالتحالف بين جناحي الحزبين، هو الذي سيحولهما إلى صقر بجناحين قادر على الطيران والتحليق عالياً، ليشكّلا معاً "داعش" أخرى.. "داعش عروبية" «دولة العراق والشام العربية وليس الإسلامية»، خصوصاً إذا تم التغاضي عن العداء العراقي الإيراني الذي طالما شجعته الولايات المتحدة. فهذا التآلف الجديد بين العراق وإيران، الذي سيجعله التحالف السوري الإيراني المسبق ممكناً ومساعداً على

استبعاد الصفة الطائفية، مع اكتساب صبغة عروبية متحالفة مع الصبغة الفارسية، هو الأقدر على البقاء حياً، والانطلاق بالتالي نحو فرض الشرق الأوسط الجديد كما ترغب به دول المنطقة، لا كما ترغب به الدوائر الأميركية.

ولكن هذه كلها مجرد رؤى وتأملات وتحليلات قد لا تتحقق أبداً، خصوصاً إذا استطاعت "داعش" الإسلامية السيطرة على موقع القيادة للتحرك الجديد، أو إذا قررت الولايات المتحدة، رغم سيطرة التيار الصدامي عليه، عدم توجيه ضربات حقيقية أو تجميلية له تزيد من التفاف أطراف أخرى حوله.

أما قوات المالكي، رغم الدعوة للتطوع لحماية المقرات والأضرحة الدينية، لن تكون قادرة وحدها على السيطرة على الموقف واستيعابه. فالمالكي كان يحاول ولم يفلح، وعلى مدى ثلاثة أشهر تقريباً، السيطرة واستيعاب الموقف في محافظة واحدة هي الأنبار. بل حصل العكس تماماً، إذ فاجأته الحركة في الأنبار بالسيطرة على جامعة الرمادي، وأخذ ألفاً ومئتي رهينة من طلاب وأساتذة، فكيف له الآن القدرة على تحرير ثلاث محافظات خصوصاً وقد استولى المسيطرون عليها، على كميات من الأسلحة التي تركتها وراءها القوات العراقية المنسحبة؟!

أضف إلى ذلك اختلاف الطبيعة الجغرافية. حيث كانت الأنبار صحراء منبسطة، بينما منطقة نينوى -وعاصمتها الموصل- ذات طبيعة جبلية مختلفة، وتجاورها منطقة كردستان ذات الجبال الوعرة التي تحصن فيها الملا مصطفى البرازاني، الزعيم الأقدم للأكراد، وقاوم لسنوات طويلة القوات العسكرية ابتداء من العهد الملكي العراقي، وامتداداً عبر بعض الأنظمة التي تلت بعده.

***

فما الذي سيحدث إذن في العراق؟ لا أحد يعلم على وجه اليقين. فكل شيء يتوقف من ناحية على حسم مركز القيادة في المحافظات الشمالية بين "داعش" والمجلس العسكري الثوري، ومن ناحية أخرى على موقف المالكي وإمكانية استعانته بإيران لتتدخل علناً بقواتها البرية والجوية، مع احتمال كبير بتردد إيران في القيام

بذلك، كي لا تغضب الولايات المتحدة التي دخلت معها منذ شهور في مفاوضات تصالحية طويلة من خلال السعي لتسوية الخلاف بينهما حول قدرات إيران النووية.

ويبقى قائماً احتمال التدخل الأميركي ولو بمجرد ضربات جوية أو صاروخية "توماهوكية"، ولو من باب قطع الطريق على تدخل إيراني علني لا يعلم أحد عواقبه وتأثيره على دول الخليج، خصوصاً مع احتمال تحوله إلى احتلال دائم للعراق طالما حلمت به إيران منذ عهد الشاه، وهو احتلال لا ترغب به أميركا أو دول الخليج.

وهكذا يبدو الأمر في غاية الغموض، وما على المتابع للوضع، إلا الانتظار والترقب. فلعل وعسى تقع معجزة ما تحول بين هذا وذاك: أي تدخل إيراني أو تدخل أميركي.

فكلاهما غير مرغوب فيه من وجهة نظر عروبية قومية. وقد يأتي الحل بتخلي المالكي عن رغبته في تجديد رئاسته لفترة ثالثة، مع استيعاب حلفائه بأنه ليس القائد الأفضل، وذلك لسوء إدارته من ناحية، ومن ناحية أخرى لعدم تحليه بتلك "الكاريزما" المؤثرة التي يتمتع بها الرؤساء، كالرئيس بشار الأسد أو الرئيس حسن روحاني. فمع رئيس وزراء جديد لكرسي القيادة في العراق، قد تتبدل الأمور بعض الشيء مع وجود وجه جديد وربما رؤية جديدة أكثر واقعية وأشد عمقاً وتأنياً في رؤيتها للواقع ولحقائق الأمور.

(6)
التطورات غير المفاجئة على ساحة القتال في الشمال العراقي

هناك أخطاء محتملة إن لم تكن مرجحة، ارتكبها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وقد تؤدي إلى تطورات غير مفاجئة، لكنهاغائبة عن رؤية المالكي.

وليس المقصود بالأخطاء تلك التي ارتكبها خلال إدارته شؤونَ البلاد في فترتي حكمه، بل بخصوص تقييمه لمقاومة ما يجري حالياً في الشمال العراقي، ولكيفية ردع "داعش" وحلفائها، والحيلولة بينها وبين الوصول إلى بغداد.

فقد حشد المالكي جنوده في المدخل الشمالي لبغداد معتقداً أن مقاتلي "داعش" الموجودين الآن في شمال العراق، سوف يأتون إلى بغداد قادمين من الشمال حيث يوجدون حالياً، ونسي أو تناسى الخلايا النائمة لـ"داعش" والموجودة فعلاً داخل العاصمة العراقية.

فعلى مدى سنوات، كانت تلك الخلايا تنفذ التفجير تلو الآخر في مواقع مختلفة داخل العاصمة العراقية وأحياناً خارجها. وفي بعض الحالات، كان ينفذ في اليوم الواحد العديد من التفجيرات في مواقع متفرقة من العاصمة العراقية. وهذه كانت تنفذها خلايا نائمة لـ"داعش" وموجودة فعلاً داخل المدينة الكبيرة.

وكان بعض هذه التفجيرات يتكرر مراراً في اليوم الواحد، بحيث يبلغ عددها أحياناً عشرين تفجيراً، مما دفعني لأن أكتب مقالة ساخرة قبل ستة شهور أو أكثر، أتساءل فيه متى سيصدر المالكي مرسوماً يقضي بوقف استخدام السيارات للتنقل داخل بغداد، والعودة إلى أسلوب أيام زمان باستخدام الحمير والبغال والخيل، وربما الجمال، كوسيلة للتنقل داخل العاصمة والمدن الكبرى، كوسيلة للحد من تفجير السيارات المفخخة داخل المدن، مع عدم إهمال أن بعض هذه التفجيرات، كان يتم بعمليات انتحارية يفجرها انتحاريون، دون استخدام السيارات.

فهذه الخلايا موجودة فعلاً داخل بغداد، وستشكل كما يرجح بعضهم، رأس الحربة في السعي للسيطرة على المدينة، أو على بعض أحيائها الكبرى على الأقل كحي الأعظمية مثلاً، حيث توجد أكثرية سنية. وفي خضم انشغال القوات العراقية في مقاومة أولئك المنبثقين من المجهول، من تحت الأرض، ومن أماكن غير متوقعة، سيتم الهجوم من الشمال، قادمين من الموصل وتكريت، وربما من مواقع أخرى كمحافظة ديالى، التي لا تبعد بعض مدنها أو قراها عن بغداد أكثر من خمسين كيلومتراً.

وإذا كان رئيس الوزراء نوري المالكي لم يكن قد أخذ هذا الاحتمال في الحسبان، سوف يكون قد ارتكب خطأً جسيماً آخر يضاف إلى أخطائه السابقة، ومنها مهاجمته لعشائر الأنبار التي أدت إلى إشعال الأنبار كلها، ومن ثم مناطق أخرى ذات أكثرية سنية.

***

وعلى صعيد آخر، هناك أخطاء جسيمة ارتكبها بعضهم الآخر، وهذه لا تشكل خطأً أقل جسامة من ذلك الخطأ الذي ارتكبه ويرتكبه نوري المالكي في معرض تقييمه لقوة "داعش" وكيفية مجابهتها.

فقد قرأت باهتمام بالغ، المقالة التي نشرتها "مجلة المركز الأوروبي العربي"، بقلم الكاتب الإعلامي ملهم الملائكة، وكانت بعنوان "ماذا تخفي اعتقالات "داعش" في الموصل لضباط جيش صدام؟".

والواقع أنني لم أفاجأ أبداً بما قاله ملهم الملائكة. إذ كنت قد كتبت في هذا الموضوع منذ 12 حزيران، أي بعد ثلاثة أيام من السيطرة على الموصل، محذراً من نتائج كهذه. ولكني للأسف لم أنشر ما كتبته عندئذ، مع أنني احتفظت به لحسن الحظ، في خانة "الحِفْظ"، متوقعاً أن أجده ضرورياً في وقت لاحق.

وكان السبب في كتابتي ذلك التعليق، أنني قد سمعت جاسم محمد –الخبير في قضايا الإرهاب والحركات الإرهابية– يقول في محاورة تلفزيونية أجريت معه على إحدى القنوات التلفزيونية في 9 أو 10 حزيران، ما مفاده، أن "داعش" قد وافقت على الالتزام بقواعد القانون الدولي في سلوكها. ثم سمعت في اليوم التالي مباشرة أن "داعش" قد أعدمت بدم بارد، مئات من الأسرى لا لسبب إلا لكونهم من الشيعة. وكان في ذلك ما فيه من تخلٍّ عن وعودهم وخرق للقانون الدولي في كيفية التعامل مع الأسرى.

وقد اتصلت يومها بجاسم محمد، لأسأله: "ألم يتعهدوا بالالتزام بالقانون الدولي؟"، فرد وفي قلبه غصة وحسرة: "نعم، وعدوا، ولكن كلنا نعرف «داعش» وتعهداتها وسلوكها حتى مع أصدقائها وحلفائها" «يقصد "القاعدة" و"النصرة"»..

ففي تلك اللحظة، كتبت هذه المقالة، ولكنني ترددت في نشرها، فحفظتها، على أمل أن ترعوى "داعش" وتعود إلى جادة الصواب. لكن لا حياة لمن تنادي، إذ يتأكد تدريجياً أن "داعش" وباء لا براء منه ولا بد من استئصاله، وهو وباء ضار كالطاعون سريع الانتشار.

وهذا الوضع يذكرني بمقطع من الشعر كتبته منذ ثلاثين عاماً قلت فيه:

«نافخاً في الرماد.. لما الرماد إذا أحب، أحب عيون أحبابه

أنت يا دنيايا قد صرت غابة.. مذ بات الكلاب فيك.. ذئاباً..»

والمعلوم أن من ينفخ في الرماد، ينتثر الرماد ليعمي عينيه لا عيون الآخرين.

وأنا نادم على عدم نشر المقالة في حينه. فلعلها كانت سترذع بعض الخطر لو استمع إليها المالكي، وتجاوب مع صوت العقل والمصلحة الوطنية بدلاً من التعصب الطائفي، ومد يد الصداقة للبعثيين ولأنصار الرئيس الراحل صدام من عشائريين وغيرهم، وألغى قانون "اجتثاث البعث"، وأقام تحالفاً معهم ليشتركا معاً في مجابهة قوة "داعش" المتنامية. فقد كان بذلك سيجنب العراق مزيداً من الويلات،

ويجنب أنصار صدام من بعث وعشائريين، ذل اضطهاد "داعش" لهم، ناكرين لجميلهم ومساعدتهم التي لولاها لما كانوا قد دخلوا الموصل أو تكريت أو ديالى.

وهذا نص المقالة كما كتبتها في حينه، أي فور مشاركة المنتمين للتوجهات الوطنية لـ"داعش" في الهجوم على الموصل وتكريت:

"إن تعاون البعثيين والنقشبنديين والضباط الأحرار ورجال العشائر مع «داعش»، قد يكون مقبولاً في ظرف معين قد تقتضيه الضرورة في سبيل تحقيق هدف ما، شريطة أن ترسم خطوط واضحة له.

أما أن تستغل «داعش» الوضع وترتكب جرائم مخالفة للمفاهيم والقيم الدولية، ثم تلصق هذه الأعمال المشينة بالتحالف، فهذا أمر يفضل تجنبه وسيؤدي إلى خسارة بعض الشعبية التي يتمتع بها سواء الإخوة في حزب البعث أو حلفائهم من عشائريين وغيرهم، ومن المحتمل أن ينعكس ذلك عليهم سلباً. أنا أعلم أنهم قد حاولوا احتواء سلوك «داعش» لينسجم مع القوانين الدولية. وقد وعدت «داعش» بمراعاة تلك القوانين والأعراف، لكنها لم تحافظ على وعدها. ولذا لا بد من الحذر الشديد كي لا يحمل المناضلون الشرفاء، وزر أفعال «داعش» البشعة التي يندى لها الجبين خجلاً.

أنا أدرك أن الموصل، مدينةٌ مجتمعها في أغلبيته من الضباط الحاليين والسابقين الواعين لمخاطر الوثوق بـ«داعش»، وهم بانتظار اللحظة المناسبة لتحجيم تحركها. ولكن على الجميع أن يدركوا أن «داعش» مرض كالطاعون ولا يمكن الوثوق به. فهم لم يحفظوا ولاء لأشقاء الأمس من جبهة النصرة، أو لأعضاء «القاعدة» ممثلين بأيمن الظواهري، أو حتى للجيش السوري الحر الذي مهد لهم الطريق في البداية، فانقضوا عليه في النهاية.

فهم ليسوا ممن يمكن الوثوق بهم. وكي لا يصبح الإخوة المناضلين من الخاسرين في هذه القضية التي أريدَ لها أن تكون نقطة انطلاق نحو الأفضل،

عليهم أن يتخذوا الحذر في كل خطوة يخطونها. وربما بات عليهم أن يجروا حواراً مع الحكومة العراقية، أو مع تكتل دولة القانون بشكل مباشر، فلعل لدى أولئك على ضوء التطورات الأخيرة، استعداداً لإعادة النظر في قانون «اجتثاث البعث»، وفتح الباب لهم للتعاون والعمل بشكل علني في اطار تنظيم حزبي معلن. وإذا كانت الحكومة العراقية قادرة على التعامل مع حزب البعث العربي السوري، فربما أصبح لديها الآن استعداد للتعامل أيضاً مع حزب البعث العربي العراقي، خصوصاً أن الظرف الحالي، ربما بات يفرض عليها التخلي عن بعض تعنتها في هذا الشأن".

***

انتهى التعليق الذي كتبته ولم أنشره في حينه، وآمل ألا يكون الوقت قد فات على إجراء تعديل في مسلك المالكي وأنصار صدام لينقلبا معاً، يداً واحدة على "داعش". وكما قال نابليون: "كل شيء جائز في الحب والحرب"، فهل آن الأوان لأن يستبدل الطرفان الحب بالحرب؟ علماً أن ذلك قد يفتح أيضاً باباً للحوار مع الأكراد للوصول إلى تفاهم ودي على قضايا الخلاف بينهم.

***

هناك استدراك ينبغي ذكره حول التطورات غير المفاجئة التي كشفت عنها أحداث الشمال العراقي، وما أدت إليه من سيطرة "داعش" على مساحات واسعة من أراضي العراق. والمقصود بذلك أن هذا التطور المفاجئ، لم يضع نوري المالكي فحسب في موقف حرج، أو المجموعات المتعاطفة مع التيار الصدامي، في موضع أكثر حرجاً. ذلك أنه قد وضع الولايات المتحدة أيضاً في مركز المحرَج الأكبر نتيجة هذه التطورات.

فالولايات المتحدة نفسها باتت عاجزة عن اتخاذ قرار واضح وحاسم في هذا الشأن. فهي لا ترغب في رؤية "داعش" تسيطر على هذه المساحة الكبيرة من الأراضي العراقية مع إمكانية الزحف نحو بغداد .وهي لذلك قد ترغب، أو تضطر

لتوجيه ضربة ما، ربما كبرى، لـ"داعش" العراقية. لكنها لو فعلت ذلك، ستجد من يسائلها: لماذا تقصفين "داعش" في العراق، ولا تقصفين "داعش" في سوريا؟ وهذا أمر محرج جداً يفرض عليها التردد، وكسب الوقت.

فهي إذا قصفت "داعش" في العراق، ثم اضطرت لقصف "داعش" في سوريا، مع أنه تدخل غربي غير مرغوب فيه في الشأن السوري «من قبل السوريين على الأقل»، فإنه من المحتمل أن يغير ذلك مسار الحرب في سوريا إلى ما لا يريده الأميركيون، وهو إسقاط الرئيس بشار الأسد، لا تعزيز بقائه في السلطة نتيجة قصفها لـ"داعش السورية".

إلا أن الولايات المتحدة، خلافاً لموقف المالكي المتردد، ولموقف مناصري البعث والصداميين الأكثر تردداً وعجزاً عن اتخاذ قرار، استطاعت في نهاية الأمر حسم موقفها بتشكيل التكتل الدولي لمحاربة الإرهاب، وبخاصة محاربة "داعش" أينما وُجدت، فشرعت بقصف "داعش" في العراق وفي سوريا في آن واحد، والذي تمثل بشكل واضح في الغارات الجوية التي نفذتها ضد قوات "داعش" التي حاصرت "عين العرب" «كوباني»، مما شكل تطوراً واضحاً في الموقف الأميركي بعد صراع طويل من التردد الخاطئ دام على مدى أكثر من ثلاث سنوات.

الفصل الرابع

المخاطر التي تفرزها "داعش"

«1»

أخطار تهدد الخليج، وأخرى تهدد أوروبا، وأخطار تهدد الشرق الأوسط، بل والعالم كلّه

أخطار كثيرة باتت تهدد مناطق مختلفة في العالم، بعضها نتيجة التطورات التي أفرزها ما سمي "الربيع العربي"، وبعضها الآخر –لا بد من الاعتراف إذا أردنا مواجهة الحقيقة– أنه كان إفرازاً لما أريدَ له أن يكون تهديداً لسوريا فحسب، وإذا به تنبثق منه أخطار كثيرة أخرى باتت تهدد مناطق عدة على امتداد العالم كله.

❖ **الخطر على منطقة الخليج وقضية المضائق**

في خضم ما سمي "تطورات الربيع العربي"، سعت بعض دول الخليج لقلب نظام الحكم في سوريا، وذلك بغية وضع حد لممانعته للحلول السلمية على الطراز الأميركي من ناحية، ولإنهاء ما اعتبر، من ناحية أخرى، مخططاً لإنشاء الهلال الشيعي في المنطقة انطلاقاً من إيران، مروراً بالعراق، ثم سوريا، وانتهاء بالجزء اللبناني الذي يهيمن عليه حزب الله.

وفي مسعاها ذاك، أشعلت حرباً في الدولة السورية لتمزيق امتداد ذلك الهلال الذي لم تعتبره خصيباً، علماً أن مشروع الهلال الخصيب المطروح منذ الانسحاب العثماني من المنطقة، كان يفترض به أن يضم سوريا والعراق والأردن وفلسطين، وهو بكل تأكيد لا يشمل إيران.

ونظراً لقدرات تلك الدول العسكرية المحدودة من حيث الرجال، وبخاصة دولة قطر الصغيرة حجماً وسكاناً، فقد اضطرت للاستعانة بمقاتلين من الخارج، مما أدى لتفاقم الأمور على غير ما توخاه المخططون. فظهرت العديد من التنظيمات التي فقدت السيطرة عليها تدريجياً، ومعها ظهرت بعض التجمعات الجهادية التكفيرية

التي تحولت إلى شوكة في حلق المخططين والمنفذين، وكان أبرزها "دولة العراق والشام الإسلامية" «داعش».

ولكن تلك كانت واحدة من النتائج غير المستحبة. أما النتيجة الأخرى الأكثر ضرراً، فكانت ازدياد الاشتعال في روح التفرقة بين السنة والشيعة، مما أفرز عمليات التفجير بالسيارات أو بالأعمال الانتحارية في المدن العراقية، والتي استهدف بعضها أحياء ذات أغلبية من السكان السنة، وبعضها الآخر، وهي الأكثر عدداً، مناطق ذات أغلبية شيعية.

ثم انتقلت موجة الصراع الطائفي إلى اليمن الذي مسته أيضاً هبة ما سمي "الربيع العربي". وبعد صراع دام سنتين ونصف السنة بين ثوار "الربيع العربي" وأنصار الرئيس علي عبدالله صالح، وخوفاً من انتشار رياح "الربيع العربي" إلى دول الجوار في الخليج، سعت السعودية لتحقيق تسوية بين الطرفين، اقتضت مغادرة علي عبدلله صالح كرسي الرئاسة ليحل محله نائبه الذي لم يفلح في مسك زمام الأمور، فأدى التغيير إلى بروز قوة الحوثيين في البلاد، ومعهم طفا على السطح اليمني أيضاً الصراع الشيعي السني.

فالصراع بين الطائفتين، قد وصل أخيراً إلى اليمن السعيد الذي لم يعد سعيداً، بل أصبح ممزقاً بين الحوثيين ذوي الاتجاه الشيعي الممول والمدعوم من إيران، يقابله تكتل سني من حزب الإصلاح، عشائر السنة وبقايا الجيش اليمني، كما تؤازرهم أيضاً ولو لأهداف مختلفة تماماً، المجموعات المنتمية إلى تنظيم القاعدة، مع وجود الحراك الجنوبي، ممثلاً لجنوب اليمن والمطالب بالانفصال عن شماله، والذي ربما يتطلع لأن يؤدي الصراع في اليمن الشمالي، إلى إعادة تشكيل دولة الجنوب اليمني المستقل.

ولكن الحوثيين البارعين في التخطيط والمناورة كما يبدو، أخذوا يسيطرون تدريجياً على أجزاء مهمة في اليمن، ابتداء بالعاصمة صنعاء، مروراً بميناء الحديدة

المهم اقتصادياً لليمن، مع اقترابهم من باب المندب الواقع في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية، وذي الأهمية الاستراتيجية الفائقة، خصوصاً وأنه يمثل الشق الآخر من الكماشة التي تتحكم فيها إيران، والذي يمثل الشق الأول فيها مضيق هرمز المسيطر عليه إيرانياً، والواقع في شرق شبه الجزيرة العربية. فهذان المضيقان قادران لو ساءت الأمور، على التحكم في حركة الملاحة من وإلى الخليج، وربما من وإلى العالم كله، وذلك لكون البواخر من وإلى قناة السويس، لا بد أن تمر من باب المندب.

وكنت قد تعرضت في الفصل الأول لدى مناقشة الورقة اليمنية، للمتغيرات المحتملة على الحرب الجارية حالياً في سوريا نتيجة التطورات الجارية في اليمن، من دون التطرق للآثار المحتملة نتيجة إمكانية سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب والتي قد تؤدي إلى نتائج خطيرة لو تحقق لهم ذلك بسبب أهمية المضائق الاستراتيجية.

والواقع أن السيطرة على الممرات والمضائق، تسببت في التاريخ بحروب عدة، كان أهمها أو آخرها حرب عام 1967 التي شنتها "إسرائيل" فور قيام الرئيس جمال عبدالناصر بمطالبة فريق المراقبة الدولية الموجود في مضائق ثيران والمشرف على الملاحة عبر المضيق، بمغادرة المضائق التي كانت البواخر الإسرائيلية تمر من خلالها تحت ذلك الإشراف الدولي. فرجحت "إسرائيل" «التي ربما كانت لديها خططها العدوانية المسبقة» أن سفنها لن تعود قادرة على المرور عبر مضائق ثيران بعد أن باتت تحت الإشراف المصري دون وجود دولي. ومن أجل ذلك، كما ادعت، نفذت حربها على مصر في عام 1967.

وهذه الواقعة تكشف أهمية المضائق البحرية التي قد تثير حروباً، كما تلقي الضوء على أهمية سيطرة النفوذ الإيراني على المضيقين.

❖ الخطر على أوروبا

ولكن الأخطار التي أفرزها "الربيع العربي"، وخصوصاً تلك الحرب التي أشعلت في سوريا، لم تقتصر على الأخطار التي تلت وباتت دول الخليج تواجهها أيضاً نتيجة سيطرة الحوثيين على بعض مقدرات اليمن. إذ امتدت تلك الأ خطار لتشمل دولاً أخرى.

فالدول الأوروبية، باتت أيضاً مهددة بأخطار مشابهة نتيجة التطورات في ليبيا التي أقصت الرئيس معمر القذافي، لكنها جاءت بالانقسام والتشتت والاقتتال الداخلي نتيجة لذلك.

صحيح أن التخلص من القذافي، والذي نفذت الجزء الأهم من مهماته طائرات دول الغرب ودول الناتو، ربما حقق إنجازاً ما، لكنه كان إنجازاً إلى الأسوأ، سواء لليبيين أو للأوروبيين.

فالفراغ السياسي في ليبيا، أدى إلى ظهور التيارات الإسلامية المتشددة كـ"فجر ليبيا" الإسلامية، وأنصار الشريعة، وغيرهما من التنظيمات التي سيطرت على العاصمة طرابلس وعلى أجزاء من مدينة بنغازي، والتي طرحت نفسها بديلاً للقذافي في السلطة، تمثلها حكومة غير شرعية لا تعترف بها دول العالم أو البرلمان الليبي المنتخب بطريقة شرعية. يقابلها تيار آخر يمثل الحكومة الشرعية المنبثقة من البرلمان المنتخب، ويساندها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، والذي يقود حركة مناهضة للتيار الإسلامي المتشدد تحت راية ما أسماه "حملة الكرامة".

ولكن وجود حكومتين وقوتين عسكريتين متقابلتين في ليبيا «كما ذكرت في الفصل الثالث، لدى مناقشة الوضع في ليبيا» مع وجود مقاطعات خارج سيطرة هاتين الدولتين كمنطقة درنة مثلاً التي قيل إن "داعش" تسيطر على قسم منها، بات يثير المخاوف من تبعثر الدولة إلى أجزاء متعددة تحكمها تنظيمات مسلحة كثيرة غير معروفة العدد أو الهوية، إلى درجة باتت دول الجوار تخشى أن تتحول

ليبيا إلى أفغانستان أخرى، مع وجود فارق مهم بين الدولتين، وهو أن أفغانستان كانت بعيدة عن أوروبا، في الوقت الذي تقبع فيه ليبيا قبالة الشواطئ الأوروبية، مما استدعى بعض الدول الأوروبية التي سبق لها أن تدخلت في الشأن الليبي قبل ثلاثة أعوام عندما ساهمت عسكرياً في إسقاط القذافي، إلى التهديد باتخاذ إجراءٍ ما للحد من هذه الفوضى.

فشواطئ مالطا غير بعيدة عنها، وشواطئ إيطاليا كذلك تقابل الشواطئ الليبية. ومعروف أن شرطة السواحل الإيطالية، تلقي القبض يومياً تقريباً على مهاجرين يحاولون التسلل إلى أراضيها بزوارق قادمة من ليبيا. ومع أن بعض تلك الزوارق تغرق بركابها وهي في عرض البحر، إلا أنّ بعضها الآخر ينجح في الوصول إلى تلك الشواطئ، بل وينجح في التسلل إلى داخل إيطاليا، إذ لا تفلح شرطة السواحل الإيطالية في ضبط جميع المهاجرين.

وبما أن عدداً كبيراً من القاطنين في ليبيا باتوا مسلحين نظراً لانتشار السلاح بين الناس بشكل عشوائي، ولكون العديد من حملة السلاح غدوا من المتشددين الإسلاميين والمنتمين إلى مجموعات من الجهاديين والتكفيريين، فإن مخاطر وصول بعضهم كمهاجرين إلى داخل الأراضي الإيطالية، أصبح احتمالاً لم يعد بوسع الإيطاليين أو الأوروبيين تجاهله، خصوصاً مع سهولة التنقل داخل دول الاتحاد الأوروبي والتي إيطاليا واحدة منها.

ومن هنا يمكننا ملاحظة السبب في شدة القلق الأوروبي من سيادة الفوضى في ليبيا، مع عدم وجود حكومة قادرة على السيطرة على الأمور، ومع تمزق الدولة أيضاً بين مجموعات متعددة. وهذا القلق الأوروبي استدعى مؤخراً وضع بعض القوات الأميركية الموجودة في إيطاليا، في حالة استنفار استعداداً لمواجهة كل طارئ، رغم مسارعة الولايات المتحدة للقول إنه استنفار هدفه فحسب إجلاء الرعايا الأميركيين والغربيين من ليبيا إذا استدعى تدهور الحالة ذلك.

❖ الأخطار على منطقة الشرق الأوسط

ويتمثل الخطر على دول هذه المنطقة، بتزايد قوة "داعش" بشكل كبير وملحوظ، بحيث باتت تسيطر على مناطق شاسعة في شمال العراق وفي شمال سوريا، وتهدد بالاستيلاء على مناطق أخرى كمحاولتها السيطرة على مدينة عين العرب «كوباني» في سوريا، وعلى مدينة الرمادي في العراق.

و"داعش" هي من إفرازات "الربيع العربي" بشكل غير مباشر، ومن إفرازات الحرب في سوريا بشكل مباشر، لكون الدول الراعية لتلك الحرب، عربية وأجنبية، قد جاءت بالمقاتلين وبالمرتزقة من كل حدب وصوب، وزودتهم بالسلاح، بل وأغدقت عليهم الأموال، مما استقطب مزيداً من المقاتلين، بعضهم من دول أجنبية، بل ومن دول أوروبا، وأستراليا وأميركا وكندا.

وكانت "سي آي إيه" قد قدرت عدد المقاتلين في "داعش" في أبعد الحالات، بثلاثين ألف مقاتل. لكن تقريراً جديداً سربته مصادر "داعش" ونشر على "فيسبوك"، أفاد بأن عددهم قد بلغ مئة وعشرين ألفاً. كما أن تقريراً غربياً أفاد مؤخراً أن ألف مقاتل من المتطوعين الجدد، أغلبهم من الأوروبيين المعتنقين للإسلام حديثاً، ينضمون شهرياً إلى قوات "داعش".

وكان د.نبيل ميخائيل، أستاذ القانون الدولي في جامعة جورج واشنطن، قد أعرب عن دهشته من قدرة هذا العدد القليل من المقاتلين «بين عشرين وثلاثين ألفاً بحسب تقدير المخابرات الأميركية» على السيطرة على هذه المساحات الهائلة من الأراضي والمدن، سواء في شمال العراق أو في الأنبار، أو في شمال سوريا، مع مسعى حثيث للسيطرة على المعابر بين سوريا وتركيا، وهو ما يتمثل بإصرار "داعش" على اجتياح "كوباني" القريبة من الحدود والسيطرة عليها.

ومن هنا قد يبدو التقرير الذي سربته "داعش" أقرب إلى الصحة من تقرير "سي آي إيه"، مع وجود مبالغات فيه هدفها التأثير النفسي على أعدائهم من المقاتلين

والسياسيين معاً. فالحقيقة هي بين التقريرين: التقرير الأميركي وتقرير "داعش"، علماً أن المرجح أن رقم المقاتلين في "داعش" أعلى كثيراً من الرقم الذي روجت له "سي آي إيه". ويرجح ذلك تسارع تلك الدول لتشكيل ذلك التحالف الدولي ضد "داعش"، لاستشعارها الخطر الجدي لذلك التنظيم على أرض الواقع، لا على العراق وسوريا فحسب، بل على جميع دول منطقة الشرق الأوسط ومنها لبنان والأردن ودول الخليج.

والواقع أن المسؤولية عن ظهور "داعش" على الساحة، لا تتحملها دول الخليج فحسب التي مولت وسلحت الحرب ضد سوريا، بل تشاركها الولايات المتحدة في تلك المسؤولية، لكونها كانت قادرة على الحد من بعض الاندفاع الخليجي نحو ذلك النشاط، لكنها شجعته لمشاركتها في الرغبة بالإطاحة بالرئيس السوري، أو بإضعاف نظامه على الأقل واستدراجه نحو حرب استنزاف طويلة. وكررت بذلك الخطأ الذي ارتكبته في أفغانستان والذي أشرت إليه مراراً باعتباره الخطأ الأكثر وضوحاً بين سلسلة من أخطاء التخطيط الأميركي الاستراتيجي، عندما سلحت أميركا الإسلاميين وقدمت الدعم لهم في أفغانستان بغية مقاتلة السوفيات، فانقلبوا على الولايات المتحدة بعد انسحاب السوفيات من أفغانستان.

❖ **الأخطار على دول أميركا وأوروبا وأستراليا**

ولكن خطر "داعش" والمتشددين التكفيريين، يقع العبء الأكبر منه على تركيا أيضاً التي تتحمل مسؤولية مشابهة بفتحها حدودها أمام أولئك المقاتلين، وخصوصاً القادمين منهم من دول أوروبية وأميركية بموجب تأشيرات دخول لهم من قبل السلطات التركية. ويعبر أعضاء حزب الشعب التركي المعارض عن مخاوفهم من بقاء عدد كبير من أولئك داخل الأراضي التركية، مما قد يشكل في المدى القريب أو البعيد، خطراً على تركيا نفسها خصوصاً إذا ما توقفت في مرحلة ما، نتيجة ضغوط الدول الغربية، عن السماح لمزيد منهم بالدخول إلى تركيا.

وإذا كان خطر أولئك على تركيا ليس مؤكداً بعد، فإن خطره على دول العالم وخصوصاً الدول الغربية، قد بات واضحاً وكشفت عنه الحادثتان الأخيرتان في كندا، عندما قام أحد الراغبين في الرحيل إلى تركيا بغية الالتحاق بالجهاديين في سوريا، بدهس جنديين كنديين مما تسبب بمقتل أحدهما وإصابة الآخر بجروح، إضافة إلى حادثة اقتحام مبني البرلمان الكندي. وقبلها حادثة مشابهة في بريطانيا قبل شهور، عندما قام أحد المتشددين الإسلاميين بإطلاق النار على جندي بريطاني في أحد شوارع لندن، والتفجير الذي وقع في بوسطن قبل أكثر من عام أثناء "رالي" للركض في شوارعها، وهناك حادثة أخرى في ألمانيا، وحوادث مشابهة في دول أوروبية أخرى مرشحة للازدياد بمرور الوقت.

"داعش" إذن باتت خطراً مؤكداً، ليس على سوريا والعراق فحسب، بل هي خطر حقيقي يهدد الكرة الأرضية من أقصاها إلى أقصاها. ومن هنا بات من الضروري مواجهته كما وُوجه الطاعون في الزمن الغابر، وكما يُواجَهُ وباء إيبولا في زمننا الحالي.

(2)
السمات الغريبة التي تميزت بها الحروب في العقد الحالي من القرن الحالي

كان للحروب في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، سمات مختلفة ميزتها عمّا سبقها من حروب في القرن الماضي. ومن تلك السمات: اضطهاد الأقليات، واستخدام الأنفاق، والمعارك حول السدود المائية، ومهاجمة السجون، وقطع الرؤوس، والعمليات الاستشهادية، وإعدام الأسرى.

❖ **اضطهاد الأقليات**

ربما جرى اضطهاد للأقليات خلال بعض الفتوحات الإسلامية في القرن الأول الهجري، كما جرى الكثير منها ضدّ المسلمين على يد الصليبيين خلال الحملات الصليبية.

ولكن أكثر عمليات اضطهاد الأقليات وضوحاً، كانت في النصف الأول من القرن الماضي، عندما نفذ هتلر عملية اضطهاده لليهود ضمن ما وُصف بـ"الهولوكوست"، وهو ما عاد بالضرر على العرب بشكل عام، وعلى الفلسطينيين بشكل خاص، حيث استخدمت التنظيمات الصهيونية "الهولوكوست" كمبرر لتهجير الآلاف من اليهود في العالم وتوطينهم في فلسطين بذريعة حماية الشعب اليهودي من الاضطهاد، رغم أن ذلك قد أدى إلى مأساة كبرى للشعب الفلسطيني «أصحاب الأرض والوطن» الذي أجبره الاضطهاد والإرهاب الذي مارسه الغزاة الصهاينة القادمون كلاجئين إلى بلاد المن والسلوى، إلى اضطرار العديدين من سكان فلسطين إلى مغادرة قراهم ومدنهم طلباً للنجاة ممّا ابتُلوا به.

ومع ذلك، فإن كل هذه العمليات لاضطهاد الأقليات، بما فيها اضطهاد اليهود، كانت في زمن غابر، قبل ظهور الأمم المتحدة، وتثبيت حقوق الإنسان في مواثيق

دولية، وحقوق الأسرى والمدنيين تحت الاحتلال في معاهدات دولية أبرزها معاهدة جنيف الرابعة.

أما اللجوء لاضطهاد الأقليات في العصر الحديث، فهو أمر بات مرفوضاً ومكروهاً. ومع ذلك تقوم "داعش" بتنفيذه في هذه الأيام. فقد اضطهدت المسيحيين في الموصل، وفي الرقة بشمال سوريا، كما طردت الأرمن من منازلهم في مدينة كسب شمال سوريا أيضاً، بل وقتلت العديد من طائفة الأيزيديين في العراق وشردتهم من منازلهم إلى جبل سنجار، ونفذت حكم الإعدام بدم بارد بالمئات –إن لم يكن بالآلاف– من شيعة العراق وسوريا، وبالعلويين من أبناء سوريا. وإذا كان ادعاء "داعش" يستند إلى كون هؤلاء من طوائف لا يعترفون بها، فلا أحد يفهم الآن تعرضهم لأكراد العراق، وهم من طائفة السنة التي ينتمي إليها "الداعشيون". وقد ندد البابا فرنسيس أثناء زيارته لتركيا في تشرين الثاني 2014، بعملية اضطهاد المسيحيين بشكل عام، وفي العراق بشكل خاص.

❖ **حرب الأنفاق**

تميزت أساليب القتل والقتال في العقد الحالي من القرن الواحد والعشرين، بسمات لم نعتدها في القرون السابقة، التي كانت الحروب فيها تتمثل بوقوف جيش في مقابل جيش آخر، أو هذا على الأقل ما اعتدناه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فبعد تلك الحرب بدأت أساليب ووسائل الحروب تتبدل تدريجياً، حيث ظهرت وسائل جديدة تستخدم في وسائل القتال كان أبرزها استخدام الأنفاق في تلك الحروب.

وقد وردت في فجر تاريخ الإسلام "موقعة الخندق"، دون أن يرد ذكر لاستخدام الأنفاق، وربما كان هناك استخدام لبعض الأنفاق في الحروب السابقة، إلا أنّ استخدامها بدأ يظهر بشكل واضح في زمن الحرب الفيتنامية في الستينات، وأصبح استخدام الأنفاق في الحروب أكثر وضوحاً في العقد الحالي من القرن الحالي،

وتحديداً بعد ظهور "الربيع العربي" بمساوئه اللعينة، وخصوصاً في سوريا التي شكلت المسرح الأكبر لاستخدام تلك الأنفاق.

ففي الستينات، كان الفيتناميون غالباً ما يذهلون الأميركيين بالظهور المفاجئ في "سايجون" وفي مدن فيتنامية أخرى، قادمين عبر أنفاق حفروها هنا وهناك، ليقتلوا من يقتلوا، وأحياناً ليأسروا بعض الجنود والضباط.

وللاستفادة من هذا "السلاح الخفي" في الحروب، شُرع في استخدام الأنفاق على نطاق واسع منذ العقد الماضي من القرن الحالي «عام 2006»، أي منذ سيطرت "حماس" على قطاع غزة، إذ شرعت تحفر الأنفاق بينها وبين الأراضي المصرية في صحراء سيناء، وبينها وبين الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها "إسرائيل"، وتوسعت في تلك الحفريات بعد سقوط الرئيس المصري السابق محمد مرسي عام 2013 مما اعتبرته مصر وكذلك "إسرائيل" خطراً عليها.

وهنا بدأت حرب هدم الأنفاق التي تربط قطاع غزة بمواقع مجاورة. فنفذت الحكومة المصرية عملية ملاحقة لتلك الأنفاق، وردمت العديد منها. وتبعتها "إسرائيل" التي اعتبرت أن الأنفاق باتت تشكل خطراً جدياً عليها بسبب استخدامها في التسلل إلى الأراضي التي تسيطر عليها، إضافة إلى تخزين وتصنيع الصواريخ فيها كما ادعت. وهذا ما استدعى نشوب الحرب الأخيرة «2014» بينها وبين تنظيمات المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها "حماس". وهي الحرب التي اشتعلت بذريعة إطلاق "حماس" صواريخها على "إسرائيل"، فشرعت الدولة الصهيونية بقصف جوي وبري معاكس لقطاع غزة، سرعان ما طورته إلى حرب برية في شمال وشرق غزة، ساعية لتدمير تلك الأنفاق الموجودة هناك، وذلك ضمن مخطط استراتيجي أعد مسبقاً، وكان فحسب ينتظر اللحظة الملائمة للتنفيذ.

وادعت "إسرائيل" أنها قد دمرت معظم الأنفاق التي توفرت لديها معلومات عن وجودها في غزة، والتي قدرتها بقرابة الأربعين نفقاً. ونظراً لاشتداد المخاوف

الإسرائيلية من استخدام الأنفاق من قبل الغزيّين ضدها، فقد أنشأت مدينة أنفاق يتدرب فيها الجنود الإسرائيليون على كيفية التعاطي مع الأنفاق، بحسب ما ذكرته صحيفة "الدستور" الأردنية في عددها الصادر في 14 كانون الأول 2014.

ولكن حرب الأنفاق لم تستخدم في فيتنام وفي غزة فحسب، إذ إنها قد استخدمت أيضاً –وعلى نطاق واسع– في سوريا. وقد بدأ استخدامها بعد اندلاع الحرب فيها في آذار 2011. وكانت القوات السورية قد أعلنت أكثر من مرة، عن اكتشافها وتدميرها أنفاقاً في المناطق المحيطة بدمشق، والقريبة من حمص، وفي القصير، وفي عدرا العمالية، وفي مواقع أخرى. وكانت هناك أنفاق تربط الغوطة الدمشقية وريف دمشق، بوسط العاصمة السورية، لكن القوات السورية سرعان ما اكتشفتها ودمرتها.

إلا أن بعض تلك الأنفاق قد أفلتت في حالات قليلة من القوات السورية، فاستخدمتها المعارضة المسلحة لإلحاق ضربات بالسوريين، كان أبرزها تفجير المعارضة لنفق تحت فندق في حلب قبل بضعة أسابيع، وآخرها تفجير نفق قبل مدة قصيرة، تحت مركز لقوات الأمن السورية في حلب أيضاً، أودى بحياة العديدين. وكان أحدث تفجير للأنفاق في حلب التي كثرت فيها الأنفاق، قد وقع في 6 كانون الأول 2014، حيث تم تفجير نفق يقع تحت موقع للمؤيدين للحكومة السورية، أدى لمقتل عشرات من المدنيين والعسكريين. ويرجح وجود مزيد من الأنفاق في الأراضي السورية تستخدمها المعارضة في عملياتها، وفي تنقلها بين بعض المواقع، وبعضها يقود إلى خارج الحدود، يستخدم في إدخال السلاح بعيداً عن أنظار المراقبة السورية.

ولا يستبعد المراقبون وجود أنفاق تربط بين الحدود اللبنانية والحدود السورية كما في مدينة عرسال القريبة من الحدود بين البلدين. فلم يفهم أحد كيف ظهر فجأة 1500 مسلح من "داعش" و"النصرة" «قال بعضهم إن العدد خمسة آلاف مسلح»

في عرسال، وفسر بعضهم ذلك بأن هؤلاء قد جاءوا كلاجئين سوريين. ولكن اللاجئين لا يأتون مسلحين، ويصلون كعائلات وبالكاد يحملون معهم ملابسهم. فكيف ظهر السلاح بين أيديهم فجأة، إلا إذا كان هناك تموين من الداخل اللبناني، أو نفق بين البلدين هُرّبت الأسلحة من خلاله.

❖ **الحرب حول سدود المياه**

كانت تركيا قد هددت في الماضي ببناء بعض السدود على نهري دجلة والفرات مما أدى إلى توتر لأكثر من مرة بين تركيا وكل من سوريا التي يمر في أراضيها أحد النهرين، والعراق التي يمر النهران عبر أراضيها.

وكادت تشتعل حرب قبل سنتين، بين أثيوبيا من ناحية، ومصر والسودان من ناحية أخرى، بسبب عزم أثيوبيا بناء سد كبير على نهر النيل الذي يمر في كل من السودان ومصر. وتأزمت الأمور كثيراً بين تلك الدول في عهد الرئيس مرسي، إلا أنّها عادت للانفراج بعد رحيله وإجراء محادثات بين تلك الدول لتقاسم المياه بطريقة عادلة.

ولكن قضية السدود عادت لتشتعل مرة أخرى، في هذه المرة بين الحكومة العراقية وتنظيم داعش الذي كان يخوض قتالاً معها في صحراء الأنبار. ففي ذلك الموقع تقع مدينة حديثة التي يوجد بقربها واحد من أكبر السدود العراقية. فكانت "داعش" تحاول السيطرة على ذلك السد مهددة بإغراق الأراضي بمياهه أو حجبها عن مناطق عديدة في العراق. ولكن القوات العراقية استطاعت الحيلولة بين "داعش" والوصول إلى ذلك السد، فتم تجنب الخطر هناك.

ولكن الخطر عاد للظهور في موقع آخر بعد أن سيطرت "داعش" منذ شهر حزيران 2014 على محافظة نينوى وعاصمتها الموصل، حيث يوجد سد الموصل الكبير، أكبر السدود العراقية، غير البعيد عن المدينة.

وسيطرت "داعش" على ذلك السد مهددة مرة أخرى بتفجيره واغراق الأراضي العراقية بالمياه، أو بحجبها عن أجزاء كبرى من العراق. ولما كان إقليم "كردستان العراق" من المتضررين من ذلك لو نفذت "داعش" تهديدها، فقد انبرت قوات البيشمركة الكردية لمقاتلة قوات "داعش"، مما أدى في نهاية الأمر إلى استعادة السيطرة على السد سيطرة تامة. وبهذا انتهت ولو إلى حين، حرب السدود في هذه المنطقة.

❖ **مهاجمة السجون**

وكان من أبرز السمات التي ميزت هذه المرحلة من الصراع، في هذا العقد الأخير من هذا القرن، التوجه لمهاجمة السجون ضمن الفعاليات القتالية الجارية في مصر والعراق واليمن وسوريا، ومؤخراً في نيجيريا.

وفي التاريخ الماضي، كانت هناك عمليات كثيرة في مهاجمة السجون أثناء الثورات. لكن أبرزها كان مهاجمة سجن الباستيل في فرنسا أثناء الثورة الفرنسية الكبرى في نهايات القرن الثامن عشر. واقتداء بمهاجمة الثوار الفرنسيين سجنَ الباستيل، فقد هاجم المنتفضون على الرئيس مبارك في شهر شباط 2011، سجن وادي النطرون في مصر وسجوناً مصرية أخرى.

وقام بتنفيذ الهجوم على سجن وادي النطرون، مجموعة من "الإخوان المسلمين". وشاركهم في الهجوم، كما تقول التقارير، مقاتلون من حركة حماس المنبثقة عن "الإخوان المسلمين". وأدى الهجوم إلى مقتل عدد من الحراس والمساجين، لكنه حقق أهم أهدافه، وهو إطلاق سراح د.محمد مرسي الذي كان مسجوناً هناك، مما مكنه من الترشح للرئاسة، وفوزه فيها بعد أن بات منافسه الأوحد في الدورة الثانية للانتخابات أحمد شفيق، أحد أقطاب عهد الرئيس المعزول حسني مبارك، مما دفع اليساريين والقوميين والاشتراكيين «إضافة إلى "الإخوان المسلمين"» لمنح أصواتهم لمرسي الذي شُبّه بالكوليرا، تجنباً لفوز منافسه أحمد شفيق الذي شُبّه بالطاعون.

ومن أبرز عمليات مهاجمة السجون في هذه المرحلة من التاريخ الحديث، كانت مهاجمة "دولة العراق الإسلامية" في بدايات عام 2014 سجنَ أبو غريب في أطراف بغداد، وهو أكبر السجون العراقية. وأدى الهجوم إلى مقتل عدد من الحراس والسجناء، لكنه أنتج أيضاً تحرير عدد من سجناء "دولة العراق الإسلامية" «داعش» كانوا موجودين في ذلك السجن، ولم يعرف عددهم بالضبط، لكن الأرقام التي ترددت، تراوحت بين خمسين وخمسمئة سجين "داعشي" انضموا جميعاً إلى صفوف المقاتلين في "داعش". وهاجمت "داعش" سجوناً أخرى في تواريخ مختلفة، لكن أكثرها أهمية كان مهاجمة سجن أبو غريب، أكبر السجون العراقية.

ولم يخلُ اليمن من عمليات مهاجمة واقتحام السجون بما فيها السجن المركزي في صنعاء، إذ باتت مهاجمة السجون جزءاً من الحرب على النظام القائم، وبهدف تحرير السجناء الذين ينضمون إلى صفوف المتمردين.

وفي مدينة حلب، كبرى المدن السورية بعد دمشق، حاصرت المعارضة السورية المسلحة السجن الكبير في المدينة وحاولت مراراً اقتحامه. وقيل إن الطرفين تبادلا السيطرة عليه لبعض الوقت، لكن القوات السورية كانت وما زالت هي المهيمنة على الأمور في سجن حلب ومحيطه بسبب أهميته الاستراتيجية.

وانتقلت عملية مهاجمة السجون مؤخراً إلى إفريقيا، حيث قامت "بوكو حرام" في السادس من كانون الأول 2014 بمهاجمة سجن في إحدى المدن النيجيرية وقامت بتحرير مئتي سجين منه.

❖ **قطع الرؤوس**

كان في الماضي البعيد يجري قطع الرؤوس أثناء مراحل القتال في حرب ما. وقد حدث ذلك في مرحلة الفتوحات الإسلامية في القرن الأول الهجري، عندما كان السيف هو السلاح الرئيسي المستخدم في المعارك. ولكن في غير حالات المعارك

والقتال، لم تكن تجري عمليات قطع رؤوس إلا في معرض العقاب على فعل جرمي.

وفي عهد الخلفاء الأمويين والعباسيين، كانت تتم عملية قطع بعض الرؤوس في معرض العقاب أو التخلص من خصم غير مرغوب فيه. وكان يتم عندئذ قطع الرأس على يد سياف الخليفة الذي غالباً ما يسمى "مسرور". وبعد الخلفاء العباسيين، وفي خلال هجمة المغول على بغداد، قطع المغول عشرات الرؤوس وألقوا بالجثث في نهر دجلة.

ووقعت عمليات قطع رؤوس أخرى، خصوصاً في القرون الوسطى أثناء الحروب التي عرفتها دول أوروبا فيما بينها، حيث كان يجري قطع الرؤوس ضمن عمليات قتالية في ساحة الحرب.

وكانت من أبرز عمليات قطع الرؤوس، هي تلك التي جرت في فرنسا باستخدام "الجيلوتين"، على إثر الثورة الفرنسية، حيث تم قطع رأس الملك شارل السادس عشر، والملكة ماريا تريزا التي طالبت الشعب الفرنسي الجائع، بتناول البسكويت إذا لم يجدوا الخبز!

وما زالت المملكة السعودية تستخدم قطع الرأس كوسيلة عقابية شرط صدور حكم من المحكمة يأمر بقطع رأس المتهم عقاباً له على ذنب اقترفه وتجرمه قوانين المملكة. وقد جرى في شهر تشرين الثاني 2014، قطع رأس فتاة فلبينية اتهمت بارتكاب فعل فاضح، بنشر صورتها بالملابس الداخلية على شبكة الإنترنت.

ولكن قضية قطع الرؤوس، عادت إلى الساحة في العقد الحالي من هذا القرن، حيث بدأت "النصرة" وبعدها "داعش" في استخدامها واللجوء إليها كعملية تكتيكية لا يقصد بها العقاب، بل إشاعة الذعر بين الناس لضمان طاعتهم. ولتحقيق غايتهم تلك، وهي إشاعة الذعر والرهبة بين الناس في المناطق التي يحتلونها، أخذوا يتعمدون تصوير عمليات قطع الرؤوس ويقومون ببث الفيديوهات على صفحات

التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، وكذلك على "يوتيوب". وللأسف يبادر بعض المواطنين، من باب الفذلكة أو التفلسف، إلى عرض مثل هذه الفيديوهات على صفحته، سواء تلك التي تصور قطع الرؤوس، أو التي تصور عمليات إعدام للأسرى والمدنيين بدم بارد، دون أن يدرك أنه بذلك إنما يخدم استراتيجية "داعش" و"النصرة" في بث الرعب بين الناس، وهو ما يريده هذان التنظيمان كعملية هادفة لبث ذلك الرعب بين الناس كجزء من استراتييجيتهما التي باتت واضحة.

❖ **العمليات الاستشهادية**

أهم ما تميزت به الحرب في العقدين الأول والثاني من هذا القرن، إضافة إلى قطع الرؤوس وإعدام الأسرى، هي العمليات الاستشهادية التي باتت سمة واضحة في معارك الحرب الحالية في سوريا، وفي العراق، بل وفي أفغانستان أيضاً.

وكانت العمليات الاستشهادية قد عُرفت في زمن الحشاشين، وكذلك خلال مرحلة ازدهار الحركات الفوضوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعادت للازدهار في الحرب العالمية الثانية والتي قادها "الكاميكازاي" اليابانيون، كما ورد تفصيلاً في الفصل الأول من هذا الكتاب. وها هي قد عادت للظهور على يد "داعش" في نهايات العقد الأول وبدايات العقد الثاني من القرن الحالي.

وقام بعدد من هذه العمليات الاستشهادية مقاتلون من "النصرة" و"داعش"، وأيضاً من حزب الله الذي بات يشارك في القتال في سوريا. وإذا كان هؤلاء قد مارسوها في سوريا في الأعوام الأخيرة، فإن "دولة العراق الإسلامية" «التنظيم الأم لـ"داعش"» باشرت في ممارسة هذه العمليات في العراق منذ العام 2006، فهي لم تكن تكتفي بتفجير السيارات في مواقع عامة، بل لجأت أيضاً لتنفيذ العديد من العمليات الانتحارية التي يقوم بها مقاتلون متزنرون بالأحزمة الناسفة، ويفجرون أنفسهم في وسط المصلين في الحسينيات في بغداد وكربلاء، أو في سرادقات العزاء.

ونُفذت عمليات استشهادية مشابهة في أفغانستان منذ قيام الأميركيين بغزو القطر الأفغاني، وكان آخرها وأحدثها، التفجير الانتحاري الذي نفذه في 11 كانون الأول 2014، مقاتل تزنّر بحزام ناسف، وفجر نفسه في مدرسة ثانوية فرنسية، حيث قتل عدداً من الموجودين لمشاهدة مسرحية أعدّها طلبة المدرسة. وكان مواطن ألماني من بين القتلى، كما جُرح عشرون من الحضور. وكان قد سبق ذلك بأيام تفجير قام به انتحاري آخر في مكتب لأحد مديري الأمن العام.

❖ **إعدام الأسرى**

وهذه واحدة من السمات البشعة التي اتسمت بها الحرب في سوريا في السنوات الثلاث الماضية. وقد نفذت جبهة النصرة وتبعتها "داعش" عمليات قتلت فيها العديد من الجنود الأسرى. ولعل أبشع تلك العمليات، قيامهم في منتصف شهر حزيران 2014، بإعدام أكثر من ألف جندي عراقي «وقيل 1700» بسبب انتمائهم لطائفة الشيعة.

***

وبعد..

ما الحل لهذه الموجة المغولية الجديدة التي تجتاح العالم العربي؟

لا حل إلا بعودة العقل إلى قادة العرب، الخليجيين قبل الآخرين، فالتهديد "الداعشي" يطال الجميع، وها هو بات يطال لبنان بعد سوريا والعراق، ولا أحد يعلم من هم القادمون على لائحة التهديد، خصوصاً أن الأخبار تناقلت بياناً لـ"داعش" يهدد فيه الكويت أيضاً. كما هدّد أبو بكر البغدادي في أحد خطاباته الأخيرة كلاً من مصر وليبيا والجزائر، والسعودية أيضاً.

(3)

حرب لتغيير النظام العلماني في سوريا، تجابهها مساعٍ لتأسيس قاعدة جديدة لـ"القاعدة" هي "داعش"

منذ قرابة العام، وتحديداً منذ منتصف شهر أيار 2013، بدأت في كتابة سلسلة المقالات المعنونة بـ"أسئلة تحتاج إلى إجابات حول الواقع العربي والربيع العربي".

وكان السؤال الأول الذي طرحته: "لماذا تفجر الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، ولم تشهد مثله دول الخليج؟!". وكان موضوع السؤال الثاني، بعد أن دخلت الحرب في سوريا عامها الثالث:"هل ما يجري في سوريا حرب حسم أم حرب استنزاف؟!"، ذلك أن دخول الحرب عامها الثالث، أوحى بأنها حرب ممتدة في الزمن، وحرب غير قابلة للحسم، لأن الحسم يلغي عنصر الامتداد في الزمن الذي هو من أهم عناصر حروب الاستنزاف.

وبما أن حروب الاستنزاف الممتدة في الزمن، هي أيضاً حروب بحاجة لمن يمولها، فقد بدأ يتجلى أمامي تدريجياً السبب في عدم انطلاق "الربيع العربي" في دول الخليج العربي، ذلك أنها الممول، أي العنصر الثالث في عناصر حرب الاستنزاف «الامتداد في الزمن، وعدم الحسم، ووجود الجهة الممولة والقادرة بالتالي على إطالة أمد الحرب».

فمع دخول الحرب في سوريا عامها الثالث، بدأ يتجلى للمراقبين أن خللاً ما لامس الخطة المرسومة لسوريا، والتي كانت تفترض حرباً بين الجيش السوري الرسمي والجيش السوري الحر المنشق عن الجيش الوطني، ربما يؤازرهم فيها فئة قليلة من المتطوعين القادمين من العالم العربي.

لكن تبين تدريجياً أن المتطوعين لم يشكلوا فئة قليلة، بل شكلوا فئة كبيرة، ازداد عددها تدريجياً، مع ظهور المؤشرات العديدة على أن الكثيرين منهم قدموا من دول

غير عربية، مثل الشيشان وإفريقيا وأفغانستان وباكستان وأستراليا ودول أوروبا، إضافة إلى أن قسماً من القادمين من العالم العربي، ومن خارجه أيضاً، كانت لديهم أجندة تختلف عن الأجندة المرسومة لسوريا، وهي إسقاط النظام العلماني لإحلال نظام إسلامي يتسم بالسلفية بل وربما بالوهابية محله. إذ كان لدى هؤلاء توجه لإحلال سلطة تنتمي لـ"القاعدة" التي مقرها الرئيسي في أفغانستان.

وكانت حركة الانشقاق بين "النصرة" و"داعش" المنتميتين رسمياً لـ"القاعدة"، وما فضحه ذلك الانشقاق من نوايا وأسرار لدى الفريقين، أول من كشف عن وجود الساعين لتوجه خبيث كهذا، مما أدى إلى حدوث شرخ، بل انحراف عن الأهداف الأولية والأساسية لتلك الحرب التي أريد لها أن تكون حرباً ممتدة في الزمن، لا أن تكون حرباً حاسمة تسعى لاستبدال نظام يعتمد أسس ومفاهيم تنظيم القاعدة بالنظام العلماني.

ومما زاد الطين بلة، أن هاتين المجموعتين اللتين ضمتا أيضاً عدداً من المرتزقة، قد نفذتا أعمالاً همجية لا تقبل بها مفاهيم الحضارة الحديثة، ومنها اغتصاب النساء، وقتل الأسرى بدم بارد خلافاً للمواثيق الدولية حول كيفية معاملة الأسرى، إضافة إلى قطع رؤوس كل من يخالفهم الرأي أو المعتقَد.

ولم يخجل أولئك مما نفذوه من أعمال وحشية، بل سعوا ضمن استراتيجية مدروسة ومقررة، للترويج لتلك التصرفات، عبر تصوير عمليات قطع الرؤوس وقتل الأسرى، وعرض الفيديوهات المصورة على موقع "يوتيوب" كي يراها القاصي والداني. وكان في اعتقادهم، أنهم بذلك يخدمون قضيتهم بإلقاء الرعب في نفوس الجنود السوريين، مما سيدفع هؤلاء الجنود للتخاذل في القتال، أو للفرار من الخدمة العسكرية. لكن النتيجة جاءت عكسية، إذ أدت إلى استبسال الجندي السوري في القتال، لإدراكه أن الوقوع في الأسر يعني الموت المؤكد بعد معاناة مضنية في

الأسر، مما جعله يفضل القتال بكل قوته ولآخر قطرة في دمه، على الفرار أو الوقوع في الأسر الذي غالباً ما ينتهي بإعدامه.

وقد أثارت هذه الأعمال الوحشية بلا مبرر، المخاوف لدى العديد من الدول العربية وخصوصاً دول الجوار. كما أثار تناميها مخاوف الدول الغربية خصوصاً بعد ملاحظتها انضمام عدد من رعاياها الذين أُقنعوا باعتناق الإسلام، إلى قوات "القاعدة" المقاتلة في سوريا، مما باتوا يخشون معه سلوك اولئك العائدين منهم إلى بلادهم واحتمالات قيامهم بأعمال تخريبية تدربوا عليها في ساحة القتال السورية.

ونتيجة لذلك جرت إعادة نظر واضحة في مواقف الدول الغربية من الحرب الجارية في سوريا. فالحرب التي أريد لها أن تكون حرباً طويلة ممتدة في الزمن، لم يعودوا راغبين في امتدادها طويلاً في الزمن، نتيجة إدراكهم المتنامي أن الامتداد في الزمن، إنما يعني تجهيز وتدريب مزيد من المقاتلين القادمين من بلادهم، مما سيفرز مزيداً من الخطر على الدول الغربية، كما يعني أيضاً اتساع رقعة المناطق التي تسيطر عليها "القاعدة"، وهذا يؤدي إلى احتمالات أقوى لسيطرة "القاعدة" وجبهة النصرة «أو"داعش"»، على مقادير الأمور في سوريا، لو أتيح لهؤلاء النجاح في إسقاط النظام العلماني فيها.

وبدأ تيار في الولايات المتحدة خصوصاً، يرى في بقاء الرئيس الأسد على رأس السلطة، أفضل كثيراً من حلول رجال "القاعدة" في مركز المسؤولية في دمشق. وبطبيعة الحال كان هناك رأي معاكس في الحزب الجمهوري يقوده السناتور المتزمت جون ماكين، يطالب، لا بتقديم مزيد من الدعم فحسب للمسلحين السوريين المتمردين، بل يحث على مشاركة الطيران الأميركي في القتال ضد الجيش السوري.

إلا أن الحسم في هذا القرار كان للإدارة الأميركية الديمقراطية التي يقودها الرئيس أوباما، الذي رأى عكس ذلك، رغم رغبته في الحصول على بعض التنازلات

لمصلحة التيار الإسلامي، لإنقاذ ماء الوجه من ناحية، ولإرضاء حليفته السعودية من ناحية أخرى. وهكذا بنى آمالاً كباراً على مؤتمر "جنيف2" الذي فشل في تحقيق الأهداف الأميركية. ثم بناها على التطورات في أوكرانيا على أمل الحصول على تنازلات من روسيا، ودفعها لممارسة بعض الضغوط على سوريا لتقديم بعض التنازلات، لا كل التنازلات المرجوة منها.

لكن روسيا لم تخفها قضية الانشغال بأوكرانيا، وبالتالي لم تقدم التنازلات المطلوبة، بل سعت لتقوية شوكة القوات السورية بإرسال دفعة سريعة من طائرات حديثة، إضافة إلى جسر جوي من طائرات "الأنتونوف"، كان ناشطاً على مدى شهرين في نقل مزيد من العتاد والسلاح إلى الجيش لسوري، كما رددت بعض التقارير الإخبارية والحوارات السياسية على بعض القنوات الفضائية.

وهكذا بات الأمل الآن معولاً على "جنيف3" القادم لا محالة وفي جعبته مهمتان أساسيتان: الأولى الوصول إلى حل سياسي سلمي يحقق جزءاً ولو يسيراً من مطالب الإسلاميين الممثلين بالجبهة الإسلامية والجيش السوري الحر، وذلك إرضاء لهم وإنقاذاً لماء الوجه؛ والثانية وضع حد لتنامي قوة المعارضة المتشددة المتمثلة بالمجموعات المنتمية إلى "القاعدة"، خصوصاً بعد انقسامها إلى فئتين وظهور "داعش" الأكثر تشدداً ووحشية بين فصائل المعارضة المسلحة، كما كررت مراراً.. فالجانب الثاني أمر بات شبه متفق عليه من قبل الأميركيين، والروس، والسعوديين، والسوريين بطبيعة الحال الذين لا يكنّون الود لتلك الجماعات. وبقي الاتفاق على مدى وحجم التنازلات التي ستقدَّم للإسلاميين "المعتدلين" تطبيقاً للبند الأول في التوجه الجديد.

فالمخاوف الغربية من تنامي قوة "القاعدة" في سوريا واحتمالات تحولها إلى أفغانستان أخرى، قد ازدادت وضوحاً مع مرور الزمن. ففرنسا وبريطانيا بدأتا تراقبان رعاياهما الذاهبين إلى سوريا أو العائدين منها. ودول أخرى هددت بسحب

الجنسية من هؤلاء، وكان أبرزهم وأكثرهم حماسةً أستراليا التي هددت رسمياً بسحب الجنسية من رعاياها الذين يقاتلون في سوريا. وأكدت على ذلك بشكل واضح وحازم، عندما منعت من السفر، سيدة أسترالية كانت تهم بركوب الطائرة بصحبة أولادها الأربعة، رغبة منها في السفر إلى سوريا للالتحاق بزوجها الذي يقاتل هناك.

ولكن الأمر الذي كان في غاية الوضوح في هذا الاتجاه، كان تصريحات جيمس كومي، مدير مكتب التحقيقات الفدرالية الأميركية "FBI"، والتي عبر فيها عن مخاوفه من تنامي أعداد غير السوريين الموجودين في الساحة السورية واصفا أعدادهم بالآلاف.. وقال إن مثل هذا قد حدث في السابق في أفغانستان عام 1980 وأدى إلى ظهور "القاعدة" التي قامت، كما قال، بتفجير البرجين في نيويورك، في 9 أيلول 2001. وهو لا يريد أن يتكرر ذلك الآن، معرباً عن مخاوفه من تنامي "القاعدة" في سوريا.

وركز كومي على مخاوفه ممن سماهم "الذئاب المنفردة"، الذين تدربوا على كيفية اعداد المتفجرات. فمع أنهم قد بنوا لأنفسهم قناعات متأثرة بأفكار "القاعدة"، إلا أنّهم لصعوبة التواصل مع ذلك التنظيم، يعملون منفردين، وبتمويل ذاتي، ومجهود ذاتي أيضاً في إعداد بعض المتفجرات بشكل بدائي. فهؤلاء قد باتوا يشكلون خطراً على الأمن الأميركي. والمثال الذي يذكر على هؤلاء، هي العملية التي نفذت في بوسطن قبل عام، خلال مسابقة للركض، ونفذها شقيقان قتل أحدهما وبات الآخر يواجه المحاكمة الآن.

والأمر الآخر الذي بدا أكثر وضوحاً، هو تجاهل الرئيس أوباما لمطلب أحمد الجربا بتزويده بأسلحة نوعية أبرزها صواريخ محمولة مضادة للطائرات، افترض بأنها ستحقق توازناً عسكرياً على أرض المعركة، لكونها ستلحق الشلل بغارات الطائرات السورية العسكرية.

ووعد الجربا بأنه يضمن عدم وصولها إلى الأيدي الخاطئة، أي إلى المجموعات المنتمية إلى "القاعدة". ولكن الرئيس أوباما اكتفى بالموافقة على قرار للكونجرس الأميركي بتزويد المعارضة بأسلحة محدودة الفعالية وقيمتها لا تزيد عن 27 مليون دولار، وهو مبلغ زهيد لحرب كهذه، رغم وجود احتمال لم يؤكد، بأن تتضمن صواريخ "تاو" أو "لاو" المضادة للدبابات، علماً أن شحنة كهذه من الصواريخ قد سبق إرسالها للمعارضة التي وعدت بعدم وصولها إلى الأيدي الخاطئة، ومع ذلك أثبتت التطورات وصول بعضها إلى تلك الأيدي الموصوفة بالخاطئة، وهكذا خرج أحمد الجربا بخفي حنين؛ أحد الخفين كان شحنة صغيرة من الأسلحة العادية، والخف الثاني منح ممثلي الجربا في أميركا مركز البعثة الدبلوماسية.

وما يعزز وجود المخاوف الأميركية من تنامي قوة "القاعدة" في سوريا ودول أخرى، هو مشاركة بعثة من الخبراء الأميركيين في توجيه دفة القتال ضد أنصار "القاعدة" في مدينتَي شبوة وأبين اليمنيتين، حيث تنامت قوة "القاعدة" كثيراً. وكذلك إرسالها خبراء إلى نيجيريا للمساعدة في تحرير أكثر من مئتي فتاة نيجيرية اختُطفن من مدارسهن من قبل جماعات "بوكو حرام" الجهادية النيجرية، وقيام بريطانيا أيضاً بإرسال خبراء للمساعدة في الهدف النيجيري نفسه، بل وإعلان الولايات المتحدة استعدادها لتدريب قوات عراقية على الأراضي الأردنية، بهدف مساعدتها على مقاتلة "داعش" العراقية، إضافة إلى وجود قوات فرنسية في إفريقيا الوسطى وفي مالي لمقاتلة تنظيمات تكفيرية جهادية قاعدية كهذه.

وهذا كله يشكل مؤشرات واضحة على صحوة، ولو متأخرة، في الدول الغربية والأميركية تحديداً، ووضوح رؤيتهم تجاه خطر "القاعدة" الذي يعززه تواصل القتال في سوريا، تاركاً المجال لـ"داعش" و"النصرة" لتجنيد مزيد من الرجال مع كل يوم يمضي دون الوصول إلى حل عادل ومقنع لتلك الحرب، يضمن بقاء النظام العلماني، ويرفض وصول "القاعدة" إلى السلطة، بل ويرفض أيضاً انفراد التيارات

السلفية الوهابية فيها، لما تنطوي عليه أفكارهم من احتمالات التحول تدريجياً، إلى ما هو أشد من السلفية والوهابية التي تشكل أرضاً خصبة قابلة للتحول إلى ما هو أبعد من ذلك. ألم يبدأ الأمر في أفغانستان بمقاتلين سلفيين وهابيين، تحولوا بعد ذلك بقليل إلى "القاعدة" التي بات العالم كله يعاني منها؟

وهكذا يتبين تدريجياً للمراقبين، أن الحرب في سوريا التي أريد لها أن تكون حرب استنزاف طويلة، تنتهي في نهاية المطاف باستبدال نظام أقل علمانية وأقل ممانعة للحلول السلمية الاستسلامية بالنظام العلماني، قد بدأت تبدل مسارها مضطرة، نظراً لاكتشافها بأن ما يجري فعلاً على أرض الواقع، هو استبدال نظام يدين بالولاء لأفكار "القاعدة" –وتأسيس قاعدة جديدة لـ"القاعدة"– بالنظام العلماني، مع احتمالات تزداد وضوحاً كل يوم، بأن من سيسيطر على مقاليد الأمور في نهاية المطاف، قد يكون "داعش"؛ الجناح الأكثر تشدداً وهمجية ووحشية من بين أجنحة "القاعدة".

(4)
الاحتمالات الخمسة لكيفية انتهاء الحرب في سوريا

موجة "الربيع العربي" التي حملت الويلات لدول عربية عدة، تمثلت في أبشع صورها في الحرب التي أشعلت في سوريا منذ ثلاث سنوات، ودخلت الآن عامها الرابع.

ولكن ما التوقعات التي يمكن أن تنتهي بها تلك الحرب المشؤومة؟

هناك خمسة توقعات محتملة لكيفية انقضائها، أو لوضع حد لمأساتها. وهذه الاحتمالات هي:

1. أن تنتهي الحرب بانتصار المتمردين المسلحين والموصوفين بالمتمردين المعتدلين، فتسيطر الجبهة الإسلامية على مقادير الأمور.
2. أن تنتهي بانتصار الجناح المتطرف بين أولئك المسلحين، أي بانتصار "داعش"، وسيطرتها على مقاليد الأمور.
3. أن ينجح الجيش السوري والسلطة الرسمية السورية، في قمع التمرد والسيطرة على مقاليد الأمور في جميع الأراضي السورية.
4. ألا ينجح أي من الأطراف الثلاثة في حسم الحرب بشكل أو بآخر، فتمضي الحرب قدماً كحرب استنزاف لزمن طويل.
5. أن تتقسم البلاد بين الأطراف المتقاتلة، فتنشأ دول عدة على أراضي الجمهورية السورية.

***

الاحتمال الأول، قد يقود إلى انتهاء الحرب ضد الجيش السوري النظامي، إلا أنّه لن يؤدي إلى نهاية الاضطراب في سوريا. ذلك أن المعارضة المسلحة المعتدلة نسبياً، والمسماة الآن "الجبهة الإسلامية"، تتألف من ثلاثة أطراف، ويمكن إضافة

طرف رابع لها. إذ سرعان ما سيدبّ الخلاف بينها حول من سيملك الكلمة الفاصلة في مستقبل الحكم، بعد سقوط النظام الحالي، هذا إذا نجحت فعلاً في إسقاطه.

والفئات الثلاث هي:

1. الجيش السوري الحر، المنشق عن الجيش السوري النظامي، ويشعر أنه الأولى بالسيطرة على مقاليد الأمور، خصوصاً وأن أعضاءه كلهم من السوريين. ولكن بعد مواجهته سلسلة من الانشقاقات وانضمام بعض ألويته إلى جيش الإسلام السلفي، بات يشعر بالوهن رغم المحاولات المبذولة لإعادة ترتيب صفوفه.

2. جيش الإسلام بقيادة زهران علوش. وهو الجيش المدعوم من السعودية، وفيه العديد من الوهابيين السعوديين وعدد آخر من دول أخرى ينضوون تحت لواء السلفية الوهابية. وهؤلاء قد يكونون قادرين، بالتعاون مع الأطراف الأخرى في الجبهة الإسلامية التي يشكل جيش الإسلام نواتها، على المساهمة في تحقيق بعض الإنجازات العسكرية لمصلحة المسلحين المعتدلين نسبياً، لكنهم سوف يعجزون، رغم عددهم الكبير، عن السيطرة منفردين على مقاليد الأمور، لكون العديد من مقاتليهم غير سوريين.

3. الإخوان المسلمون وغيرهم من المقاتلين المموّلين من قطر. ولا تعرف على وجه الدقة أسماء الألوية التي تنتمي إلى هذه المجموعة، ويذكر أحياناً أن من بينها كتائب الحبيب المصطفى، وكتائب الفاروق، وكذلك كتائب أحرار الشام التي تنسب أحياناً لمجموعة الإخوان المسلمين. ويقدر عدد هذه الفئة الأخيرة وحدها بأكثر من أربعين ألف مقاتل بحسب بعض الروايات.

أما الفئة الرابعة التي يمكن إضافتها، على أساس ما يجري الآن على أرض الواقع، فهي جبهة النصرة المنتمية لتنظيم القاعدة. فهذه المجموعة، رغم خلافات طويلة بينها وبين مكونات الجبهة الإسلامية، قد انضوت الآن كفئة مقاتلة إلى جانب مقاتلي الجبهة، سواء كانت تقاتل الجيشَ السوري الرسمي، أم قوات "داعش".

وقد بدأ التحول التدريجي في موقف جبهة النصرة منذ أن دب الخلاف بين أميرها أبو محمد الجولاني، وأمير "داعش" أبو بكر البغدادي، فكرس انفصالهما ذاك، الانقسام بين "النصرة" و"داعش". وهكذا تحولت "النصرة" إلى القتال جنباً إلى جنب مع مقاتلي الجبهة الإسلامية، سواء ضد الجيش السوري الوطني، أو ضد قوات شقيقتها السابقة "داعش".

فالخلاف بين السعودية ومن ورائها الإمارات والبحرين من ناحية، وقطر من ناحية أخرى التي قد تكون متحالفة من تحت الطاولة مع تركيا الاتجاه الإخواني، وهو الاتجاه الذي بات من المعلوم أن قطر تدعمه، سوف يؤدي إلى نشوء حالة من عدم الاستقرار، وبالتالي إلى صراع بين الفئتين المتخاصمتين والمختلفتين في وجهة نظرهما نحو الوضع في كل من سوريا ومصر، إضافة إلى وجود الطرف الثالث «الجيش السوري الحر»، بل والطرف الرابع «جبهة النصرة».

وهذا كله يعني أن انتصار هذه الفئة من المسلحين 'الموصوفين بالمعتدلين، والمنضوية بأطرافها المتعددة تحت لواء ما يسمى "الجبهة الإسلامية" بقيادة زهران علوش، قد يؤدي في مرحلة ما إلى إنهاء الصراع مع الحكومة السورية ومع قواتها المسلحة، لكنه لن يفرز نظاماً جديداً متآلفاً متناسقاً ومستقراً، بل سيفرز نظاماً متصارعاً بين التيارات المختلفة، وخصوصاً بين مناصري قطر ومناصري السعودية. فالصراع السياسي بين الطرفين، قد يتحول إلى نزاع مسلح ودموي بين هذه الأطراف مترامية الاتجاهات، مما يعني انتهاء الحرب بشكلها الحالي، مع نشوب حرب جديدة بشكل آخر.

أما الاحتمال الثاني، فهو سيطرة التيار المتشدد بين المعارضة المسلحة، على مقاليد البلاد، وهذا التيار مكون من تنظيم داعش الأكثر تشدداً وتطرفاً من بقية الفصائل. ومع ذلك فإن سيطرته على مقاليد الأمور في سوريا، لن يؤدي إلى السلام والاستقرار فيها.

والواقع أن سيطرة المسلحين المتشددين على مقاليد الأمور، إذا ضعف الجانب السوري الرسمي، هو احتمال أقوى من احتمال سيطرة الجبهة الإسلامية عليها. فـ"داعش" لديها مقاتلون أكثر شدة وبأساً وتنظيماً من مقاتلي الجبهة الإسلامية، إضافة إلى وجود الروح الاستشهادية لدى المنتمين إليها، وهي ميزة لا يتمتع بها إلا عدد قليل ومحدود من رجال الجبهة الإسلامية، ومن المقاتلين المنتمين لجبهة النصرة المتحالفة إلى حد ما مع الجبهة الإسلامية، وربما بين عدد قليل من المنتمين لحركة الإخوان المسلمين.

كما أن تطورات القتال على العديد من الجبهات، تكشف يومياً عن مدى القدرات الغريبة والمتفوقة لدى قوات "داعش". فهم يقاتلون الجيش العراقي في الأنبار، وهو الجيش الذي كان معروفاً بشدته وبأسه في عهد الرئيس صدام، ومع ذلك فشل ذلك الجيش في عهد المالكي في دحرهم، أو حتى في إخراجهم من مدينة الفالوجة. وهم يقاتلون الجيش العراقي أيضاً في شمال العراق، وكذلك قوات الأمن العراقية في داخل بغداد وفي العديد من المدن العراقية، عبر تفجير العديد من السيارات المفخخة يومياً. كما يقاتلون في الوقت نفسه الجيش السوري الوطني في قلب الوطن السوري، ويقاتلون الجبهة الإسلامية، بل وجبهة النصرة معها. وهم يقاتلون كل هؤلاء في آن واحد رغم تعدد الجبهات، بل وكثيراً ما يحققون انتصارات عليهم. وهناك أنباء غير مؤكدة، تفيد بأن قوات "داعش"، قد باتت قريبة من سجن أبو غريب الواقع على مشارف بغداد.

وتبقى مشكلة عدم الاستقرار قائمة إذا سيطر هذا التنظيم المتشدد «داعش» على مقاليد الأمور في سوريا. إذ يرجح عندئذ أن تتدخل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، للقتال ضد هذا التنظيم التي سيسعى إلى "أفغنة" سوريا، وهو ما لن ترغب فيه الولايات المتحدة التي قاتلت "القاعدة" و"طالبان" لسنوات في

أفغانستان، في مسعى منها لمنع سيطرة هذه الفئة الإسلامية المتشددة على ذلك البلد.

كما أن نجاح "داعش" في السيطرة على الدولة السورية، سيجعل الوضع أكثر خطراً وتهديداً، لا لسوريا فحسب، بل لدول الجوار أيضاً، إضافة إلى التهديد المتوقع للدول الغربية التي باتت تستشعر مخاطر الحرب في سوريا عليها، وها هي أستراليا «وكذلك عدد من الدول الأوروبية»، تقرر سحب جنسيتها من رعاياها الذين شاركوا في القتال في سوريا. كما شرعت بريطانيا في التحقيق مع الهيئة الدولية للإخوان المسلمين التي جعلت لندن مقراً لها. كما أعلن المغرب مؤخراً، عن إلقاء القبض على مجموعة مهمتها تدريب المقاتلين وإرسالهم إلى سوريا للقتال فيها، مع أنباء كثيرة ترجح أن عدداً كبيراً من الإسلاميين المتشددين الذين يقاتلون الآن في حلب، هم من الشيشان، مما يشكل خطراً آخرَ على مستقبل القوقاز في روسيا، بل وعلى روسيا نفسها.

ويبدو أن هذه المخاوف مجتمعة، وخصوصاً المخاوف من سيطرة "داعش" على مقاليد الأمور في سوريا «الاحتمال الثاني»، هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى المبادرة أخيراً إلى التعجيل بإعلان الحرب على الإرهاب، وتحديداً على "داعش"، وشجعت على تشكيل تحالف دولي لتحقيق هذا الهدف، خصوصاً أن الأميركيين قد لاحظوا التنامي السريع في قوة "داعش"، مما ساعدها على السيطرة السريعة على مساحات واسعة من الأراضي السورية والعراقية، وهو ما قد يؤهلها مستقبلاً لتحقيق الاحتمال الثاني «أي الوصول الى سدة الحكم»، لا في سوريا فحسب، بل في سوريا والعراق أيضاً.

***

أما الاحتمال الثالث لتلك الحرب، فهو نجاح القوات السورية في التغلب على المتمردين المسلحين بفئاتهم وانتماءاتهم كافة، وهو الاحتمال الذي يبدو الآن الأكثر

قدرة على التحقق. ولكن هذا الاحتمال سيؤدي إلى قلب موازين القوى، ليس في سوريا فحسب، بل على امتداد العديد من الدول العربية الأخرى. ذلك أن نجاح الحكومة السورية في تحقيق ذلك، سوف يؤدي إلى انتصار تيار الممانعة والمقاومة العربية للحلول الإسرائيلية الهزيلة، مما سيشجع دولاً عربية عدة على الالتحاق بركب الممانعة، ويصبح ذلك التيار بالتالي «تيار الدول الممانعة» هو التيار الأقوى في المنطقة. وفي ذلك ما فيه من عدم الرضى في صفوف دول الخليج، ومن خطر على المصالح الغربية وعلى "إسرائيل".

وخوفاً من نجاح هذا الاحتمال الذي بدأ يلوح في الأفق، أخذت الدول الغربية في الأيام الأخيرة، وفي مقدمتها أميركا، ومعها تركيا، في السماح بتدفق السلاح على المعارضة السورية «ولو بشكل محدود»، مما أدى إلى تحقق موجة جديدة من القتال ساعية لقلب الموازين العسكرية على الأرض السورية. فسيطرت المعارضة على مدينة كسب، بعد أن سيطر الجيش السوري على يبرود ورانكوس ومناطق أخرى في القلمون، في وقت شرع فيه مقاتلو المعارضة المسلحة، في محاولة للتقدم نحو اللاذقية أيضاً، في مسعى منهم لقطع طريق الإمداد لحلب، المدينة الكبرى الثانية في سوريا.

وتمثلت الهجمة من قبل المعارضة بشكل واضح، عندما كثفت المعارضة عدد قذائف الهاون التي تطلقها على بعض الأحياء في دمشق ملحقة أضراراً وضحايا، إضافة إلى تكثيف تفجير السيارات المفخخة في حمص، مع مساع متواصلة للسيطرة على مواقع حيوية في حلب، كمبنى المخابرات الجوية ومبان قريبة منه.

فهذا التطور المفاجئ، جاء خصوصاً عندما تبين أن تركيا تساعد المعارضة بشكل مكشوف أحياناً. وكان تدخلها أكثر وضوحاً، بالمساعدة التي قدمت لجبهة النصرة في مساعيها للسيطرة على مدينة كسب الحدودية مع تركيا والتي تقطنها

أغلبية أرمنية سبق أن تعرض أسلافها، في بدايات القرن الماضي، لاضطهاد تركي أدى إلى هروبهم من تركيا واللجوء إلى كسب.

ومع ذلك، فإن المساعدة الغربية للمعارضة المسلحة، لا تستطيع أن تتوسع كثيراً. فهي تسعى فحسب، كما يرجح المراقبون، لإعادة بعض التوازن بينها وبين القوات السورية الوطنية، تعزيزا لموقعها في مؤتمر "جنيف3" عندما يلتئم ذلك المؤتمر، بغية الحصول على بعض التنازلات من الجانب السوري الرسمي، بالموافقة على إشراك بعض المعتدلين من المعارضة السورية الممثلين وبعض الأعضاء من الجيش السوري الحر، وأعضاء آخرين يمثلون التيار الإسلامي الأكثر اعتدالاً، وذلك إرضاء للسعودية، على أن يرافق ذلك ترجيح إعادة انتخاب الرئيس بشار الأسد لدورة أخرى، ليبقى الرجل الأقوى في سوريا، ولكن على رأس حكومة ائتلافية، وهو الاقتراح الذي تدعو إليه إيران وروسيا، وباتت بعض الدول الغربية تميل إليه تخوفاً من انفراد التيارات الإسلامية، وخصوصاً المتشددة منها، في السيطرة على مقاليد الأمور في هذا البلد الذي ابتُلي بما يعتقد السوريون أنه مؤامرة لا أحد يعلم نهايتها.

ولكن في رؤية أخرى لبعض المحللين الآخرين، فإن إعادة تسليح مقاتلي المعارضة، لا تسعى فحسب لإعادة التوازن بين القوتين بغية تحقيق مكاسب في مؤتمر جنيف القادم، بل لإبقاء الحرب مشتعلة بين الطرفين إلى ما شاء الله. وهذا هو الاحتمال الرابع لمستقبل تلك الحرب البائسة. أي السعي لتحويلها إلى حرب استنزاف، أسوة بالحرب التي جرت بين العراق وإيران بين الأعوام 1980 و1988، والحرب اللبنانية الأهلية التي جرت بين الأعوام 1975 و1989.

وهذه واحدة من نهايتين سيئتين للمصير السوري. أما النهاية السيئة الأخرى، وهي الاحتمال الخامس، الاحتمال الأكثر سوءاً، فهي تقسيم سوريا إلى دويلات صغيرة، واحدة في الشمال تتصل بالأراضي العراقية لتشكل "إمارة إسلامية" تسيطر

عليها "داعش" وتكون عاصمتها حلب، وثانية كردية صغيرة تلتحق بإقليم كردستان العراقي بعد حين، وثالثة سنية تضم درعا وحمص وحماة ودمشق، ورابعة علوية على امتداد الساحل السوري، مع احتمال إنشاء دويلة خامسة للمسيحيين ابتداء من وادي النصارى وغيره من المواقع السورية التي يوجد فيها المسيحيون السوريون، وقد ينضم إليها أهالي السويداء من الدروز الموحدين. فهذا الحل سوف يرضي بعض الأطراف، بخاصة الطرفان الإسلاميان، ويشعرها بأنها قد حصلت على شيء ما نتيجة تلك الحرب، رغم ما في ذلك من تمزيق لسوريا وإرضاء لـ"إسرائيل".

والاحتمالان الأخيران، هما الاحتمالان الأكثر تفضيلاً لدى الولايات المتحدة و"إسرائيل"، حيث أنهما يؤديان إلى انشغال الدولة السورية لزمن طويل، عن "إسرائيل" وعن الدور السوري الممانع، كما يضعان حداً لاحتمالات الهلال الشيعي الذي تخشاه السعودية، لحصول تمزق في الاتصال الجغرافي بين الدول التي يُفترض انضواؤها ضمن الهلال الشيعي.

ولكن في المقابل، هما الاحتمالان الأكثر رفضاً من سوريا ومن حلفائها في إيران وفي روسيا الاتحادية اللتين تحبذان، بل وتسعيان، نحو تحقيق الاحتمال الثالث مع استعداد لتقديم بعض التنازلات بإشراك بعض أعضاء المعارضة السورية السلمية في الحكم، وربما إشراك نفر قليل آخر يمثل الجيش السوري الحر وبعض الفصائل من المسلحين المعتدلين.

وتتردد أنباء عن وجود حوار من وراء الستار بين السعودية وإيران بهدف تنسيق جهودهما، حول سوريا أولاً، وربما حول مستقبل المنطقة ككل ثانياً، وهو ما تمناه الكثيرون، وما عبرت شخصياً عنه عندما تساءلت: متى ستفجر إيران والسعودية قنبلتهما المشتركة، وهي قنبلة التفاهم فيما بينهما، بغية تأسيس "الشرق الأوسط الجديد"، وهو ليس الشرق الأوسط على الطراز الأميركي والذي مهد له بما سمي

زوراً وبهتاناً: "الربيع العربي"، بل هو شرق أوسط يسعى لظهور "القطب السادس" الأكبر في العالم، قطب الدول الشرق أوسطية، التي لا تضم تركيا و"إسرائيل".

فهذا هو الاحتمال السادس الذي قد يضع نهاية فعلية للحرب في سوريا، ويحول كل دول المنطقة تدريجياً إلى دول ممانعة، ليست ممانعة لمجرد حل استسلامي هزيل مع "إسرائيل"، بل ممانعة للوجود السرطاني الإسرائيلي في جسم هذه المنطقة الغنية بالنفط والثروات، والتي لم توجد "إسرائيل" إلا لتكون قاعدة حماية للمصالح الأميركية والغربية فيها.

فهل يتحقق ذلك على أرض الواقع، أم يبقى مجرد حلم ترنو إليه شعوب المنطقة؟! لكنه حلم يقظة يتطلع إلى يقظة حقيقية لدى كل شعوب المنطقة، عرباً وفرساً، سنة وشيعة، ليلقوا وراء ظهرهم كل الخلافات كبيرها قبل صغيرها، فهل هناك احتمال لتحقق ذلك على أرض الواقع تجنباً لمزيد من فصول "الربيع" المظلمة؟!

الفصل الخامس

غموضٌ أم تخبُّطٌ في الموقف الأميركي؟!

تمهيد

من الصعب تفهم موقف الولايات المتحدة مما يجري حالياً، سواء من حيث نظرتها نحو التنظيمات المنتمية لـ"القاعدة" أو من حيث ما يجري في سوريا.

فالأميركيون من ناحية، يلاحقون التنظيمات التابعة لـ"القاعدة" في كل مكان إلا تلك التنظيمات المنتمية لها الموجودة في سوريا والعراق، مما يشكل غموضاً واضحاً في الموقف الأميركي يتعذر تفسيره.

والولايات المتحدة تهدد وتتوعد دمشق عندما استخدم السلاح الكيماوي في غوطة دمشق، باعتباره مخالفة لمعاهدة دولية تحظر استخدامه، وذلك قبل أن يثبت التحقيق الدولي صحة هذا الاتهام، لكنها في المقابل لا تعلق أبداً على صور فيديو مضمونها إعدام الأسرى من الجنود السوريين، تنشرها الحركات الإرهابية بكل جرأة وتحدٍّ على "يوتيوب"، مشكّلة اعترافاً صريحاً ومؤكداً منهم بأنهم قد خالفوا معاهدة دولية أخرى هي معاهدة جنيف الرابعة في كيفية التعامل مع الأسرى والمواطنين تحت الاحتلال. فهذا يشكل تخبطاً في رؤية اميركا حول المعاهدات الدولية.

والولايات المتحدة قد أشعلت، أو ساهمت في إشعال حرب في سوريا دون أن تحدد أهدافاً واضحة لما تريده من سوريا: هل تريد إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، أم تريد استنزافه لأطول وقت ممكن، دون أن تدرك أن إطالة مدة الأزمة، إنما توفر فرصاً سانحة للحركات الإرهابية في التنامي في ظلال مجموعات أخرى من المقاتلين المنتمين لجماعات إسلامية أخرى؟!

فقد أتاحت الحرب في سوريا، الفرصة السانحة والملائمة لـ"دولة العراق الإسلامية"، لتصبح "دولة العراق والشام الإسلامية" «داعش»، بل وأتاحت الفرصة المناسبة لـ"داعش" كي تنمو كثيراً لدرجة تمردت معها على "القاعدة" – التنظيم الأم، الذي باتت تنافسه على مركز القيادة لحركات الإرهاب في العالم.

فهل هناك غموض أميركي أم تخبُّط في رؤيتها، أم هما الأمران معاً؟

(1)

لماذا تقصف طائرات "درون" الأميركية مواقع "القاعدة" في اليمن وباكستان وأفغانستان ولا تقصف مواقعها في سوريا؟

طائرة "درون" هي الطائرة الأميركية من دون طيار. وتسمى "درون" لأنها طائرة ذكية تصيب أهدافها بدقة، رغم أنها من دون طيار. ويختلط اسمها أحياناً مع تسمية "أندرويد"، وهو الاسم الذي يطلق على الهواتف الذكية.

وبات اسم هذه الطائرة الشهيرة يتردد كثيراً في الفترة الأخيرة بسبب تردد أخبار الغارات المتكررة التي نفذتها ضد قواعد لـ"القاعدة" في اليمن. وإذا كانت هذه الطائرة قد نفذت في المدة الأخيرة غارات متكررة على اليمن، فهي قد عملت في السابق، وما زالت تعمل بين الفينة والأخرى، في دول أخرى كباكستان وأفغانستان.

فطائرة "درون" ضربت كثيراً في مناطق باكستانية عدة محاذية للحدود الأفغانية، وهي المناطق التي يوجد فيها ما يسمّى تنظيم "طالبان باكستان" المنتمي أيضاً لـ"القاعدة"، أو -في أدنى الحالات- المتحالف مع "القاعدة" الساعية لطرد الولايات المتحدة من أفغانستان، ومن تلك المنطقة برمتها، نظراً لاعتراض جماعة "طالبان باكستان"، على التعاون المتنامي بين حكومة باكستان والولايات المتحدة الأميركية.

ولا يختلف الأمر في أفغانستان، حيث تلاحق الولايات المتحدة تنظيم القاعدة الموجود بكثافة في أفغانستان، كما تلاحق مقاتلي "طالبان"، المتحالفين تحالفاً وثيقاً مع تنظيم القاعدة الذي بات يرأسه أيمن الظواهري بعد مقتل ابن لادن في غارة نفذتها الولايات المتحدة على موقع إقامته السري في باكستان. وليس هناك معلومات مؤكدة حول نوعية الطائرات التي استخدمت في قصف منزل ابن لادن؛ هل كانت طائرات الشبح الأميركية، أم طائرات "درون" من دون طيار.

فالولايات المتحدة تلاحق تنظيم القاعدة في أفغانستان مستخدمة كل الوسائل التي في حوزتها، من جنود مقاتلين يدخلون في مواجهات مباشرة مع مقاتلي "طالبان" أو مقاتلي "القاعدة"، أو باستخدام الطائرات الأميركية المتطورة، وخصوصاً طائرات "درون"، لملاحقة "طالبان" و"القاعدة" في جبال تورا بورا وفي غيرها من المناطق الأفغانية الوعرة.

فالعداء الذي باتت الولايات المتحدة تكنّه ضد تنظيم القاعدة، ليس خافياً على أحد، خصوصاً بعد عمليات "القاعدة" في نيويورك التي دمرت البرجين الشهيرين، إضافة إلى عمليات كثيرة لـ"القاعدة" ضد السفارات الأميركية في كينيا وليبيا ومناطق أخرى في العالم، وكان آخرها المخاوف من عمليات كبرى تنفذها "القاعدة" الموجودة في اليمن، مما اضطر الولايات المتحدة لتعليق العمل لأيام في تسع عشرة سفارة أميركية في منطقة الشرق الأوسط.

ونتيجة لهذا العداء الأميركي الشديد والشهير ضد "القاعدة"، دخلت الولايات المتحدة منذ نهايات عام 2001 في حرب ضد أفغانستان، فأرسلت إلى هناك جنودها بعد أسابيع قليلة من قيام "القاعدة" بتنفيذ عملياتها الكبرى في أميركا وخصوصاً عملية تدمير البرجين في 11 أيلول، ساعية من دون جدوى للقضاء على ذلك التنظيم الذي أرهبها.

وهي لم تكتفِ بملاحقة "القاعدة" في موقعها الرئيسي، أي في أفغانستان، إذ باتت تلاحق أعضاءها في كل مكان وموقع، كما باتت تشجع حلفاءها على ملاحقتهم أينما وجدوا. وقد لاحظنا مؤخراً تدخل القوات الفرنسية في مالي، التي اشتبكت في مواجهات مباشرة مع المقاتلين الإسلاميين المتشددين والمتحالفين مع تنظيم القاعدة.

وإذا كانت تلك هي حال الموقف الأميركي المعادي لتنظيم القاعدة، وهو الموقف الذي يسعى بكل صراحة ووضوح وجدية، لملاحقة أعضاء "القاعدة" أينما كانوا،

فإن المراقب المحايد يضطر للتساؤل عن السبب الذي يمنع الولايات المتحدة من ملاحقة أعضاء التنظيم الموجودين في سوريا، بل وفي العراق أيضاً. أم ترى هناك "قاعدة" لطيفة لا تستحق الملاحقة، وأخرى شريرة لا بد من ملاحقتها أينما كانت، حتى لو اضطرت أميركا لتناسي سيادة الدولة المستقلة، فتلاحقهم دون رحمة في اليمن وباكستان، مع أن كلاً منهما دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً؟!

فجماعة "دولة العراق والشام الإسلامية" الموجودة في سوريا الآن، أعلنت صراحة وفي بيان ما نشر على الملأ، أنها تنتمي لتنظيم القاعدة، وهو التنظيم نفسه الذي تحاربه الولايات المتحدة على الصعيد الدولي كله. ومثله جبهة النصرة التي لا تخفي أيضاً تعاطفها، بل وانتماءها لـ"القاعدة". ومثلها جماعات أخرى كثر موجودة في سوريا، وتحديداً في الشمال السوري خصوصاً في مدينة الرقة التي اعتبرت عاصمة مؤقتة للإمارة الإسلامية، حيث باتت التنظيمات المنتمية لـ"القاعدة"، تفرض ما تعتبره في اعتقادها أحكاماً شرعية يتوجب على الجميع قبولها. ولقد رأينا في التقارير التلفزيونية الإخبارية، خبراً مصوراً يعرض قيام المتشددين الإسلاميين برفع يافطة على إحدى البنايات في مدينة الرقة، تعلن أن هذا هو موقع الهيئة الشرعية في الرقة، وهي الهيئة المخولة بإصدار الأحكام بحسب رؤيتها الشرعية المتشددة.

ويجيء ذلك مع انتشار بعض الشائعات القوية، عن احتمال قيام الإسلاميين المناصرين لـ"القاعدة"، بالإعلان رسمياً عن إمارة إسلامية في شمال سوريا. وهم ينتظرون سقوط مدينة حلب في أيديهم، ليعلنوها عاصمة لتلك الإمارة في الشمال السوري. ولا يتوقع أحد أن تكون الولايات المتحدة، جاهلة بوجود أنصار "القاعدة" في شمال سوريا، وجاهلة أيضاً بالجرائم التي يرتكبها ذلك التنظيم بوحشية ضد المدنيين الأبرياء، ولعل آخرها ما تردد عن مقتل القس باولو، الذي اختطف من قبل بعض أعضاء "القاعدة" التابعين لجبهة النصرة. وعندما طال اختفاء القس، ونزلت مظاهرات شعبية إلى الشارع تطالب دون جدوى بإطلاق سراحه، أخذت

بعض الشائعات تسري عن مقتله على أيدي الخاطفين. وما أثار الامتعاض الشديد، هو أن القس كان من المعارضين للنظام السوري، وكان رغم أصله الإيطالي، ناشطاً جداً في معارضته تلك، وبالتالي فإن مرد مقتله، ليس كونه موالياً للحكومة السورية، بل لكونه مسيحياً فحسب، وهو سلوك يرفضه الدين الإسلامي الحنيف، الذي أوصى برعاية القساوسة والرهبان والمسنين من الرجال والنساء. ولكن للمتشددين الإسلاميين وجهة نظر أخرى كما يبدو.

فطالما أن هذا هو الواقع في سوريا، وطالما أن الجماعة الإسلامية المتشددة والمشبعة بأفكار "القاعدة"، والساعية لا لإسقاط نظام بشار الأسد فحسب، بل لإنشاء إمارة إسلامية لا تدين بدين الإسلام السمح، بل بمفاهيم "القاعدة"، فلماذا لم تتعرض لها الولايات المتحدة بعد، كما يتساءل بعضهم، ولماذا لم تلاحقها أسوة بملاحقتها لـ"القاعدة" في اليمن وباكستان وأفغانستان، بل وفي الصومال أحياناً؟!

هل هي تلاحق أعضاء "القاعدة" في اليمن والباكستان وأفغانستان لأنهم "قاعديون" أشرار، ولا تلاحق أعضاء "القاعدة" في سوريا لأنهم من الأبرار والأنقياء؟ إذن هل هناك "قاعدة" شريرة و"قاعدة" ملائكية؟ أم إن هناك "قاعدة" تضرب المصالح الأميركية، كما يفعل أعضاء "القاعدة" في اليمن والباكستان وأفغانستان ومالي والصومال، وأخرى ترعى المصالح الأميركية وتنميها، كما هي الحال في سوريا حيث يساهم تنظيم القاعدة هناك بمقاتلة وإضعاف النظام السوري الممانع والمعارض للحل السلمي الاستسلامي في المنطقة، وهو الأمر الذي يتطابق إيجابياً مع المصالح الأميركية.

أنا لا أدعو أميركا للتدخل عسكرياً في سوريا، فهذا أمر مرفوض من السوريين ومن جهات أخرى تعارض التدخل في شؤون دولة أخرى، ولكن إذا كانت الولايات المتحدة كارهة فعلاً لـ"القاعدة" أينما كانت، السورية منها واليمنية والصومالية، فلماذا

لا ترسل بعض طائرات "درون" لقتل بعض أمراء "القاعدة السورية"، ولإضعافها ولو نسبياً؟

قد يظن بعضهم أنني أدافع عن النظام السوري، وأنني واحد من رجاله، مع أن ذلك غير صحيح لأنني لست منتمياً للنظام السوري ولست عضواً في حزب البعث. والحقيقة أنني ممنوع من دخول سوريا منذ منتصف الشهر السادس عام 1971 «أي منذ أربعين عاماً ونيف»، ولذا كان يفترض بي أن أكون أول المرحبين بإسقاط النظام السوري. ولكني أدافع عن حقه في البقاء، لا حباً بالنظام السوري الذي أعترف بأنه قد ارتكب أخطاء، وبعضها أخطاء فادحة، بل حرصاً مني على نظام ممانع نحن بحاجة إليه. فإذا سقط النظام السوري، ستسقط كل عناصر الممانعة في المنطقة، إذ من سيحل محله في الوقوف في وجه الغطرسة الإسرائيلية؟ من؟ ومن هنا أنا أدافع عن الحق، وتحديداً عن حق الشعب العربي بشكل عام في رفض الحل الاستسلامي، وعن حق الشعب الفلسطيني بشكل خاص في رفض ذلك الحل.

ولكن من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها سوريا، هي مقاطعتها المطلقة لحركة فتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993. وإذا كانت لديها عندئذ أسباب موجبة لتلك المقاطعة، فإنه لم يكن لديها أسباب جوهرية وكبرى لاحتواء حركة حماس بشكل مطلق، ولوضعها ثقة كبرى في تلك الحركة نكاية بحركة فتح التي فاوضت وتبنت اتفاق أوسلو. فهذه الثقة أطلقت يد "حماس" في حرية الحركة في سوريا، فدربت رجالها في مخيم اليرموك وفي غيره من المخيمات، كما دربت أعداداً من حركة الإخوان المسلمين السوريين الذين تحولوا إلى خلايا نائمة انطلقت تقاتل القوات النظامية السورية منذ لحظات بدء التحرك الشعبي السوري في شهر آذار 2011.

فالنظام الأمني في سوريا، كان نظاماً قوياً ومتماسكاً، بل كان من أقوى أنظمة الأمن في العالم العربي، فما كانت شعرة تمر في سوريا دون أن تعلم بها أجهزة

الأمن السورية. ومع ذلك غفل ذلك النظام عن اكتشاف وجود الخلايا النائمة التي أشعلت الحرب الأهلية في الوقت الملائم لها، وها هي تقاتل أيضاً بشراسة انطلاقاً من مخيم اليرموك. وقد غفل الأمن السوري عنها، لأنه وضع ثقة كبيرة في "حماس" فلم يراقبها، إذ اعتبرها حليفة وسنداً له، وبالتالي لم يتوقع منها غدرا كهذا الغدر الذي تعاني الآن سوريا من نتائجه المؤلمة.

ولكن الإهمال في مراقبة "حماس"، لم يرافقه تهاون في مراقبة الممنوعين من دخول سوريا للاشتباه بكونهم من جماعة فتح، وكنت أنا من بينهم، علماً أنني لم أكن قط عضواً في حركة فتح، أو في أي منظمة فلسطينية أخرى. وكانت علاقتي بقيادات بعض تلك المنظمات كصداقتي مع «المرحوم» أبو جهاد، هي مجرد علاقة إعلامي بمادة إخبارية، لا انتساب فيها ولا عضوية.

ولأزيد القارئ علماً، فأنا قد تعرضت لموت محقق في يوم من أيام عام 1976 بسبب منعي من دخول سوريا. وهذه رواية مشوقة نوعا، ولكنها مأساوية أيضاً. فقد ذهبت للإقامة في بيروت لمقتضيات العمل، منذ بدايات عام 1971. ولكن الحرب الأهلية اللبنانية بدأت في عام 1975 وحولت الحياة الجميلة في لبنان إلى مأساة كبرى. ذلك أنني وعائلتي كنا نقيم في منطقة خطرة وحساسة، إذ كنا قريبين من خط التماس بين الطرفين المتقاتلين، وتحديداً في منطقة الطيوني. فعلى يسارنا، كانت أحياء: بدارو، وفرن الشباك، وعين الرمانة.. وكلها أحياء مارونية توجد فيها القوات اللبنانية التي شكلت الجناح العسكري لحزب الكتائب الماروني المسيحي. وعلى يميننا، كان حي الشياح الذي يتقابل فيه، في مواجهة المقاتلين الموارنة في الأحياء المذكورة سابقاً، مقاتلو المقاومة الشعبية اللبنانية الإسلامية، يؤازرهم مقاتلون من "فتح" والجبهات الفلسطينية الأخرى، إضافة إلى وجود مخيمي صبرا وشاتيلا في ذلك الجانب أيضاً. وهذا كله حول حياتنا إلى حياة بائسة.

ورغم أنني كنت معتاداً على المخاطر، وقد عاصرتها مراراً أثناء عملي الطويل في حقل الإعلام المرئي، إلا أنّ أسرتي لم تكن معتادة على ذلك، لذا قررت وعائلتي الرحيل عن بيروت والعودة إلى الأردن الذي جئنا منه قبل ذلك بسنوات.

وبصعوبة، وجدنا سيارة أجرة أقلت بناتنا الثلاث وشقيقهن الأكبر إلى عمان، أي إلى الأمان. وبدأنا نحن، أنا وزوجتي، نعد أثاث المنزل لننقله أيضاً إلى عمان، وعندما اكتمل الإعداد، ساعدنا أحد الجيران في العثور على شاحنة أردنية وافقت على نقل الأثاث إلى الأردن، ونقلنا أيضاً معه.

ومع الصباح الباكر، انطلقت بنا الشاحنة وفي نيتنا التوجه إلى عمان، وفي طريقنا إلى الحدود اللبنانية السورية، لاحظنا أن المقاتلين في مدينة شتورة «المدينة الأخيرة قبل الوصول إلى "المصنع"، المركز الحدودي اللبناني الواقع على بعد مئات الأمتار من مركز الحدود السوري»، كانوا يعدون مواقع دفاعية، فيقيمون الحواجز بوضع أكياس الرمل والكتل الإسمنتية، وينصبون المدافع الرشاشة ومدافع الهاون في ذلك الموقع، وعندما سألنا عن السبب في إقامة المتاريس، علمنا أن القوات السورية التي قررت التدخل لحماية القوات المارونية، كانت تتقدم إلى الأمام بغية الوصول إلى "ضهر البيدر"، وهو موقع مرتفع على الطريق إلى بيروت ومطل على المواقع الجبلية المقابلة التي توجد فيها القوات اللبنانية. ولذا كانت الميليشيا وقوات المقاومة الشعبية الرافضة لتدخل القوات السورية، تبني الحواجز والمتاريس، وتنصب أنواع الأسلحة المتوفرة لديها، للدفاع في مواجهة ما اعتبروه تدخلاً سورياً غير مبرر في الشأن اللبناني.

هذا الوضع المؤلم، شجعنا على الإسراع في التوجه نحو الحدود السورية للتمكن من مغادرة لبنان على عجل، خوفاً من وقوع اشتباكات عسكرية في تلك المنطقة القريبة من المنطقة الحدودية. وقدمنا جوازات السفر للشرطة السورية الذين استمهلونا بعض الوقت، لكن النتيجة بعد نصف ساعة من الانتظار جاءت مخيبة

للآمال، إذ أبلغتنا الشرطة أن السائق وزوجتي يستطيعان العبور إلى سوريا، أما أنا فممنوع من الدخول.

أحبط في يدي، فالعودة قد تعني الوقوع في فخ القتال المتوقع في شتورة، ومن هنا توسلت للضابط السوري أن يسمح لي بالمرور لأسباب إنسانية، شارحاً له الوضع الخطير على الطريق، مؤكداً أنني لا أنوي البقاء في سوريا، بل المضي قدماً حتى الوصول للحدود الأردنية، ولما رفض قبول ذلك المبرر، اقترحت أن يأخذني جندي سوري مخفوراً، ولا يتركني إلا عند مدخل الحدود الأردنية.

ولعلمي أنه ليس صاحب قرار، فقد شجعته على أن يبعث اقتراحي هذا لرؤسائه في دمشق، مؤكداً له صعوبة الوضع ومخاطر الطريق في العودة إلى بيروت، وهنا تكرم ووافق على ذلك، فدخل إلى مكتبه لتمرير ذلك الاقتراح إلى رؤسائه.

ولكن الاقتراح رفض، وأكدوا على وجوب مغادرتي موقع الحدود أيضاً، مع السماح للزوجة وللسائق بشاحنته، من الدخول إلى سوريا. ولم يكن أمامي سوى العودة إلى بيروت، ولكن باستخدام الطريق عبر جنوب لبنان، والتي رغم زيادة المسافة فيها، توصل في نهاية الأمر إلى العاصمة اللبنانية لأستقل الطائرة من مطارها إلى عمان. وبطبيعة الحال أصرت زوجتي على العودة معي تاركين للسائق أن ينطلق وحده بالشاحنة إلى عمان.

ولكن في الطريق إلى بيروت، وكنا نستقل مع سيدة عجوز سيارة أجرة، وقع المحظور وواجهت خطراً أكبر من الخطر الذي حاولت تجنبه.

ففي إحدى القرى اللبنانية «أو الضّيَع كما يسميها اللبنانيون» الواقعة في الجنوب اللبناني على الطريق إلى بيروت، استوقفنا حاجز أمني أقامه مسلحون من الميليشيات الإسلامية، وطلب المسلح أن يرى بطاقتي الشخصية «هويتي». وقدمت له جواز سفري فقرأه وعندها سألني: "اسمك ميشيل.. إنت ميشيل؟!"، قلت: "نعم، أنا هو"، وهنا صاح مخاطباً رئيسه في الغرفة المجاورة بلهجة "بسطاوية" مما دل

على قدومه من حي البسطة السنّي في بيروت: "أبو ستيف.. فيه عنا ميشيل". وهنا صاح الرئيس من الغرفة المجاورة: "ولو عمى في قلبك. شو مستني.. قوصه". هكذا بكل بساطة، فالقتل "على الهوية" كان أمراً شائعاً في بيروت: المسيحي يقتل المسلم بناء على اسمه، والمسلم يقتل المسيحي لمجرد أنه يحمل اسماً مسيحياً.

وهنا بدأ المسلح سحبي من السترة التي كنت أرتديها إلى خارج السيارة، دافعاً بي نحو الحائط المجاور، رافعاً الكلاشنيكوف الذي يحمله في وجهي، ومادّاً يده إلى الزناد في وقت كانت فيه زوجتي تصيح به طالبة أن يتمهل، كما كانت السيدة العجوز التي شاركتنا في السيارة، تضرب على فخذها بحزن قائلة: "راح الرجّال. راح الرجّال".

وكان ذلك موقفاً لا أنساه ولن أنساه، ومع ذلك فقد عمل عقلي بسرعة كبيرة، كعادته في تسريع عمله في حالات الخطر، بدلاً من الدخول في مرحلة الاضطراب والتوتر الذي يؤدي بالإنسان إلى التهلكة، فقلت للمسلح بكل هدوء: "هل تسمح لي أن أريك ورقة قد تبدّل موقفك؟". "ورقة! أيّ ورقة؟!"، سأل الرجل. قلت: "هي في جيب السترة، فاسمح لي أن أخرجها وأريك إياها". ومع سماعه صوت السيدة العجوز، ثم صوت زوجتي تطالبه بالتمهل، وافق على أن أخرج الورقة ليراها. "لكن لا تُخرج شيئاً آخر"، قال محذراً وكأنه يخشى أن أبرز مسدساً. وأخرجت الورقة، وعندما قرأها بدأ يصيح قائلاً لرئيسه في الغرفة المجاورة: "معلمي أبو ستيف. ميشيل طلع صديق ومعاه ورقة تسهيل مهمة "، فرّد الرئيس من الداخل: "ولا العمى في قلبك. منيح ما قتلت الزلمة. جيبه نضَيْفُه شاي".

وبطبيعة الحال، لم أقبل ضيافة الشاي وأصررتُ على الانطلاق نحو بيروت. وكانت الورقة التي قرأها المسلح، صادرة عن مكتب الإعلام في "فتح" وتقول: "حاملها إعلامي معروف لدينا، وهو صديق لنا. يرجى تسهيل مهمته وعدم التعرض له". هي عبارات بسيطة، لكنها كانت كافية لتنقذ حياتي، مع التأكيد أنني لم أكن

فتحاوياً، بل كنت إعلامياً يتعامل مع كل الحركات الوطنية، فلسطينية كانت أو لبنانية.

وهكذا يتبين كيف كاد منعي من دخول سوريا، يوصلني إلى دخول الآخرة مبكراً!

فالدفاع عن سوريا، دفاعي هذا، ليس دفاعاً عن النظام قدر ما هو دفاع عن مصلحة عربية لا بديل لها حتى الآن لو سقطت سوريا في الهاوية. ولهذا السبب بحد ذاته، أنا أعجب للموقف الأميركي المتهاون مع "القاعدة" في سوريا. فكأن لدى الولايات المتحدة "قاعدة" شريرة، و"قاعدة" ملائكية كتلك الموجودة في سوريا. بل وكأن هناك "قاعدة" ضارة بالمصالح الأميركية، فتطاردها بطائرات "درون"، و"قاعدة" نافعة للمصالح الأميركية، فتزودها بالمال وبالسلاح، وربما بالقبلات أيضاً!

فهل هناك سبب آخر يفسر صمت الولايات المتحدة في مواجهة "القاعدة" في سوريا، كما يفسر امتناعها عن إرسال تلك الطائرات العجيبة التي تعرف أهدافها بدقة كبيرة والمشهود لها بذلك، بل وتستطيع أيضاً تجنب الصواريخ المضادة لو تعرضت لها صواريخ أرض جو ساعية لإسقاطها؟!

(2)
هل هناك "قاعدة" شريرة، و"قاعدة" شريفة؟

عُرف تنظيم القاعدة بأنه تنظيم إرهابي. وقد اعتُبر بسبب ذلك تنظيماً شريراً، بل وشريراً جداً نظراً لتسببه في مقتل العديد من الأبرياء، كان أبرزهم أولئك الذين قضوا في تفجيرات البرجين في نيويورك في شهر أيلول 2001. أما آخرهم فيما سمي "عمليات كبرى لتنظيم القاعدة"، فكان ضحايا الهجوم على «West gate mall» في كينيا قبل عام تقريباً، حيث بلغ عدد الضحايا بالمئات بين قتلى وجرحى ومفقودين. وبين هذا وذاك، كان هناك مئات من الضحايا، ومنهم ضحايا كنيسة سان جورج في بيشاور والتي بلغ عدد الضحايا فيها سبعين قتيلاً ومئات الجرحى. ومثلها حوادث اعتداء كثيرة على كنائس في نيجيريا نفذتها جماعة "بوكو حرام" التابعة أيضاً لـ"القاعدة". أضف إليها تلك العمليات الإرهابية التي نفذت في مالي قبل أن تتمكن فرنسا من الحد من نشاط المتشددين، وعمليات كثيرة بدأت تتسع في اليمن، وفي شمال باكستان القريب من الحدود الأفغانية، مع عمليات كبرى أحياناً داخل أفغانستان نفسها.

وعلى ضوء ذلك، تعتبر جميع العمليات الإرهابية التي تنفذها "القاعدة" ومن يدورون في فلكها، طالما أنها قد وجهت ضد مدنيين أبرياء، عمليات شريرة ولا يجوز وصفها إلا بالعمليات الإرهابية المرفوضة من المجتمع المدني المتطور والمتحضر. ويتوجب دائماً أن نذكر الآية الكريمة: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وهذه من أروع الآيات في القرآن الكريم. وورد أيضاً مثيل لها في الوصايا العشر في الديانة المسيحية، وكذلك في الديانة اليهودية، ويعتقد بعضهم أنها قد وردت أيضاً في الديانة البوذية وربما في ديانات أخرى. فهذه

من مبادئ القانون الطبيعي الذي يولد معنا، والذي ينطلق من مبدأ عام هو "عامِلْ كما تحب أن تعامَل".

ومع ذلك يعتبر أعضاء تنظيم القاعدة، أن هذا القتل ليس عملاً إرهابياً، فهو قتل انتصاراً للإسلام، علماً أن معظم العقلاء من المسلمين يرفضون هذا التبرير. فالدين الإسلامي في رؤيتهم هو دين سمح، وفي الواقع هو كذلك كما يراه الكثيرون من المسيحيين والمسلمين سواء.

وإذا كان الأمر كذلك، وبالتالي كانت "القاعدة" في نظر الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تنظيماً شريراً على ضوء أفعالها تلك، فلماذا لا تتعامل دول الغرب معها جميعها سواسية؟! فهي في ظاهر الأمر تلاحقها في مواقع كثيرة، بل وتساعد الدول الأخرى على ملاحقتها، كما حدث في ملاحقة الفرنسيين للإسلاميين المتشددين في مالي، ومساعدتها للحكومة النيجيرية في ملاحقتها لتنظيم بوكو حرام، إضافة إلى مساعدتها للقوات الإفريقية التي جاءت إلى الصومال لمطاردة تنظيم القاعدة الموجود فيها والذي يحمل اسم "حركة شباب الصومال الإسلامية".

ومع ذلك، فإن هذه الملاحقة ليست شاملة أو تامة لكل التنظيمات المنضوية تحت لواء "القاعدة". فعلى سبيل المثال لا الحصر، هي لا تلاحق، كما ورد في الفصل السابق، "دولة العراق الإسلامية" المنتمية لـ"القاعدة" والتي تعمل داخل العراق. كما أنها لا تلاحق المجموعة المنتمية للتنظيم نفسه «دولة العراق والشام الإسلامية» والتي تعمل داخل سوريا بالتحالف مع جبهة النصرة المنتمية رسمياً لـ"القاعدة"، وكتائب أحرار الشام الإسلامية المتحالفة أيضاً مع "القاعدة" ومع "النصرة" في أدنى الحالات. وهي لا تلاحق أيضاً المتشددين من تيار الإسلام السياسي الناشطين في سيناء والذين ينتمي العديد منهم إلى تنظيم القاعدة. وهي تصرف النظر، بل وتشجع سراً، التخطيط لتنشيط أعمال "القاعدة" مستقبلاً في

الشيشان الروسية، وفي الجمهوريات الإسلامية الصغيرة المنضوية تحت لواء الاتحاد الروسي. فهذه كلها تنظيمات تنتمي لـ"القاعدة".

لكن دول الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، لا تلاحق هذه التنظيمات "القاعدية" بالأسلوب نفسه الذي تلاحق فيه تنظيم القاعدة في أفغانستان وباكستان واليمن والصومال وغيرها من المواقع. بل ولعلها لا تكتفي بعدم ملاحقة هذا "البعض" المستثنى من الملاحقة، بل تقدم له السلاح والدعم المالي بشكل مباشر أو عن طريق طرف ثالث، بل وربما تساعده بالمعلومات الاستخبارية أيضاً، وذلك لكون تلك التنظيمات تخدم مصالح أميركية، وهي لهذا، تصبح بالتالي تنظيمات "قاعدية" شريفة، أو على الأقل غير شريرة.

1. فبالنسبة لـ"دولة العراق الإسلامية" العاملة داخل القطر العراقي، فإنها تعمل كما يرى الأميركيون على خدمة مصالحهم، لكونها تضع العراق في موقع غير المستقر والذي قد يحتاج للعون الأميركي إذا ساء الوضع كثيراً. ونسي بوش الابن أنها ربما تعمل أيضاً ضد المصالح الأميركية، لأنه إذا ساء الوضع كثيراً، قد يطلب العراق العون من الجارة إيران وليس من أميركا.

فالرئيس جورج بوش الابن عندما هاجم العراق في عام 2003، متنكراً لما اعتبر "صفقة الدبلوماسية السرية" التي عقدها والده جورج بوش الأب مع العراق في عام 1991، والتي عقدت برعاية سوفياتية بهدف الحيلولة دون تمكن حرس الثورة الإيرانية والمتعاونين معهم من شيعة العراق «والذين سمتهم الحكومة العراقية آنئذ: "الغوغاء"»، من الوصول إلى بغداد والسيطرة على السلطة فيها... لم يلحظ هذا الرئيس «الابن» أنه يرتكب خطأ كبيراً ستعود عواقبه بالويل على الولايات المتحدة في المدى القريب أو البعيد.

فهذا التدخل الأميركي الجديد في الشأن العراقي، جاء متناقضاً مع المصلحة الأميركية التي سعى جورج بوش الأب إلى تحقيقها من عقد تلك الصفقة «التي

سمحت للعراق بإعادة تجميع قواته واستخدام الهليكوبترات، وتجديد أسلحته باستيراد مزيد منها من السوفيات»، والتي كان جل همها الحيلولة دون وصول المجموعات الإيرانية إلى بغداد، والتي باتت على مشارفها في أواخر أيام شباط 1991، عندما أعلن الرئيس الأميركي قراره العاصف والمفاجئ بوقف إطلاق النار الأميركية ضد العراق.

لقد وجد بوش الأب، في خطوته تلك، مصلحة للولايات المتحدة. حيث بات أمامه الاختيار بين الطاعون الذي مثلته إيران، والكوليرا التي مثلها العراق، كما قدر بوش عندئذ. فالمقاتلون الإيرانيون بالتعاون مع أنصارهم من شيعة العراق، قد سيطروا على جنوب العراق، وتقدموا حتى وصلوا إلى مشارف بغداد، وفي ذلك ما فيه من احتمال سيطرتهم على السلطة في العراق، والتحول إلى تهديد كبير لدول الجوار في الخليج المتحالف مع أميركا. فالخيار الأول الذي كان أمامه، هو مقاتلة الإيرانيين بقوات أميركية. ولكن تلك القوات من ناحية، كانت منهكة من حرب استمرت أربعين يوماً خاضتها ضد العراق، ومن ناحية أخرى، تخشى خوض حرب جديدة ضد الإيرانيين المعروفين بروحهم الاستشهادية الكربلائية، مما خشي معه بوش أن يلحقوا خسائر، إن لم يكن هزيمة كبرى بالقوات الأميركية، فقرر اختيار "الكوليرا"، أي الاتفاق مع صدام حسين، والتعهد بعدم التعرض لنظام حكمه، مقابل قيام العراق بمقاتلة الإيرانيين وردهم إلى ما وراء الحدود.

وأنا كنت موجوداً في العراق آنئذ، بل كنت الإعلامي الوحيد غير العراقي «والعامل مع مؤسسة إعلامية أجنبية» الموجود في بغداد في تلك المرحلة العصيبة من التاريخ العراقي. إذ كانت الحكومة العراقية قد أبلغت في السابع من آذار 1991 جميع الإعلاميين الأجانب بما فيهم "بيتر أرنيت" الذي اشتهر بتقاريره عن الحرب العراقية، بانتهاء مدة إقامتهم المسموح بها، وطلبت منهم مغادرة بغداد مع بقائي فيها لكوني أردني الجنسية ولا أحتاج تأشيرة دخول أو استصدار إذن اقامة.

فبقائي منفرداً في بغداد، أتاح لي الفرصة لاستشعار وجود شيء ما في الأفق رجحت كونه "صفقة دبلوماسية سرية" أتاحت للعراق، لا مجرد تجميع قواته فحسب، بل أيضاً تجديد أسلحته التي دمرت في الحرب، من خلال جسر جوي لطائرات شحن رجحت كونها سوفياتية «حيث كانت أسلحة الجيش العراقي سوفياتية»، بدأت تصل تباعاً إلى مطار المثنى القريب من فندق الرشيد حيث كنت أقيم. وبطبيعة الحال، ما كان بوسع تلك الطائرات السوفياتية التحليق في الأجواء العراقية التي كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة، من دون وجود اتفاق مع الولايات المتحدة.

وعزز ذلك التقييم، جولاتي الميدانية في الأيام التي تلت، حيث لاحظت التقهقر السريع لقوات حرس الثورة الإيرانية التي انكفأت عائدة إلى ما وراء الحدود، مع ملاحظتي لحصول معركة كبرى في كل من مدينتي كربلاء والنجف اللتين سيطر عليهما الإيرانيون لبضعة أيام قبل أن تفاجئهم القوات العراقية التي جددت شبابها بعد حرب طويلة مع الأميركيين وحلفائهم.

فإذا كان ذلك هو الوضع الذي توصل إليه جورج بوش الأب، باختياره "الكوليرا" ليحارب بها "الطاعون" الإيراني، رغم اضطراره من أجل تنفيذ ذلك أن يعقد من خلال الوسيط السوفياتي "صفقة الدبلوماسية السرية" كما أسميتها، فقد بات من الغريب أن يقوم بوش الابن بنقضها رغم ما يحمله ذلك من مخاطر.

فالحرب الجديدة على العراق إذن، تضمنت تناقضاً مع التعهد الأميركي في عام 1991 والذي أسميته "صفقة الدبلوماسية السرية"، بعدم التعرض للنظام العراقي أو لرئيسه صدام حسين، وهو التعهد الذي جاء متماثلاً مع التعهد الأميركي للسوفيات في زمن الرئيس كينيدي في عام 1962، بعدم غزو كوبا «فيما عُرف بأزمة كوبا الكبرى» وعدم التعرض للرئيس كاسترو أو للنظام الكوبي، مقابل سحب السوفيات صواريخهم التي نصبت على الأراضي الكوبية غير البعيدة عن الشواطئ الأميركية. وقد التزمت الولايات المتحدة بتعهدها ذاك على مدى كل السنوات التي تلت

إصداره، رغم انهيار الاتحاد السوفياتي، ورغم تبدل الرؤساء على كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة. وكان من بين الملتزمين به، كل من جورج بوش الأب وجورج بوش الابن.

فهذا التدخل الأميركي الطائش في العراق عام 2003، لم يأت مخالفاً فحسب لتعهد دولي خاص بالعراق وبنظامه السياسي استند إلى كلمة شرف من أميركا، كما رعته دولة كبرى هي الاتحاد السوفياتي، بل جاء أيضاً مناقضاً للأهداف التي سعت الصفقة الدبلوماسية الأميركية لتحقيقها، وهي الحيلولة دون وصول الإيرانيين ذوي الاتجاه الإسلامي المتشدد، إلى حد السيطرة على مقاليد الأمور في بغداد.

فهذه الأهداف التي سعت صفقة الدبلوماسية السرية إلى تحقيقها، لم تنتهك فحسب بإسقاط النظام العراقي القائم نتيجة تلك الحرب، بل أيضاً بما تأذن الولايات المتحدة بوقوعه الآن دون أي تعرض له، من عمليات التفجير اليومية في المدن العراقية وغيرها من الأعمال الإرهابية التي تمارسها "دولة العراق الإسلامية" التي قد تمهد لتدخل إيراني سعت صفقة الدبلوماسية السرية في عام 1991 لتجنبه.

فالغزو الأميركي للعراق في عام 2003، قد حمل إليه مجدداً مخاطر السيطرة الإيرانية على مقاليد الأمور في العراق، بدءاً بزيادة النفوذ الإيراني فيه، تمهيداً للسيطرة التامة عليه، وهو ما سعى جورج بوش الأب لتفاديه، فجاء بوش الابن في معرض ما اعتقد أنه عملية انتقام لوالده الذي فشل في إسقاط النظام العراقي في حينه، وكأنه يقول لوالده: "أنا بانتقملك يا دادي"، إذ مهد بعمليته تلك «حرب 2003» التي أزهقت أرواح عشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين العراقيين، لاحتمال تغلغل النفوذ الإيراني في العراق، حيث جثم على رأس الحكومة العراقية، في المحصلة النهائية، نوري المالكي، شيعي الانتماء، والموالي، بل والمتعاطف أيضاً مع إيران، والذي تمسك بكرسي رئاسة الوزراء رغم كل العمليات الانتحارية

والسيارات المتفجرة التي تقتل المئات من العراقيين كل شهر وينفذها تنظيم دولة العراق الإسلامية، الذي يشكل، باعترافه رسمياً، فرعاً من فروع تنظيم القاعدة.

لكن الرؤية الأميركية في زمن بوش الابن، لم تجد ضرراً في تلك العمليات التفجيرية، لاعتقاد مخططي الاستراتيجية الأميركية القاصرة دائماً «كما عودونا» أنهم لم يجدوا فيها ضرراً يوصل العراق للاستغاثة بإيران شيعية الانتماء، خصوصاً وأن دولة العراق الإسلامية هي سنية الانتماء بقواعدها وقادتها. فآخر شيء تسعى إليه "دولة العراق الإسلامية"، هو التمهيد لتدخل إيراني في العراق. أما ما تسعى إليه حقاً، فهو إشاعة الفوضى والضعف في الكيان العراقي، ولكن إلى درجة تمكنها من الاستيلاء على السلطة في مرحلة ما.

فعملية الاضطراب والتغيير المحتمل، وجدت فيها الولايات المتحدة مدخلاً قد يساعدها على إبقاء نفوذها في العراق رغم انسحابها العسكري منه، ولذلك لم تسع لإحباط عمليات التفجير اليومية رغم كونها قادرة عبر أقمارها الصناعية وطائرات الأواكس التي تملكها، أن تكتشف ولو بعض تحركات ومخططات"دولة العراق الإسلامية"، فتمررها لحكومة المالكي تمهيداً لإحباطها. لكنها لم تفعل، بل وربما فعلت العكس، فزودت "دولة العراق الإسلامية" بمعلومات مفيدة لها في عملياتها التفجيرية تلك، كون "الدولة" -رغم انتمائها لـ"القاعدة"- تمثل تنظيماً "شريفاً" يخدم بعض المصالح الأميركية. فنشاط ذلك التنظيم، نشاطٌ مرحَّب به. فهي إذن "قاعدة" شريفة تخدم المصالح الأميركية نوعاً ما!

2. وفي سوريا، هناك أيضاً فرع ينتمي إلى "دولة العراق الإسلامية" أضاف "الشام" إلى مهماته ليصبح اسمه اختصاراً "داعش". كما توجد في سوريا جبهة النصرة المنتمية إلى "القاعدة"، ومجموعة أحرار الشام وغيرها التي تنسق مع "النصرة" في بعض عملياتها. وهذه التنظيمات، خصوصاً "داعش" و "النصرة"،

ارتكبت أعمالاً وحشية كثيرة منها قطع الرؤوس، وإعدام عشرات الأسرى، واغتصاب النساء، واختطاف الرهائن، ومنهم مطرانان وراهبات كما ورد في فصول سابقة.

ولكن هذه الأعمال الوحشية والإرهابية التي تعبر عن سمات "القاعدة"، لم تستدع تدخلاً من الجهات الأميركية، سواء عن طريق قصف طائرات "درون" أو بغيرها من الوسائل، أسوة بما تفعل الولايات المتحدة بصدد التنظيمات الأخرى التابعة لـ"القاعدة".

ولم يتوقف الأمر عند امتناع الولايات المتحدة عن ملاحقة أولئك عسكرياً أو بوسائل أخرى، إذ امتد لتقديم العون المالي والتسليحي لهم، مع احتمالات تزويدهم بالمعلومات الاستخبارية وذلك لمساعدتهم على مقاومة عدو مشترك هو النظام القائم في سوريا.

فالحكومة الأميركية كانت ترغب في إسقاط حكومة بشار الأسد الذي لا يكن الود للولايات المتحدة والمتحالف مع روسيا الاتحادية ومع إيران وحزب الله. وهؤلاء كلهم ليسوا من أصدقاء الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك تغض أميركا الطرف عن هذه الفئات "قاعدية" الانتماء، لكونها تساهم في ممارسة الضغط على النظام السوري الذي لم تتمكن أميركا من إسقاطه، فاتجهت لذلك إلى استنزافه وإبقائه منشغلاً عن مخططاتها الساعية للشرق الأوسط الجديد، والراغبة أيضاً في حماية ربيبتها "إسرائيل". ولكون تلك التنظيمات تساعد، إرادياً أو نتيجة سلوك لا إرادي، على تحقيق هذه الأهداف، فإن السلطات الأميركية قد صرفت النظر عنها، وأدخلتها ضمن تصنيف "القاعدة" الشريفة التي تنفع ولا تضر.

3. والأمر نفسه ينطبق على ما يجري في سيناء، حيث تمارس الأعمال الإرهابية بين الفينة والأخرى، نتيجة لوجود مقاتلين يحملون السلاح وينتمون لتيارت تابعة للإسلام السياسي، وبعضهم ينتمي بشكل واضح ومؤكد لـ"القاعدة". كيف جاء هؤلاء؟ من أين جاءوا؟ كيف ظهروا؟ لا أحد يعلم على وجه التحديد والتفصيل.

والمعروف أن سيناء بموجب اتفاقية كامب ديفيد قُسّمت إلى ثلاث مناطق. المنطقة المحاذية لحدود "إسرائيل" ويحظر فيها وجود أي نوع من القوات المسلحة المصرية، مع إمكانية وجود بعض رجال الشرطة، ولكن بأعداد قليلة. وفي المنطقة الوسطى، يمكن وجود بعض رجال القوات المسلحة والشرطة، ولكن بأعداد قليلة حددتها الاتفاقية. أما المنطقة الثالثة المحاذية لقناة السويس، فيمكن للقوات المسلحة المصرية الوجود فيها بالأعداد التي تحتاجها وذلك لحماية الملاحة في قناة السويس التي هي مصلحة دولية، إضافة إلى كونها مصلحة مصرية.

ولكن "إسرائيل" التي لم ترغب في وجود قوات مصرية بمحاذاة حدودها، تغاضت لسبب نجهله، عن تنامي وجود المسلحين في تلك المنطقة نفسها، وفي المنطقة الوسطى أيضاً. بل وتغاضى عن ذلك أيضاً، نظام الرئيس المعزول د.محمد مرسي الذي لم يسمح بإجراء تحقيق جدي في قضية مقتل الضباط الستة عشر في المنطقة القريبة من رفح المصرية، وذلك في الشهر الأول من توليه الرئاسة، وكذلك لم يسمح للجيش بالتدخل لإطلاق سراح عدد من العسكريين اختُطفوا من قبل مسلحين خلال الشهرين الأخيرين من حكمه.

وتبين تدريجياً، كما رجحت بعض التقارير الإخبارية، أن حظر التدخل الذي فرضه على القوات المسلحة، كان سببه ألا يتيح الفرصة لقوات الأمن والقوات المسلحة للاطلاع على حقيقة ما يجري في سيناء -بمباركته كما رجح بعضهم، بل وبمعرفته أيضاً- من تسليح وتدريب لأولئك المقاتلين، بهدف إنشاء قوة ضمت إسلاميين وسلفيين ومنتمين لـ"القاعدة"، ليشكل أولئك مجتمعين، قوة مساندة للرئيس المصري آنئذ في حالة احتياجه لهم نتيجة لاستقواء المعارضة عليه، أو في حالة قلب نظام حكمه، خصوصاً وأن ثقته بولاء الجيش لم تكن كبيرة.

وبطبيعة الحال، لم تحاول الولايات المتحدة التي تملك طائرات الأواكس والأقمار الصناعية المراقبة، والتي كانت تلم على الأرجح، بكل ما يجري في سيناء، أن

توقف التحركات الحاصلة أو تتبّه عنها، بل وغضت الطرف أيضاً عن تدفق الأسلحة عليهم، سواء القادمة من ليبيا أو من حركة "حماس" الموجودة في غزة. ولم يستبعد بعضهم أن تكون قد جاءت أيضاً من "إسرائيل".

فهي إذن، قد صرفت النظر مرة أخرى عمن اعتبرتهم "قاعدة" شريفة تخدم أغراضها ونهجها السياسي في المنطقة ولا تتعارض مع مصالحها، رغم كل عمليات القتل التي يمارسها المسلحون المنتمون لتيار الإسلام السياسي، خصوصاً تنظيم القاعدة.

4. وهناك صرف نظر كامل عن تنامي تيارات الإسلام السياسي في المنطقة أو في دول أخرى، والتي تشكل الحاضنة لنمو المجموعات التي تنتمي لـ"القاعدة". وهذا التعاطف أو السكوت عن نشاطهم ذاك، مرده تأزم العلاقات الدولية مع روسيا الاتحادية التي باتت تبرز كقطب جديد في قيادة العالم، في محاولة لإنهاء نظام القطب الواحد. فالولايات المتحدة باتت تتوقع مجيء يوم تحتاج فيه لجهود أولئك المنتمين، لتيار الإسلام السياسي السلفي أو "القاعدي"، إذا ما اضطرت في يوم من الأيام، وربما في يوم قريب، إلى الدخول في بعض المواجهات مع روسيا، مما يؤدي لأن تحتاج إلى خلق المشاكل والمعضلات للاتحاد الروسي، عبر تحريك الاضطراب في الشيشان، أو في الجمهوريات الإسلامية الصغيرة، كورقة ضاغطة على الاتحاد الروسي الذي تنضوي تحت جناحيه تلك الجمهوريات الإسلامية، بل ولاستخدامها أيضاً كورقة مساومة تستخدمها أميركا عندما تستشعر الخطر الروسي عليها. فهؤلاء إذن يشكلون تياراً "قاعدياً" مفيداً وخادماً للمصالح الأميركية. فهو بالتالي يشكل "قاعدة" شريفة وليس بأي حال من الأحوال، وحتى الآن، "قاعدة" شريرة!

***

وهكذا نلاحظ تفاوت النظرة الأميركية نحو "قاعدة" و"قاعدة"، فهي تميز بين "قاعدة" لا تخدم مصالحها، بل هي تهاجمها هنا وهناك، و"قاعدة" لا تتعرض للمصالح الأميركية، بل تسعى لخدمتها ولمراعاة مصالحها. فالأولى هي تنظيمات "القاعدة" الشريرة. أما الأخرى فتمثل "القاعدة" الشريفة التي لا خصومة بينها وبين الولايات المتحدة رغم أنها ترتكب الكثير من الأعمال الشريرة التي لا تعتبرها الولايات المتحدة، في مفهومها الغامض، أعمالاً شريرة.

ولكن الولايات المتحدة بتغاضيها ذاك، إنما كانت تمهد، وهي تدري أو لا تدري، لتنامي قوة تلك التنظيمات، وخصوصاً "داعش" التي باتت تصبح تدريجياً خطراً حقيقياً وجدّياً على المجتمعَين العربي والدولي.

(3)

عندما يلاحق أوباما مخالفات لاتفاقية تحظر استخدام السلاح الكيماوي، ولا يلاحق مجازر تخالف اتفاقية جنيف الرابعة حول معاملة الأسرى

الاتفاقيات الدولية وُضعت لتراعى من قبل الجميع، فلا يجوز أن يراعى بعضها، وأن يضرب عرض الحائط ببعضها الآخر. ومن هنا يجوز التساؤل عن السبب الذي أدى إلى إثارة الدنيا ووضعها على شفير حرب قد تبدأ على أساس أنها لن تتجاوز أكثر من غارات جراحية محدودة على مواقع سورية مختارة، لكن قد تُفقد السيطرة عليها وتتطور إلى حرب أوسع وأشمل مما كان متوقعاً.

الإشارة هنا إلى تلك الضجة التي أثيرت حول الاتهام الذي وُجه إلى سوريا بخصوص الادعاء باستخدامها السلاح الكيماوي الذي هبط على منطقة الغوطة السورية القريبة من دمشق. ورغم عدم وجود أدلة كافية على ذلك الاتهام، فقد أطلقت التهديدات، بل ووضعت الخطط العسكرية التي تسعى في ظاهرها إلى تأديب ومعاقبة النظام السوري لارتكابه مخالفة لاتفاقية دولية «لم يكن قد وقع عليها بعد»، مع أنها «أي الغارات الجوية المهدد بتنفيذها» كانت في حقيقة الأمر كما قدر بعض المحللين، غير ذات علاقة بقضية استخدام الكيماوي، قدر ما كانت تسعى لإعادة توازن القوى على الأرض، بعد أن حققت القوات السورية تقدماً، في وقت واجهت فيه المعارضة السورية تراجعاً في أكثر من موقع.

لكن موضوعنا في هذا الفصل ليس الضربة العسكرية التي كان الأميركيون يزمعون تنفيذها لولا الموقف الروسي المتشدد، والذي خرج بفتوى تدمير الأسلحة الكيماوية السورية كحل للأزمة المفتعلة، ولطمأنة العالم أنها لم تُستخدم بعد، وذلك بهدف تجنب الأعمال العسكرية. فالموضوع الحقيقي هنا هو: لماذا تثار ضجة حول اتهامات باستخدام السلاح الكيماوي باعتباره مخالفة لمعاهدة دولية، ولا يجري

التساؤل عن مخالفات أخرى لاتفاقات، بل معاهدات دولية أخرى، كـ"معاهدة جنيف" الموقعة عام 1949 حول كيفية معاملة الأسرى. والمقصود هنا كيفية معاملتهم من قبل تنظيمات المعارضة السورية المسلحة التي قتلت العديدين منهم بدم بارد، وفي بعض الأحيان أمام أعين المشاهدين.

وتعود الاتفاقيات الخاصة بمعاملة أسرى الحرب إلى القرن التاسع عشر، وتحديداً إلى عام 1864 عندما وقعت أولى الاتفاقيات التي تتعلق بمعاملة جرحى الحروب، ثم ألحقت بتعديلين أحدهما في عام 1906 والثاني في عام 1929، إلى أن جاء أهم تلك التعديلات على تلك الاتفاقيات الثلاث في عام 1949، حيث أضيفت إليها معاهدة رابعة عرفت بمعاهدة جنيف الرابعة حول معاملة الأسرى والجرحى والسكان المدنيين تحت الاحتلال.

وكانت الظروف والمتغيرات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية المنتهية في عام 1945، هي التي فرضت وجوب توقيع المعاهدة الرابعة التي باتت معروفة بمعاهدة جنيف التي أضيف إليها بروتوكولان آخران عام 1977. وقد وقعت 192 دولة على هذه الاتفاقيات، كما صادقت عليها برلمانات تلك الدول باستثناء الولايات المتحدة التي رفض الرئيس رونالد ريغان في عام 1987، أن يقدم أحد هذين البروتوكولين للكونجرس للمصادقة عليه خوفاً من أن يشمل المقاتلين والمسلحين غير النظاميين، والمقصود من يعتبرون إرهابيين في المفهوم الأميركي، علماً أن ذلك الوصف قد يشمل الثوار الساعين للحرية أو للتخلص من نفوذ الدول الأجنبية، مما يجعل الولايات المتحدة غير ملزمة بتطبيق بنود ذلك البروتوكول على مقاتلين في حركات التحرر الوطني، مع بقائها ملتزمة بتطبيق بنود معاهدة جنيف 1949 التي وقعتها وصادقت عليها.

ويرجع أساس تلك المعاهدات لمنتصف القرن التاسع عشر، عندما لاحظ جان هنري دونانت فظائع الحروب وسوء التعامل مع المرضى والجرحى بسبب تلك

الحروب، فوضع كتابه حول هذا الموضوع في عام 1862 الذي أثار ضجة كبرى وأدى إلى تأسيس الصليب الأحمر الدولي عام 1864، وهي المنظمة العالمية التي باتت تعنى تدريجياً بشؤون جرحى الحرب وأسرى الحروب.

وإذا كانت معاهدة جنيف تعاملت مع كيفية معاملة أسرى الحروب الواقعة بين الدول، فإن المادة الثالثة من معاهدة جنيف، تتعامل مع الحروب الأهلية أو الثورات المسلحة الدموية داخل دولة واحدة، وهو ما يقع الآن في سوريا، مع وجود تحفظات على هذا الفهم، وهي ملاحظات تنفي صحة وصف ما يجري في سوريا بأنه حرب داخلية، حيث بات من المرجح أن عدداً من الدول تتدخل بشكل أو بآخر فيما يجري في القطر السوري، مما ينفي عن تلك الحرب صفة الحرب الأهلية الداخلية، مع وجود العديد من المقاتلين غير السوريين في صفوف المقاتلين، ومع قيام دول عدة بتزويد المسلحين المعارضين بالتدريب وبالمال وبالسلاح، إضافة إلى تزويد المعارضة السورية بالمعلومات الاستخبارية حول تحركات القوات السورية النظامية، مما يزود المعارضة السورية بميزة تتفوق بها، مقابل تفوق القوات السورية النظامية المتمثلة بوجود سلاح الجو السوري تحت إمرتها.

فالولايات المتحدة ومعها عدد من الدول العربية والخليجية، قد باتت منخرطة في العمليات القتالية الجارية في سوريا، سواء عبر التدريب أو التمويل أو التسليح أو التزويد بالمعلومات الاستخبارية.

ذلك أن المشاركة في المعركة لا تقتضي دائماً بالضرورة وجود قوات نظامية لتلك الدول على الأرض، فهناك وجود بأساليب أخرى منوعة، وهذا الوجود قد يكون أكثر فاعلية من وجود مقاتلين من جيوشها النظامية في أرض المعركة، علماً أن بعض الدول العربية والإسلامية، تتغاضى عن وجود فعلي لبعض رعاياها في صفوف مقاتلي المعارضة السورية، ومنهم مقاتلون من ليبيا وأفغانستان والشيشان والأردن والسعودية، ومواطنون من دول خليجية وعربية أخرى، أبرزها العراق التي

جاء منها العديد من مقاتلي تنظيم دولة العراق والشام الإسلامية. وهذا ما أكده رامي عبدالرحمن، المسؤول عن المرصد السوري لحقوق الإنسان الموجود في بريطانيا، حيث قال إن العديد من المشاركين في القتال الذي جرى قبل فترة في مدينة أعزاز الواقعة في شمال سوريا قرب الحدود التركية، لم يكونوا سوريين، بل جاءوا من دول أخرى.

ومن هنا لا يجوز القول إن ما يجري في سوريا هو قتال داخلي، لأن الأصابع الخارجية متوفرة بشكل أو بآخر، إضافة إلى التدريب والتسليح والتمويل الذي تقدمه تلك الدول. وهكذا يمكن القول إنه ليس المادة الثالثة فقط في معاهدة جنيف حول معاملة الأسرى، هي فقط التي تنطبق على الوضع السوري، بل تنطبق إضافة إليها، كل المواد الواردة في معاهدة جنيف حول معاملة الأسرى والجرحى والسكان المدنيين الموقعة عام 1949. والسبب في ذلك، ما يتضح تدريجياً حول مشاركة بعض الدول في تلك الحرب ولو بأشكال خفية ومختلفة.

ويبدو من الغريب أن الرئيس أوباما قد أثار زوبعة حول خروقات تتعلق بمعاهدة حظر استخدام الأسلحة الكيماوية التي لم تكن سوريا قد وقعت عليها بعد «وقعت عليها الآن»، لكنه لا يذكر الخروقات لمعاهدة جنيف حول التعامل مع الأسرى والجرحى والسكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، وهي الخروقات التي ترتكبها المعارضة السورية باستمرار. فهل هناك معاهدة دولية مباركة يتوجب على الدول مراعاتها، ومعاهدات دولية ليست مجبرة على مراعاتها، أو إصدار أصوات احتجاج على خرقها؟!

والواقع أن أول المبادرين للاحتجاج على خروقات كهذه لمعاهدة جنيف، كان يتوجب أن يكون السناتور جون ماكين الذي عانى مرارة الأسر في فيتنام. وقد أسر في بلد آسيوي لم يكن التعامل فيه مع الأسير في ذلك الوقت، في مستوى الحضارة الذي قد يصدر عن دولة غربية في مواجهة أسراها، ومع ذلك فقد حافظ آسروه

على حياته، بل وجعلوه بطلاً، مما أدى إلى انتخابه عضواً في الكونجرس، خلافاً لتعامل المعارضة السورية مع أسراها، إذ تقتلهم بدم بارد.

ولكن السناتور ماكين عوضاً عن اتخاذه موقفاً كهذا، رفع صوته محتجاً على عدم الرد الأميركي بشدة على سوريا نتيجة استخدامها السلاح الكيماوي «وهو ادعاء أثبت التحقيق الدولي فيما بعد عدم صحته»، مطالباً بالتدخل العسكري غير المحدود، بل والساعي لإسقاط الحكومة السورية وتدمير جيشها، عوضاً عن رفع صوته مطالباً بملاحقة قاطعي الرؤوس، ومطلقي النار في عمليات إعدام بدم بارد على الجنود السوريين الواقعين في أسر المعارضة السورية، خلافاً لأسلوب تعامل الفيتناميين معه بعد أسره.

والأمر نفسه ينطبق على موقف الرئيس أوباما الذي جاء حاملاً غصن الزيتون، داعياً للسلام، بل ومرتدياً رداء حمامة السلام بجناحين بيضاوين. فقد بادر فوراً لرفع صوته مطالباً بإلحاق العقاب الشديد بسوريا حتى قبل أن يتأكد بالدليل القاطع واليقيني، أن سوريا الدولة هي التي نفذت الهجوم الكيميائي على الغوطة الدمشقية. ومع ذلك لم يرفع صوته من قبل، بإدانة أي من الأعمال الوحشية التي ترتكبها المعارضة السورية في مخالفة كبرى ووحشية لكل بنود معاهدة جنيف المطالبة بالمحافظة على حياة الأسرى، وعلى معاملتهم معاملة حسنة وتحت إشراف مندوبين من الصليب الأحمر الدولي الذين يحق لهم زيارة أولئك الأسرى والاطمئنان على حسن معاملتهم.

فهل من المعقول أن الرئيس الأميركي لم يطلع على أي من تلك الخروقات الفاضحة، مع أن بعضها قد نشر في الصحف العالمية، وفي بعض القنوات التلفيزيونية الغربية. فقبل فترة قليلة، بثت "بي بي سي" تقريراً لأحد مراسليها، وأعتقد أنه جيريمي بوين، روى فيه كيفية تنفيذ حكم الإعدام بقطع رؤوس ثلاثة موظفين مدنيين عملوا في السلك المدني للحكومة السورية، ولكنهم وقعوا تحت الأسر في

أحد مدن شمال سوريا. وعرض التقرير صور المواطنين الأسرى الثلاث وهم راكعون على الأرض، أيديهم مربوطة إلى الخلف، ورؤوسهم منحنية إلى الأمام بانتظار قطعها. وبطبيعة الحال لم تعرض "بي بي سي" صور قطع الرؤوس لكونها مشاهد مؤلمة جداً، ولم يعد أحد يشاهد مثلها في الدول المتحضرة منذ نهايات القرن الثامن عشر عندما قطع، بواسطة الجيلوتين، رأس الملك لويس السادس عشر ورأس زوجته الملكة.

وفي 5 أيلول 2013 نشرت صحيفة "تايم" مقالة كتبها سي. جي. شيفرز تحدث فيها عن عمليات إعدام سبعة جنود سوريين أسرى. وروى بالتفصيل كيفية إعدامهم قبل حوالي العام، ذاكراً أن من أمر بتنفيذ ذلك هو عبدالصمد عيسى، رئيس مجموعة جند الشام، إذ قام عبدالصمد بإطلاق الرصاص على رأس أحد الجنود السبعة، وتلاه أنصاره من جند الشام بإطلاق الرصاص على رؤوس الجنود الستة الباقين الذين كانوا جميعاً مقيدي اليدين قبل إطلاق الرصاص عليهم. ونشرت الصحيفة صورة فوتوغرافية تظهر عملية إعدام أولئك الجنود الأسرى.

وفي خان العسل، نُفذ حكم الإعدام بدم بارد في عشرين جندياً سورياً كانوا مربوطي الأيدي ومعصوبي الأعين عند التنفيذ. ويعرض شريط فيديو على "يوتيوب" صور أولئك الجنود معصوبي الأعين بعد تنفيذ إعدامهم رمياً بالرصاص.

وهناك شريط آخر على "يوتيوب" يعرض جثثاً لواحد وخمسين إنساناً معظمهم من الجنود، مع وجود بعض المدنيين بينهم، وربما كانوا جنوداً ارتدوا الملابس المدنية هروباً من الإعدام المتوقع والذي بات مألوفاً خصوصاً في شمال سوريا. ويقول الشريط أن حكم الإعدام نُفذ فيهم رمياً بالرصاص. أضف إلى ذلك شريط آخر ظهر في 13 أيار 2013، يعرض عملية تنفيذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص أيضاً في أحد عشر جندياً سورياً ارتدوا الملابس المدنية. وجرت عملية الإعدام تلك في دير الزور في شمال سوريا حيث تسيطر تيارات الإسلام السياسي المتشددة، وأبرزها جبهة

النصرة. وفي شريط آخر عرض في 12 أيلول 2012، صورة فعلية لإطلاق نار على مدني أو عسكري يرتدي ملابس مدنية. ويظهر الشريط إطلاق النار عليه. ومع أنه قد وقع مقتولاً ودفع به المقاتلون بعيداً عنهم بعد الرصاصة الأولى، فقد ظل عدد من المقاتلين السوريين من المعارضة، يطلقون النار على جثته واحداً تلو الآخر.

وإذا كان ذلك على صعيد إعدام الأسرى، فهناك أمثلة على سوء معاملة المدنيين الواقعين تحت الاحتلال خلافاً لمواد عدة في معاهدة جنيف الرابعة.

ويروي شريط أن غادة عويس التي وصفت بكونها مراسلة تلفزيونية لقناة "الجزيرة" القطرية، قد اغتُصبت من قبل مقاتلين من جبهة النصرة، وعندما استطاعت العودة إلى الدوحة، طالبت بإصرار بمعاقبة مغتصبها أو مغتصبيها. وتحاول قناة "الجزيرة" عبثاً ثنيها عن ملاحقة الأمر، كما ورد في الشريط.

وقبل غادة، كانت هناك عملية اغتصابات متعاقبة لفتاة اسمها "ماريا" من القصير أثناء سيطرة "النصرة" على المدينة. وكان عمر الفتاة المسيحية خمسة عشر عاماً. وقد اغتُصبت أولاً من قائد "النصرة" بذريعة أنه قد عقد عليها شرعاً، لكنه طلقها في صبيحة اليوم التالي ليعقد عليها عندئذ أحد أتباعه، الذي طلقها في اليوم التالي أيضاً ليعقد عليها رفيق آخر من "النصرة". ومضى الأمر على هذا المنوال إلى أن بلغ مجموع مغتصبيها خمسة عشر مقاتلاً قام آخرهم بقتلها وبإلقائها أمام منزل ذويها. وقد جرى ذلك في وقت كان يفترض فيه حماية تلك الفتاة من أولئك، بصفتها مدنية تحت الاحتلال، وتوجب معاهدة جنيف على المحتل «جبهة النصرة في هذه الحالة» أن يحافظوا على حياة المدنيين تحت الاحتلال لا اغتصابهم ثم قتلهم. ولم توجد صور أو فيديو لتلك الفتاة، لكن راهبين في دير مار الياس بالقصير، قد أكدا الرواية، كما أكدها كتاب وصحفيون منهم ديفيد جيبسون، وكاسيوس ميكي، وكلاي كليربورن، وصحيفة "مودرن طوكيو تايمز".

وكان الشيخ السعودي محمد العريفي، والشيخ المصري إسحق هوميني قد أصدرا فتاوى تبيح اغتصاب النساء غير المنتميات لطائفة السنة، مما يعني أن كل النساء المنتميات للطوائف المسيحية، والعلوية، والشيعية، والموحدين الدروز أصبحن معرضات للاغتصاب. وبعضهم كتب يقول إن الاغتصاب بات سلاحاً فعالاً مستخدماً في هذه الحرب كالسلاح الناري أو الكيماوي. ونوهت إلى خطورته ممثلة الأمم المتحدة زينب بنغورا في تقرير رفعته إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

وتقوم "داعش" بكل جرأة وصراحة باتخاذ النساء غير المنتميات لطائفة السنة، اللواتي يقعن تحت احتلالهم، سبايا يبعن كالرقيق أو يفرض عليهن الزواج من مقاتلي "داعش".

وهناك روايات أخرى كثيرة سبقت الإشارة إليها في فصول سابقة عن عمليات مؤلمة ومنها قطع رأس الأب الإيطالي باولو واختفاء مطرانين. أضف إلى ذلك الرواية الشهيرة التي صورت على الفيديو أيضاً ورددها باشمئزاز أعضاء في مجلس العموم البريطاني لدى مناقشة احتمالات التدخل العسكري في سوريا. وتلك هي قيام أحد المتشددين الإسلاميين من "النصرة" أو من "داعش"، بتناول قلب جندي سوري أمام جمع من الناس.

ولعل أبرز وأحدث وأكبر عمليات إعدام للأسرى، هي تلك التي نفذتها "داعش" في مدينة الموصل العراقية في شهر حزيران 2014، عندما قتلت بدم بارد ألف جندي أسير «وقيل 1700» انتموا لطائفة الشيعة. وقد ذكرت هذه الواقعة المؤلمة «التي نشرت الصحف صوراً لها» في فصل سابق، ولكن موضوع هذا الفصل حول مخالفة معاهدة جنيف اضطرني لتكراره.

والواقع أن الروايات حول عملية الإعدام بدم بارد للجنود السوريين ولعدد من المدنيين، كثيرة ويصعب حصرها أو ذكرها كلها. ولو وجد الرئيس أوباما دقائق قليلة من وقته ليراجع بعض الأشرطة التي تعرض على "يوتيوب"، لأصابه التقزز

ولصعب عليه بعد ذلك تناول طعامه ليوم أو ليومين. وهنا فقط قد يعيد النظر في أولوياته، مدركاً أن الخطر الكيماوي قد يكون خطراً كبيراً ويجب التعامل معه بحزم سواء ارتكب تلك الجريمة النظام أو المعارضة، ولكن هناك خطراً آخر لا يقل أهمية عن السلاح الكيماوي، وهو خطر إساءة التعامل مع الأسرى والجرحى، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين. فالمعاهدات الدولية يتوجب احترامها جميعها، وليس بعضها دون بعضها الآخر.

أم ترى أن الولايات المتحدة، تفضل عدم التعرض لموضوع معاملة الأسرى، كي لا يُثار في وجهها سوء معاملتها للأسرى العراقيين في سجن أبو غريب، وهو السلوك الذي سيبقى وصمة عار على جبين أميركا المتمدنة. ولعل المعارضة السورية من الإسلاميين المتشددين التابعين لـ"القاعدة"، إنما يقتدون بالولايات المتحدة بسلوكها ذاك، انطلاقاً من مقولة "ما فيش حدا أحسن من حدا".

يقول كبير المفكرين السياسيين محمد حسنين هيكل، في لقاء له بث قبل فترة على شبكة "سي بي سي" المصرية، إن السلاح الكيماوي هو "قوت" الدول الصغيرة والفقيرة التي لا تمتلك سلاحاً نووياً. ومع ذلك، فإن "إسرائيل" التي تمتلك أسلحة نووية، إضافة إلى الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، لم تبدِ حتى الآن لوزير خارجية أميركا جون كيري، استعدادها لتدمير سلاحها الكيماوي أسوة بما تعهدت سوريا بفعله. وربما فسرت ذلك بأن إيران ربما تمتلك أسلحة كيماوية، فهي لا تستطيع أن تجرد نفسها من هذا السلاح، مع وجود مثيل له لدى إيران. وتناسى نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن إيران لا تمتلك سلاحاً نووياً، وهي أيضاً لم تستخدم السلاح الكيماوي في القرن الحادي والعشرين، هذا في وقت استخدمت فيه "إسرائيل" ذلك السلاح في عام 2009 عندما قصفت غزة به. وارتفعت أصوات عندئذ تدين الفعل الإسرائيلي، لكن دون ارتفاع أصوات تطالب بمعاقبة "إسرائيل" أسوة بتلك الأصوات

التي ارتفعت مطالبة بمعاقبة سوريا، حتى قبل ظهور الدليل اليقيني على أن الحكومة السورية هي التي قصفت الغوطة الدمشقية بالمواد الكيماوية.

ومن هنا لعله من الأفضل أن يضيف الرئيس الأميركي إلى مجلس أمنه القومي، مساعداً أو أكثر من أصل عربي، ليطلعوه على حقيقة ما يجري في العالم العربي، فلعله يكتشف أخيراً أن مساعديه الحاليين لا يطلعونه على حقائق الأمور، وأن الخطر الحقيقي قادم من "القاعدة" ومن "داعش" وليس من الكيماوي، أو من سوريا، أو من مصر. ولعل إعدام مئات الأسرى في الموصل مؤخراً من قبل "داعش"، إضافة إلى قطع رؤوس ثلاثة من المنتمين لدول غربية «منهم أميركي»، باتت تشكل صلب المشكلة، وينبغي أن توجّه كل الجهود نحو كيفية معالجتها قبل استفحال الأمر أكثر فأكثر، ويجب معالجتها بدءاً من سوريا والعراق قبل فوات الأوان.

(4)
هـل تسعى عـملية دول الغـرب العسكريـة إلى إنـهاء الحـرب فـي سـوريا، أم تـسعى لإطـالـة عـمـرها؟

خططت الدول الغربيـة علنـاً فـي مرحلـة مـا، لتنفيذ ضـربة عسكرية ضد سوريا ساعية لكي تبطش بالحكومة السورية، أو بالشريحة الكبرى من الشعب السوري التي ما زالت على ولائها للحكومة السورية.

وذهبت حكومة أردوغان التركية الإسلامية، إلى حد الادعاء بأن تكتلاً من 37 دولة يقف وراء هذه الحملة العسكرية. ويذكرنا هذا بالتحالف الذي نشأ ضد العراق فـي عـام 1990 وضـم عندئذ 29 دولـة. ولعل وقوف تركيا الإسلامية فـي مقدمـة الدول المشجعة على هذه الحملة ضد سوريا، بل وعلى وجوب تنفيذها، ليس مجرد احتمال أن تكون قاعدة إنجرليك التركية التي يستخدمها الأميركان، موقعاً لانطلاق تلـك الحملـة، إضـافة إلـى احتمـال انطلاقهـا مـن حـاملات الطـائرات الأميركيـة والبريطانية والقواعد البريطانية في قبرص، بل لتنفي عن الحملة احتمالات وصفها بالحملة الصليبية الجديدة، طالما أن دولة إسلامية كتركيا تقف في مقدمة صفوف المهاجمين.

ولكن ما الأهداف التي تسعى تلك الحملة إلى تحقيقها؟ هل تسعى لإسقاط نظام بشـار الأسد؟ أم تكتفي بتأديبه؟ أم ترى تسعى فقط لإضعافه بعد أن حقق تقدماً واضحاً وإنجازات كبرى في منطقة اللاذقية، خصوصاً عندما استطاع أن يطرد مقاتلي المعارضة الإسلامية الذين توغلوا فيها تنفيذاً لعملية مشتركة بين "داعش" و"النصرة" أسميت "عملية عائشة البكار"، فاجتاحوا في مضمار تنفيذ تلك العملية، عدداً من القرى القريبة من اللاذقية ومن مدينة القرداحة، عاصمة الإقليم ومسقط رأس الرئيس الراحل حافظ الأسد؟

وكان ذلك النصر قد أدى إلى فشل واضح لمخطط المقاتلين الإسلاميين المتشددين الذين كانوا يسعون للوصول إلى بحر اللاذقية، بغية تأمين طريق إمدادات لهم غير خاضع لموافقة ومباركة الدول الداعمة للحرب، سواء أكانت قطر أم السعودية أم أميركا ودول غربية أخرى، حيث رغب المقاتلون الإسلاميون عندئذ بالتحرر من القيود التي تفرضها عليهم تلك الجهات الداعمة، بعضها أو كلها، على مدى التوسع الذي يسمح لهم بتحقيقه على الأرض السورية، وهي التي تطمح للسيطرة على الأراضي السورية كافة لإعلان الإمارة، بل ربما الخلافة الإسلامية فيها.

***

وإثر العاصفة التي أثيرت حول استخدام السلاح الكيماوي، والتهديد الأميركي باللجوء إلى تنفيذ غارات جوية على مواقع السلطة السورية، هللت هيئة "الائتلاف الوطني السوري الحر" للوهلة الأولى بتلك الحملة العسكرية التي هددت الولايات المتحدة بالتخطيط لتنفيذها «ورد تفصيل لها في فصل سابق» لاعتقادها أنها حملة على شاكلة الحملة الغربية ضد ليبيا التي نفذت في عام 2011 وكان هدفها إسقاط معمر القذافي. فهي حملة إذن، كما اعتقدوا، ستقوم بإسقاط بشار الأسد ونظامه، وسيحل أعضاء الائتلاف السوري الحر محله في قيادة الدولة، متناسين دور السلفيين والجهاديين الذين خططوا ونفذوا "عملية عائشة البكار" والطامحين أيضاً للمشاركة في الحكم، إن لم يكن الاستئثار به.

ولكن هذه الآمال بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، سرعان ما تبددت، عندما أكدت الدول الغربية أنها لن تسعى إلى قلب نظام الحكم، إنما تسعى إلى معاقبته لاستخدامه السلاح الكيماوي الذي لم يكن قد تأكد بوجه قاطع، أن الحكومة السورية هي التي أطلقته. وكانت هناك تطمينات ووعود أميركية لروسيا، بأن عمليتها مجرد عملية تأديبية، هدفها إنقاذ ماء الوجه بعد كل تلك التحذيرات الأميركية بعدم

استخدام السلاح الكيماوي، مع الترجيح بوجود أهداف أخرى ادعت أميركا ربما بهدف تطمين روسيا، أنها لمجرد إرضاء المعارضة المعترضة على مؤتمر جنيف، وذلك لتشجيعها على القبول به.

ورجح بناء على ما تردد في بعض التقارير الإعلامية، أن العملية العسكرية كما خطط لها، لن تكون إلا عملية استعراضية هدفها حفظ ماء الوجه الأميركي بعد صدور تحذيرات متكررة من الرئيس الأميركي من استخدام السلاح الكيماوي. فهي عملية استعراضية في مضمونها الحقيقي، ولذلك فإنها لن تتجاوز حدود تحقيق أهداف معينة، كتدمير بعض المطارات كي لا تستخدم في انطلاق الطائرات السورية لقصف مواقع المعارضة، مع قصف مواقع أخرى قد تشمل مخازن السلاح الكيماوي.

ومع ذلك، فإن تجارب سابقة من العمليات العسكرية المحدودة ضد العراق في التسعينات، ونفذت آنئذ كعمليات استعراضية سياسية أكثر من كونها ذات أهداف عسكرية، قد أثبتت عدم جدواها، بل وفشلها في إنجاز نتائج مؤكدة، رغم الأهداف التي بدت عسكرية وسعت لتدميرها، وكان في ثنايا تلك الأهداف، إضعاف النظام العراقي وتذكيره بوجود "السيد الأميركي".

ففي السابع عشر من كانون الثاني عام 1993، قصفت الولايات المتحدة بغداد بستة وأربعين صاروخاً من نوع "توماهوك" قيل إنها استهدفت "حديقة صناعية" في أطراف بغداد تسمى "منشأة النداء". وبرر الأميركيون قصفهم لتلك المنشأة، بأنها تسعى لإنتاج أسلحة نووية، وهو أمر تأكد فيما بعد عدم صحته. ورجح بعضهم أن الهدف منها كان عملية استعراضية "وداعية" نفذها الرئيس جورج بوش الأب قبل رحيله، إذ كان سيسلم السلطة بعد ثلاثة أيام فقط للرئيس المنتخب بيل كلينتون. لكن المعلوم أن عدداً من هذه الصواريخ قد حطّ على مواقع مدنية وكان من بينها صاروخ حط على فندق الرشيد وأصاب الأبرياء، فقتل ثلاث فتيات وجرح 15

شخصاً كان من بينهم أحد العاملين مع شبكة "سي بي أس" الأميركية، وكدت أكون واحداً من ضحاياه لوجودي على بعد لم يزد عن 48 متراً من موقع انفجاره.

وفي 26 حزيران 1993، قام الرئيس كلينتون، بعملية استعراضية أخرى تمثلت بقصف بغداد بثلاثة وعشرين صاروخاً. ولم يكن هناك مبرر واضح لهذا القصف، سوى إسكات صوت معارضيه من الحزب الجمهوري، الذين كانوا يتهمونه بالليونة في مواجهة صدام. فكانت تلك عملية استعراضية أخرى كان بطلها هذه المرة بيل كلينتون.

وفي 31 آب 1996، استنجد الزعيم الكردي مسعود البرازاني بالرئيس صدام حسين لإنقاذه من مخاطر تهديدات الفريق الكردي المنافس «عندئذ» بقيادة جلال طالباني، فأرسل صدام على الفور قواته إلى الشمال لدعم مسعود البرازاني، وعندئذ قامت الولايات المتحدة في 4 أيلول 1996، بقصف مواقع في جنوب العراق وبعضها قرب بغداد بعملية استعراضية تحذيرية لصدام تدعوه لعدم الإفراط في التدخل، إذ سمعت عندئذ أصوات الانفجارات في مواقع غير بعيدة عن العاصمة العراقية.

وأذكر يومئذ أن شبكة "سي إن إن" قد اتصلت بي من خلال هاتف "الانمارسات" الموجود لدى وكالة الأنباء الفرنسية، ومن دون إمهالي دقيقة للتفكير بالرد أو بعدم الرد، انهالت علي الشبكة بالسؤال تلو الآخر «وأنا على الهواء» باعتباري شاهد عيان لما حدث. وهنا أكدت لهم أنني لست شاهد عيان، بل يمكن وصفي بشاهد "آذان" باعتباري سمعت شيئاً، لكني لم أشاهد شيئاً!

وبدأ بتوجيه الأسئلة لي، جون هوليمان كبير مراسلي "سي إن إن" الذي سبق أن التقيته مراراً في بغداد وفي عمان. وكان سؤاله الأول عما حدث ويحدث في بغداد. وأكدت له عندئذ بأن شيئاً لم يحدث في بغداد، وأن كل شيء فيها عادي وطبيعي. ولكن "ماذا عن الصواريخ التي أطلقت على بغداد؟"، فقلت إنني لم أشاهد صواريخ

ضربت بغداد، وأضفت أنني سمعت انفجاراً من بعيد، لكني لا أعرف الكثير عنه. وهنا نقلني هوليمان إلى الكونجرس، حيث بدأ أعضاء في الكونجرس توجيه الأسئلة لي عما يحدث في بغداد. وكانت أسئلتهم متسارعة، لكني أكدت لهم عندئذ أن كل شيء عادي وطبيعي في المدينة. وهنا نُقلت إلى موقع آخر لم يكشف عن هويته، لكني رجحت أنه البنتاغون نظراً لطبيعة الأسئلة التي وجهت لي. وكانت الأسئلة تصر على معرفة أي مواقع أصابت الصواريخ، وكنت بدوري أصر على أنني لا أعرف شيئاً لأنني في بغداد، ولم يحدث شيء في بغداد غير سماعي صوت انفجار أو انفجارات بعيدة لا نعلم أين كانت، أو حتى في أي اتجاه كانت.

ورجح عندئذ الصحفيون العراقيون الذين كانوا موجودين في قاعة المركز الصحفي لوزارة الإعلام، وتابعوا على "سي إن إن" الحوار الحي والمباشر الذي أجري معي، أن المخابرات الأميركية كانت تحاول التأكد من المواقع التي قصفوها، وهل حققت أهدافها أم لا. وأثنى الجميع عندئذ لتمكني من تقديم إجابات مبهمة لم ترو غليلهم ولم توفر لهم المعلومات التي كانوا يبتغونها.

فهذه العمليات العسكرية الأميركية ضد العراق في التسعينات، كانت في معظمها ذات أهداف استعراضية مع وجود بعض الأهداف العسكرية أو السياسية، ولكنها كانت في الغالب أهدافاً ثانوية لا تحدث تغييراً جوهرياً على أرض الواقع. وهذا ما يرجح أن يكون مضمون وأهداف أيّ عملية عسكرية أميركية خططت الولايات المتحدة وحلفاؤها لتنفيذها ضد سورية، مجرد أهداف جانبية، وقد يكون من بينها:

أولاً: إنقاذ ماء الوجه بظهور الولايات المتحدة، التي حذرت سوريا مراراً من استخدام الأسلحة الكيماوية، بأنها كانت جادة في تهديداتها تلك، حتى لا تصبح أيّ تهديدات مستقبلية غير ذات جدوى ويضرب بها عرض الحائط. وهي في سبيل تعطشها لإثبات جدية تهديداتها، لا تنتظر التأكد بشكل جدي وحاسم، من أن الحكومة السورية هي التي استخدمت فعلاً السلاح الكيماوي، خشية أن تكشف

التحقيقات الفعلية أن بعض فصائل المعارضة هي التي استخدمتها، فتقع عندئذ في حيرة من أمرها. وهي إذ تؤكد قناعتها «قبل ظهور نتائج التحقيق الدولي» بأن الحكومة السورية هي التي أطلقت السلاح الكيماوي، فإنها تستند في ذلك إلى ما ادعت أنه تسجيل لحوار جرى بين بعض المسؤولين السوريين أكد لها ما تسميه "حقيقة قيام الحكومة السورية بتنفيذ ذلك الهجوم الكيماوي". وأكثر ما خشيه المراقبون، أن يكون دليل التسجيل الصوتي الذي قد يكون مفبركاً، أشبه بالدليل المفبرك الذي ظهر في عام 1990 على لسان صبية صغيرة ادعت أنها قد شاهدت العراقيين الذين دخلوا الكويت، يقتلون الأطفال الخدج بإخراجهم من أجهزة الخداج ليتركوهم يموتون، وتبين فيما بعد أن تلك قصة ملفقة، وأن الفتاة التي أطلقت هذه الأكذوبة أمام الكاميرات والصحافة، كانت ابنة السفير الكويتي في واشنطن.

ثانياً: إرضاء المعارضة السورية الممتنعة عن الذهاب إلى مؤتمر "جنيف2"، عن طريق ظهورها بمظهر الداعم لها ولموقفها العسكري. وقد عززت هذه الخطوة بوصول ما كُشف أنه 400 طن من الأسلحة الحديثة، تسلمتها المعارضة السورية للتو، وجاءت –كما قيل– من المملكة السعودية.

ثالثاً: قد يكون الهدف من العملية العسكرية المرتقبة، لو نفذت، إضعاف الجيش السوري الذي حقق تقدماً واضحاً في المدة الأخيرة، وبات يقترب تدريجياً من تحقيق ما وعد به الرئيس بشار الأسد في أحد خطاباته، من حسم الحرب خلال شهور أو سنة في أقصى حد. فالهدف الأساسي من هذه الحرب، كما أرادتها أميركا، أن تكون حرب استنزاف طويلة المدى، شبيهة بالحرب الأهلية اللبنانية، والهدف منها مشاغلة القوات السورية على مدى زمن طويل، تستطيع الولايات المتحدة خلاله، تحقيق نوعية السلام بالشكل والمضمون الذي تريده "إسرائيل"، وذلك كخطوة نحو تحقيق "الشرق الأوسط الجديد" الذي تصبو إليه أميركا، علماً أنه من المرجح الا

تكون "إسرائيل" تصبو لأي نوع من السلام، لكونها أكثر الدول ممانعة لعملية السلام، وطامعة بدولةٍ من النيل إلى الفرات.

***

ولكن الولايات المتحدة المعروفة كعادتها بعدم النظر إلى ما هو أبعد من أنفها، لم تأخذ في الحسبان أن عمليتها العسكرية الاستعراضية التي لا تسعى لحسم الموقف، بل لإضعاف الجيش السوري فحسب، إنما ستؤدي أيضاً إلى استقواء القوات السلفية الجهادية التي باتت الآن تحاصر مدينة حلب، وهي المدينة الثانية في سوريا. فالقوات السلفية والجهادية –مع تراجع ولو إلى حين، في القوة العسكرية للجيش السوري– ستصبح مؤهلة لاقتحام المدينة وإعلان الإمارة الإسلامية فيها، وهو الحلم الذي تصبو إليه الحركات الجهادية، وخصوصاً "النصرة" وداعش". ولا يهم بعد ذلك من يتولى الإمارة في تلك الإمارة: هل هو أبو بكر البغدادي، أمير جماعة دولة العراق والشام الإسلامية، أم أبو محمد الجولاني «المكنى بـ"الفاتح"»، زعيم جبهة النصرة.

وأمر آخر ربما غاب عن ذهن المخططين في دول الغرب، وهو أن قصف سوريا بالصواريخ، أو باستخدام طائرات "درون"، قد يؤدي خطأً إلى تدمير بعض مستودعات السلاح الكيماوي الموجود في سوريا الذي لم يكن قد سلم بعد للجهات الدولية كما تعهدت سوريا. وإذا حصل ذلك ولو خطأً، فإنه قد يؤدي عندئذ لمأساة كبرى تفوق في أضرارها تلك الأضرار التي أحدثها ما زُعم أنه استخدام للكيماوي مؤخراً في غوطة دمشق، وقد يبلغ هذا العمل في نتائجه المأساوية حجم أضرار استخدام قنبلة نووية، وعندئذ لن يجري الحديث عن ألف قتيل، كما قيل عن نتائج استخدام الكيماوي في ريف دمشق، بل عن آلاف القتلى هنا وهناك.

وأخيراً، فإن الدول التي شجعت حرب الاستنزاف في سوريا، وأزهقت مئة ألف قتيل حتى الآن خلال ثمانية وعشرين شهراً من القتال «في ذلك الوقت»، لماذا

باتت الآن متألمة لمقتل ألف مواطن آخر، سواء كان المتسبب بقتلهم كيماوي استخدمته الحكومة أو استخدمته المعارضة السورية، فهل إزهاق أرواح الألف الأخيرة أكثر إيلاماً من إزهاق المئة ألف قتيل الذين قضوا في الثمانية عشر شهراً الأخيرة؟

إن الحل الحقيقي للمأساة المتفاقمة في سوريا، هو الحل الذي طالما شجع عليه الأردن، وهو الحل السياسي عبر المفاوضات السياسية، وهو الأمر الذي ترفضه الدول المشجعة لتلك الحرب، والمصرة على أن تمضي بها حتى ولو أصبحت حرب استنزاف طويلة.. طويلة.

فالمعروف أن حروب الاستنزاف، حروب ممتدة في الزمن ولا تقبل الحسم بأي شكل من الأشكال، لأنها عندما تحسم، تفقد إحدى خصائصها كحرب استنزاف، وهي خاصية الامتداد في الزمن. وهذه خلاف حروب الحسم التي كان من أبرز أمثلتها الحروب التي شنتها "إسرائيل" ضد الدول العربية، والتي كانت جميعها حروب حسم واضحة لا تقبل الجدل أو التأويل.

(5)
متى يقوم أوباما باستبدال "سوريستان" بـ"سوريا"؟

يبدو أن الرئيس باراك أوباما، لا يدرك تماماً حقيقة ما يجري في سوريا، ويبدو أن أجهزة مخابراته لا تزوده بالحقائق الفعلية كما هي على الأرض، بل تزوده كما يبدو بالمعلومات التي يرغب في سماعها، وهي أن حرباً نظيفة تجري في سوريا، وأن جيش سوريا الحر الذي يوصف بالمعارضة المعتدلة، يقود العمليات العسكرية هناك، وأنه يسيطر على زمام الموقف، بل ويسيطر على ستين بالمئة من الأراضي السورية، فلم يبق من تلك الأراضي تحت سيطرة القوات الرسمية الموالية للنظام السوري إلا أربعين بالمئة فقط تمثل بعض المدن الرئيسية لا غير.

وهذا يجعل الرئيس أوباما يتصور أن المعركة باتت على وشك الحسم، فسرعان ما يسيطر الجيش السوري الحر على كامل الأراضي السورية، ويشكل حكومة وطنية مستقلة وديمقراطية النهج، ترتبط بصداقة وطيدة مع الولايات المتحدة، ساعية لتحقيق ما تسعى إليه في المنطقة. إذ تنهي سوريا الجديدة عندئذ، كل ارتباطاتها مع إيران، وكذلك مع حزب الله، وقبل كل شيء مع روسيا الاتحادية، المنافس اللدود للولايات المتحدة في الحصول على مراكز النفوذ هنا وهناك.

فالعلاقة مع روسيا هي الهم الكبير، لكنها ليست الهم الأكبر. فالهم الأكبر للأميركيين هو العلاقة مع إيران المعروفة لأميركا بمكرها ودهائها في التخطيط السياسي، وباتت نتيجة لذلك تشكل أكبر دواعي القلق للولايات المتحدة. ولقد كانت كذلك في عهد الرئيس رافسنجاني، ولكنها تراخت قليلاً بعد انتخاب خاتمي المعتدل رئيساً للجمهورية، لتعود للتشدد والحذر بعد انتخاب أحمدي نجاد، أكثر الرؤساء الإيرانيين -حتى ذلك الوقت- غطرسة ومكراً وتشدداً، مما أوصل أميركا إلى حالة

من اليأس في إصلاح العلاقة مع إيران أو تداركها ولو بنسبة ضئيلة، حتى بعد انتخاب حسن روحاني، المعتدل نسبياً، رئيساً لإيران.

فالولايات المتحدة عندما أشعلت الحرب في سوريا، كانت تدرك أموراً مهمة اعتمدتها في صلب استراتيجيتها نحو إيران، وهي:

أولاً: إن صاحب القرار الفعلي في إيران هو مرشد الثورة الإسلامية آية الله خامنئي، ولأجل ذلك ظلت حذرة في التعامل معها حتى بعد انتخاب حسن روحاني المعتدل، لثقتها بأن القرار النهائي لآية الله خامنئي وليس لروحاني.

ثانياً: إن إيران تسعى جاهدة، كما تقدر الولايات المتحدة، لإنتاج سلاح نووي يرفعها إلى مقام الدول القوية الكبرى، وذلك رغم دخولها في مفاوضات مع الدول الغربية «خمسة زائداً واحداً» ساعية، كما تدعي، للوصول إلى تسوية ما ترضي تلك الدول.

ثالثاً: إن إيران تسعى لبسط نفوذها على دول الخليج الغنية بالنفط، وبالتالي لأن تحل محل الولايات المتحدة في مراكز النفوذ التي تحتلها الولايات المتحدة الآن.

رابعاً: إن إيران تشكل خطراً على "إسرائيل"، ربيبة الولايات المتحدة، والتي تسعى أميركا على الدوام لضمان أمنها المهدد حالياً من إيران وحليفتها سوريا، وهو تهديد سيزداد قوة إذا ما امتلكت إيران السلاح النووي.

فإيران باتت العدو اللدود لأميركا منذ أن اقتحم الطلبة الإسلاميون الإيرانيون السفارة الأميركية في 4 تشرين الأول 1980، وأخذوا رهائن كل الموجودين فيها من دبلوماسيين وغيرهم من العاملين في السفارة. فمنذ تلك اللحظة، تحولت إيران الإسلامية إلى العدو اللدود للولايات المتحدة، وبقيت كذلك رغم الصفقة السرية التي عقدها رجالات جورج بوش الأب، نائب الرئيس آنذاك، مع عدد من عملاء الخميني، وهي الصفقة التي عززت مكانة بوش الأب في مواجهة الرئيس كارتر في الانتخابات الرئاسية، وأفرزت إطلاق سراح الرهائن عشية تسلم بوش كرسي

الرئاسة. وكان الثمن الذي دفعه بوش، هو تزويد إيران ببعض السلاح فيما عُرف بـ"صفقة الكونترا" لتعزيز موقفها في الحرب التي كانت مستعرة ضد العراق والتي كان للولايات المتحدة مصلحة في بقائها مستعرة.

فالحرب الدائرة حالياً في سوريا، كما تخطط الولايات المتحدة، هي في حقيقتها حرب ضد إيران على الأراضي السورية – الحليف الأكبر لإيران. وهي أيضاً حرب على حزب الله الذي أنشأته إيران منذ ولادة ثورتها.

هكذا كان الأمر في بدايته، في عهد الرئيس الإيراني المتشدد أحمدي نجاد، ولم تجد أميركا ضرورة للتراجع عنه بعد انتخاب روحاني المعتدل رئيساً، نظراً لحذرها الدائم من إيران التي يقودها خامنئي فعلاً.

لكن الحرب ضد إيران على الأراضي السورية، تعرقلت في مراحل التنفيذ. فالولايات المتحدة لم تكن قادرة على إرسال قواتها لخوض حرب كهذه بشكل مباشر، لما قد يستفزه تصرف كهذا من تطورات وتعقيدات دولية بالغة الخطورة. وبما أن تحريك ثورة داخلية في سوريا «كما يقتضي المخطط الأميركي» وتسليحها ودعمها ببعض المتمردين الذين يتوقع أن ينشقوا عن الجيش السوري النظامي ويشكلوا جيشاً حراً، سوف يستغرق وقتاً طويلاً ويمكن للقوات السورية أن تقمعه قبل أن يشتد عوده، فقد اضطرها الأمر للاستعانة بحلفائها في دول الخليج التي يسود فيها الانتماء لطائفة السنة، والتي كانت لها مصلحة في إسقاط النظام السوري المتحالف مع إيران الذي تسود فيه طائفة الشيعة التي هي على خلاف طويل مع السنة التي تخشى إنشاء الهلال الشيعي من إيران والعراق وسوريا.

وكان المقصود أو المتوقع أميركياً من حصول المتمردين على الدعم العسكري من دول الخليج، أن يكون دعماً مؤقتاً ومرحلياً إلى أن يقوى عود الثورة السورية ويكتمل تشكيل الجيش السوري الحر الذي يفترض فيه أن يكون القوة الرئيسية التي ستقاتل الجيش السوري النظامي.

ولكن لأن العدد السكاني الضئيل في الدول الخليجية التي تحمست لتنفيذ المهمة نيابة عن أميركا لم يكن يأذن بتجنيد العدد الكافي من المقاتلين لمجابهة القوات السورية في المراحل الأولى على الأقل، فقد اضطرت السعودية وقطر للاستعانة بمقاتلين من الدول الإسلامية الأخرى ومن المرتزقة أيضاً، تماماً كما حدث لدى بداية الصراع في أفغانستان قبل بضعة عقود، والذي انتهى إلى نتائج كارثية على الاستراتيجية الأميركية ومصالحها.

وهكذا اشتعلت الحرب ومضت قدماً في طريقها، وفي ظن الرئيس أوباما أن تشكيلة الجيش السوري الحر هي القوة الرئيسية المقاتلة، وأن القوات الأخرى هي قوات مساعدة. ولم يعلم أن الجيش الحر الذي بنى عليه الآمال، لم يبلغ الحجم الذي كان متوقعاً له، وبالتالي باتت القوة القادمة من الخارج، هي القوة الحقيقية المقاتلة على أرض المعركة. بل وغالباً ما وجد الجيش الحر نفسه يخوض معارك ضد تلك القوة، كما حدث في معارك عدة أبرزها معركة أعزاز «على سبيل المثال»، عندما هزمته جبهة النصرة وطردته من تلك البلدة. أضف إلى ذلك، أن هذا الجيش سرعان ما واجه انشقاقات عدة أضعفته وأدت إلى انضمام بعض ألويته إلى ألوية بعض المجموعات من المقاتلين الآخرين الذين تبين أنهم ينتمون لتيارات إسلامية متشددة.

وتدريجياً تحول عمل الجيش السوري الحر إلى عمل "بروتوكولي" أكثر منه قتالياً. فدوره القتالي يكاد يكون هامشياً، وأحياناً بروتوكولياً بامتياز، باعتباره أحد أجنحة المعارضة المسلحة، بل الجناح المنضبط والمعتدل، والذي لا يرتكب مخالفات كبرى في تعامله مع الناس في المناطق التي يسيطر عليها كما تفعل الفئات الأخرى من المقاتلين الإسلاميين.

فعندما سيطرت قوات جبهة النصرة على مدينة معلولا، وبدأت ترتفع أصوات في العالم الغربي خوفاً على مصير المسيحيين الذين يشكلون النسبة الكبرى من سكان

المدينة، والذين نزحت نسبة كبيرة منهم من تلك المدينة لدى دخول "النصرة" إليها خوفاً من الذبح الذي كانت الجماعة قد هددت به المسيحيين إذا ما أسقط أوباما الحكومة السورية «وذلك كما ورد في مقالة كتبتها رايموند الطويل، وعززتها أخبار نشرتها وكالة الأنباء العربية "الحدث"»، عندئذ وافقت "النصرة" على الانسحاب من معلولا مستدعية الجيش السوري الحر للحلول محلها، بغية طمأنة سكان المدينة والرأي العام الدولي والمسيحي خاصة، علماً أن راهبة من معلولة قد تلت بياناً أمام الكاميرا جاء فيه أنهم عوملوا من قبل "النصرة" معاملة جيدة، في وقت ذكرت فيه قناة تلفزيونية لبنانية، أن الراهبة قد قرأت ذلك البيان مضطرة لوجود مسدس كان موجهاً نحو رأسها، علماً أن المسدس لم يظهر في تلك الصورة.

ومن الأدلة الأخرى على الدور البروتوكولي لجيش سوريا الحر في الكثير من الحالات، هو ما ذكره لي إعلامي أردني مخضرم غطى المنطقة الشمالية في سوريا ومنها الرقة وحلب، إذ قال إن الكنائس في شمال سوريا، قد وُضعت تحت حراسة الجيش السوري الحر، وذلك بناء على طلب القساوسة الذين كان لهم ثقة أكبر بالجيش الحر من ثقتهم بالجبهات المنتمية لـ"القاعدة" والتي سيطرت على تلك المناطق.

بقي أن نذكر أن معظم الفصائل الأخرى المقاتلة، سواء من رعايا السعودية أو قطر أو دول خليجية أخرى، أو من المرتزقة «وهم كثر»، هي فصائل إسلامية تتراوح اتجاهاتها بين السلفية والإخوانية و"قاعدية" الانتماء، وانتماءاتها لتيارات الإسلام السياسي المتشدد تدل عليه تسمية عدد من ألويتها وكتائبها، فكان من بينها على سبيل المثال: لواء الإسلام، وكتيبة التوحيد والفرقان، وكتائب الفاروق، وكتائب الحبيب المصطفى، وكتائب شباب الهدى، وكتيبة جند الأقصى، إضافة إلى "النصرة"، و"دولة العراق والشام الإسلامية"، مع مجموعات وكتائب أخرى كثيرة لا تعد ولا تحصى بحيث وصفت إحدى القنوات الأجنبية عددها بالمئات.

وهذه المجموعات كان منها من يمثل التوجه الإسلامي السلفي بدرجات متفاوتة في السلفية، وهذه كانت السعودية تدعمها وتقدم لها السلاح والمال. ومجموعة أخرى تنتمي للإخوان المسلمين، وتقدم الدعم لها كل من قطر وتركيا والمكتب الدولي لحركة الإخوان المسلمين. ومجموعة ثالثة تنتمي لتنظيم القاعدة ويمولها أيمن الظواهري وتتكون من جبهة النصرة و"دولة العراق والشام الإسلامية"، اللتين سرعان ما انشقتا بعضهما عن بعض لنصبح في مواجهة أربع فرق إسلامية مقاتلة، إذ باتت "داعش" طرفاً مستقلاً. وكانت ألوية أحرار الشام تؤازر "النصرة" أحياناً، و"دولة العراق والشام الإسلامية" أحياناً أخرى، مما يعني أن ألوية أحرار الشام التي قدر عددها بأربعين ألف مقاتل، شكلت فريقاً خامساً بين تلك الفرق الإسلامية.

وخلافاً لسلوك الجيش السوري الحر المنضبط نوعاً ما، كان سلوك المجموعات الثلاث الأخرى التي باتت أربع مجموعات، وربما خمساً، بعيداً كل البعد عن الانضباط، ولكن بدرجات متفاوتة. وكان أسوَؤُها سلوك مقاتلي جبهة النصرة الذين ارتكبوا العديد من الجرائم ضد الإنسانية من اغتصاب «كما حدث لماريّا ابنة الخمسة عشر ربيعاً»، وقتل مدنيين، وإعدام أسرى. وتنافسهم في ذلك، بل وتتفوق عليهم، "داعش" التي لم تترك بنداً في بنود القوانين الإنسانية والدولية إلا وخرقته، خصوصاً عبر المجازر التي ارتكبتها في مدينة عدرا العمالية، وعند محاولتهم الزحف نحو اللاذقية فيما سمي "عملية عائشة البكار" والتي ذبحوا خلالها العديد من الأسر العلوية، وغيرها من الأعمال الهمجية وأبرزها قطع الرؤوس، والتي وردت تفصيلاً في فصول سابقة واستدعت تسميتهم بجدارة: "المغول الجدد". ولا يستبعد بعض المراقبين، أن تكون داعش" هي من فجر السلاح الكيماوي في غوطة دمشق بغية استدراج غضب دولي على سوريا، تتبعه عمليات عسكرية أميركية غير مدروسة ضدها.

***

فهذه الفرق المرتبطة جميعها بفكر الإسلام السياسي بدرجات متفاوتة، تقوم في معرض الصراع والتنافس بينها، بارتكابت الكثير من الأخطاء، بل والجرائم، ليظهر كل فريق أمام الفرق الأخرى، بأنه أكثر بطشاً وإجراماً، ليس بحق العسكريين فحسب في المناطق التي يسيطرون عليها، بل في حق المدنيين أيضاً. وكان أكثرها خروجاً عن المألوف أو المعقول "النصرة" و"داعش"، مع حصول "داعش" على الجائزة الكبرى في هذا المجال!

ومع ذلك، تسارع الولايات المتحدة وعلى رأس قيادتها أوباما، اما بسبب التخبط أو الجهل بحقيقة ما يحدث على أرض الواقع، إلى سلوك مسلك بات يوصف بالغرابة أحياناً، وبالغموض أحياناً أخرى، وهو مد أولئك المقاتلين بالمال وبالسلاح، مع إعلان حرصها على وصول تلك الأسلحة للجهات المعتدلة، قاصدة الجيش السوري الحر الذي بالكاد بات له وجود حقيقي.

وهذا الفهم الخاطئ عن مدى قوة الأطراف المقاتلة في صفوف المعارضة السورية، إضافة إلى الجهل بحجم الانتهاكات للقوانين الدولية وحقوق الإنسان التي ترتكبها بعض فصائل المعارضة وتثير الدهشة والغضب والاشمئزاز، سواء على الصعيد السوري أو العالمي، هي التي تؤدي إلى ظهور الولايات المتحدة –وتحديداً الرئيس أوباما– في مظهر المتخبط العاجز عن الوصول إلى الرؤية الصحيحة واتخاذ القرارات الملائمة، إذ يتم اتخاذ قرارات تبدو غامضة وبعيدة عن الواقعية.

فمما يستدعي الاستغراب كثيراً، هو مواصلة الولايات المتحدة التعامل مع تيارات الإسلام السياسي بأنواعها، من "القاعدة" إلى "الإخوان" والسلفيين، وكأنها لم تتعلم دروساً بعد من تجربتها في أفغانستان وفي إيران عندما خذلتها تلك التيارات التي تعاملت معها.

لكن الرئيس أوباما ما زال ماضياً في أسلوبه الخاطئ في التعامل مع المسألة السورية. وهو يرى بأم عينه تعاظم القوة الإسلامية بين تلك المعارضة، ومع ذلك

فهو لا يتوقف ليفكر، ولو لبضع دقائق، إن كان ما يفعله هو الصحيح، وأنه لا يحمل أيّ مخاطر على مستقبل الوجود الأميركي في المنطقة إذا ما انتصرت المعارضة الإسلامية المتشددة، والتي ستتجه لممارسة السلطة منفردة نظراً لوجود مشروع سياسي جاهز لديها يستوجب الانضواء تحت علم "القاعدة"، وفي أدنى الحالات، تحت علم التيار الإسلامي السلفي المتشدد، علماً أن "النصرة" أو "داعش" تبدوان الأكثر تأهيلاً للسيطرة على مقدرات الأمور إذا سقط النظام العلماني في سوريا، لكونهما الأكثر تنظيماً، بل والأقدر على خوض المعارك وحسمها في مواجهة كل التيارات الإسلامية الأخرى مجتمعة، خصوصاً مع وجود الروح الاستشهادية لدى المقاتلين فيهما.

فهل هذا ما يريد الرئيس أوباما أن يحققه: هل يسعى إلى تحويل سوريا إلى "سوريستان"، أسوة بأفغانستان؟ فهو يعلم تماماً شدة أولئك المقاتلين الذين هم من نوعية مقاتلي "طالبان" الذين ظهروا فجأة في أفغانستان، واستطاعوا خلال أيام قليلة دحر الحكومة التي كان يرأسها قلب الدين حكمتيار، الإسلامي الأفغاني المعتدل نسبياً، والسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، فارضين عليها قوانين مشددة سميت "قوانين إسلامية" «والإسلام السمح بريء منها»، وهي قوانين منعت تعليم النساء، وفرضت عليهن البقاء في المنازل، مع إلغاء أي استخدام للموسيقى ولدور السينما ولأشياء كثيرة أخرى. وقد ظلوا مسيطرين إلى سنوات عدة اضطرت الولايات المتحدة بعدها إلى إرسال قواتها في عام 2001 إلى أفغانستان، لمقاتلة "طالبان" وإجبارهم على الرحيل إلى الجبال، لكن دون تمكنها من القضاء عليهم.

فهل يسعى أوباما حقاً لأن يحول سوريا إلى أفغانستان أخرى، بعد أن تحول جنوب اليمن إلى قاعدة أخرى لـ"القاعدة"؟

وبالتالي فإن الرئيس أوباما إذا فكر في يوم من الأيام بإطلاق صواريخ "التوماهوك" على سوريا، رداً على استخدام السلاح الكيماوي «غير المؤكد» أو لأي

أسباب أخرى، فإن عليه أن يطلقها في مواجهة المعارضة المتشددة، وخصوصاً في مواجهة "داعش" التي باتت تتحول من خطر صغير إلى خطر جسيم.. وليس في مواجهة القوات الحكومية. فإذا كان الرئيس بشار الأسد قد خالف الأصول الديمقراطية كما يعتقدون، فإن المعارضة المتشددة، وخصوصاً "داعش"، قد خالفت أصول الأخلاق والمثل العليا وكل المفاهيم والمواثيق الإنسانية والحضارية، ضاربة عرض الحائط بكل الحقوق التي أرستها شريعة حقوق الإنسان واتفاقيات الأمم المتحدة قاطبة.

(6)
هل اقتنعت دول العالم أخيراً أن "الفرص السانحة" التي وفرتها الحرب في سوريا، جعلت "القاعدة" و"داعش" أكثر خطراً على العالم منهما على سوريا؟

بات من المعلوم أن "القاعدة" قد ظهرت في أفغانستان منذ أواخر عام 1989، عندما غادرت الجيوش السوفياتية البلاد نتيجة الضربات العسكرية التي وجهتها إليها بالتعاون مع "السي آي يه"، مجموعة من المسلحين الإسلاميين والأفغانيين والمتطوعين القادمين من بلاد إسلامية عدة في العالم الواسع.

وسعى تنظيم القاعدة بالتعاون مع حليفته "طالبان-أفغانستان" التي استولت على السلطة في البلاد الأفغانية، للتوسع في انتشاره، ووجد في بعض المناطق الباكستانية المحاذية للحدود الأفغانية، مرتعاً خصباً له، فشكل من رجال القبائل هناك ما يسمى "طالبان باكستان". كما وجد موقعاً آخر مناسباً له في مقاطعات جنوب اليمن، ومثلها في مناطق الساحل الصومالي المقابل للساحل اليمني «إذ لا يفصل بين اليمن والصومال إلا البحر الأحمر الضيق في مجراه» الذي وجدوا فيه أيضاً موقعاً آخر ملائماً. وقد استطاعت "القاعدة" أن تجعل منه نقطة انطلاق نحو إفريقيا، وأن تستخدمه أيضاً عبر أعمال القرصنة للسفن المارة بتلك السواحل، للحصول على تمويل لها، وهو ما تحقق على شكل أموال تحصَّل كفدية مقابل إطلاق حرية تلك السفن، ومواصلة إبحارها بسلام.

إلا أن انتشار "القاعدة" في تلك المناطق: الباكستانية واليمنية والصومالية، ظل انتشاراً محدوداً، لكون طائرات "درون" من دون طيار، كانت تتصدى لهم هنا وهناك. ولكن رغم هذا التصدي، فقد استطاعوا إنشاء خلايا لهم في مالي، حيث توجد قبائل الطوارق والأزواد. كما استطاعوا تشكيل خلايا "بوكو حرام" في نيجيريا، وخلايا أخرى انتشرت في المغرب العربي ولوحظ وجودها في جبال الشعانبي

الفاصلة بين تونس والجزائر، إضافة إلى وجودهم في مناطق أخرى من مناطق المغرب العربي.

لكن هذا التوسع لم يكن كافياً بالنسبة لزعماء "القاعدة"، سواء ابن لادن أو خليفته أيمن الظواهري، فباتوا يبحثون عن مواقع أخرى، لا لانتشارهم فيها فحسب، بل لاستخدامها أيضاً كمواقع لتدريب العناصر الجديدة التي تتعاطف معهم، وتهرول يوماً بعد آخر للانضمام إلى تنظيمهم.

ولما لم يكن بوسعهم استخدام الأراضي الأفغانية لتحقيق ذلك، نظراً لوجود قوات حلف الأطلسي وفي مقدمتها القوات الأميركية التي غزتهم منذ عام 2001، مسيطرة على معظم الأراضي الأفغانية إلى حد كبير، فقد بات من الضروري لهم أن يبحثوا عن مواقع أخرى يستطيعون أن يحققوا على أرضها ما يسعون إليه من تدريب وتسليح وتجنيد لمزيد من المنضوين الجدد تحت رايتها، مع بقاء أولئك المقاتلين الجدد، بعيدين عن مخاطر التعرض لهجمات القوات الأميركية، أو لطائراتهم من دون طيار، كما هي الحال في باكستان واليمن والصومال.

وهكذا وجدت "القاعدة" في سوريا الموقع الملائم لذلك، حيث أشعلت الولايات المتحدة فيها في عام 2011 بالتعاون مع تركيا وبعض دول الخليج، حرباً تحت ستار "ثورات الربيع العربي"، وتطلبت تلك الحرب استقدام مقاتلين من العالم الإسلامي ومن المرتزقة، كما حصل في أفغانستان لدى غزو السوفيات لها، فوجدت "القاعدة" في تلك الحرب في سوريا، الفرصة الملائمة لها وللمستجدين في صفوفها.

والواقع أن الحرب التي تجري في سوريا، يمكن تسميتها: "حرب الفرص السانحة" لتحقيق مكاسب لأطراف عدة.

فهي إذا كانت قد شكلت فرصة سانحة للولايات المتحدة لتسوية حساباتها مع إيران وسوريا، وفرصة سانحة لدول الخليج ذات الانتماء للطائفة السنية، للحيلولة

دون تأسيس الهلال الشيعي من إيران والعراق وسوريا، فهي قد شكلت فرصة سانحة أكبر لآخرين، إذ كانت:

1. فرصة سانحة لـ"القاعدة" لإيجاد قاعدة أخرى لها، أكثر أمناً وطمأنينة، لأن الولايات المتحدة بسبب تفاعلات عدة، لن ترسل إليها طائرات "درون"، فتصبح بذلك موقعاً ملائماً وآمناً لتجنيد وتدريب عناصر جديدة انتمت لـ"القاعدة". وقد وجدت في سوريا، موقعاً ملائما لذلك.

2. فرص.. لا فرصة واحدة سانحة لأبو بكر البغدادي، الطموح جداً لتطوير "دولة العراق الإسلامية" لتصبح "دولة العراق والشام الإسلامية" نتيجة إضافة "الشام" إلى نشاطه، ثم فرصة أخرى لفك ارتباطه بـ"النصرة"، بل وبـ"القاعدة" أيضاً. والأهم من ذلك، فرصة ملائمة للدخول في منافسة مع "القاعدة" عبر استقطاب العديد من التنظيمات المنتمية إليها، لتعلن ولاءها لأبو بكر البغدادي الذي بات اللاعب الأكبر على ساحة العمليات الإرهابية.

وقد بدأ الأمر بما سمي "ثورة" تمثلت بمظاهرات وصفت عندئذ بالسلمية، تبعها انشقاقات من بعض أفراد، وأحياناً ألوية من الجيش السوري، ساعية لتشكيل الجيش السوري الحر الذي لم يثبت فعالية حقيقية، مما اضطر المخططين لاستقدام مقاتلين من الدول العربية والإسلامية جاء معهم بعض المرتزقة. ففي صفوف هؤلاء المرتزقة، وهؤلاء المقاتلين القادمين للدفاع بحماسة عن الدين الإسلامي، وجدت "القاعدة" -وخصوصاً "داعش"- فرصتها الحقيقية لتنمية عدد المنتسبين في صفوفها، في مناخ قاعدة جديدة ستكون بعيدة عن أخطار الطائرات الأميركية، نظراً لوجودها ضمن مجموعات إسلامية تبارك الولايات المتحدة وجودها في تلك المنطقة.

وهكذا أتيح لتلك المجموعة الجديدة من المنتسبين لـ"القاعدة"، أن يصولوا ويجولوا بأمان وبحرية تامة، بل وبتشجيع ومساعدة من الدول المتحالفة ضد سوريا «بما

فيها الدولة الأميركية»، لكونها تشاركها في القتال ضد قوات النظام السوري القائم «عدو أميركا ودول الخليج»، بل وكانت تبلي بلاء حسناً يتفوق على ما تلحقه الفرق الإسلامية الأخرى من بلاء بتلك القوات، خصوصاً وقد كان في صفوفها كما سبق أن ذكرت، مجموعات من الانتحاريين تتقدم الصفوف وتمهد الطريق للمقاتلين الآخرين لاقتحام المواقع السورية الحصينة.

فهل هناك موقع أكثر أمناً لـ"القاعدة" من الموقع الذي وفرته لها الدول المتحالفة ضد سوريا؟

الواقع أن هذا الوضع، ساعد تنظيم القاعدة على نقل بعض أعضائه المهدّدين دائماً بالقصف والمطاردة الأميركية إذا بقوا في مواقعهم الأصلية، من المواقع المهدَّدة إلى موقع أكثر أمناً، بل تتوفر له أبلغ ضمانات الأمان. فمن باكستان، جاء العديدون من المنتمين لطالبان باكستان، ومن اليمن السعيد، جاء عدد كبير من المنتمين لـ"أنصار الشريعة" «الفرع اليمني لتنظيم القاعدة»، وكذلك من الصومال، جاء عدد آخر من "حركة الشباب" «الفرع الآخر لتنظيم القاعدة». ومن الأردن جاء، كما قيل، العديد من أعضاء جبهة النصرة «فرع آخر من فروع "القاعدة"». ومن نيجيريا جاء الكثيرون من جماعة "بوكو حرام" «الاسم النيجيري لتنظيم القاعدة». كما جاء الكثيرون من الشيشان، والعديدون من دول أوروبية وأميركية ممن غسلت أدمغتهم بأفكار في ظاهرها الدعوة لاعتناق الإسلام الحنيف كدين سمح، في وقت كان المبشرون يسعون من ورائه لدفعهم للاقتناع بالإسلام السياسي الذي تضمن الانتماء إما للحركة السلفية، أو لتنظيم القاعدة ولأفكاره التي تتسم بالنزوع نحو العنف والإرهاب.

ولكن التطور الأهم، كان لدى ورود مقاتلين من العراق ينتمون لـ"دولة العراق الإسلامية" «فرع آخر لـ"القاعدة"» ليبدلوا اسمهم بعد الشروع في القتال في سوريا، ليصبح "دولة العراق والشام الإسلامية"، وليسموا أنفسهم بعد ذلك: "داعش"،

اختصاراً لاسمهم الجديد كما سبق أن كررت. ففي هذه المرحلة تحديداً، ونتيجة الفرص السانحة تلك، ولدت "داعش" وظهرت رسمياً إلى الوجود العلني كمولود لم يكن مرحباً به.

ومع أن العديد من الفرق المنتمية لفصائل التيارات الإسلامية المتشددة، قد ارتكبت أعمالاً وحشية ومتناقضة مع مفاهيم الحضارة والإنسانية، إلا أنّ "النصرة" و"داعش" كانتا الأكثر بطشاً وتطرفاً في تصرفاتهما، سواء مع المدنيين من سكان المناطق التي تسيطران عليها، أو مع العسكريين منهم. ويبدو أن "داعش" كانت الأكثر تطرفاً، لاعتمادها استراتيجية مدروسة تسعى لإلقاء الرعب في قلوب من تهاجمهم.

ويبدو أن هذا التخطيط "القاعدي"، الذي يرسمه ذلك التنظيم المعروف بعمق التفكير والتخطيط الماكر، كما أثبت في جميع العمليات التي نفذها عبر السنوات الماضية، والتي غفلت "سي آي إيه" عنها، قد غفلت هذه المرة أيضاً عن تخطيطه الجديد، كل الأجهزة الأميركية من "سي آي إيه" ومراقبين ومخططين استراتيجيين. فلم يلحظ أي منهم مخاطر مجريات الأحداث في سوريا. وقد ظلت مجهولة لهم، ومستبعدة من قبلهم، رغم كل ما كتب الكتاب والمراقبون من تحذيرات حول هذا الموضوع.

ولكن لحسن الحظ أنه، بعد عناء طويل وانتظار مرير، بدأت الإدارة الأميركية وحلفاؤها في الدول الغربية، تكتشف أخيراً مخاطر "القاعدة" في سوريا نتيجة لوضوح توجهها تدريجياً نحو تحقيق أهداف خاصة بها، ليست لها علاقة بالضرورة بالأهداف الأميركية المتمثلة في إسقاط حكومة الرئيس بشار الأسد أو إضعافه.

صحيح أنهم يسعون للمساعدة في إسقاط النظام السوري، وهو ما تبتغيه أميركا، لكن مخططاتهم التي تلي ذلك، لا تسعى لتأسيس حكومة أكثر اعتدالاً وديمقراطية من النظام القائم حالياً، إذ تمتد مخططاتهم، كما أخذ يتضح تدريجياً، لتأسيس إمارة

إسلامية متشددة، بعيدة كل البعد عن المفهوم الديمقراطي الذي تتصوره الإدارة الأميركية. فهي إمارة على شاكلة تلك الإمارة التي أسستها "طالبان" في أفغانستان، والتي اضطرت الولايات المتحدة أن تحمل جنودها وجنود حلف الأطلسي لمقاتلتها في حرب ضروس ما زالت مشتعلة رغم مرور ثلاثة عشر عاماً على اشتعالها.

فقد بدأت الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة وأستراليا وكندا، تلاحظ أخيراً تزايد عدد المنتسبين من رعاياها في صفوف "النصرة"، وخصوصاً في "داعش"، فشرعت تصدر قوانين تمنع عودتهم لبلادهم، أو تحقق معهم لدى عودتهم، وفي بعض الحالات تتدارس إمكانية تجريدهم من الجنسية التي منحت لهم.

كما أدركت الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد تلكؤ طويل، أن مخطط تنظيم القاعدة «أو "داعش" تحديداً»، لم يعد يكتفي بالسعي لتغيير النظام في سوريا لمصلحته فحسب، إذ إنه يسعى أيضاً لتصدير الحركة "القاعدية" تلك عبر المئات من المتطوعين القادمين من الدول الغربية والدول العربية والإسلامية الذين دربهم تدريباً خاصاً، ليتحولوا لاحقاً إلى خلايا تعمل في أميركا وفي أوروبا وفي بعض الدول الأخرى، ومنها بعض الدول العربية الحليفة أو الصديقة للولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، اجتمع مؤخراً، بل أخيراً، ممثلون عن دول الاتحاد الأوروبي، ليتناقشوا في كيفية مراقبة سفر رعاياهم إلى سوريا، بسبب المخاوف التي بدأت تتبلور أمامهم، من قيام رجال "القاعدة" في سوريا بتدريب عدد من المواطنين الأوروبيين على السلاح وأساليب التفجير، للعمل عند عودتهم إلى بلادهم لصالح "القاعدة". وزاد الطين بلة، أن عدداً من أولئك المواطنين، يقنعون بوسيلة أو بأخرى، باعتناق الدين الإسلامي ليس كدين يؤمنون به، بل يشجعون على الاقتناع به على أسس سلفية جهادية تكفيرية، تجعلهم خطراً على الدول الأوروبية نفسها.

وقبل ذلك بفترة قصيرة، تحدث ناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية، كما أوردت قناة "بي بي سي" الناطقة بالعربية، عن مشاكل مشابهة تجابه بعض المواطنين

البريطانيين الذين يذهبون في رحلات إلى سوريا في الزمن الحاضر. وهم في ظاهر الأمر يذهبون إلى هناك، كما قال الناطق، ليشاركوا في تقديم خدمات إنسانية، كالمساعدة في المستشفيات، أو في تقديم العون للاجئين السوريين، أو في نقل المواد الطبية والغذائية لمن يحتاجها وفي المناطق التي تحتاجها، ومع ذلك يعود بعضهم وقد غُسل دماغه، فأُقنع باعتناق الإسلام على الأسس السلفية والجهادية التكفيرية، مع حصوله على تدريبات خاصة في استعمال السلاح وفي أساليب التفجير.

ولم يختلف الأمر في الولايات المتحدة، حيث أدلى رئيس لجنة الاستخبارات في الكونحرس الأميركي، بأن العديد من الشباب الأميركيين الذين يذهبون إلى سوريا، يعودون إلى الولايات المتحدة وقد تحولوا إلى مناصرين لـ"القاعدة".

كما لاحظت إدارة رجب طيب أردوغان في تركيا، أن رجال "داعش" وحلفاءها، يسعون بشكل مركز للسيطرة على شمال سوريا بغية إعلان إمارة إسلامية فيها، وهي إمارة إسلامية ليست بالمواصفات التي توقع الرئيس التركي تحقيقها من فتحه الحدود التركية أمام تدفق المسلحين، إذ كان أردوغان يأمل في تحويل سوريا إلى دولة إسلامية، لكن بمواصفات جماعة الإخوان المسلمين التي تسير حكومته على دربها، وليس إمارة إسلامية بمواصفات "القاعدة" التي ستهدد بلاده عآجلاً أو آجلاً.

وكان البابا فرانسيس قد عبر أيضاً عن مخاوفه من تلك الحركات الإرهابية التي تغتال المسيحيين ومواطنين آخرين ينتمون لطوائف أخرى. وقد أدلى بتصريحاته تلك في خطاب له في تركيا أثناء زيارته لها.

وهناك مخاوف لدى العديد من الدول الأخرى، بما فيها كندا، ومثلها أستراليا التي لاحظت حكومتها أن عدداً من مواطنيها الذين ذهبوا للقتال في سوريا، قد عادوا إليها وهم يحملون أفكارا جديدة باتت تخيف الإدارة الاسترالية. وهذا الأمر حصل في كثير من الدول الأخرى وأثار مخاوفها بأن المسلحين المتشددين من

جهاديين وسلفيين و"قاعدة"، العائدين من سوريا، قد باتوا يشكلون خطراً، ليس على سوريا فحسب، كما أراد المخططون، بل على دولهم أيضاً. ومن أبرز أولئك رئيس الشيشان في روسيا الاتحادية، الذي صرح بأن المقاتلين الذين يقاتلون الآن في سوريا، سوف يعودون قريباً إلى الشيشان ويشكلون عندئذ خطراً حقيقياً عليها، وقد يسعون لإعادة إشعال التمرد الشيشاني الذي بذلت روسيا الكثير لتضع حداً له.

وذكرت صحيفة "القبس" الكويتية، أن التقديرات ترجح أن عدد المقاتلين في سوريا الذين باتوا منضوين تحت جناح تنظيم القاعدة وحده، تجاوز الخمسة وأربعين ألف مقاتل، وهو عدد يشكل ضعف عدد مقاتلي "القاعدة" الذين كانوا موجودين في أفغانستان، والذي استدعى وجودهم فيها، إضافة لتفجير البرجين في نيويورك، لأن ترسل الولايات المتحدة قواتها وقوات الأطلسي إلى تلك البلاد الجبلية الوعرة، لمقاتلة أولئك المقدرين بعشرين أو خمسة وعشرين ألف مقاتل، والذين اعتبرتهم أميركا، رغم ضآلة عددهم، يشكلون خطراً حقيقياً عليها.

وفي وقت قدرت فيه "سي آي ايه"، أن عدد المقاتلين في صفوف "داعش" لا يتجاوز الثلاثين إلى أربعين ألف مقاتل، فإن تقديرات المراقبين ترجح بلوغ عددهم المئة ألف مقاتل مع زيادة تبلغ ألف مقاتل شهرياً، معظمهم قدموا من دول غربية بعد أن اعتنقوا الإسلام حديثاً.

وعزز المخاوف أن أولئك المقاتلين الموجودين الآن في سوريا، قد انحرفوا -كما بات واضحاً- عن الأهداف التي كان يتوقع منهم تحقيقها، وهي مساعدة الجيش السوري الحر في مهمته للإطاحة بنظام الرئيس السوري، أن هؤلاء قد باتوا يقاتلون ويفككون الجيش الحر عوضاً عن مساعدته، كما حدث لدى اشتباك "النصرة" مع لواء عاصفة الشمال في معركة أعزاز، واشتباك "داعش" مع لواء آخر في معركة باب الهوا «المنطقة الحدودية مع تركيا»، الذي سعت من ورائه للسيطرة على المعبر وعلى مخازن الإمداد للجيش السوري الحر في ذلك الموقع، مع تهديد لمقر

اللواء سليم إدريس، رئيس هيئة أركان ذلك الجيش آنئذ، تبعتها معركة أخرى قرب حمص انتهت بقطع رأس النقيب عمار الواوي، أمين سر هيئة الأركان، وثلاثة آخرين من ضباط وجنود ذلك الجيش البائس. وتبع ذلك انفصال ألوية عدة من ألوية الجيش الحر لتنضم لتجمعات إسلامية عاملة على الأرض السورية.

واضطر جون كيري، وزير خارجية أميركا، في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه قناة "إيه بي سي" الأميركية، للاعتراف أن الولايات المتحدة سوف تتأكد أن الإمدادات المرسلة منها للمعارضة السورية من الآن ولاحقاً، ستصل للمعارضة الصحيحة وليست للجهات الخطأ في صفوف المعارضة. وكان فورد، السفير الأميركي في دمشق، قد أكد أيضاً في تصريح حديث له، أن الإمدادات الأميركية لن ترسل بعد الآن إلى شمال سوريا حيث تأكدت السيطرة للمتشددين الإسلاميين وخصوصاً لقوات "القاعدة"، بل سترسل للمعارضة المقبولة أميركياً. وشكل هذان التصريحان اعترافاً أميركياً ضمنياً بأن العدو الحقيقي في سوريا، لم يعد فقط النظام السوري المتهم بالدكتاتورية والفاشية، بل العدو الحقيقي هو الإرهاب الذي باتت "القاعدة" تمثله بشقيها: "النصرة" و"داعش". فهو العدو الذي بات يشكل الخطر الحقيقي، لا على سوريا فحسب لسعيه للحلول محل النظام السوري القائم، بل لتشكيله الخطر الفعلي على دول أخرى في العالم وفي مقدمتها الدول الغربية والعربية.

وزاد في مخاوف العديد من الدول وخصوصاً الدول الغربية، من جبهة النصرة، وخصوصاً من "داعش"، تلك الوحشية المتزايدة التي تتجلى يوماً بعد آخر في سلوك هذين التنظيمين وخصوصاً سلوك "داعش". وتلك المظاهر الوحشية كثيرة، وقد ورد بعضها في فصول سابقة، وكان منها، للتذكير فحسب، قطع رؤوس ثمانين مواطناً مدنياً لدى اجتياحهم مدينة عدرا العمّالية، وقد تم اختيار هؤلاء المواطنين على أسس طائفية وعرقية، وكان من بينهم عائلات بجميع أفرادها.

وهكذا بات من الواضح أن المطلوب الآن، أن تتفهم أميركا أن "القاعدة" في سوريا «خصوصاً "داعش"»، هي أيضاً "قاعدة" شريرة كغيرها من التنظيمات المشابهة والتي باتت منتشرة في العديد من دول الشرق الأوسط وإفريقيا، والتي تحاربها أميركا بضراوة. وبالتالي توجب عليها أن توقف نهائياً تزويد تلك المعارضة بأي نوع من أعمال الدعم، المادي أو المعنوي، وأن تنسق مخططاتها مع المخططات الروسية ومخططات الدول الأوروبية والدول الأخرى، التي باتت تخشى بحق مخاطر تلك الحركات الإرهابية المتشددة.

فلا شيء يوقف تنامي تلك التجمعات، إلا تفاهم دولي على مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وخصوصاً ذلك الإرهاب الجديد الذي بدأ أخيراً يتضح للعيان بشكل جلي، متبلوراً في سوريا التي تكاد تتحول تدريجياً إلى "سوريستان"، باعتبارها المركز الأقوى لتجمع قوى الإرهاب، بعد أفغانستان المحاصرة حتى الآن، ومنذ ثلاثة عشر عاماً، بقوات أميركية وأطلسية. ومع ذلك لم تكن تلك القوات قادرة على اقتلاع أنياب الإرهاب منها، في وقت ربما ما زال الباب مفتوحاً فيه لاقتلاع ناب الإرهاب من فك أولئك المتشددين في سوريا، وذلك قبل استفحال الأمر وتكريس وجودهم هناك بشكل نهائي.

الفصل السادس

"داعش".. النهاية المجهولة

تمهيد

وأخيراً قدرت الولايات المتحدة وجود مخاطر جدية للإرهاب، ليس على سوريا فحسب، بل على المنطقة كلها، لا بل وعلى الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة، لذا أعلن الرئيس أوباما أخيراً الحرب على الإرهاب، داعياً لتشكيل تحالف دولي للقضاء عليه.

ولم يعلن أوباما قراره ذاك نتيجة تطورات دراماتيكية أدت إلى سيطرة "داعش" على ثلاث محافظات في شمال العراق في التاسع من حزيران 2014، أو نتيجة قطع رأس الصحفي الأميركي جيمس فولي، وما تلاه من قطع رأس مواطن فرنسي وآخر بريطاني، بل إنه أعلنه قبل هذه التطورات، وتحديداً في 28 أيار 2014 أثناء خطاب له في كلية "ويست بوينت". وهذا استدعى التساؤل من بعضهم، إن كان أوباما قد أعلن حرباً حقيقية على الإرهاب، أم بدأ معركة انتخابية تعزز موقف الحزب الديمقراطي في انتخابات الكونجرس في تشرين الثاني 2014.

(1)

إعلان أوباما الحرب على الإرهاب هل هو كافٍ، أم المطلوب إعلان دولي لمحاربته، تشارك في تنفيذه دول العالم مجتمعة؟

في 28 أيار 2014، ألقى الرئيس أوباما خطاباً مهماً في حفل تخرج مجموعة من الضباط الأميركيين في كلية "ويست بوينت" في نيويورك، وأعلن في ذلك الخطاب شروعه بخوض حرب ضد الإرهاب.

وكان مراسل "بي بي سي" في البيت الأبيض، قد مهد للخطاب بإعلان توقعاته بحسب مصادره، بأن الرئيس الأميركي في خطابه ذاك، سوف يعلن تزويد المعارضة السورية بأسلحة حديثة ومتقدمة، لتستطيع مواجهة غارات السلاح الجوي السوري. لكن الخطاب أُلقي وانتهى دون أن يشير الرئيس الأميركي إلى تزويد المعارضة السورية بأسلحة نوعية، مع تأكيده بقاء تقديم الدعم لها، ولكن مع شجبه للتنظيمات المتطرفة، ومناداته بالتوصل إلى حل سلمي للمشكلة السورية.

فما حصل فعلاً كان شيئاً مغايراً، وهو إعلان أوباما الحرب على الإرهاب، والكشف بأنه قد طلب من الكونجرس تخصيص خمسة مليارات دولار لمحاربة الإرهاب، معتقداً أن الانسحاب من أفغانستان سيوفر جزءاً من هذا المبلغ المطلوب.

وتحدث الرئيس الأميركي ببعض التفصيل عن خطواته لمحاربة الإرهاب، موضحاً أن المقصود بذلك هو تنظيم القاعدة ومن انتمى إليه. فذكر أن الإدارة الأميركية تساعد الآن اليمن في حربها ضد الإرهاب، كما تقدم العون للقوات الإفريقية التي تقاتل "شباب الصومال" في مقديشو وفي المدن الصومالية الأخرى، كما تقدم عوناً مماثلاً للقوات الفرنسية التي تحارب الإرهاب في مالي، وعوناً مماثلاً للمساعي الأوروبية بتشكيل قوات أمن تراقب الحدود الليبية، دون أن يوضح سبب ذلك. لكنّ هناك تقدير بأن السبب هو كون تلك الحدود قريبة جداً من الحدود

الأوروبية، ويتدفق عبرها اللاجئون العرب والإفريقيون طالبو اللجوء، مما قد يمهد لتسلل بعض الإرهابيين في معيتهم.

ولم يتطرق الرئيس الأميركي إلى "بوكو حرام" في نيجيريا، أو إلى "داعش" في العراق. لكن الأنباء الأميركية كانت قد أشارت سابقا، إلى اعتزام الولايات المتحدة إرسال خبراء إلى نيجيريا لمساعدة القوات النيجيرية في تحرير أكثر من مئتي فتاة كن قد اختطفن من قبل "بوكو حرام"، كما أشارت إلى عزم الولايات المتحدة إرسال طائرات هليكوبتر ومعدات أخرى تساعد الحكومة العراقية على ملاحقة جماعة "الدولة الإسلامية في العراق"، التي باتت معروفة باسم "داعش".

ولكن المفاجأة التي تحققت، وشكلت مخالفة لتوجه الرئيس الأميركي بإعلانه الحرب على الإرهاب، كانت بحصول نتائج معاكسة تماماً، خصوصاً في نيجيريا وفي العراق.

ففي نيجيريا، لم يتم تحرير الفتيات المختطفات. وعلى العكس من ذلك، نفذت "بوكو حرام" سلسلة جديدة من الهجمات على مدن عدة، كما فجرت سيارات مفخخة في أسواق مزدحمة، قتلت الكثيرين في مدن عدة.

ولم يختلف الأمر بالنسبة للعراق. فعمليات "داعش"، قد ازدادت وتوسعت بشكل ملحوظ. ولم يكن التوسع فقط في ازدياد عمليات التفجير في المدن العراقية المختلفة، بل امتد لتنفيذ عمليات هجومية نوعية مذهلة خلال أيام معدودة. فقبل أربعة أيام من خطاب الرئيس، هاجموا مدينة سامراء في محافظة صلاح الدين، وقد هاجموها مستخدمين آليات وأسلحة ثقيلة. وخاضت القوات العراقية معركة طويلة معهم قبل أن تستطيع إخراجهم منها.

ولكنهم في اليوم التالي مباشرة، هاجموا موقعاً سكنياً في مدينة الموصل، مما اضطر القوات العراقية لخوض معركة كبرى أخرى معهم. وفي اليوم الرابع فوجئت القوات الحكومية أنهم قد اقتحموا جامعة الأنبار غرب مدينة الرمادي، واحتجزوا

المئات من الطلاب والأساتذة رهائن. وهذا اضطر القوات العراقية لخوض معركة ثالثة كبرى ضدهم لتحرير الرهائن، بعد أن كانت مهمتها الأساسية في السابق، هي طردهم من الأنبار نفسها.

وأهم ما كشفت عنه هذه الهجمات الكبرى الثلاث في العراق، أن قضية محاربة الإرهاب التي نوه إليها أوباما، ليست فاعلة أو ناجحة أو ربما لم تبدأ بعد على أرض الواقع، وأن "داعش" قد نقلت الحرب من داخل صحراء الأنبار، إلى داخل المدن العراقية، مما يكشف عن تنامي قوتها، وعن قدرتها على التخطيط وأخذ زمام المبادرة.

وهذا أمر فاجأ المراقبين. ولم يكن ما حصل من هجمات متلاحقة هو ما فاجأهم، بل عدم قيام السلطة العراقية بأخذ هذا الاحتمال موضع اعتبار أو اهتمام، خصوصاً وقد نوه المعلقون والمراقبون منذ 14 نيسان 2014، بأن أنباء غير مؤكدة، ترجح أن "داعش" لم تعد متقوقعة في الأنبار أو في الفالوجة كما يظن المالكي، فطلائعها قد باتت قرب سجن أبو غريب، أي على مشارف بغداد.

ونشر عدد من الكتّاب مقالات آنئذ تنبه بأن "داعش" قد تلجأ إلى ألاعيب كهذه، فتنقل المعركة من الأنبار إلى داخل المدن العراقية الأخرى. لكن أحداً كما يبدو، لم يقرأ أو يفكر ولو قليلاً. إذ كان من الطبيعي، بل ومن المتوقع، أن تسعى "داعش" لتوسيع نطاق المعركة، ولنقلها إلى خارج الأنبار وبعيداً عن مدينة الفالوجة التي طالما هدد المالكي باقتحامها ولم يفعل.

وإذا كان ذلك التطور، يسجل فشلاً لقدرات حكومة المالكي، فإنه قد سجل أيضاً فشلاً لمشروع أوباما بمحاربة الإرهاب دون استخدام القوات المسلحة، والمقصود بذلك، القوات المسلحة الأميركية. والإشارة لذلك التطور، إنما يقصد بها التطور على الصعيد العراقي، وعلى الصعيد النيجيري، إضافة إلى التطور على الصعيد الليبي الذي أدى إلى شق الدولة إلى دولتين: دولة معيتيق، ودولة حفتر.

وليس معنى ذلك أن استخدام القوات المسلحة الأميركية والتدخل عسكرياً في الدول الأخرى، هو أمر مرغوب فيه، أو قد يؤدي إلى نتائج مجدية. إذ يذكر الباحث في شؤون الإرهاب جاسم محمد في مقالة نشرها مؤخراً، أن الرئيس جورج بوش بعد تفجير البرجين في نيويورك عام 2001، قد أعلن هو أيضاً حرباً على الإرهاب، وسعى لاستخدم القوات المسلحة في تنفيذ إعلانه ذاك، فهاجم أفغانستان وبعدها العراق، ولكن حروبه تلك، رغم استخدام القوات المسلحة الأميركية، لم تجتث الإرهاب، بل ساعدت على تناميه.

فـ"القاعدة" بعد أن كانت موجودة في أفغانستان فحسب، نقلت مواقعها إلى مراكز أخرى أكثر أمناً، حيث باتت لها فروع في اليمن، والصومال، ونيجيريا، ومالي، وإفريقيا الوسطى. كما برز لها وجود آخر بعد ظهور "الربيع العربي"، في سيناء وفي سوريا وفي العراق، مع بدايات وجود لها في ليبيا وفي تونس، إضافة إلى احتمالات باتت كبيرة، لانتقال عدد من الإرهابيين الذين تلقوا تدريبهم في سوريا، إلى المدن الأوروبية، بل والأميركية والأسترالية، ناهيك عن احتمالات ظهور مزيد من "الذئاب المنفردة" الذين يشكلون منفردين تنظيمات صغيرة قائمة بذاتها، تعتمد على تمويلها الخاص وقدرتها على تركيب متفجرات بدائية بقدراتها وخبراتها الخاصة كما ورد تفصيلاً في فصل سابق.

وربما استند مشروع أوباما لمكافحة الإرهاب دون استخدام القوات المسلحة إلا عند الضروة القصوى، إلى نجاح الولايات المتحدة في استخدام طائرات "درون" في قصف مواقع لـ"القاعدة" في اليمن، وفي الصومال، وفي مناطق الحدود الباكستانية الأفغانية حيث توجد "طالبان باكستان". بل واستند بشكل أكبر إلى نجاح أميركا في اغتيال أسامة بن لادن في عام 2011، ثم العولقي في عام 2012 ، بالإضافة إلى قيادات أخرى، رغم علم الرئيس أوباما أن أغتيال قائد ما في تنظيم هرمي كتنظيم

القاعدة، لا يبدل الكثير، لأن من يليه في القيادة الهرمية، غالباً ما يحلّ في موقعه بشكل فوري وتلقائي.

ومع ذلك، فإن إعلان أوباما مخططه لمكافحة الإرهاب دون إشارة لاستخدام القوات المسلحة، وإعلان بوش محاربته الإرهاب باستخدام القوات المسلحة، كلاهما أمران غير مجديين. فالوسيلة الوحيدة لمكافحة الإرهاب هي في تحقيق تضامن دولي شامل يضم الدول الخمس الكبرى ومعظم الدول الأخرى في العالم، ويؤدي إلى توقيع ميثاق دولي لمكافحة الإرهاب، شبيه بميثاق جنيف الخاص بمعاملة الأسرى، أو المواثيق الأخرى التي تحظر استخدام السلاح الكيماوي أو أسلحة الدمار الشامل، وتلك الخاصة بحقوق الإنسان، وغيرها من المواثيق الدولية المعتمدة والمتعارف عليها.

وكان الرئيس بوش الابن لدى غزوه لأفغانستان عام 2001 في مسعى لاستئصال "القاعدة" كما ظن عندئذ، قد شكل أيضاً نوعاً من التحالف الدولي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا ودول أخرى، إلا أنّه لم يكن تحالفاً دولياً شاملاً، إذ لم يضم روسيا والصين ودولاً أخرى ظلت غائبة عن تحالفه الضعيف، بينما تتطلب محاربة الإرهاب إجماعاً دولياً دون تخلف أحد عنها إذا أريدَ لها النجاح، ففي التضامن الدولي رسالة للإرهابيين بأن العالم قد بات مجمعاً على رفضهم.

والواقع أن الهجوم الإرهابي الذي وقع في غروزني، عاصمة الجمهورية الشيشانية المنتمية للاتحاد الروسي، في الرابع من كانون الأول 2014، قد عزز الحاجة لإشراك الروس في تحالف كهذا. فالإرهابيون المهاجمون قد سيطروا على مبان حكومية منها مكتب وزارة الإعلام في الشيشان، واحتاجت القوات الروسية لخوض معارك استغرقت يومين للسيطرة على الوضع والقضاء على المهاجمين.

فالإرهاب بات سلاحاً خطيراً ضد البشرية والإنسانية، وليس ضد سوريا أو الدول العربية أو الغربية فحسب، إذ بات يهدد جمهوريات الاتحاد الروسي أيضاً، وبالتالي

أصبح من الضروري ملاحقته، ولا بد من حظره كما حظر استخدام الأسلحة الكيماوية وأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة التي اتفقت دول العالم على حظرها.

ويبدو أن الرئيس أوباما لم يكن من السذاجة ليتوقع نجاح مشروعه في مكافحة الإرهاب دون تحقق أمر كهذا. إذ أكد في خطابه في "ويست بوينت"، على وجوب تحقيق تعاون جميع الدول من جنوب آسيا إلى سواحل الدول الإفريقية، أي إلى تعاون يشمل كل دول العالم من دون استثناء. فهل سيسعى أوباما كخطوة لاحقة، إلى عقد مؤتمر دولي يجري فيه الإعداد لوثيقة دولية تهدف إلى محاربة الإرهاب بشكل منظم وتعاوني بين الدول كافة؟ علماً أن الرئيس الأميركي بات يعلم علم اليقين، أن "ماكنة" تفقيس الإرهابيين الجدد، قد باتت الآن موجودة في سوريا، بعد أن كانت في أفغانستان، مما يعني أن الخطوة الأولى لنجاح خطته، ينبغي أن تبدأ من سوريا، بتحقيق حل سلمي للنزاع المسلح فيها، وهو حل لا بد أن ينهي وجود المتطرفين الإرهابيين في صفوف المعارضة السورية، وخصوصاً أولئك المنتمين لـ"القاعدة" أو لـ"داعش".

وكانت الأنباء التي سربت قبل انعقاد مؤتمر "جنيف2"، تفيد بوجود تفاهم روسي أميركي سري على جعل قضية محاربة الإرهاب على رأس أولويات المؤتمر الذي افترض رسمياً أن يكون على قمة جدول أعماله المعلنة، إحلال السلام في سوريا. وفي خضم الخلاف بين الطرفين حول وجود نظام جديد في سوريا مع بقاء الرئيس الأسد أو من دونه، كما طالبت المعارضة المسلحة والدول الخليجية التي تقدم الدعم لها، تم تناسي التفاهم الروسي الأميركي على جعل محاربة الإرهاب من أولويات ذلك المؤتمر.

فإرضاء لبعض الدول المتشبثة بإسقاط النظام السوري قبل أي خطوة أخرى، فوتت فرصة ذهبية كان يمكن أن تشكل خطوة مهمة نحو محاربة الإرهاب، خصوصاً وأن

قوة "داعش" عندئذ، لم تكن قد استفحلت وبلغت بعد المستوى الذي بلغته الآن وجعلت مجابهتها مهمة أكثر صعوبة من ذي قبل.

فإذا لم تكن الدولتان الكبرييان في العالم «روسيا والولايات المتحدة» قادرتين عندئذ، رغم تفاهمهما السري «إن صح وجوده» على ضرورة محاربة الإرهاب قبل استفحاله، وتقديم ذلك الهدف على كل هدف آخر، فقد توجب عليهما الآن وبعد استفحال خطر الإرهاب، أن تتوصلا بشكل أو بآخر، لأن تضعاه على رأس قائمة أولوياتهما، ليصبح أيُّ إعلانٍ للحرب على الإرهاب، خطوة جادة ومجدية نحو التنفيذ، فأيّ خطوة انفرادية في هذا الاتجاه قد لا تكون قابلة للنجاح.

(2)
مـن يـقطـع رأس قـاطعـة الـرؤوس؟

استقيت تعبير "قطع رأس داعش"، من بحث ورد في صحيفة "الحياة" اللندنية، وهو تعبير عن أمنية باتت شائعة بين العديدين من أبناء هذه المنطقة، إن لم يكن بين العديدين في العالم، خصوصاً وقد تأكد الآن، واستناداً لأرقام وردت في الصحف الغربية، مفادها أن أكثر من ألفي أجنبي يقاتلون الآن في سوريا والعراق ضمن صفوف التكتلات الإسلامية المتشددة وأبرزها "داعش"، وأن هؤلاء مرشحون لإلحاق الدمار بالدول الغربية لدى عودتهم إلى بلادهم. وعزز هذا الاحتمال حول العدد الكبير من المقاتلين الأجانب في صفوف "داعش" وغيرها، كون من نفذ عملية قطع رأس الصحفي الأميركي جيمس فولي، كان بريطانياً كما أكدت بعض الصحف البريطانية.

ورغم قرار مجلس الأمن الدولي باعتبار "داعش" و"النصرة" و"جيش المجاهدين"، تنظيمات إرهابية يتوجب ملاحقتها، ورغم إعلان الرئيس أوباما غضبه الشديد من سلوك "داعش"، خصوصاً بعد قطع رأس الصحفي الأميركي، ووصفه هذا التنظيم بالسرطان الذي لا يمثل ديناً معيناً، لم يفعل أوباما الكثير على أرض الواقع لإثبات توجهه نحو ملاحقة هذه التنظيمات ملاحقة جدية. فكل ما فعله، هو أنه قد أمر بمزيد من الغارات الجوية عليها، مع إرسال 300 جندي أميركي آخرين للالتحاق بالدفعة الأولى من الجنود والخبراء الأميركيين.

صحيح أن الولايات المتحدة قد بدأت تغير على مواقع "داعش" في الشمال العراقي منذ بعض الوقت وقبل الخطاب الأخير الغاضب لأوباما، إلا أنّها لم تفعل ذلك سعياً لقطع رأس "داعش"، أو لحماية العراق الذي علّقت تدخلها لمصلحته، على تشكيل حكومة وحدة وطنية تعلم جيداً أن الوصول إلى تحقيقها سيستغرق زمناً

طويلاً، بل تدخلت لحماية الأكراد عندما باتت "داعش" تهدد أربيل، عاصمة إقليم كردستان.

والسبب الواضح في ذلك، هو أن الولايات المتحدة، مدينة بالكثير لإقليم كردستان الذي ساعدها في حربين خاضتمها ضد العراق. فحكومة إقليم كردستان قد تمردت على الحكومة العراقية أثناء انشغال الأخيرة في عام 1991 بحربها الكبرى لصد هجوم التحالف الدولي بقيادة أميركية ضد العراق بذريعة السعي لتحرير الكويت، وأدى ذلك التمرد إلى مشاغلة نسبة عالية من القوات العراقية كان يفترض بها أن تخوض المعركة ضد الأميركيين. كما قدمت حكومة كردستان خدمة أخرى للقوات الأميركية الغازية في عام 2003، عندما مكنتها من الدخول إلى الأراضي العراقية مروراً بإقليم كردستان.

ومن هنا بات من الضروري مد يد العون الأميركي لإقليم كردستان –لا للعراق– بغية حمايته من سيطرة "داعش" عليه، وهو الأمر الذي كان سيؤدي لإحباط مخطط أميركي آخر، وهو تحويل إقليم كردستان الذي بات بقيادته الحالية، يصبح تدريجياً الربيبة الثانية للولايات المتحدة في المنطقة، تضاف إلى الربيبة الأولى وهي "إسرائيل"، بحيث يصبح الوطن العربي بين كماشتين متحالفتين مع أميركا، هما "إسرائيل" الواقعة جنوبياً على البحر الأبيض المتوسط، وكردستان الواقعة شمالاً بين أربع دول هي تركيا وسوريا والعراق وإيران.

ويرجح الاحتمال بأن التدخل الأميركي كان لحماية حكومة كردستان المتحالفة مع أميركا، لا لحماية الشعب الكردي الشقيق أو الصديق في أدنى حد، كونها لم تتدخل أبداً لحماية أكراد سوريا في محافظة الرقة، عندما هددتهم، بل وهاجمتهم مراراً وعلى مدى عامين أو أكثر، كلٌّ من "داعش" و"النصرة"، وسقط في المعارك التي خاضها أكراد سوريا ضد "داعش" دفاعاً عن مدنهم وقراهم، مئات الشهداء الأكراد الأبرياء.

ورجحه أيضاً ما سبق ذكره من عدم تدخل الولايات المتحدة لحماية العراق، أو على الأقلّ تلكؤها في التدخل لحمايته، أو لتزويده بالسلاح وبالطائرات وخصوصاً طائرات "إف 16" التي وعد بها، مما اضطره لشراء طائرات قديمة من روسيا.

لكن النقطة الأكثر وضوحاً، كانت في تدخلها لقصف قوات "داعش" المقتربة من أربيل، دون التدخل ضد قوات "داعش" المنتشرة في محافظتي الرقة ودير الزور السوريتين. وكأن "داعش" الزاحفة في العراق وفي كردستان، هي "داعش" الشريرة التي يتوجب مقاومتها وتحجيمها، أما "داعش" الزاحفة داخل الأراضي السورية، فهي "داعش" ملائكية طيبة لا ينبغي التعرض لها، خصوصاً وأنها تخدم متطلباً أميركياً هو إسقاط الرئيس بشار الأسد. وقد يشكل ذلك سبباً رئيسياً في تلكؤ أميركا في الدخول في مواجهة مع "داعش" الموجودة في العراق، خشية أن يضطرها ذلك إلى التدخل أيضاً لمقاتلة "داعش" في سوريا حيث يخدم النشاط "الداعشي" المصالح الأميركية، وهي لذلك غير راغبة في تدخل كهذا ضده. ولولا تهديد "الأصدقاء" في أربيل، لما تدخلت أبداً.

فالعداء الأميركي لـ"داعش"، لا يبرز إلا إذا خرجت "داعش" عن الحدود المرسومة لها، وهي إسقاط النظام السوري. أما إسقاط أنظمة أخرى وخصوصاً حكومة كردستان، فذلك شيء آخر يقتضي التصدي له. والمرجح أن التوجه الأميركي لا يشمل، كما يبدو حتى الآن، السعي لقطع رأس "داعش"، مما يثير شكوكاً حقيقية حول النوايا الأميركية والغربية، ويستدعي العودة لطرح سؤالين مهمين كنت قد طرحتهما في فصل سابق: من أوجد "داعش"؟ ومن يمولها ويدفع فاتورتها الكبرى؟

وقد شملت الاحتمالات المطروحة في ذلك الفصل كمؤسس لـ"داعش" وممول لها، كلاً من السعودية والإمارات والكويت والعراق وسوريا وقطر وأميركا و"إسرائيل" وأنصار الرئيس الراحل صدام حسين. لكنني في معرض مناقشة كل احتمال من هذه

الاحتمالات، على ضوء المصلحة المحتملة لهذه الدولة أو تلك في إيجاد ذلك التنظيم وتمويله، تم استبعاد العديد من هذه الدول، لعدم وجود مصلحة لها في إنشاء ذلك التنظيم، أو لتناقض سلوك "داعش" مع مصالحها.

أما بالنسبة لأنصار الرئيس صدام حسين، فرغم تعاملهم المحدود مع جماعات "داعش" لوجود مصلحة مشتركة معها تتمثل في إسقاط حكومة المالكي، فقد لوحظ وجود تضارب في المصالح بين الطرفين، لكون أنصار صدام معنيين بالشأن العراقي وليس بمقاتلة السوريين كما تفعل "داعش". وقد عزز هذا التوجه، أن "داعش" قد وضعت فيما بعد، كبار الضباط العراقيين "الصداميين" والنقشبنديين في السجن بعد السيطرة على الموصل وتكريت. وهكذا لم يبق أمامنا إلا قطر وأميركا و"إسرائيل" باعتبارها الجهات المستفيدة من "داعش" وغير المتضررة منها، إلى أن حاول هذا التنظيم اقتحام أربيل، عاصمة كردستان وصديقة أميركا.

والواقع أن مؤشرات كثيرة وهمسات متعددة كانت تدور في الكواليس حول كون قطر وراء إيجاد "داعش" وتمويلها. ومؤخراً، لم يعد الاتهام يطلَق همساً، بل بات يذْكَر جهاراً حول كون قطر هي التي خلقت "داعش" وشجعتها على الانفصال عن التنظيم الأم «القاعدة»، محولة إياها إلى تنظيم منافس لـ"القاعدة"، يسعى لاحتواء جميع التنظيمات الإرهابية التي انبثقت سابقاً عن "القاعدة". وبالتالي فإن قطر الساعية للعب دور كبير على الساحتين الدولية والعربية رغم صغر حجمها، هي الممولة لذلك التنظيم الذي بات مكروهاً من العالم. وقد وجه وزير خارجية ألمانيا اتهاماً صريحاً لقطر بأنها تمول "داعش". وكرر هذا الاتهام -ولو بالتلميح- جوزيف بايدن، نائب الرئيس الأميركي، وعدد آخر من السياسيين والمراقبين.

وإذا كانت قطر هي الممولة، فقد بات من الطبيعي أن يرجح دور "إسرائيل"، الصديقة السرية لقطر كما يشيع بعضهم، في تدريب مقاتلي "داعش"، وفي وجود دور أميركي في تزويدهم بالسلاح الحديث الذي باتوا يمتلكون الكثير منه كما أكد

مقاتلو البيشمركة الأكراد، الذين دخلوا في مواجهات قتالية مع "داعش". وكانت صحيفة "هيرالد تريبيون" قد كشفت مؤخراً عن صفقات أسلحة حديثة أرسلت لـ"داعش"، ونفذها حلفاء أميركا كبلغاريا وبولندا وكرواتيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية الداخل بعضها، إن لم يكن كلها، في حلف الناتو. وكانت الأسلحة ترسل عن طريق الحدود التركية، العضوة الأخرى في حلف الناتو، وبمباركة تركية أميركية.

والدور الأميركي يبرز واضحاً في كون أبو بكر البغدادي، قائد "داعش" وأمير المؤمنين «واسمه الحقيقي: إبراهيم عودة البكري»، وعدد من ضباط الجيش العراقي السابق الذي تم حله بعد احتلال أميركا للعراق في عام 2003، كانوا سجناء في سجن بوكا العراقي الذي كانت تشرف عليه القوات الأميركية. لكن الولايات المتحدة، كما ورد في فصل سابق، أطلقت سراحهم معاً في عام 2004، فأسسوا في عام 2006 "دولة العراق" التي أسميت فيما بعد "دولة العراق الإسلامية"، ثم تحولت إلى "دولة العراق والشام الإسلامية" «داعش».

وكان من بين من أطلق الأميركيون سراحهم، إضافة لأبو بكر البغدادي، عدد من كبار ضباط الجيش العراقي السابق، منهم -كما جاء في بحث أعده جاسم محمد، الباحث في شؤون الإرهاب- العميد الركن محمد الندى الجبوري الذي أصبح رئيساً لهيئة أركان "داعش"، وكذلك العميد الركن سمير عبد محمد الملقب بـ"حجي بكر" الذي بات نائباً لرئيس أركان "داعش"، إلى أن قُتل في عام 2014، فحل محله اللواء أبو مسلم التركماني.

وفي الدراسة المذكورة التي كتبها جاسم محمد بعنوان "الدولة الإسلامية خرجت من تحت سراديب الاستخبارات الأميركية"، يذكر الباحث أن أبو بكر الذي كان إماماً في أحد الجوامع ولا خبرة لديه في إدارة المجموعات، قد حقق صعوداً سريعاً بينهم نتيجة تزويده "الدولة الإسلامية" بالعديد من المعلومات التي يتسلمها من دوائر

الاستخبارات الأميركية، والتي كان بعضها غير صحيح، وبعضها الآخر صحيحاً ودقيقاً في مسعى لكسب ثقة جماعته، مما أدى إلى صعوده السريع في مراتب "الدولة الإسلامية" ليصبح قائدها ثم أميراً للمؤمنين فيها..

وكان أبو بكر يتولى بنفسه عمليات تمويل "الدولة الإسلامية"، والذي كان تمويلاً خارجياً، إلى أن سيطرت "الدولة الإسلامية" على بعض منابع النفط في سوريا والعراق، كما استولت على أموال طائلة من بنوك الموصل لدى السيطرة على تلك المدينة، بحيث أصبح التمويل داخلياً وخارجياً.

ترى، ألم تكتشف الولايات المتحدة من تحقيقاتها مع أولئك السجناء خلال فترة اعتقالهم التي دامت أكثر من عام، توجهاتهم المتشددة، بل والإرهابية أيضاً؟! وإذا كان الأمر كذلك، فلما أطلقت سراحهم، علماً أن قيادة "داعش" الحالية، تتكون كما سبق أن ذكرنا، من أبو بكر البغدادي وأولئك الضباط جميعاً الذين أُطلق سراحهم دفعة واحدة؟ ألا يدعو ذلك للتوقف والتأمل طويلاً، بل والاستغراب، إن لم يكن يعزز أيضاً الترجيح بأن "الدولة الإسلامية"، قاطعة الرؤوس، ربما خرجت فعلاً من سراديب الاستخبارات الأميركية كما يقدر جاسم محمد؟

والواقع أن أبرز ما تميز به الزمن "الداعشي"، هو العودة إلى قطع الرؤوس، الذي عرف في الماضي خلال المعارك والحروب التي كانت السيوف تستخدم فيها باعتبارها السلاح الأهم. وقد استخدمت فيما بعد كوسيلة للعقاب، علماً أن قطع الرؤوس ما زال مستخدماً كوسيلة للعقاب في المملكة السعودية. وكانت هناك عودة لاستخدامه في العصر الحديث كوسيلة لترويع الأعداء، بين الأعوام 1962 و1967 خلال الحرب في اليمن، وهي الحرب التي قادها الإمام البدر المخلوع، في مسعى لإسقاط النظام الجمهوري اليمني الذي رأسه «الراحل» عبدالله السلال بتأييد من الرئيس «الراحل» جمال عبدالناصر، الذي أرسل قوات مصرية إلى اليمن لتعزيز نظام السلال المهدَّد بحرب ضده يقودها الإمام البدر بتأييد من المملكة

السعودية. وكان الإمام البدر يتخذ من الجبال اليمنية القريبة من الحدود السعودية موقعاً له. وقد لجأ إلى قطع رؤوس العديد من الجنود المصريين المشاركين في القتال ضده بغية بث الرعب بين الجنود الآخرين وتشجيعهم على الفرار من الخدمة العسكرية. وهناك واقعة معينة تعزز هذا القول، وهي واقعة لا يمكنني أن أنساها أبداً.

إذ كان لي صديق هولندي في مقتبل العمر، يعمل مراسلاً لصحيفة هولندية ويقيم في عمان، أتيحت له فرصة زيارة موقع الإمام البدر للالتقاء به. وأثناء اللقاء، سأل الصديق الذي لم يعد صديقاً، الإمامَ البدر عن صحة قطعه لرؤوس الجنود المصريين الأسرى، فأكد له الإمام ذلك، وسأله إن كان يرغب في مشاهدة قطع بعض الرؤوس ليقوم بتصويرها لصحيفته، فقال الشاب: "نعم"، وهنا غاب رجال الإمام لبعض لوقت، وعادوا بعدها مصطحبين أربعة جنود مصريين من الأسرى، قام اليمنيون بقطع رؤوسهم أمام الصحفي الذي قام مزهواً بتصوير عملية قطع رؤوسهم.

وعندما عاد الصحفي إلى عمان وأبلغني بما حدث، شعرت بالغثيان وبالاشمئزاز من تصرفه ذاك، وأبلغته بأنه لم يعد صديقي بعد اليوم، لأنه بات مسؤولاً عن تشريد وإيلام أربع عائلات مصرية، لا لشيء إلا لغاية الحصول على سبق صحفي. وعبثاً حاول إقناعي بالعدول عن موقفي هذا. ولقي هذا الصحفي تقريظاً من صحيفته التي منحته ترقية وكلفته بعمل جديد في مركز الصحيفة في أمستردام. وبعد غياب دام ثلاث سنوات، عاد الصحفي إلى عمان معتقداً أن السنوات الثلاث كانت كافية لتنسيني ما حدث فيستعيد معها صداقتي، واتصل بي طالباً الالتقاء بي، فقلت له: "لا.. أبداً.. لن تعود صديقاً لي مهما مر من السنوات". ترى لو كان الصحفي الهولندي هو الذي سيُقطع رأسه كما قُطع رأس جيمس فولي، هل كان ذلك سيسر صحيفته أو أسرته؟

وها إن الزمن يدور لتعود بنا "داعش" إلى عملية قطع الرؤوس، اقتداء بأسلوب إمام اليمن، كوسيلة لإرهاب الآخرين وبث الذعر بينهم. ولا شيء سيوقفها عن المضي في ذلك، إلا قطع رأسها هي بالقضاء عليها في عملية دولية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر بموجب الفصل السابع، على أن تشمل العملية الدولية بمشاركة أميركية روسية، جميع المواقع التي توجد فيها "داعش"، سواء كان في العراق، أو في كردستان، أو في سوريا، أو في أي مكان آخر توجد فيه حتى لو كان قطر وتركيا. فقتل الأفعى لا ينجح إلا بقطع رأسها، و"داعش" أصبحت أفعى تتمدد تدريجياً في هذه المنطقة، وباتت مرشحة للانتشار في دول أخرى ومنها الدول الغربية. وكان قطع رأس الصحفي جيمس فولي على يد مقاتل بريطاني ينتمي إلى "داعش"، أحد المؤشرات التي ستزداد تدريجياً أمامنا وأمام العالم كله.

(3)
هـل نـقطـع رأس "داعـش" أم نـقـطـع رأس المـؤامـرة؟

الاجتماع الذي عُقد في جدة بمشاركة عشر دول عربية، إضافة إلى تركيا، والمؤتمر الآخر الذي عقد في باريس بمشاركة عشر دول عربية ودول أوروبية عدة، فتجاوز عدد الدول المشاركة ثلاثين دولة أو أكثر «بلغ عددها خمسين فيما بعد» تقود تجمعها الولاياتُ المتحدة الأميركية، هما مؤتمران يسعيان إلى قطع رأس "داعش"، وفي أدنى الحالات إلى تحجيمها، كما قالت البيانات الصادرة عن بعض الرسميين المشاركين فيهما. وعقد مؤتمر آخر لاحقاً في واشنطن ضم 22 من رؤساء أركان جيوش بعض تلك الدول المشاركة في التحالف ليناقش الأمر نفسه. وكان الهدف من اجتماع رؤساء الأركان التأكيد على جدية ذلك التحالف الدولي في محاربة "داعش".

ومع ذلك فإن المعنيين بشأن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، باتوا يقدرون أن المطلوب ليس قطع رأس "داعش" فحسب، بل أيضاً قطع رأس المؤامرة التي أفرزت "داعش" وأدت إلى الأوضاع التي باتت في غاية السوء في هذه المنطقة من العالم، علماً أن المؤامرة الخارجية، قد لا تكون قادرة وحدها على النجاح دون تعزيز من التآمر الداخلي من بعض حكام المنطقة.

والكثير من الحقائق على أرض الواقع، تثبت وجود مؤامرة ما. وهي في أدنى الحالات، تكشف أن شيئاً ما يعمل ضد العرب وضد المصالح العربية. وأبسط الأدلة على ذلك، هو جلسة التآمر في تركيا ضد سوريا، قبل بضعة شهور، والتي سجلت على شريط بث على "يوتيوب" كاشفاً بالدليل اليقيني القاطع، وجود بعض التآمر التركي على العرب بشكل عام، وعلى سوريا بشكل خاص.

ففي الشريط المسجل المذاع على شبكة الإنترنت، عَبّرَ مدير المخابرات التركية عن استعداده لإرسال بعض رجاله عبر الحدود السورية، ليطلقوا بضعة صواريخ من الأراضي السورية في اتجاه الأراضي التركية، تبرر دخول قوات تركية إلى الأراضي السورية، بذريعة حماية ضريح ما موجود على أراضي القطر السوري.

وإذا كان ذلك مجرد دليل ملموس ومسجل على احتمال وجود تآمر ما ضد العرب، وإمكانية وقوع تآمر كهذا، فإن الأدلة الملموسة بالحس والمنطق، على وجود تآمر أوسع، كثيرة ومتعددة. فكيف نفسّر تلك الصدفة التي جعلت كل الأقطار العربية تقريباً تشتعل في وقت واحد، وتصل إلى الفوضى في بعضها، وعدم الاستقرار في بعضها الآخر، إلا بأن هناك أياديَ متآمرة تحرك الأحداث في معظم الأقطار العربية، أو في أكثرها على الأقل.

فقد لا يكون من باب الصدفة، أن الدول العربية القادرة على مجابهة "إسرائيل"، باتت منشغلة بمشاكلها الداخلية، أو بحالات الاضطراب والفوضى فيها. فمصر، الدولة الأقوى عسكرياً بين الدول العربية، تواجه المشاكل التي تثيرها لها التنظيمات الإسلامية المعادية والتي تضم "الإخوان المسلمين" وأنصارهم ومؤازريهم. وهي عاجزة عن مواجهتهم بشكل حاسم، لأن هذه التنظيمات تأخذ من صحراء سيناء ملجأ آمناً لها، نظراً لكون اتفاقية كامب ديفيد التي ربط الرئيس أنور السادات مصر بها، قد قسمت الصحراء إلى ثلاث مناطق لا تستطيع القوات المصرية المسلحة الدخول إلى إحداها، وهي المنطقة المحاذية للحدود مع "إسرائيل"، ويسمح لها بنشر عدد محدود من القوات في المنطقة الثانية، مع السماح لها بوضع عدد كافٍ من القوات في المنطقة الثالثة. ولكنّ "الإخوان" ومناصريهم، يتخذون من المنطقة الخالية إلا من بعض رجال الشرطة، والمنطقة الأخرى التي توجد فيها قوات محدودة العدد، ملجأ آمناً لها تنطلق منه إلى تنفيذ عملياتها الضارة بأمن واستقرار مصر. وانشغال رجال الأمن والقوات المصرية المسلحة بملاحقة هؤلاء، أدى إلى

تحييد القوات المصرية كخطر محتمل على "إسرائيل" إن قررت في مرحلة ما، فك ارتباطها بمعاهدة كامب ديفيد.

ومع انشغال كل من سوريا والعراق بحرب داخلية في كل منهما، بات الخطر المحتمل الذي قد يهدد "إسرائيل"، مستبعد تماماً. ولعل هذا هو المطلوب. أما الدول التي من المحتمل أن تشكل خطوطاً خلفية، كليبيا واليمن، فهي أيضاً منشغلة بنزاعات كبرى دموية أحياناً وشبه دموية أحياناً أخرى. أما لبنان وقوات حزب الله التي شاغلت "إسرائيل" طويلاً في الماضي، وخاضت ضدها حرباً ضروساً في عام 2006، فهي الآن منشغلة في القتال ضد المعارضة الجهادية المسلحة التي تقاتل الجيش السوري في سوريا. كما أن عيونها قد باتت الآن على جرود عرسال حيث يوجد مقاتلو "النصرة" و"الدولة الإسلامية".

وهكذا باتت "إسرائيل"، ربيبة الولايات المتحدة وقاعدتها المتقدمة لحماية مصالحها في المنطقة –وخصوصاً المصالح النفطية– في أمان تام. فهل بعد ذلك يمكن القول إن ما يحدث في المنطقة هو مجرد صدفة، وليس ناتجاً عن مخطط تآمري مدروس يسعى لضمان أمن "إسرائيل"، وبالتالي ضمان المصالح الأميركية في هذا الموقع من العالم؟

والواقع أن ما يحير المراقب، هو السبب في ترك هذين الحربين في كل من سوريا والعراق، تمضيان قدماً في طريق مجهول، متحولتين إلى حربَي استنزاف، لا حربَي حسم، وخصوصاً في سوريا.

فالولايات المتحدة كان بوسعها أن تحسم الوضع في سوريا بشكل أو بآخر، مرجحة كفة المقاومة المسلحة، رغم مقاومة الجيش السوري، خصوصاً وأن التمويل الخليجي متوفر، وتدفق السلاح والمقاتلين ممكن وسهل مع فتح حدود تركيا لها جميعها. ولكن الولايات المتحدة لم تبْدُ متحمسة تماماً لحسم الأمر لصالح المعارضة، ليس فحسب لخشيتها بأن تكون الحكومة الإسلامية البديلة أكثر خطراً

على "إسرائيل" من نظام الرئيس بشار الأسد، بل لرغبتها في إبقاء الطرفين منشغلين بعضهما ببعض إلى ما شاء الله.

فحرب استنزاف الطرفين، هي صلب مخططها لهذه المنطقة، كما يقدر بعض المحللين، لكونها الوسيلة الوحيدة المضمونة لإبقاء الطرفين منشغلين بعضهما ببعض عن "إسرائيل". فلو كان همها حقاً هو التخلص من الرئيس بشار الأسد فحسب كما تدعي، لأنه نظام دكتاتوري وفقد شرعيته على حد قولها، لوجدت أكثر من وسيلة للتخلص من الرئيس. وكلنا نذكر مساعيها الحثيثة للتخلص من الرئيس صدام حسين خلال حرب عام 1991، إذ لجأ الجنرال شوارزكوف قائد عمليات "عاصفة الصحراء"، كما اعترف في كتابه، إلى قصف مواقع ما اعتبر مركز قيادة وتحكم تدار منه العمليات العسكرية العراقية، على أمل اصطياد صدام حسين في داخله.

وهناك واقعتان رئيسيتان في هذا الشأن، الأولى قيام الأميركيين بقصف المركز الرئيسي للقيادة والتحكم المكون من طوابق عدة تحت الأرض، وقد حضروا لذلك الهجوم طويلاً، بأن أعدوا قنبلة خاصة تستطيع اختراق طوابق عدة، وأجروا تجارب عليها في صحراء نيفادا، قبل أن يلقوها على ذلك الموقع العراقي الذي رجحوا وجود الرئيس صدام في داخله. والواقعة الثانية عندما ألقيت قنبلة على ما تبين فيما بعد أنه ملجأ العامرية، وهو مجرد ملجأ يأوي إليه الناس وخصوصاً النساء والشيوخ والأطفال، هرباً من الغارات الأميركية. وكان السبب في إلقاء تلك القنبلة «وهي من نوع خاص» على ذلك الموقع، كما كشفت التقارير الإخبارية، أن أقمار التجسس الأميركية قد رصدت ليلاً توجه موكب الرئيس إلى ذلك الموقع، فقدرت القيادة الأميركية أنه سيمضي تلك الليلة في ذلك الملجأ باعتباره مكاناً آمناً، ولكن الرئيس لم يكن في ذلك الملجأ، بل كان فيه نساء وشيوخ وأطفال قتل العشرات منهم، بل المئات، في تلك الليلة السوداء.

وعدم تعرض الطائرات الأميركية، وقد بات بعضها الآن من دون طيار «طائرات "درون"» أي من دون مخاطر على الطيارين الأميركيين، وعدم قيام أميركا بتسليح المعارضة بأسلحة متقدمة تساعدها على حسم المعركة بذريعة خشية الأميركيين من وصول تلك الأسلحة للجهات الخطأ، أي الإرهابية والمتشددة إسلامياً، يعززان التفسير المنطقي بأن الولايات المتحدة لم ترغب بحسم الحرب في سوريا بشكل أو بآخر، رغبة منها في إبقائها حرب استنزاف تشغل الطرفين المتقاتلين عن تشكيل أي خطر على "إسرائيل"، ربيبة الدولة الأميركية، الأمر الذي يشكل الهدف الجوهري لتلك الحرب، كما أنه يتماشى مع المبدأ الذي أطلقه هنري كيسنجر في عام 1974، إثر قيام منظمة أوبيك -بمباركة العاهل السعودي «الراحل» فيصل- بفرض حظر على تصدير النفط لبعض الدول، تضامناً مع العرب في حرب العبور عالم 1973، مما أدى إلى ارتفاع سعر برميل النفط ارتفاعاً فاحشاً.

فقد لاحظ كيسنجر كما ذكرت في فصل سابق، الكم الهائل من العملات الصعبة التي تدفقت على خزائن الدول النفطية، وخصوصاً العربية منها، نتيجة الارتفاع الهائل الذي طرأ على سعر برميل النفط، وقرر وجوب البحث عن وسائل لاسترداد هذه الأموال من خزائن تلك الدول. ويبدو أنه قد وجد أن الوسيلة المثلى، هي في إشعال حروب استنزاف في المنطقة يتم نتيجتها بيع كميات من الأسلحة للجهات المتقاتلة، تمول من دول النفط التي تدفع ثمنها، وهدفها تقديم الدعم لهذا الجانب أو ذاك من المتقاتلين.

وبالفعل بدأت في نيسان 1975 حرب استنزاف في لبنان استمرت خمسة عشر عاماً. وكانت السعودية الممول الرئيسي للأسلحة المباعة للطرفين المتحاربين: "القوات اللبنانية" وفئات مسيحية أخرى من جانب، والفلسطينيون وحلفاؤهم من

أعضاء الجبهة الوطنية المشكلة من أحزاب يسارية وقومية وإسلامية ودرزية من جهة أخرى. وشارك العراق أحياناً في عمليات التمويل تلك.

وفي عام 1980، بدأت حرب أخرى في أفغانستان، إذ جرى تجنيد مقاتلين إسلاميين مسلحين من قبل الولايات المتحدة لمقاتلة السوفيات في أفغانستان. وكانت تلك التجمعات ممولة من قبل المملكة السعودية. وهذه الحرب استمرت تسع سنوات. وفي الوقت نفسه تقريباً، بدأت حرب استنزاف أخرى بين العراق وإيران «دولتين نفطيتين» استمرت ثماني سنوات، وبمجرد انتهائها في نهايات عام 1989، بدأت بعد بضعة شهور فقط «في 2 آب 1990» بوادر حرب أخرى نتيجة احتلال العراق للكويت، حيث شرع عندئذ تحالف قوات الدول الغربية بقيادة أميركا، الاستعداد لحرب أخرى انطلقت في 16 كانون الثاني 1991 واستمرت ثلاثة وأربعين يوماً. لكنها رغم قصرها في الامتداد الزمني، كانت الحرب الأكثر كلفة على الدول النفطية. إذ إن الكويت وحدها قد أنفقت فيها تسعين مليار دولار كانت مودعة لدى الولايات المتحدة، وقد تبخرت كلها تماماً. كما أنفقت السعودية مليارات أخرى على تلك الحرب التي شاركت فيها تسع وعشرون دولة مُوّل جميع ما أنفقته، من قبل دول النفط العربية.

وعلى هذا المنوال أيضاً، يبدو أن الحربين في كل من سوريا والعراق تسيران، فهما حربان لاستنزاف أموال النفط من ناحية، والقدرات العسكرية العربية القادرة على محاربة "إسرائيل"، من ناحية أخرى. وهذا كله يتعذر أن يكون من باب الصدفة، بل هو نتيجة تخطيط تآمري يكاد يكون واضحاً ويصعب نفيه.

وهناك كتب عدة ظهرت تعزز وجود التآمر في دوائر الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول. وهناك واقعتان تعززان التآمر ولا يمكن إنكارهما، إحدهما قديمة والأخرى حديثة. الأولى يكشفها كتاب مايلز كوبلاند "لعبة الأمم". وكوبلاند من قدامى رجال المخابرات الأميركية، وكان معنياً بمنطقة الشرق الأوسط. وقد اعترف

كوبلاند في كتابه هذا، أنه قد ساهم في التخطيط للانقلاب الأول الذي وقع في سوريا عام 1949 وكان بقيادة حسني الزعيم. كما اعترف بفخر، أنه من خطط وساهم في تنفيذ الانقلاب ضد د.محمد مصدق في إيران عام 1953، والذي أدى إلى اعتقال مصدق ووضعه في الإقامة الجبرية حتى وفاته، مع حلول الجنرال زاهدي، قائد الحرس الامبراطوري الذي ساهم في مداهمة بيت مصدق واعتقاله، رئيساً للوزراء محل مصدق الذي كان كل ما ارتكبه وأدى للتآمر عليه وإقصائه، هو كونه أول زعيم في المنطقة يبادر إلى تأميم النفط.

وقد لاقى مصيراً أسوأ من مصير مصدق، الزعيمُ عبدالكريم قاسم، أول رئيس وزراء في الجمهورية العراقية، والذي جرى التآمر عليه وإعدامه في عام 1963، بعد أن نادى بإنشاء منظمة أوبيك في مسعى لحماية الدول النفطية من استغلال الغرب لها. أضف إلى ذلك، اغتيال الملك فيصل عام 1975 مع وجود شبهات مرجحة بأن سبب اغتياله الغامض في ملابساته، إنما يعود لكونه قد شجع بالتوافق مع إيران، على فرض الحظر النفطي المعروف على بعض الدول.

ولم ينجُ شاه إيران من بلوغ مصير سيئ كمصير الملك فيصل، إذ شجعت أميركا جماعة الخميني، بعد أربع سنوات من اغتيال فيصل، على التمرد على الشاه، الذي آزرته ضد مصدق في عام 1953، ولكنها سعت إلى إبعاده عن السلطة عام 1979 كعقاب له على مخالفة المصالح الأميركية.

ويعترف كوبلاند في كتابه، أن هناك أقساماً خاصة في "سي آي إيه" وأجهزة المخابرات الأميركية الأخرى، كانت مهمتها التخطيط لقلب أنظمة الحكم التي لا تتماشى سياساتها مع سياسة الإدارة الأميركية. وكان أحد أبرز تلك الأقسام، قسم خاص رأسته سيدة، كان اسمها الرمزي: "سيدة القطط".

ومن المعروف للملأ، سلسلة الانقلابات التي وقعت في الخمسينات وفي الستينات، في دول أميركا اللاتينية، والتي عُرفت باسم "جمهوريات الموز". وأبرز

تلك الانقلابات وأكثرها وضوحاً لجهة ضلوع أصابع "سي آي إيه" فيها، هو انقلاب عام 1973 ضد سلفادور أليندي، رئيس تشيلي، الجمهورية الاشتراكية الأولى في أميركا اللاتينية. ومثله انقلاب الجنرال سوهارتو على الرئيس سوكارنو، خوفاً من انتشار الأفكار التقدمية لدى سوكارنو في الدول الآسيوية.

وإذا كانت تلك الوقائع كما جاء في كتاب كوبلاند، قديمة بعمر الزمن، فإن واقعة جديدة حديثة، تعزز وجود التآمر الأميركي على الدول الأخرى ولو بأشكال مختلفة. وتتمثل تلك في اعترافات سنودن، رجل "سي آي إيه" الذي فر من الولايات المتحدة ولجأ إلى روسيا، وتطالب أميركا باستعادته. فهو قد أكد علانية وبصريح العبارة، أن أميركا تتجسس على مكالمات رؤساء الدول، بمن فيهم حلفاؤها، وبما في ذلك من اعتداء على خصوصية أولئك الرؤساء، والذي قد يكون التجسس مجرد خطوة نحو ابتزازهم فيما بعد والضغط عليهم للاستجابة أو التناسق مع السياسات الأميركية.

فهل بعد ذلك يمكن مواصلة الادعاء أن المؤامرة مجرد فكرة مرضية لدى شعوب الدول العربية؟ فالتآمر موجود واحتمالات وجوده كبيرة، وليس هناك مجال للمضي قدماً في نفيه أو في إنكار وقوعه. وهذا قد يعزز ادعاء بعضهم، أن التنظيمات الإرهابية ربما تكون نتاجاً لبعض ذلك التآمر.

فالمعروف أن "القاعدة" هي نتاج حرب الأميركيين في أفغانستان ضد السوفيات، فهي تنظيم أنشأته وسلحته أميركا لمحاربة الشيوعية. والمعروف أيضاً أن "داعش" هي من إفرازات "القاعدة". ومن هنا يبدو أن مقاتلة الأميركيين لـ"داعش"، بسبب غلوها في التطرف وخروجها حتى عن الحد الأدنى من أصول الحضارة الحديثة، ولأسباب أخرى، قد يبدو أمراً مشكوكاً بجديته. فمحاربتها بالشكل المطروح عبر غارات جوية فحسب، يبدو طرحاً سخيفاً وغير مجد. فالجميع يعلم كم من الغارات الجوية نفذت الولايات المتحدة ضد فيتنام في الستينات، ومع ذلك لم يتم قمع

الفيتناميين، بل ولم يتم قمعهم حتى بعد إرسال نصف مليون جندي للمشاركة في القتال، إذ واصل الفيتناميون القتال ضد الأميركيين، إلى أن انتهى الأمر بخروج الولايات المتحدة من فيتنام جارة أذيال الخيبة والهزيمة.

وإذا افترضنا نجاح الأميركيين في تحجيم "داعش" في كل من العراق وسوريا، فهل سيؤدي ذلك إلى نهاية الإرهاب أو نهاية "داعش"، خصوصاً أن مجموعتين منتميتين لـ"القاعدة" في المغرب العربي، أعلنتا انفصالهما عن "القاعدة" وانضمامهما إلى "داعش". ومثلهما فعل فصيل تونسي وآخر جزائري، وتبع ذلك قيام جماعة أنصار بيت المقدس ومقرها سيناء، بمبايعة أبو بكر البغدادي أميراً لها وخليفة للمسلمين.

ولعل الدليل على فشل تلك الغارات على "داعش"، أن التنظيم احتل بعد الشروع بهذه الغارات، مساحات واسعة من الأراضي والمدن «الموصل وتكريت» في شمال العراق، كما أن تلك الغارات دفعت "الداعشيين" لنقل بعض قواتهم من العراق إلى الجانب السوري تجنباً للغارات الأميركية.

لكن هذا الانتقال، ساعد "داعش" على التفرغ لاحتلال ستين قرية كردية في الشمال السوري، ومحاصرة مدينة عين العرب الكردية المعروفة باسم "كوباني". وهذا يعزز الاحتمال بفشل المخطط الأميركي في استخدام الهجمات الجوية فحسب للقضاء على "داعش" وقطع رأسها، علماً أن الشعوب العربية لا ترغب أيضاً في مشاهدة قوات أميركية أو أجنبية على أراضيها، ما لم يكن ذلك ضمن تنسيق دولي يضم قوات دولية تشارك فيها روسيا والصين، وتتدخل بموافقة وتنسيق مع الحكومات في هذه المنطقة، وفي مقدمتها الدول العربية وخصوصاً الدولة السورية، فأهل مكة أدرى بشعابها.

ولعل ما يظهر النوايا السيئة لدى بعضهم، رفض تركيا المشاركة في التجمع الدولي ضد "داعش"، مقترحة كشرط للانضمام إلى التحالف، تشكيل منطقة عازلة،

ليس على الأراضي التركية، بل على الأراضي السورية، وما يقتضيه ذلك العزل من فرض حظر جوي على تلك المنطقة العازلة، مما يؤدي إلى حرمان سلاح الجو السوري من التحليق في تلك المناطق لملاحقة المعارضة المسلحة بما فيها "داعش"، الموجودة في تلك المواقع. فكأني بتركيا، عوضاً عن إغلاق حدودها في وجه عبور مزيد من الأسلحة والمقاتلين إلى سوريا «وهو العبور الذي ساعد على إشعال الحرب في سوريا»، كحل مبدئي لتحجيم "داعش"، تقترح كشرط للانضمام إلى التحالف، إنشاء منطقة عازلة مقترنة بحظر جوي يساعدان على تنامي قوة "داعش" وقوى الإرهاب قاطبة.

ومن المؤشرات الأخرى على وجود النوايا السيئة حتى لدى الولايات المتحدة، ما كشفت عنه صحيفة أميركية نشرت تحقيقاً «بثت قناة "بي بي سي عربي" مضمونه» يقول إن البحث عمن يمول "داعش" ويدفع فاتورتها الكبرى، لم يصل إلى نتيجة، بل إن دراسة جادة للولايات المتحدة رجحت أن الممول ليس دولاً، بل هم أفراد من رجال المال والأعمال. وكأني بالولايات المتحدة تنفي احتمال كون أحد حلفائها من دول الخليج هو من يمول "داعش"، ملصقة الشبهة برجال المال والأعمال من المسلمين المتشددين، علماً أن عدد هؤلاء معدود على الأصابع ويمكن تسميتهم ومراقبتهم بكل سهولة لو أرادت ذلك، أو لو صح ذلك.

والمعلوم أن تحجيم "داعش"، ربما لا يحتاج إلى غارات جوية، بل كخطوة أولى، يحتاج إلى إغلاق الحدود التركية في وجه عبور السلاح والرجال، وإلى إغلاق البنوك للحسابات التي تمول "داعش"، سواء كان التمويل صادراً من دولة ما بشكل مباشر، أو بأسماء بعض رجال والمال والأعمال المنتمين لهذه الدولة أو تلك.

كما أن التدخل العسكري براً أو جواً، أو كليهما معاً، من الأرجح ألا يؤدي إلى قطع رأس "داعش" أو حتى تحجيمها، طالما أن المؤامرة والتخطيط الذي أدى إلى ظهور "القاعدة" و"داعش"، لا يزال قائماً وقادراً على الحركة والتخطيط والتنفيذ.

فالقضاء على "داعش" وحده، لن يؤدي إلى نهاية الإرهاب طالما أن المتآمرين ما زالوا يعملون ويخططون، بل وقد يؤدي إلى ظهور "دواعش" أخرى كثيرة وبأشكال وأسماء مختلفة. فما ينبغي قطع رأسه، هو المؤامرة والمتآمرون، سواء كانوا في الخارج، أو الذين يتعاملون معهم في الداخل. فهذه هي الوسيلة الحقيقية الفاعلة والفعالة لوضع حد للإرهاب بأي شكل أو اسم اتخذه، سواء كان "القاعدة"، أو "داعش"، أو "أنصار الشريعة"، أو "أجناد مصر"، أو "شباب الصومال" أو "بوكو حرام"، وغيرها من الأسماء الكثيرة التي يزداد عددها يوماً بعد آخر.

(4)

هل تصبح "عين العرب" معركة مفصلية تحدد جديّة التحالف في محاربة "داعش"؟

بعد مضي ستة شهور على قيام التحالف ضد "داعش" بشكل خاص، والإرهاب بشكل عام، والذي ضم الآن قرابة خمسين دولة بينها ثلاث من الدول الخمس الكبرى، مما حوله إلى تحالف فاق التحالف ضد العراق في عام 1990، ورغم تنفيذ التحالف العديد من عمليات القصف الجوي على مواقع "داعش" وآلياتها، ظل ذلك التنظيم المرفوض من المجتمع الدولي يحتفظ بقوته إلى درجة استطاع معها احتلال ستين قرية كردية في الشمال السوري، كما بات يهدد باحتلال مدينة أخرى رئيسية في سوريا، هي مدينة عين العرب «كوباني»، بعد أن احتل قبل أشهر من ذلك مدينتين رئيسيتين في العراق هما الموصل وتكريت، ومواقع أخرى في صحراء الأنبار.

ويصعب على المراقب أن يتفهم عجز قوات التحالف رغم ضخامتها، عن تحجيم قوات "داعش" التي لا يزيد عددها «كما رجحت "سي آي إيه"» عن ثلاثين ألف مقاتل في أقصى حد، كما يصعب استيعاب قدرة التنظيم على تهديد مدن أخرى مثل "عين العرب"، في وقت توقع فيه بعضهم بعد تلك السلسلة من الغارات الجوية، أن تنكمش قوتها ولو نسبياً، وإذ بها تنتقل من الدفاع إلى الهجوم، بل ولمحاصرة مدينة كبرى تضم عادة خمسين ألفاً من السكان، متيحة الفرصة لتركيا للتهديد بالتدخل براً بذريعة الدفاع عن "كوباني"، وهي في حقيقة الأمر تتخذها مبرراً لإيجاد منطقة عازلة على الأراضي السورية.

ويتوقع المراقب من دول التحالف إن كانت جادة في محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية"، أن تبذل الجهد الأكبر للحيلولة دون سيطرته على تلك المدينة بعد أن

أفادت الأنباء أن مقاتلي "الدولة الإسلامية" قد باتوا على بعد كيلومتر واحد منها، بحيث باتت قذائفهم تطال بعض الأحياء في داخلها أو في أطرافها على الأقل. بل وذكرت آخر الأنباء أن "داعش" حققت مزيداً من التقدم بسيطرتها على جزء من هضبة "مشتى نور"، وهي هضبة استراتيجية لكونها مطلة على "كوباني"، تبعها سيطرتها على بعض أحياء المدينة.

وهكذا بات من الضروري أن تتحول المعركة الخاصة بمن يسيطر على "كوباني"، إلى معركة مفصلية تحد من تقدم "داعش" للسيطرة على منطقة أخرى تضاف إلى المناطق التي تسيطر عليها فعلاً سواء في سوريا أو في العراق. فجدية التحالف في الحيلولة بين "داعش" وتحقيق مرامها، إنما يعزز بعض الثقة في التحالف، ويكشف عن نوايا جدية ضد ذلك التنظيم الإرهابي.

أما أن يترك الأمر لقوات "داعش" للنجاح في السيطرة على المدينة المذكورة، أو للسماح لتركيا بالتدخل على الأراضي السورية بذريعة مساعدة أكراد المدينة «رغم ادعائها أنهم ينتمون للحزب الديمقراطي المتحالف مع أكراد تركيا المعادين لحكومتها»، ورغم معارضة سوريا لتدخل قوات برية تركية في أراضيها، إنما يكشف عن نوايا غير سليمة، خصوصاً وقد كشف الغرب مؤخراً على لسان نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن «كما ذكرت سابقاً من دون التفصيل»، أن دولاً حليفة ومنها تركيا «وبعض هذه الدول قد بات عضواً في التحالف الحالي»، ساهمت في تمويل الإرهاب، وخصوصاً في تمويل وتسليح "داعش". وكان بايدن يشير إلى حلفائه من دول الخليج دون أن يذكر أسماءها، مع أنه قد ذكر اسم تركيا بشكل واضح ومباشر.

وكان بايدن يلقي ضوءاً على تصريح سابق للرئيس أوباما، قال فيه إن رجال مال وأعمال «وليس دولاً» هم الذين يمولون "داعش" والتنظيمات الإرهابية. فجاء تصريح بايدن مفسراً وموضحاً لما تردد الرئيس أوباما في تفصيله، مع احتمال مهم،

بأن يكون ذلك الاتهام، سواء الصادر عن أوباما أو عن نائبه، إنما يحاول إبعاد الشكوك عن اتهامات بعضهم لواشنطن بكونها الراعي الحقيقي للإرهاب.

وقدر بعضهم أن تصريحات جوزيف بايدن، نائب الرئيس الأميركي، ربما كانت مجرد زلة لسان، خصوصاً أن بايدن معروف بزلات لسان كثيرة ويجري التندر حولها أحياناً. ولكن د.سمير صالحة، أستاذ القانون الدولي في الجامعات التركية، نفى احتمال زلة اللسان، لكون بايدن قد أدلى بتصريحه ذاك في جامعة هارفارد، عندما كان يتحدث في ندوة لطلاب القانون الدولي في تلك الجامعة التي تخرج في أروقتها معظم رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة. ويعزز د.صالحة رؤيته تلك، بكون بايدن، كان قد خاطب أردوغان في الصباح هاتفياً، ليهنئه على قرار المجلس النيابي التركي بالسماح للقوات التركية بالتدخل براً في سوريا. فجاء تصريحه ذاك، بعد ساعات فقط من مكالمته الهاتفية مع أردوغان، ليشكك بصلابة العلاقة التركية الأميركية، وتعبيراً عن المخاوف الأميركية من حقيقة النوايا التركية غير البريئة تجاه سوريا «والتي ربما باتت متعارضة مع توجهات أميركا الحالية»، خصوصاً ان الزعيم الكردي عبدالله أوجلان هدّد من سجنه بعودة التمرد الكردي ضد الأتراك – وهو التمرد الذي استمر ثلاثين عاماً– إذا ما سقطت "كوباني" بأيدي "داعش"، مع ما يحمله سقوطها من احتمال لمذبحة ضد أكراد سوريا، وخصوصاً سكان "كوباني" من الأكراد.

وألقى د.خالد صفوري، المقيم في أميركا، والمستشار في مركز أبحاث مريديان للدراسات الاستراتيجية، بعض الضوء على نوعية هذه الخلافات بين الدولتين، بالقول إن الولايات المتحدة لم ترغب قط في إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، بل رغبت فحسب في إضعافه، وذلك خلافاً للرغبة التركية ورغبة بعض دول الخليج التي مولت الحرب وسلحتها، بغية إسقاط النظام السوري. ويعتقد بعضهم أن النوايا الأميركية كانت تتجه أيضاً إلى مشاغلة ذلك النظام ومشاغلة دول النفط في آن

واحد، في حرب طويلة لا نهاية لها، تنفيذا لرؤية هنري كيسينجر السابق ذكرها، بوجوب استرداد الفائض من أموال النفط الناتج عن الارتفاع الفاحش في أسعاره، منذ فرض الحظر على تصدير النفط لبعض الدول الذي تبناه الملك «الراحل» فيصل في عام 1973.

فهذا المخطط يحقق أهدافاً منها:

1. استرداد فائض أموال النفط من دول الخليج.
2. إضعاف نظام الرئيس السوري عبر مشاغلته بتلك الحرب.
3. تحقيق الأمان لـ"إسرائيل"، ربيبة أميركا، نتيجة انشغال السوريين ودول النفط بحرب لا معنى لها.

وعزز الموقف الأميركي فيما بعد، ما لاحظته الإدارة الأميركية بأن إسقاط بشار الأسد لن يأتي بنظام أفضل، بل سيحمل إلى كرسي القيادة في سوريا، نظاماً بديلاً ربما يكون أكثر سوءاً، كما يرى الأميركيون، من نظام الأسد، بل وربما أكثر تشدداً تجاه الربيبة "إسرائيل".

ولكن التصريحات التي تشير إلى دور حلفاء أميركا وفي مقدمتها تركيا، في تقديم الدعم إلى التنظيمات المقاتلة في سوريا «والعراق» والتي باتت إرهابية كـ"داعش" و"النصرة"، لم يتوقف على تصريحات بايدن فحسب، إذ تطرقت إليها أيضاً مقالة في صحيفة "ديلي تلغراف"، ورد فيها أن مصرفياً قطرياً كان يحول الأموال إلى "داعش". وكشفت المقالة التي كتبها روبرت منديك، أن عشرين من رجال المال والأعمال القطريين، ساهموا في تزويد "داعش" بالأموال، وكان أبرزهم وأكثرهم نشاطاً خالد محمد تركي السبيعي، وعمره 49 عاماً، على حد قول الصحيفة المذكورة.

وفشلت قطر في وقف عمليات التمويل تلك، أو كانت على علم بها ولم تسع إلى إيقافها. والمعلوم أن الدول تراقب عادة التحويلات المالية الكبيرة ضمن مراقبتها لعمليات غسيل الأموال غير المأذون بها دولياً، في إطار مكافحة تجارة المخدرات.

من هنا بات من المستغرب جداً، ألاّ تلاحظ حكومة قطر تحويل كميات كبيرة من الأموال تجاوزت المليارات، من بنوكها إلى بنوك أخرى، أو إلى أشخاص آخرين، خصوصاً أن الحقائق تكشف عن قيام قطر بتمويل التنظيمات الإرهابية بمشاركة تركية، فقد تطرقت إلى ذلك صحف أميركية وتركية.

وإذا كان أحد الوزراء في الحكومة الألمانية قد أدلى بتصريح قبل أسابيع، وجه فيه الاتهام علناً إلى قطر بتمويل الإرهاب وخصوصاً تنظيم داعش، فإنه لم يكن هو أو الأميركي بايدن، السياسيين الوحيدين اللذين تطرقا جهاراً لهذا الأمر. ففي بيان أدلت به رئيسة الأرجنتين أمام مجلس الأمن، الذي عقد جلسة خصيصاً لاتخاذ قرار بالسعي لوقف تمويل "داعش" والإرهاب، قالت رئيسة تلك الدولة اللاتينية، إن دول الغرب هي التي تمول الإرهاب وتمول "داعش" تحديداً "التي نجتمع اليوم هنا لدراسة كيفية وقف تمويلها"، كما قالت الرئيسة الأرجنتينية. وما لفت الانتباه، أن خطاب الرئيسة المذكورة والذي كان يبث على الهواء مباشرة، قد انقطع بثه فجأة عندما بدأت الرئيسة المذكورة تدخل في التفاصيل. ولم يعلم أحد إن كان ذلك الانقطاع نتيجة خلل فني، أم كان انقطاعاً مقصوداً.

ويشدد بعضهم على أن معركة "عين العرب" باتت معركة مفصلية تكشف عن النوايا الجدية والحقيقية لدول التحالف، وخصوصاً نوايا الدولة الأميركية، لأن هذه المعركة ستكشف عن مدى جديتها في محاربة الإرهاب وخصوصاً تنظيم داعش. فالولايات المتحدة قد ترددت طويلاً في الشروع بتلك الحرب على الإرهاب، رغم كل النداءات والتحذيرات التي وجهها إليها بعض السياسيين والمحللين الاستراتيجيين من مخاطر السكوت عن التنامي التدريجي والملحوظ لتلك القوة الغاشمة. ويقول د.خالد صفوري السابق ذكره، في حوار سياسي معه على قناة "بي بي سي عربي"، إن

توقيت الشروع بالهجوم الأميركي، يوحي أو يرجح بأن الرئيس أوباما قد أقره أخيراً نظراً لاقتراب موعد انتخابات الكونجرس الأميركية.

فالرئيس الأميركي الذي بات يخشى فقدان حزبه الديمقراطي أغلبيته في الكونجرس، كما فقدها قبل عامين في المجلس النيابي، مما سيجعل من الصعب على الرئيس تمرير القوانين التي يريد تشريعها خلال المدة المتبقية له في سدة الرئاسة الأميركية.. هذا الرئيس كان بحاجة لدفعة مهمة لتعزيز موقفه وموقف حزبه من الانتخابات تتجاوز بفعاليتها مجرد الوعود والبيانات الانتخابية. وربما وجد في إعلان الحرب على الإرهاب وسيلة مثلى لتحقيق ذلك.

ويعزز احتمال كون إعلان الرئيس أوباما الحرب على الإرهاب، خلال خطابه الشهير في "ويست بوينت"، كانت له حقاً أسبابه المجهولة، لأنه لم يأت نتيجة التطور المهم والنوعي في قوة "داعش" بسبب سيطرتها المفاجئة على ثلاث محافظات في الشمال العراقي في التاسع من حزيران 2014، والذي أدى أيضاً إلى هيمنتها على كميات كبيرة من الأسلحة تركتها وراءها فرق عراقية عدة انسحبت من شمال العراق من دون خوض معارك مع "داعش"، أو نتيجة الاستيلاء على أربعمئة مليون دولار وجدتها في خزائن البنوك الموجودة في منطقة شمال العراق، بل ولم يكن أيضاً بسبب قيام "داعش" بقطع رأس الأميركي جيمس فولي في وقت لاحق، رغم أنه قد استفز أوباما وشكل تحدياً له. فإعلان أوباما الحرب على الإرهاب قد حصل كما سبق أن ذكرت في موضع آخر، في 28 أيار، أي قبل وقوع أي من هذين التطورين المهمين والمستفزين للرئيس الأميركي وللمجتمع الدولي.

وهكذا بات يتجلى للمراقبين، أن المعركة حول "كوباني"، ستكون الكاشفة عن الدوافع الحقيقية لقيام أوباما بإعلانه الحرب على الإرهاب. فهي معركة مفصلية تؤكد جدية أميركا ودول التحالف من عدمها، في الحرب المعلنة ضد الإرهاب، وتحديداً في محاربة تنظيم داعش، الذي طور أساليبه في تجنب مفاعيل الغارات الجوية عليها، فبات يستخدم في تنقله سيارات مدنية عوضاً عن التنقل بآليات

عسكرية، كما لم يعد التنظيم يرفع راياته السوداء على تلك الآليات، تجنباً لاصطيادها من قبل الطائرات المغيرة.

والآن بات علينا الانتظار لنكتشف مستقبل تلك الغارات الجوية، ومدى فعاليتها وجديتها، بل ونجاحها، في مقاتلة "داعش"، خصوصاً وأن معركة قد تكون حاسمة جداً، باتت تدور على مشارف "كوباني"، وذلك إضافة إلى معركة أخرى لا بد من حسمها، وهي وقف تمويل "داعش" وتزويدها بالسلاح، علماً أن "داعش" قد باتت تمتلك الآن مصادر تمويل ذاتية عن طريق بيع النفط الذي تستخرجه من آبار نفط سورية وعراقية، ولكنه نفط يصبح بلا قيمة إذا امتنعت الدول عن شرائه، علماً أن أهم أسواق ذلك النفط هي تركيا التي تغتبط بشراء نفط بثمن زهيد، بل وزهيد جداً.

فالحل الحقيقي لما يجري في المنطقة، وليس بقضية معركة "كوباني" فحسب، لا يمكن أن يقتصر على قصف جوي أو حتى تدخل بري، إنما يقع بين يدي تركيا وتركيا وحدها، التي بوسعها إغلاق حدودها في وجه تدفق المقاتلين والسلاح إلى الداخل السوري والعراقي، إضافة إلى وقف تدفق النفط غير الشرعي الذي تنتجه "داعش" إلى الداخل التركي باعتبار تركيا المستهلك له، أو طريقه الوحيدة لمروره لأسواق المستهلكين الآخرين إن وجدوا.

وعلى ضوء هذا الأمر، قد يُفهم السبب في تصريحات بايدن المفاجئة، والتي تدين تركيا باعتبارها اللاعب الأساسي فيما بات يحدث الآن في المنطقة.

(5)
هل تصبح "كوباني" معركة مصيرية لمستقبل تركيا في حلف الناتو؟

بعد أن ترجح تحول "كوباني" لمعركة مفصلية بالنسبة للتحالف الدولي ضد "داعش"، فإن السؤال الذي بات يطرح الآن إن كانت تلك المعركة، التي باتت معركة كبرى، سوف تتحول أيضاً إلى معركة مصيرية بالنسبة لمستقبل تركيا في حلف الناتو؟!

فأحد أسباب عجز التحالف الدولي عن صنع الكثير لإنقاذ "كوباني" من السقوط، هي الشروط التعجيزية التي تضعها تركيا، سواء بالنسبة لقيامها بهجوم بري ينقذ "كوباني" من السقوط، أو رفضها السماح بالمرور عبر أراضيها، لقوات كردية، أو لأسلحة وذخيرة بات المقاتلون الأكراد من الحزب الوطني الديمقراطي الكردي في "كوباني"، بأمسّ الحاجة إليها لمواصلة القتال ضد "داعش".

فالدولة التركية التي فتحت حدودها على مصراعيها على مدى ثلاث سنوات ونصف السنة لمرور السلاح والمقاتلين، ومنهم الجهاديون والتكفيريون و"الداعشيون"، إلى داخل الأراضي السورية، بل والعراقية أيضاً، باتت الآن فجأة حريصة ومصممة على إغلاق تلك الحدود في وجه مرور المقاتلين والأسلحة إلى "كوباني". وكشفت تركيا عن موقفها ذاك علانية متذرعة بأن الحزب الديمقراطي الكردي هو رديف لحزب العمال الكردستاني التركي الذي تعتبره تركيا حزباً إرهابياً، وبالتالي فإن القتال الجاري في "كوباني"، كما قال أحد قياديي حزب البناء التركي الذي يرأسه أردوغان، هو قتال بين مجموعتين إرهابيتين: "داعش" والحزب الديمقراطي الوطني الكردي المصنف بالحزب الإرهابي في مفهوم أردوغان.

وأكد رئيس إقليم كردستان في العراق مسعود البرازاني، أن كردستان ترغب بإرسال السلاح والمقاتلين إلى "كوباني"، لكن على أولئك أن يمروا من الأراضي

التركية، وتركيا تمنع مرورهم عبر أراضيها. والواقع أن المنع لم يكن يسري على بيشمركة كردستان فحسب، إذ شمل أيضاً منع أكراد تركيا الراغبين في التطوع للمحاربة في "كوباني" من مغادرة تركيا وعبور الحدود إلى "كوباني".

ورغم محاولة دول التحالف تكثيف غاراتها على قوات "داعش" المحيطة بمدينة كوباني مما أدى إلى تحقيق بعض الإنجازات المحدودة في الجانب الكردي، إلا أنّ تلك القوات الكردية محدودة العدد والسلاح، تظل عاجزة عن هزيمة "الداعشيين" وردعهم عن مواصلة هجومهم على تلك المدينة. ويكشف الرئيس الأميركي أوباما أن احتمال سقوط "كوباني" في أيدي مقاتلي "الدولة الإسلامية"، هو احتمال مرجح. ويعززه أيضاً تصريحات الجنرال ديمسي، رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، إثر الاجتماع السابق ذكره الذي عقد في واشنطن وحضره 22 رئيس هيئة أركان يمثلون بعض الدول المشاركة في التحالف الدولي، بأن سقوط "كوباني" أمر محتمل رغم كل الغارات التي تشنها طائرات قوات التحالف على مقاتلي "داعش".

والسبب في عجز قوات التحالف، هو وضع تركيا العراقيل في وجه مخططات التحالف الدولي باشتراطها للمشاركة فيه أو تسهيل مهمته، أن يكون الهدف من خوض التحالف لأي قتال في سوريا، السعي لإسقاط حكومة الرئيس بشار الأسد إلى جانب السعي لمقاتلة الإرهاب المتمثل بـ"داعش". فاشترطت لذلك إنشاء منطقة عازلة داخل الأراضي السورية بعمق 40 كيلومتراً، يواكبها حظر جوي، مما قد يؤدي إلى شلل القوات الجوية السورية في مقاتلتها للمعارضة المسلحة الموجودة على أراضيها.

وقضية المناطق العازلة للطيران، ليست جديدة في التاريخ الحديث، وقد أورد جاسم محمد الباحث في شؤون الإرهاب، أمثلة كثيرة عليها في مقالة له نشرها على صفحات "شبكة رؤية الإخبارية"، ذاكراً منها مناطق عازلة أنشئت في العقود

الماضية بين الكوريتين عام 1953، وفي قبرص عام 1974، وفي الجولان بين سوريا و"إسرائيل" تحت إشراف قوة دولية، وبين أثيوبيا وإريتريا عام 2000. ويضيف جاسم محمد، مستقياً معلوماته من دومينيك ترينكان، الخبير العسكري السابق لدى الأمم المتحدة، أن المناطق العازلة المشمولة بحظر للطيران، قد استخدمت ضد ليبيا بعد تفجيرات لوكربي، وضد يوغوسلافيا عام 1992، بل وضد العراق أيضاً عام 1991، وهو حظر الطيران على العراقيين وراء خط العرض 32 الذي دام طويلاً.

ولكن المنطقة العازلة وفرض الحظر الجوي عليها، إضافة إلى اشتراط السعي لإسقاط النظام السوري، لم تكن الشروط التركية الوحيدة. إذ أضافت إليها تركيا عدم السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة إنجرليك التركية في غارات على "داعش" تشنها الطائرات الأميركية انطلاقاً من تلك القاعدة التي لا تبعد إلا 160 كيلومتراً عن الحدود السورية، أي عن مدينة كوباني الحدودية، مما يجعل تلك الغارات الجوية أكثر كثافة وتحقيقاً لجدوى أكبر منها.

ولكن بعد أن وافقت تركيا على استخدام تلك القاعدة في شن تلك الغارات انطلاقاً منها مقابل السماح لتركيا بتدريب عدد من أعضاء المعارضة المعتدلة على أراضيها، كما أعلن جون كيري إثر زيارة له إلى أنقرة، عاد رئيس الوزراء التركي أوغلو، إلى نفي موافقة تركيا على السماح للطائرات الأميركية بالانطلاق من تلك القاعدة، سواء لمحاربة "داعش" الموجودة حول "كوباني" أو في داخلها «حيث كانت قد سيطرت على بعض الأحياء فيها»، أو في أي موقع آخر. وهذا يكشف مدى التناقض بين موقفي الدولتين التركية والأميركية، كما يكشف مدى حرص تركيا على عدم إلحاق الهزيمة بـ"داعش"، حتى ولو كانت النتيجة تنكرها لالتزاماتها كعضو في حلف الناتو.

وهذا قد يطرح عاجلاً أو آجلاً جدوى بقاء تركيا في ذلك التحالف إذا كان القصد من عضويتها فيه، مجرد خدمة المصالح التركية والدفاع عن تركيا إذا تهددت من عدو خارجي، دون مصالح بقية الأعضاء في الحلف وخصوصاً مصالح الولايات المتحدة التي باتت تشعر بمدى خطورة "داعش" على مستقبل الأمن الدولي، رغم أنها ربما ساهمت أو شجعت في مرحلة ما على نشوئها كوسيلة لمقاتلة النظام السوري، فإذا بـ"داعش" تتحول بهمجيتها، إلى خطر على العديد من الأنظمة، لا على النظام السوري فحسب، بل وعلى الأمن والسلام الدوليين، خصوصاً وقد توالت عملية انضمام مجموعات إرهابية أخرى إليها.

فبعد انضمام مجموعات من المغرب العربي، ثم من الجزائر، وبعدها من تونس، إلى "داعش"، بعد أن كانت تنتمي إلى "القاعدة"، جاء التحرك الأخير بانسلاخ بعض مجموعات "طالبان باكستان" عن "القاعدة"، وإعلان مبايعتها لأبو بكر البغدادي، وانضمامها الكامل إلى "داعش". وهذا يعني أن "داعش" قد باتت ككرة الثلج تتنامى وتكبر كلما تدحرجت على أرض هذ الواقع الغريب في هذه المنطقة من العالم.

وعبر د.نبيل ميخائيل، أستاذ القانون الدولي في جامعة جورج واشنطن، خلال حوار شارك فيه على "بي بي سي"، عن استغرابه من قدرات "داعش" التي رجحت "سي آي إيه" أن عدد أعضائها يتراوح بين عشرين وثلاثين ألف عضو. فكيف يمكن لهذا العدد القليل من الرجال، أن يقاتل في محافظتي صلاح الدين ونينوى في العراق، وكذلك في أراضي كردستان العراق، إضافة إلى مقاتلته في محافظة الأنبار، ومحاصرته الرمادي، عاصمة ذلك الإقليم، ثم مهاجمته مواقعَ قريبة من مطار بغداد الدولي «رغم النفي الرسمي لذلك من قبل الحكومة العراقية»، واحتلاله في الوقت نفسه ستينَ قريةً كردية في شمال سوريا، ثم مهاجمته مدينةَ كوباني.. كل

ذلك في وقت واحد، وبقوات لا يتجاوز عدد أفرادها ثلاثين ألف مقاتل كما تقول "سي آي إيه"!

وهذا ما استدعى إثارة مزيد من المخاوف لدى الحكومة الأميركية ولدى أعضاء التحالف الدولي، في وقت لم تلق له الحكومة التركية بالاً وكأنها مغتبطة بالنجاح الغريب الذي تحققه "داعش" خصوصاً وأنها تقاتل الأكراد في كردستان العراق، واقتربت في مرحلةٍ ما من أربيل عاصمة الإقليم، كما تقاتل أكراد سوريا في الرقة والقامشلي، بخاصة أولئك الموجودون في "كوباني"، حيث الأكراد الذين يُعتَبرون من حلفاء "PKK" الأتراك، الموصوفين تركيّاً بالإرهابيين.

وهذه المخاوف لم تعد مقتصرة على الأميركيين، بل امتدت لتشمل الروس أيضاً. إذ أعلن لافروف وزير الخارجية الروسي إثر لقاء له مع نظيره الأميركي جون كيري في باريس، أن الدولتين قد اتفقتا على تبادل المعلومات الاستخبارية في شؤون الإرهاب والإرهابيين. ولم يعد بعضهم يستبعد مشاركة الروس والإيرانيين، بشكل أو بآخر، في مقاتلة الإرهابيين ولو في وقت لاحق. والواقع أن البنتاغون اعلن في مرحلة لاحقة، أن طائرات إيرانية قد قصفت مواقع لـ"داعش" داخل العراق. ورغم وجود نفي رسمي من إيران على تنفيذها قصفاً كهذا، فإن المواقع التي ذكرت الأنباء أنها قد قُصفت، كانت مواقع في أطراف محافظة ديالى العراقية والمحاذية للحدود الإيرانية، مما يرجح احتمال قيام إيران، رغم النفي الرسمي، بقصف قوات لـ"داعش" كانت قريبة أو تقترب من حدود إيران.

ومن هنا يبقى الأتراك وحدهم من يتردد في المشاركة في التحالف الدولي ضد "داعش"، مشترطين مقاتلة الأسد قبل مقاتلة "داعش"، ومشترطين أيضاً للمشاركة في قتالهم، فرض منطقة الحظر الجوي والبري المقترحة على الأراضي السورية «كما سبق أن ذكرت» الأمر الذي لا تتفق معها بشأنه قيادة حلف الناتو.

وتأكيداً لتوجهها ذاك، ترفض تركيا السماح باستخدام قاعدة إنجرليك أو بمرور الأسلحة والمقاتلين إلى داخل "كوباني". فكأني بها ترغب في تحقيق "داعش" لبعض الانتصارات. وهذا كله يستدعي التمهل أمام موقف تركيا مما يجري في المنطقة، ويثير الشكوك حول نوعية علاقتها بـ"داعش"، خصوصاً وقد ثارت شكوك قبل ذلك حول عملية مبادلة أسرى أتراك لدى تنظيم داعش بمئة وثمانين أسيراً من الجهاديين كانت تركيا تحتجزهم لديها، علماً أن تركيا كانت على مدى سنوات، تأذن بمرور أولئك الجهاديين دون حسيب أو رقيب أو حتى تدقيق، فلما احتجزت إذن أولئك المئة وثمانين جهادياً، وهل كانت حقاً تحتجزهم، أم كانت تستضيفهم لغرض ما؟

وتتعامل الولايات المتحدة مع تركيا بحذر شديد، نظراً لوجود حدود طويلة لها مع "روسيا الاتحادية"، إضافة إلى وجود شبكة القبة الحديدية في بعض المواقع التركية، وهي الشبكة التي تتصدى للصواريخ المهاجمة. كما أن هناك وجوداً أميركياً كثيفاً في قاعدة إنجرليك التي قد تصبح مفيدة لـ"الناتو" إذا وقعت حرب مستقبلية مع روسيا.

وكانت هناك في الستينات، شبكة صواريخ أميركية منصوبة على امتداد حدود تركيا مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي. لكن هذه الشبكة قد أزيلت في عام 1962 نتيجة الاتفاق السري الذي عقد بين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي خروتشوف، والرئيس الأميركي جون كنيدي، والذي أدى إلى إيجاد حل لأزمة كبرى عصفت بين الدولتين وكادت تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة. وكان سبب الخلاف، قيام الاتحاد السوفياتي بإرسال شبكة صواريخ نووية لنصبها على شواطئ كوبا «المهدَّد نظامها الاشتراكي من قبل الولايات المتحدة» المقابلة للشواطئ الأميركية، مما أدى لاشتعال أزمة دولية كبرى، انتهت باتفاق الطرفين على أن لا يقوم السوفيات بنشر صواريخهم في كوبا، مقابل أن تنزع أميركا الصواريخ التي نصبتها في تركيا على امتداد حدودها مع الاتحاد السوفياتي.

ورغم تفكيك الصواريخ الأميركية التي كانت قد نصبت في تركيا في مواجهة السوفيات «والآن روسيا»، ظلت لتركيا أهمية خاصة في خطط "الناتو"، وأهم أسباب اهتمامها ذاك هو قاعدة إنجرليك التي باتت تركيا تضع شروطاً على استخدامها من قبل التحالف الدولي. فتركيا التي تستغيث بـ"الناتو" عندما تهدّد من قبل عدو لها كاليونان مثلاً، تمتنع الآن عن تقديم العون لـ"الناتو" وللتحالف الدولي المنبثق عنه أو المتحالف معه، مما قد يشكك في جدوى بقاء تركيا في حلف الناتو.

وهناك استياء أميركي واضح من السلوك التركي تجاه التحالف الدولي، وتحديداً تجاه قضية "كوباني"، والمتمثل بعدم مشاركة تركيا في ردع "داعش"، أو في السماح للسلاح والمسلحين بالدخول إليها.. ومع أن الناطق باسم البنتاغون ما زال يحذر «حتى في هذا اليوم» من احتمال سقوط "كوباني" في أيدي "الداعشيين"، إلا أنّ تحذيره بات أقل حدة من التحذيرات السابقة التي أطلقها كل من الرئيس أوباما والجنرال ديمسي قبل أيام قليلة. فالولايات المتحدة باتت تبدو الآن أكثر تصميماً على الحيلولة دون سقوطها، وتحويل معركة "كوباني"، بجد وشبه تصميم، إلى معركة مفصلية، لا كدرس لـ"داعش" فحسب يشعر هذا التنظيم بجدية التحالف في مقاتلته، بل كدرس آخر للحليف المتمرد تركيا، مفاده أن التحالف يستطيع فعل ذلك حتى دون الاستعانة بالقوات التركية البرية الموجودة على تلال تشرف على المدينة الحزينة، ودون الحاجة لتمرير أسلحة ومسلحين عبر الحدود التركية، بل ودون الاستعانة بقاعدة إنجرليك التركية.

فالتحالف الدولي بات يكثر من غاراته الجوية على مواقع "داعش". وفي يوم الخميس، 16 تشرين الأول، نفذ أربع عشرة غارة في يوم واحد «بل وذكر نبأ في أوائل كانون الأول 2014 أن عدد الغارات في يوم واحد قد بلغ خمسين غارة موزعة بين سوريا والعراق». وهذه الغارات التي باتت نسبياً مكثفة، حالت دون سيطرة "داعش" على المعبر الحدودي بين سوريا وتركيا، كما أدت إلى سيطرة الأكراد على

"تل شعير" المشرف على الموقع، إضافة إلى طرد "داعش" من أجزاء كبيرة من مدينة كوباني، إذ باتوا يسيطرون الآن على أقل من ثلث المدينة وربما أقل، بعد أن سيطروا إلى وقت قريب على أكثر من نصفها. كما نجحت تلك الغارات في تدمير عدد كبير من الآليات الثقيلة التي يستخدمها التنظيم في العمليات الهجومية.

والأهم من ذلك، أنها قد نجحت في إبطاء تقدم "داعش" في المواقع العراقية حيث كانت قد سيطرت على مساحات واسعة في العراق. ويقول وزير خارجية بريطانيا فيليب هاموند، أن "داعش" قد سيطرت على ثلاثين بالمئة من أراضي العراق، فاحتلت مدينة هيت، وحاصرت الرمادي، وهاجمت عامرية الفالوجة، واقتربت من سجن أبو غريب القريب جداً من بغداد العاصمة. ولكن بعد هذه الغارات المكثفة، بات الآن أمام "داعش" خياران: التقدم في العراق، أو نحو "كوباني"، فلم يعد بوسعها القتال على جبهتين رئيسيتين في آن واحد.

معركة "كوباني" إذن باتت بحق معركة مفصلية لثلاث قضايا:

1. معركة مدينة عين العرب كمعركة قائمة بذاتها.

2. معركة "داعش" في العراق وخصوصاً بالنسبة لتقدمها في محافظة الأنبار وفي الشمال.

3. معركة العلاقة التركية بكل من حلف الناتو والتحالف الدولي. إذ لو نجح التحالف في الحيلولة بين "داعش" والسيطرة على "كوباني" دون الاستعانة بالقوات التركية البرية، أو استخدام قاعدة إنجرليك، أو الحاجة لتمرير الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود التركية، مع الاعتماد فقط على بسالة وصمود المقاتلين الأكراد في داخل المدينة المحاصرة، تكون حكومة أردوغان قد تلقت درساً، بل صفعة تضطرها لإعادة النظر في كامل سياستها سواء في المنطقة، أو في مواجهة التحالف، أو حتى في مواجهة سوريا.

وهناك نتيجة رابعة قد تترتب على ذلك، وهي إعادة "داعش" النظر في مخططاتها بالمنطقة، بعد إدراكها جدية التحالف الدولي في مقاتلتها.

(6)
تحول "عين العرب" إلى "كوباني غراد"، وآثار ذلك على استراتيجيات "داعش"

قد يكون من المغالاة وصف معركة "كوباني" بـ"كوباني–غراد" قياساً على معركة ستالنيجراد التي جرت في أربعينات القرن الماضي بين السوفيات والألمان، عندما حاصر النازيون تلك المدينة محاولين على مدى عامين اقتحامها دون جدوى، فسجلت على أنها إحدى المعارك الكبرى في التاريخ.

فلا يمكن المقارنة بين المدينتين من حيث الحجم، أو من حيث عدد السكان، أو بين حجم القوات التي اشتبكت في هذه المعركة أو تلك، أو بين المدة الزمنية أيضاً التي استغرقتها معركة ستالينغراد وهي عامين، والزمن الذي استغرقته معركة "كوباني" وهي أشهر قليلة مرشحة للازدياد لتبلغ شهوراً كثيرة. إذن هو قياس مع الفارق!

ولكن ما جعل معركة "كوباني" معركة متميزة، ليس صمودها فحسب في وجه الهجمة "الداعشية" عليها، بل قياس صمودها لمدة شهر، ثم شهرين، لا بل ثلاثة شهور.. مقارنة بالسقوط السريع لمدن أخرى في المنطقة هاجمتها "داعش" كالموصل وتكريت والفالوجة ومواقع أخرى في محافظة الأنبار العراقية.

فذلك السقوط السريع لتلك المدن، رجّح لدى المراقبين وكذلك لدى المخططين في "داعش"، أن "كوباني" أيضاً، سوف تسقط بسرعة في أيدي مهاجميها من تنظيم الدولة الإسلامية. وازداد هذا الترجيح إزاء رفض تركيا التعاون مع قوات التحالف الدولي في المساعدة على دحر هجوم "داعش"، سواء بالمشاركة عسكرياً بقواتها، أو بالسماح للسلاح والمقاتلين المؤيدين لمجموعة حماية الشعب الكردي "البيشمركة" بالمرور إلى "كوباني" عبر حدودها، إضافة إلى عدم السماح للطائرات الأميركية

المغيرة باستخدام قاعدة إنجرليك التركية لهذا الغرض. وعزز احتمال سقوط المدينة بسرعة فائقة، تأكيدات الأميركيين أن الغارات الجوية وحدها التي تشنها قوات التحالف الدولي على قوات "داعش" المهاجمة، ليست كافية للحيلولة دون نجاح "داعش" في السيطرة على المدينة.

وكانت "داعش" قد انتشت بسلسلة من الانتصارات العسكرية التي حققتها على الأراضي العراقية، بحيث باتت تسيطر على ثلاثين بالمئة من أراضي العراق، استناداً لما قاله وزير خارجية بريطانيا فيليب هاموند. كما انتشت أيضاً بقدرتها على السيطرة على قرابة ستين قرية كردية في منطقتي الرقة والحسكة السوريتين، وهي في طريقها نحو "عين العرب" الحدودية. ونتيجة لذلك، بدأت الدهشة تكبر إزاء عجزها الآن عن السيطرة على "كوباني"، بل واضطرارها إزاء شراسة المقاومة الكردية، للانسحاب من أجزاء كبيرة من المدينة كانت قد استطاعت بعد أسبوعين من القتال، من اجتياحها والسيطرة عليها.

ولكن إزاء شدة وتزايد غارات التحالف عليها، واستمرار حدة مقاومة أكراد المدينة إلى درجة شاركت فيها النساء في العمليات القتالية، وقيام إحداهن بعملية انتحارية ضد "داعش"، وجد "الداعشيون" أنفسهم مضطرين أكثر من مرة، لاستدعاء مزيد من القوات "الداعشية" من مواقع أخرى. وعندما لم يجد ذلك نفعا إزاء ضراوة مقاتلي مجموعة حماية الأكراد والتي قيل إن من قياداتها، كما ذكرت قناة "فرنسا 24" في إحدى نشراتها، امرأة في الأربعين من العمر اسمها ميساء عبدو، اضطر "الداعشيون" للتراجع التدريجي، بحيث لم يبق لهم إلا موطئ قدم صغير في المدينة، بعد قتال مرير استمر ثلاثين يوماً أو أكثر.

ورغم هذا الصمود الكردي في وجه "داعش"، لم يبدُ أن تنظيم "دولة العراق والشام الإسلامية" قد تعلم درساً مما جرى، فأخذ يعيد تنظيم صفوف القوات المهاجمة، مستدعياً مزيداً من قواته من ريفي حلب ودير الزور، كما يقول المرصد

السوري لحقوق الإنسان ومركزه بريطانيا، وذلك استعداداً للشروع بهجوم جديد على "عين العرب".

والواقع أن "داعش" تبدو وكأنها قد فقدت، ولو نوعياً، قدرتها على التقييم السليم لما جرى ويجري في "كوباني"، فمقارنتها لما يجري في تلك المدينة بما جرى في الموصل وتكريت والفالوجة، بل وفي عموم محافظة الأنبار، مقارنة غير سليمة ولا تنسجم مع الواقع.

1. فتلك المناطق جميعها، كانت مناطق يقطنها عرب سنّة ناقمون على حكومة نوري المالكي الذي أساء كثيراً معاملتهم. ولذا لقي تقدم "داعش" إلى مناطقهم ترحيباً وتهليلاً من السكان، خصوصاً أن مجموعات من البعثيين، ومن النقشبنديين المؤيدين لعزة إبراهيم الدوري، نائب الرئيس «الراحل» صدام حسين، رافقوا "الداعشيين" في هجومهم على هذه المدن، هذا بالإضافة إلى مشاركة مجموعات من العشائر العربية الناقمة على المالكي بسبب قمعه لهم، بل ولمهاجمته عسكرياً للسرادقات التي كانوا يلتقون فيها ليمارسوا معارضتهم الديمقراطية لأساليب نوري المالكي القمعية لهم وللسنة بشكل عام. والواقع أن "داعش" عندئذ لم تجابه بمقاومة تذكر، حتى تقدمت نحو محافظة ديالى حيث توجد نسبة عالية من الشيعة، ونحو أربيل والمناطق الكردية التي لم يرحب سكانها بهم كما رحب بها أهل السنة في محافظتي نينوى وصلاح الدين.

2. إن ما جرى في كل من محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين، كان قد جرى قبل إعلان الخلافة الإسلامية، وتسمية أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين، الأمر الذي رفضه نسبة كبيرة من المنتمين لطائفة السنة. وبكل تأكيد رفضه الأكراد أيضاً الذين بدأوا بمجابهة "داعش" في محافظة كردستان العراق، أي قبل اجتياحهم المناطق الكردية في سوريا، سواء في الرقة أو في الحسكة ذات الأكثرية الكردية، والذي كرس بمهاجمتهم "كوباني".

3. لم يتلقوا درساً مفيداً من تجربة سابقة لتنظيم شبيه هو "النصرة"، الذي حاول في الماضي، وخلال مراحل الحرب الأهلية في سوريا، السيطرة على بعض مناطق الأكراد في الشمال السوري، فهاجمها أعضاء ذلك التنظيم بالدبابات وبالآليات وبخمسة آلاف مقاتل في محاولة للسيطرة عليها. لكن مجموعات الحماية الكردية، تصدت لهم، واشتبكت معهم في أكثر من معركة، انتهت بطردهم من المناطق ذات الأغلبية الكردية. كما أنهم لم يتعظوا بشدة وضراوة المقاتل الكردي الذي تمرس على القتال على مدى نصف قرن، ابتداء من منتصف القرن العشرين، عندما أشعل الملا مصطفى البرازاني ثورة في الجبال الكردية ضد الحكم الملكي في العراق، وهي الثورة التي تجددت مراراً خلال بعض الحكومات الجمهورية التي تلت العهد الملكي. فقد أبلى الأكراد بلاء حسناً في تلك الثورات التي شاركت في القتال فيها حتى النساء الكرديات، إلى أن بلغ الأمر، كما سبق أن ذكرت، حد بلوغ النساء الكرديات كميساء عبدو، مرتبة القيادة في عمليات الدفاع عن الأكراد وقضاياهم، وهو ما أثار دهشة الكثيرين نظراً لكون الشعب الكردي من الشعوب المحافظة التي لا تمنح الكثير من الحرية للنساء.

وعبرت زوزان علوش، العضوة في لجنة العلاقات الخارجية في الحزب الديمقراطي الكردي عن دهشتها لاستغراب بعضهم من مشاركة النساء الكرديات في القتال، مؤكدة أن المرأة التي تحمل وتعاني آلام الولادة، تستطيع أيضاً تحمل مشقة القتال، خصوصاً بعد التصرفات الهمجية التي ارتكبها مقاتلو "داعش" ضد النساء الأزيديات والفتيات المسيحيات اللواتي واجهن الاغتصاب، أو الزواج القسري، أو السبي أو البيع بسوق الرقيق.

4. اعتقدت القيادة في "داعش"، أن سيطرتها على أسلحة ثقيلة موجودة لدى فرق عسكرية عراقية عدة في نينوى وصلاح الدين، وتخلت تلك الفرق عنها دون أي مقاومة، إضافة إلى وضع يدها على كميات كبيرة من الأموال النقدية بالعملة

الصعبة كانت موجودة في خزائن بنوك في هاتين المحافظتين، مع هيمنتها على بعض مصادر النفط من آبار وغيرها سواء في العراق أو في سوريا، قد وفر لها ذلك كله الأسباب الكافية «من أسلحة وتمويل ذاتي» التي تؤهلها للانفراد بالقرار، والتخلص من بعض التبعية لهذه الجهة أو تلك، مما أصابها ببعض الغرور، وشجعها على ارتكاب مزيد من الأعمال الهمجية التي استفزت الكثير من دول العالم، وكان منها الإكثار من قطع الرؤوس، والاستعجال بإعلان دولة الخلافة الإسلامية. ولكن "داعش" لم تأخذ في حسابها، أن ذلك كله سوف يستدرج تشكيل تحالف دولي ضدها لم يكن قائماً لدى النجاحات السريعة التي حققتها لدى اجتياحها محافظة الأنبار، ولم يكن التحالف مكتملاً لدى اجتياحها محافظات الشمال العراقي. فتدخل أسلحة الجو التابعة لدول التحالف، قد شكل تفاوتاً نوعياً بين ما حدث قبل شهور وما يحدث الآن، مما عنى أن مهمة "داعش" لم تعد بالسهولة التي كان التنظيم يتصورها.

5. إن عناد وتصميم "داعش" على اجتياح "عين العرب" «كوباني»، قد يؤدي إلى متغيرات جوهرية في مجريات الأحداث مع "داعش". وأنا لا أستبعد أن تزايد غارات دول التحالف على القوات "الداعشية"، ليس هدفه فقط حماية "كوباني" التي وصفت من قبل الغرب بأنها ليست موقعاً استراتيجياً مهماً، وليس هدفه الحقيقي أيضاً الحيلولة دون سقوط المدينة في يد "الداعشيين"، قدر تحوله إلى شرك بات التحالف يدرك أهمية نصبه لـ"داعش"، فـ"الداعشيون" الذين باتوا يشعرون بالخزي والحرج نتيجة فشلهم حتى الآن في اقتحام تلك المدينة، اخذوا يستدعون مزيداً من القوات إلى تلك المنطقة للتعجيل بتحقق النصر الذي تمنوه. وقد فعلوا ذلك أكثر من مرة، وكان آخرها، كما سبق أن ذكرت، استدعاء مزيد من القوات الموجودة في ريفي حلب ودير الزور. وإذا فشلت تلك القوات أيضاً في السيطرة على "كوباني"، فإن الأمر قد يضطر "داعش" لاستدعاء بعض مقاتليها من العراق أيضاً، مما قد

يؤدي تدريجياً إلى قلب ميزان القوى على الساحة العراقية، بعد أن اهتزت بعض الشيء على الساحة السورية. ولقد تأثر ميزان القوى فعلياً إذا بدأت "داعش" تتراجع في بعض المواقع العراقية نتيجة هجمات للجيش العراقي الذي بات أكثر تنظيماً، وأيضاً نتيجة لضربات قوات البيشمركة الكردية.

من الواضح إذن، كما يتبين تدريجياً، أن معركة "كوباني" قد تحولت فعلاً إلى معركة مفصلية رغم صغر المدينة قياساً بمدينتي الموصل وتكريت، وهي معركة مفصلية بسبب النتائج الاستراتيجية التي يحققها صمود هذه المدينة الصغيرة في وجه جيش مغولي يهاجمها.

***

لكن كيف استطاعت هذه المدينة الصغيرة الصمود كل هذه المدة: قرابة الثلاثة شهور، ومن المتوقع أن تصمد لمدة أطول رغم كل تصريحات الناطق باسم البنتاغون المتكررة يومياً، والتي تفيد بأن المدينة قد تسقط بيد "داعش"، وأن الغارات الجوية وحدها ليست كافية للحيلولة دون ذلك. ويبدو لي أن تصريحات البنتاغون، ما هي إلا جزء من الشرك لـ"داعش"، الذي تخطط له دول التحالف بعناية، موحية لـ"داعش" بأن سقوط المدينة أمر ممكن، ربما لتعزيز الأمل لدى التنظيم بأن نصره عليها محتمل بل وقريب، مما سيؤدي لاستحضار مزيد من القوات "الداعشية" إلى تلك المنطقة.

فما السر وراء صمود "كوباني" دون المدن الأخرى؟

1. هل هي إغارة طائرات التحالف التي تحول دون سقوط المدينة، وهي الإغارات التي تزداد وتيرتها قوة وعدداً في اليوم الواحد، وقد بلغ عددها في يوم الأحد، 19 تشرين الأول، خمس عشرة غارة؟ بل وبلغ خمسين غارة في تاريخ لاحق كما سبق أن ذكرت. وجاء في بلاغ صادر عن التكتل الدولي في 10 كانون الأول

2014 أن عدد الغارات الجوية التي قام بها التحالف في كل من سوريا والعراق بلغ 1150 غارة؟!

2. أم هي بسالة وقوة وصمود المقاتلين من الحزب الوطني الديمقراطي الكردي، وحسن تخطيطهم من استدراج "الداعشيين" إلى داخل المدينة، ثم مقاتلتهم على أرض مدينتهم التي يعرفون مداخلها ومخارجها جيداً، فأهل مكة أدرى بشعابها، كما يقول القائلون؟ ويقول مصلح محسن في تعليق له على إحدى مقالاتي الخاصة بمعركة "كوباني": لم يبق أمام «YPK» سوى خيار واحد: أن تجر مرتزقة "داعش" إلى قلب "كوباني" لتبدأ حرب الشوارع والكمائن حيث لا تفيد لا الدبابات ولا المدافع. إذ إن أغلب قتلى مرتزقة "داعش" كانوا داخل المدينة.

ولكن مع كل التقدير والاحترام لشجاعة وحسن تخطيط مقاتلي الحماية الكردية، يظل التساؤل قائماً عن كمية الأسلحة والذخيرة التي كانت متوفرة لدى هؤلاء المقاتلين البواسل؟ فمهما كان حجم تخزينهم لها، أما كانت تلك الذخائر ستنفد بعد قتال دام حتى الآن أكثر من شهرين لا بل ثلاثة؟

فمع رفض تركيا السماح للمقاتلين الأكراد، أو لأسلحتهم، أو لذخائرهم بالمرور عبر حدودها إلى "كوباني".. ومع تخاذل دول التحالف، وخصوصاً أميركا، عن تنفيذ عملية نقل جوي بالهليكوبترات، لدبابات محملة بالذخيرة وبالمقاتلين، إلى داخل المدينة، أسوة بعملية مشابهة نفذتها الولايات المتحدة في عام 1973 سعت من ورائها لمساعدة الإسرائيليين الذين كانوا يعانون من ظروف صعبة في وجه القوات السورية المتقدمة في الجولان، ينبغي التساؤل: كيف استطاع المقاتلون البواسل من الصمود داخل المدينة مع تناقص أسلحتهم وذخائرهم يوماً بعد آخر؟ فهل كانت تصلهم إمدادات من الذخيرة والسلاح مكّنتهم من الصمود؟! وكيف؟

يقول حسن أبو هنية، الباحث الأردني المتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية، في حوار له على "بي بي سي"، إن هناك مجموعات محترفة

ومتخصصة بتهريب السلاح والذخائر وإيصالها إلى المتقاتلين، دون أن يكون في قوله ذاك ما يشير على وجه التحديد إلى وصول الذخائر لمقاتلي "كوباني"، بل كان يتحدث عن كيفية إيصال السلاح للمتقاتلين بشكل عام.

ويرى مراقب سياسي آخر، أنه إذا كانت تركيا قد أغلقت حدودها في وجه مرور السلاح والذخيرة إلى "كوباني"، فإن سوريا التي تقع "كوباني" على أراضيها، من المرجح ألا تكون قد فعلت الشيء نفسه، وأن السلاح والذخائر، ظلت تصل إلى المقاتلين الأكراد، سواء بواسطة بعض المنتمين للحكومة السورية، أو بواسطة مهربين متخصصين في عمليات كهذه. صحيح أن "داعش" كانت تسيطر على ستين قرية كردية في تلك المنطقة، ولكن لم يكن بوسعها السيطرة على التلال وكل الممرات بين تلك القرى، مما مكن ناقلي السلاح والذخيرة من نقلها إلى داخل "عين العرب"، وبالتالي ساعد المدينة، والمقاتلين البواسل فيها، على الصمود طويلاً في وجه "داعش".

ولعل عدم قدرة "داعش" على السيطرة على الممرات السرية بين القرى والتلال الكردية، كان من أهم أخطائها، إضافة إلى الخطأ الأكبر في فتحها جبهة "كوباني" قبل أن يستتب الأمر لها تماماً في جبهة العراق.

فإذا كان ذلك ما يجري فعلاً على أرض الواقع، من إمكانية استمرار تدفق السلاح والذخيرة إلى "كوباني" عبر الأراضي السورية، سواء بموافقة الحكومة السورية، أو بصرفها النظر عن تدفقها عن طريق مهربين محترفين، فإنه سوف يجعل احتمال تواصل مقاومة "كوباني" في معركة استنزافية طويلة لـ"داعش"، أمراً محتملاً بل ومرجحاً، وقد يستمر طويلاً..

ووقعت مفاجأة فور انتهائي من إعداد هذه الدراسة، ومفادها أن الولايات المتحدة قد كشفت فجأة أنها قد أرسلت ذخائر وأسلحة ومواد إنسانية إلى مدينة كوباني، ولكنها لم ترسلها عبر طائرات هليكبوتر تنقل دبابات مليئة بالمقاتلين كما فعلت في تجربة سابقة مع "إسرائيل" عام 1973، بل أرسلتها على شكل طرود ألقتها من الجو

طائرات "سي 130"، وهي طائرات لم تأتِ عبر الأجواء التركية التي رفضت التعاون رغم مكالمة حامية بين أوباما وأردوغان، بل جاءت كما يبدو، محلقة في الأجواء العراقية ثم السورية وصولاً إلى "كوباني". وهذا يرجح تصميم دول التحالف على إبقاء معركة "كوباني" مستعرة كشرك وقعت فيه "داعش"، وذلك رغم كل المعوقات التي تضعها تركيا في مسعى للحيلولة دون بقاء أكراد "كوباني" منتصرين.

وإزاء هذا التطور المفاجئ الذي كشف عن تصميم التحالف على السعي لعدم سقوط "كوباني" أو تأخير سقوطها، وجدت تركيا نفسها، وبعد تمنع طويل، مضطرة للإعلان فجأة عن السماح لمقاتلين من أكراد كردستان العراق، بعبور حدودها إلى "كوباني". بل وعبرت تركيا عن استعدادها للمشاركة المحدودة في التحالف الدولي رغم تمسكها بوجوب محاربة النظام السوري إلى جانب محاربة "داعش".

ترى، بعد هذه المفاجآت المتتالية في يوم واحد، إلى متى ستصبح "عين العرب" «كوباني» قادرة على الصمود في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية؟

من يدري.. لأربعة شهور... لستة شهور... لعام كامل، بل لعامين، فتصبح عندئذ تسمية "كوباني–غراد" بدلاً من "كوباني"، تسمية واقعية وليست مجرد قياس مع الفارق.

(7)
هل هناك نهاية قريبة لـ"داعش"؟

انتهت انتخابات الكونجرس الأميركي بخسارة الحزب الديمقراطي -الذي ينتمي إليه الرئيس أوباما- أغلبيته في المجلس، مما يعني أن تأخير أوباما لإعلان الحرب ضد الإرهاب، وتوظيفه موعد الإعلان ليخدم مصالح انتخابية لحزبه -إن كان هذا الاجتهاد صحيحاً- لم يؤد للنتيجة التي توخاها! لكن الحرب على الإرهاب قد أُعلنت، وبات الآن من الضروري المضي بها وتحقيق أفضل النتائج بأسرع وقت ممكن.

لكن الرئيس الأميركي كرر أكثر من مرة أن الحرب سوف تطول، ولن تُحسم بسرعة. وهذا ما أكده أيضاً ومراراً الجنرال ديمسي، رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، كما أكده آخرون من المشاركين في التحالف الدولي. ومن ذلك تصريح حديث في شهر كانون الأول 2014، للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني رجح فيه بأن الغارات الجوية وحدها ليست كافية للقضاء على "داعش".

ويبقى التساؤل: إلى متى ستطول هذه الحرب؟ لا أحد يعلم. فهل ستستغرق سنة، أم خمس سنوات، أم عشر سنوات، أم ربع قرن؟ العلم عند الله. ولنتذكر أن الحرب الأخرى على الإرهاب التي أعلنها جورج بوش الابن في عام 2001 لدى شروعه في غزو أفغانستان، استغرقت ثلاثة عشر عاماً دون تحقيق نتائج نهائية وحاسمة. وقد أعلن حلف الأطلسي سحب قواته من أفغانستان مع نهاية عام 2014، ولن يبقى في هذا البلد سوى بضعة آلاف من الجنود الأميركيين لغايات المساعدة والتدريب، لكن هذه القوات ستنسحب دون تحقيق نهاية حاسمة للإرهاب، حيث تستمر عمليات التفجير اليومية في كابول ومدن أفغانية أخرى، مع احتمال

تصاعدها بعد المغادرة النهائية لقوات حلف الناتو. وهناك مخاوف جدية باحتمال عودة "طالبان" للسيطرة على كابول بعد مغادرة قوات "الناتو".

ويعزز هذا الاحتمال، تكثيف "طالبان" عمليات التفجير في كابول في الأيام الأخيرة «11–13 كانون الأول 2014»، وما تبعها من هجمات خلال الشهر، نتج عنها اغتيال أحد كبار القضاة، وتفجير مدرسة فرنسية ثانوية تسبب في مقتل مواطن ألماني وجرح عدد من الموجودين في المدرسة، إضافة إلى هجمات على دوريات وحافلات لرجال الأمن الأفغان منها هجوم في 13 كانون الأول 2014 على حافلة عسكرية أوقعت خمسة عشر قتيلاً وعشرات الجرحى.

والأغرب من ذلك، أن تنظيم القاعدة الذي أراد المهاجمون إنهاء وجوده، لم ينته، بل ما زال يمارس نشاطه في أفغانستان منطلقاً من جبالها الوعرة، ومن مواقع جديدة أنشأها لنفسه في اليمن، وسوريا، والصومال، ونيجيريا، ودول أخرى. وهذا بطبيعة الحال يدعو إلى التشاؤم بصدد الفترة الزمنية التي قد تستغرقها الحرب الجديدة التي أعلنها أوباما على الإرهاب، وخصوصاً على "داعش".

ولكن لا بد من الأخذ في الحسبان الطبيعة الجغرافية لأفغانستان، حيث الجبال الوعرة وشاهقة الارتفاع، والتي كان يصعب على قوات التحالف الوصول إلى قممها، وذلك قياساً بالطبيعة الجغرافية لمواقع القتال في الحرب الجديدة على الإرهاب في كل من سوريا والعراق. صحيح أن هناك بعض الجبال المحيطة بالموصل، وبمناطق في كردستان، لكنها تظل أقل وعورة وارتفاعاً من جبال "تورا بورا" وغيرها من الجبال الأفغانية. أما باقي المناطق في الأنبار العراقية، أو في الرقة وإدلب والحسكة والقامشلي وغيرها من المناطق السورية، فهي أراض منبسطة مكشوفة، وليس في جغرافيتها الكثير من الوعورة كما هو الوضع في أفغانستان.

كما ينبغي أن نأخذ في الحسبان أيضاً، أن "الناتو" قد خاض حرباً جوية وبرية في آن واحد في أفغانستان، ومع ذلك استغرقه الأمر أربعة عشر عاماً تقريباً دون

تحقيق أهدافه النهائية بشكل كامل. في وقت يكرر فيه الرئيس الأميركي وغيره من قيادات الدول المتحالفة ضد "داعش"، انهم لن يرسلوا قوات برية للمشاركة في القتال، مما قد يعني أن الحرب الجديدة على الإرهاب ستحتاج لمدة أطول، أو ستتطلب تكثيف الغارات الجوية التي ينفذها التحالف الدولي الذي بلغ عدد الدول المشاركة فيه أكثر من ستين دولة في منتصف شهر كانون الأول 2014.

فأسلوب حرب العصابات الذي تخوضه "داعش"، هو أسلوب معقد ومتعب، وقد يساعد على إطالة أمد الحرب، خصوصاً إذا اقتصر الأمر على استخدام القوات الجوية وما قد يسبقها من نشاطات استخبارية دون استقدام قوات برية.

وقد لاحظنا أن "الفياتكونج" خاضوا في الستينات والسبعينات، حرب عصابات في فيتنام الجنوبية ضد الأميركيين، وقد استغرقت تلك الحرب أكثر من عشر سنوات، رغم أن الولايات المتحدة استخدمت كل قدرات سلاحها الجوي لتقصف فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية أيضاً، باعتبار أن فيتنام الشمالية كانت تمثل القاعدة الآمنة لانطلاق مقاتلي "الفياتكونج". ولم تكتفِ الولايات المتحدة باستخدام سلاحها الجوي فحسب، بل استخدمت أيضاً قواتها البرية التي تجاوز عدد أفرادها في مرحلة ما نصف مليون جندي. ومع ذلك استغرقها الأمر عشر سنوات، لا لتهزم "الفياتكونج"، بل لتقتنع هي بأن هزيمتهم بنوعية حرب العصابات التي يخوضونها ضدها، قد تستغرق ربع قرن أو أكثر يقضي فيها من يقضي من الجنود الأميركيين، لذا انسحبت خاسرة من فيتنام جارة أذيال الفشل والهزيمة.

بطبيعة الحال، لا يجوز المقارنة بين "الفياتكونج" و"داعش"، فـ"الفياتكونج" كانوا يخوضون حرباً ضد مستعمر أجنبي احتل بلادهم وألحق الأذى بشعبهم، أما "داعش" فإن قياداتها عربية، لكنها تسيطر على محافظات وأراض عربية خلافاً لرغبة سكانها، فهي لا تخوض حرباً دفاعاً عن شعب، بل تخوض حرباً ضد شعب كاره لهم، وهي تستخدم أساليب وحشية ضدهم تزيد سكان المنطقة كرهاً لها.

ومع أن "الفياتكونج" استخدموا أساليب شديدة القوة والبطش في محاربة القوات الأميركية الغازية لبلادهم، إلا أن هذه الأساليب جميعها ظلت تدور في مضمار ما تبيحه قواعد القتال ضمن المفاهيم المتفق عليها دولياً، فلم يقطعوا رؤوساً ولم يعدموا أسرى. وبقاء السناتور جون ماكين –الأسير السابق في فيتنام– حياً، أحد الأدلة على ذلك.

أما "داعش"، فقد اعتمدت في استراتيجيتها استخدام أساليب الترويع الشديد غير المتلائمة مع المفاهيم الدولية أو مع الحضارة والإنسانية. وهي قد استخدمتها في مواجهة من تقاتلهم، وكذلك في مواجهة السكان المدنيين الذين تسيطر على مدنهم وقراهم، فقطعت رؤوساً وأعدمت أسرى واغتصبت نساء وشردت أقليات. وإذا كانت تلك الاستراتيجية التي اتبعت منهج الترويع قد حققت نتائج بدت لمصلحة "داعش" في البداية، إلا أنّها باتت فيما بعد، في ظل وحشية "داعش" وشدة همجيتها، سبباً لمقاومتها عوضاً عن الوقوع في شرك الخوف واللجوء إلى الهروب وتفادي مواجهتها.

وقد لاحظنا كيف واجه الأكراد في كردستان وفي "كوباني" هذا التنظيم، الذي انقلب نهجه ضده، وبات يعمل خلافاً لمخططاته، نتيجة إدراك السكان أنهم يواجهون نوعاً من المغول الذين لا يرحمون أبداً. وهذا النفور من "داعش" الذي يزداد يوماً بعد آخر، ربما يتحول إلى عامل مساعد لقوات التحالف الدولي في حربه ضد التنظيم، كما حدث في "كوباني".

ومع ذلك، لا بد أن نلاحظ أن الغارات الجوية وحدها، دون استخدام قوات أرضية، قد حققت بعض النتائج النسبية التي لم تكن في مصلحة "داعش"، فمقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية، باتوا يتجنبون استعراض العضلات بالآليات العسكرية من مدرعات وغيرها، كما كانوا قد فعلوا إثر احتلالهم الموصل واستيلائهم على بعض الآليات العسكرية التي تركتها القوات العراقية المنسحبة آنئذ وراءها. وأصبحوا

يستخدمون التنقل بالسيارات المدنية ومن دون أن يرفعوا راياتهم السوداء كما جرت العادة، وذلك تجنباً لاستهدافهم من الطائرات المغيرة. كما باتوا يختبئون بين السكان المدنيين تجنباً لتلك الغارات التي لن تميزهم لدى اختلاطهم بالمدنيين.

وعلى الصعيد العسكري، ساعدت تلك الغارات القوات العراقية لاستعادة السيطرة على مدينة بيجي ومصفاتها، ومكنتها من إبعاد "داعش" عن مدينة سامراء، كما ساعدت الأكراد على إبعادها عن أربيل، عاصمة إقليمهم، وعن مواقع أخرى، إضافة إلى نجاح المقاتلين الأكراد في الصمود طويلاً في "كوباني" التي باتت تشكل معركة رئيسية مفصلية. وفي 17 كانون الأول 2014، بدأت القوات الكردية هجوماً مركزاً لاستعادة السيطرة على جبل سنجار العراقي الذي لجأ إليه الأيزيديون ويحاصره مقاتلو "داعش"، وحقق الأكراد تقدماً ملموساً وسريعاً في هجومهم ذاك، نتيجة مؤازرة قوات التحالف بغارات جوية مكثفة بلغ عددها مائة غارة جوية على مدى يومين من القتال. ومنذ 20 كانون الأول، انتقلت قوات البيشمركة بعد نجاحها في معركة سنجار، إلى خوض معركة أخرى في تلعفر التي تبعد 56 كيلومتراً عن الموصل، بمشاركة قوات من الجيش العراقي وغطاء جوي من التحالف.

كما نجحت السلطة السورية في تحقيق تقدم في جبهات عدة، منها جبهتا ريف دمشق والقلمون، لكن أبرزها كان الهيمنة على مناطق أخرى في مدينة حلب المقسمة بين الطرفين، إذ انتزعت القوات السورية مؤخراً بعضها من قوات المعارضة المسلحة، بحيث باتت الآن تهيمن على ثلاثة أرباع المداخل لتلك المدينة التي نُكبت بقتال دام طويلاً.

في المقابل، ورغم تلك الغارات الجوية التي تزداد كثافتها يوماً بعد آخر، ظلت "داعش" تحاول أن تبرهن بأنها غير عابئة بتلك الغارات، وبأن كل شيء يسير على ما يرام في جبهتها، إذ ظلت تستدعي مزيداً من القوات "الداعشية" إلى "كوباني"، بل

وحاولت السيطرة على المعبر الحدودي بين سوريا وتركيا في شهر تشرين الثاني، لكن القوات الكردية مؤازَرة بغارات جوية، ردتها على أعقابها.

كما سيطرت "داعش" على مساحات واسعة في محافظة دير الزور، في وقت سعت فيه جبهة النصرة ونجحت في 16 كانون الأول 2014، بالسيطرة على قاعدتين مهمتين في وادي الضيف وفي الحامدية في محافظة إدلب، وشاركتها في هذه المعركة مجموعات من "جند الأقصى" التي كانت تشكل جزءاً من جبهة النصرة قبل انشقاقها عنها، ويبدو أنها عادت الآن للتنسيق معها. وخسر السوريون في هذه المعركة أكثر من مئة قتيل، وأسر أيضاً حوالي مئة جندي، بحسب ما كشفه المرصد السوري لحقوق الإنسان «وهو مرصد معارض، موقعه في كوفنتري ببريطانيا»، هذا إضافة إلى خسارة السوريين قاعدتين عسكريتين مهمتين في تلك المنطقة.

وتسبب بهذه الخسارة الكبرى في معركة حاسمة، عاملان مهمان:

1. وقوف التحالف موقف المتفرج في معركة كبرى كهذه، خلافاً لموقفه في معركة سنجار، عندما نفذ التحالف عدداً كبيراً ومكثفاً من الغارات الجوية على "داعش" خلال 48 ساعة، بلغ عددها مائة غارة، وهذا يكشف عن أمرين، الأول وجود "حرارة أكبر" لدى التحالف، عندما يتعلق الأمر بمعارك يخوضها الأكراد، كما في معركتي سنجار وعين العرب، وقبلهما معركة حماية أربيل، خلافاً لما يقوم به التحالف في معارك يخوضها السوريون، كما جرى في إدلب ودير الزور، أو أخرى يخوضها العراقيون كما يجري في سامراء وفي الأنبار، وخصوصاً في مدينة الرمادي التي يهاجمها تنظيم الدولة الإسلامية بشراسة. وها هي "داعش" تهدد الآن، كما تقول الصحف الأردنية الصادرة في 18 كانون الأول 2014، وكذلك صحيفة "الأنباء" الكويتية، بنسف سد حديثة في الأنبار، مستخدمة زوارق مفخخة بالمتفجرات في إطار "حرب السدود" التي تعرضتُ لها في فصل سابق.

أما الأمر الآخر الذي يكشفه التطور الأخير، فهو التأكيد بأن تكثيف عدد الغارات كما في معركتي عين العرب وسنجار، يؤدي فعلاً لنتائج كبرى خلافاً لنتائج الغارات القليلة والمتقطعة. فها هي الغارات الكثيفة في محيط جبل سنجار، قد ساعدت الأكراد على تحرير قرى عدة في المنطقة، وعلى طرد "داعش" منها، وعلى فك الحصار الذي فُرض على آلاف الأيزيديين منذ 3 آب 2014، وفتح الطريق أمامهم للنزول من قمة الجبل إلى ملجأ أكثر أمناً.

2. المفاجأة الكبرى التي كشفَتْها في 18 كانون الأول، تصريحاتُ مصادر أميركية رسمية، أعربت فيها عن دهشتها لاستخدام جبهة النصرة أسلحة أميركية متطورة تمثلت بصواريخ "تاو" المضادة للدروع، وهو التطور الجوهري الذي أدى لإلحاق خسائر كبرى بالقوات السورية في إدلب، والذي سبقه تطور مهم تمثل في استخدام "داعش" قبل أيام قليلة، صواريخ "لاو" المحمولة على الكتف والمضادة للطائرات في المعركة حول سامراء، متسببة بإسقاط ثلاث مروحيات عراقية..

ترى، ألا يفترض بعد ذلك وجوب إعلان حرب أخرى ضد مزودي التنظيمات الإرهابية بالسلاح، جنباً إلى جنب مع إعلان الحرب على الإرهاب والإرهابيين، هذا إذا كان التحالف جاداً في محاربة الإرهاب؟

أما على صعيد الجبهة العراقية، فقد هاجمت "داعش" مدينة الرمادي، عاصمة محافظة الأنبار، ونجحت في السيطرة على أجزاء من المدينة، كما سيطرت على مدينة هيت «من مدن الأنبار»، وذلك في مسعى منها للتأكيد بأنها غير متأثرة بغارات قوات التحالف، وبأنها ما زالت قادرة على اتخاذ زمام المبادرة، إلى درجة استطاعت معها إسقاط مروحية عسكرية عراقية حلقت في أجواء مدينة سامراء في 13 كانون الأول 2014، مع إسقاطها قبل أيام قليلة مروحيتن أخريين كما ورد سابقاً. وها هي تحاصر الآن، كما تقول الأنباء الواردة في 20 كانون الأول 2014، قاعدة أميركية «وتقول بعض الأنباء إنها قاعدة عراقية» في مسعى

للسيطرة عليها، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر استيلائها على مزيد من الأسلحة، كما حصل لدى سقوط القاعدتين السوريتين في إدلب، والقواعد العراقية في الموصل وتكريت، حيث استولت "داعش" على كميات كبيرة من الأسلحة تركتها القوات العراقية والسورية وراءها.

هذا التطور يثير مزيداً من الدهشة حول القدرات العسكرية المتنامية لدى "داعش"، ويستدعي الكثير من التساؤلات حول كيفية وصول الصواريخ المضادة للطائرات بأمان إلى التنظيم، وبعدها وصول الصواريخ المضادة للدروع لأيدي مقاتلي "النصرة"، مع وجود طائرات "الأواكس" والأقمار الصناعية الأميركية التي تتجول في سماء المنطقة دون أن تكتشف عملية وصول تلك الأسلحة لهذين التنظيمين، وهو ما قد يشكك مجدداً في جدية الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب عموماً، و"داعش" خصوصاً.

ترى، ألا يفكر المشرفون على ذلك التحالف الدولي، باحتمال أن تبلغ قدرات "داعش" حد إسقاط طائرات التحالف نفسها في وقت قريب، بصواريخ يزودهم بها أعضاء في ذلك التحالف، كقطر مثلاً، ويسمح بمرورها عبر الحدود أعضاء آخرون في التحالف، بل وفي حلف الناتو أيضاً، المؤازر للتحالف الدولي. ولقد سقطت فعلاً في منطقة الرقة السورية، في 24 كانون الأول 2014، طائرة مقاتلة أردنية من نوع "إف16"، وتم أسر طيارها، ولم يتأكد بعد إن كانت قد سقطت بسبب خلل فني، أم أُسقطت بصاروخ حراري كما ادعت "داعش".

وينبغي هنا التوقف طويلاً أمام الاستراتيجية الأميركية التي تنطوي على تناقضات في السلوك الأميركي نحو سوريا. وفي حقيقة الأمر، لا يوجد تناقض كبير وحقيقي في الموقف الأميركي. فالولايات المتحدة تقود تحالفاً يبدو جدياً لمحاربة "داعش"، وهي لذلك تلاحقه في العراق وفي سوريا أيضاً، لكنها لم تبدل كثيراً في موقفها نحو النظام السوري، فهي لم تعد ترغب في إسقاطه كما بدا للوهلة

الأولى، وذلك خشية سيطرة تيارات الإسلام السياسي المتشدد على سوريا بدلاً منه، لكنها أيضاً لا تريده أن يحقق انتصاراً باهراً وحاسماً على معارضيه، لأن الحل الأفضل لها ولربيبتها "إسرائيل"، هو بقاء الحرب مشتعلة إلى ما شاء الله. وهذا يفسر الأسباب الكامنة وراء قصفها مواقع "داعش" في سوريا، دون قصف مواقع الجبهة الإسلامية الموالية للسعودية، أو قصف مواقع جبهة النصرة في إدلب مثلاً، مع وجود حالات استثنائية قليلة أدت لتنفيذ بعض الغارات على مقاتلي "النصرة" الموجودين في الجيب الحلبي، والذي تريد أميركا لسبب ما، إقرار هدنة إنسانية فيه وفي كامل مدينة حلب، على غرار ما جرى في مدينة حمص قبل بضعة شهور.

***

ولكن الموضوعية تتطلب الإشارة إلى الحدث الأهم في مجريات هذه الحرب «إلى جانب معركة جبل سنجار، وصمود "كوباني" الذي دخل الشهر الرابع»، وهو قيام القوات الجوية للتحالف، قرابة منتصف شهر تشرين الثاني 2014، بمهاجمة قافلة من السيارات المدنية في إحدى المناطق في العراق وإصابتها إصابات مباشرة. وترددت أنباء بأن أبو بكر البغدادي كان في إحداها، ورجح بعضهم أنه قُتل. ولكن بعد صمت دام أياماً عدة، خرج البغدادي على الملأ بخطاب صوتي مسجل يتهدد فيه ويتوعد، معلناً عزمه على سيطرة قواته على مصر وليبيا والجزائر، أي على دول فيها وجود أصلاً لإسلاميين متشددين. فـ"أنصار بيت المقدس" موجودون في مصر وتحديداً في سيناء. وفي ليبيا ذكرت قناة "العربية" أن لـ"داعش" وجوداً في درنة، كما وردت أنباء عن قيام مسلحين بتنفيذ أحكام إعدام في الساحة العامة لدرنة وذلك تشبهاً بسلوك "داعش"، مع أنباء توردها "سي آي إيه" ترجح وجود قواعد تدريب "داعشية" في شرق ليبيا. أما الجزائر فيوجد في جبالها الحدودية الوعرة بقايا من المقاتلين الإسلاميين الذين تمردوا على الحكومة الجزائرية بعد إلغائها نتائج انتخابات نيابية فاز فيها المنتمون للإسلام السياسي في التسعينات.

ولكن النقطة الأكثر أهمية في كلمة البغدادي في ذلك الخطاب، كانت حثه الشعب السعودي على التمرد على حكومته. وبعد يومين أو ثلاثة من إذاعة الخطاب، فاجأت مجموعة مقاتلين يرجَّح انتماؤهم إلى "داعش" وقدر عددهم بسبعين مقاتلاً، "حسينية" في مدينة الأحساء السعودية، وقتلوا عدداً من المصلين فيها من الشيعة.

وإذا كانت كلمة البغدادي الصوتية المسجلة، قد أنتجت تأكيداً عملياً يرجح وجود مقاتلين له في ليبيا، وخلايا نائمة في السعودية، فقد كشفت هذه الكلمة أيضاً عن أمر آخر لا بد من التوقف عنده، فالخطاب كان مجرد خطاب صوتي مسجل، ولم يكن خطاباً مصوراً على "فيديو"، وهو ما ينفي مقتل البغدادي، لكنه لا ينفي كونه قد أصيب بجراح، لأنه لو كان بصحته وعافيته، لسجّل خطابه على "فيديو" مصور وليس على كاسيت صوتي فحسب.

ولهذه الملاحظة أهمية خاصة، مفادها أن التحالف الدولي يقاتل ليس باستخدام سلاح القوات الجوية فقط، بل يستخدم أيضاً وبنجاح تام، سلاح مخابراته العسكرية الناشط في الأوساط التي تسيطر عليها "داعش"، ويقال إن المخابرات الأردنية «الأردن عضو في التحالف الدولي»، تلعب دوراً مهماً في هذا المجال لكون الأردن من أقوى دول المنطقة في المجال الاستخباري. ويبدو أن التحالف يتلقى أيضاً تعاوناً واضحاً من سكان المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، مما يكشف عن كيفية توصّل التحالف لاحتمال وجود شخصية مهمة –كشخصية البغدادي– في تلك القافلة المستهدَفة من السيارات المدنية.

فهؤلاء السكان رغم كراهيتهم للأجنبي، إلا أنّهم أكثر كرهاً لوجود "الداعشيين" الذين أذلّوهم وعاملوهم بقسوة تتجاوز حدود المعقول والمدنية. فـ"الداعشيون" يستخدمون الأساليب التي استُخدمت في القرن السابع ميلادي، وهي الفتوحات بقوة السيف، دون أن يدركوا أن استخدام هذه الأساليب في زمن الأمم المتحدة

والمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان، قد بات مرفوضاً وغير مرحَّب به مع عصور الحضارة والمدنية.. ويبدو أن تعاون سكان المناطق التي تسيطر عليها "داعش"، هو الذي ساعد مؤخراً قوات التحالف في الفترة بين 15 تشرين الثاني و20 كانون الأول 2014، على قصف مواقع يوجد فيها بعض قادة "داعش"، مما أدى، كما يقول بيانٌ للتحالف الدولي، إلى مقتل ثلاثة من القادة، منهم نائب أبو بكر البغدادي.

***

وأخيراً، هل ستطول هذه الحرب «الحرب ضد "داعش"، ومثلها الحرب في سوريا التي وفرت الفرصة السانحة لـ"داعش" للظهور والنمو، والتي وصفها "بان كي مون" في تصريح له في 18 كانون الأول 2014 بـ"الكابوس السوري"»؟ وما المدة الزمنية التي تحتاجها؟

هذا أمر في حكم المجهول، ويصعب التنبؤ به، ومع ذلك فإن استخدام القوات الجوية وحدها، كما قال عدد من المسؤولين في التحالف، لن يؤدي إلى نهاية سريعة. فمحاربة الإرهاب وقطع رأسه رغم كراهيتي لقطع الرؤوس، لا بد أن يرافقه تدخل بري، أو في أدنى الحالات، تكثيف للغارات الجوية بشكل ملحوظ. فمع وصول عدد المشاركين في التحالف إلى ستين دولة، بات من الممكن تكثيف عدد تلك الغارات بحيث لا تترك مجالاً لقوات "داعش" لالتقاط أنفاسها.

فقد نفذت قوات التحالف 1150 غارة جوية حتى العاشر من كانون الأول 2014، أي خلال ستة شهور تقريباً من الشروع بالحرب على الإرهاب، كما قال بيان صادر عن التحالف، أضف إليها مائة غارة في 16 كانون الأول نُفذت في محيط جبل سنجار.. وهو عدد لا يكاد يُذكر قياساً بعدد الغارات التي كانت تنفذها الطائرات الأميركية يومياً على فيتنام الشمالية في الستينات والسبعينات، إذ كانت غاراتها الجوية في تلك الأيام، تتم بموجات متتالية لا تكاد تنقطع، ومثلها العدد

الكبير من الغارات الجوية التي نفذتها قوات التحالف الغربي ضد الألمان في معركة نورماندي في نهايات الحرب العالمية الثانية، وقبلها الغارات الجوية الكثيفة والمتتالية التي نفذها اليابانيون في 7 كانون الأول 1941 ضد الأسطول الأميركي الموجود في "بيرل هاربر" في ولاية هاواي الأميركية.

صحيح أن الأميركيين قد تصدوا بنوع من الجدية في معركة "عين العرب" «كوباني»، وبلغ بهم الأمر حد استخدام طائرات "سي 130" المارة عبر الأجواء العراقية والسورية، لإسقاط طرود تحمل أسلحة وذخائر للمقاتلين الأكراد في "كوباني"، إلا أنهم فعلوا ذلك نكاية وتحدياً للحليفة تركيا التي أبت التعاون معهم، سواء بالسماح لمقاتلين من البيشمركة الكردية بالمرور عبر حدودها، أو بالسماح للأميركيين باستخدام قاعدة إنجرليك في المعركة. وقد أثمر تحدي الولايات المتحدة للرفض التركي، بأن اضطرت تركيا عندئذ للموافقة على مرور المسلحين الأكراد عبر حدودها، وإلى إعلانها –على مضض– الموافقة على المشاركة في التحالف الدولي ضمن شروط وضعتها أنقرة.

وصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة باتت تشارك السوريين في معركتهم ضد الإرهابيين الذين يسيطرون على مواقع في "الجراح" في حلب تشمل مطار الجراح – إذ تقول صحيفة "الوطن" السورية إن موجات من الطائرات الأميركية تغير بالتناوب مع الطائرات السورية على المطار المذكور– لكنها كما يبدو تفعل ذلك لسبب آخر غير مجرد الحرب على الإرهاب، فهي تقوم به كما يرجح، كوسيلة للضغط على المعارضة السورية التي تسيطر بتياراتها المختلفة على جزء من حلب وترفض الموافقة على مشروع المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا «وهو مشروع تباركه الولايات المتحدة كما يبدو، ويباركه الاتحاد الأوروبي أيضاً» لإعلان هدنة إنسانية في حلب.

فتلك الغارات تهدف إلى الضغط على المعارضة السورية للقبول بوقف إطلاق النار الذي اقترحه دي ميستورا ووافقت عليه سوريا رغم تقدمها الواضح في معركة حلب، بحيث باتت تطوق المدينة من ثلاث جهات، ولم يبق أمامها إلا إحكام السيطرة على مخيم حندرات الذي باتت تسيطر على جزء منه، مع مساع متواصلة لاستكمال السيطرة على ما تبقى منه، بغية استكمال السيطرة على الجزء الأكبر من حلب، ومحاصرة المعارضة المسلحة من أربع جهات تمثل طرق التموين والإمداد للمواقع الحلبية التي ما زالت عناصر كبيرة من المعارضة تسيطر عليها، مما قد يحقق رد اعتبار لخسارة القوات السورية في معركة إدلب، والتي شكل انشغالها في معركة حلب، مع ظهور صواريخ "تاو" بشكل مفاجئ في أيدي جبهة النصرة، السبب المباشر لخسارة القاعدتين في إدلب.

ولكن في المقابل، فإن معارك كبرى تجري في محافظتي دير الزور وإدلب سبقت الإشارة إليها، وتخوضها "داعش" و"النصرة" ضد السلطة السورية، ومع ذلك لم تساهم طائرات التحالف في التصدي لقوات "داعش" المتقدمة في محافظة دير الزور والتي باتت تقترب من بسط سيطرتها على كامل المحافظة، فقد احتلت "داعش" مدينة الجفرة في 12 كانون الأول، وسيطرت على جزء من مدينة دير الزور، وحاصرت مطارها العسكري الاستراتيجي، وحاولت أكثر من مرة اقتحامه، لكن القوات السورية استطاعت رد التنظيم على عقبيه دون أن تتدخل طائرات التحالف الدولي للمساهمة في ردعه. ولم تتصدّ طائرات التحالف من ناحية أخرى لجبهة النصرة التي استطاعت فعلاً اجتياح قاعدتين مهمتين في محافظة إدلب دون بذل أي مجهود من التحالف للحيلولة دون سيطرة الجبهة على هاتين القاعدتين الاستراتيجيتين.

ولا تتوقف اللامبالاة الدولية عند حد محافظتي دير الزور وإدلب، فالتحالف لا يبدي مبالاة بما يحدث في جرود عرسال اللبنانية، حيث يوجد قرابة خمسة آلاف

مسلح من "النصرة" و"داعش" اللذين يحتفظان باثنين وثلاثين رهينة من الجنود اللبنانيين قاما حتى الآن بذبح اثنين منهم مع التهديد بذبح آخرين.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، إذ تقول صحيفة "السياسة" الكويتية في تقرير لها في 14 كانون الأول 2014، إن هذه القوات تستعد لاقتحام منطقة رأس بعلبك المحاذية لجرود عرسال. ومع ذلك يواصل التحالف الدولي عدم ملاحقته لإرهاب "داعش" و"النصرة" في المناطق اللبنانية المحاذية للحدود السورية، وكأن وجود هذين التنظيمين في المناطق اللبنانية لا يجعلهما تنظيمين إرهابيين كما هي حال مقاتليها الموجودين في سوريا والعراق. فأولئك فقط هم الإرهابيون الذين يلاحقهم التحالف الدولي!

والغريب في الأمر أن "داعش" و"النصرة" اللذين فكّا ارتباطهما بعضهما ببعض، منذ الربع الأول من عام 2013، بل وخاضتا معارك دامية ضد بعضهما بعضاً على الأراضي السورية، باتتا فجأة متحالفتين ومتآخيتين في جرود عرسال اللبنانية، وقد لاحظنا شيئاً مشابهاً في إدلب، حيث أن "جند الأقصى" المنشقة عن جبهة النصرة، قد شاركت "النصرة" في قتال السوريين في معركة إدلب الأخيرة.

فالتحالف الدولي المتلكئ كثيراً في تحديد جديته في محاربة الإرهاب، لم تكن التطورات والعمليات الإرهابية السريعة والمتتالية في الدول الغربية أنفسها أو في الدول المتحالفة مع الدول الغربية، كافية لتحثّه على تشديد حملته ضد الإرهاب، واكتفى التحالف بإعلان الجنرال كيربي، الناطق باسم التحالف، في 20 كانون الأول 2014، عن إرسال 1300 جندي أميركي إلى العراق في شهر شباط 2015 للمساهمة في أعمال التدريب والتخطيط، مما سيرفع أعداد القوات الأميركية الى قرابة أربعة آلاف جندي غير مقاتل.

والواقع أن هذه التطورات المتسارعة والمتوالية، لا تترك مجالاً للشك في ازدياد قوة الإرهاب عوضاً عن تراجعها نتيجة الحرب عليه، ليس على الأراضي السورية والعراقية فحسب، بل على الدول العربية والغربية أيضاً.

وأورد هنا جدولاً بالتطورات السريعة على ساحة العمليات الإرهابية الحديثة جداً، دون العودة لذكر العديد من العمليات التي جرت في كابول خلال الفترة 11-13 كانون الأول السابق تفصيلها، ودون التعرض لأحدث العمليات الارهابية التي نُفذت صباح 16 كانون الأول 2014، عندما هاجم مقاتلون من "طالبان باكستان" مدرسة في بيشاور وقتلوا 141 شخصاً معظمهم من التلاميذ والأطفال. وأنا لا أتعرض لهذه العمليات الإرهابية لكونها ذات علاقة بالحرب الأخرى على الإرهاب الجارية في أفغانستان وليس بالحرب على "داعش"، ولكني أيضاً لا أسعى للتذكير بعملية "بوسطن" الأميركية عام 2013، أو بما قام به أحد الجهاديين عندما دهسَ متعمداً جندياً بريطانياً في أحد شوارع لندن عام 2013. فرغم علاقة هذين الحادثين بالحرب على "داعش"، فإنني أتجنب إيرادهما في القائمة، لكونهما قديمين. وأكتفي هنا بالتوقف عند العمليات الإرهابية الحديثة المتعلقة بالدول الغربية وبحلفائها، كالسعودية مثلاً، إضافة إلى روسيا والصين:

1. في نهايات تشرين الأول 2014 حدثت واقعتان في كندا. ففي إحداهما، قام مواطن كندي يستعد للذهاب إلى سوريا للقتال، بقتل أحد المواطنين الكنديين. وبعد يوم أو يومين، قام مواطن كندي آخر يحمل مسدساً، باقتحام البرلمان الكندي.
2. بعد يومين أو ثلاثة من إلقاء أبو بكر البغدادي في منتصف شهر تشرين الثاني 2014 خطاباً صوتياً مسجلاً هدد فيه دولاً عربية منها السعودية، نفذ سبعون مقاتلاً يرجح انتماؤهم لـ"داعش" هجوماً على حسينية شيعية في منطقة الأحساء، وقتلوا عدداً من المصلين، وتبع ذلك هجمات مسلحة على رجال أمن سعوديين،

كان آخرها في 15 كانون الأول 2014، وأدت لمقتل رجل شرطة سعودي في الرياض، وآخر في المنطقة الشرقية. وذكرت صحيفة "القبس" الكويتية أن أحد الشرطيين قد قُتل أثناء عملية تحرير ثلاثة رهائن احتجزهم مسلح لم تحدد هويته.

3. في 4 كانون الأول 2014، قام مسلحون من الإسلاميين المتشددين، بمهاجمة مبان حكومية في غروزني، عاصمة جمهورية الشيشان، إحدى جمهوريات روسيا الاتحادية. واشتبكت معهم القوات الروسية المسلحة في معركة استمرت يومين، انتهت بمقتلهم.

4. في 14 كانون الأول 2014، قام أحد المسلحين بالسيطرة على مقهى في سيدني بأستراليا، واحتجز عدداً من الرهائن لديه، ورفع أمام الكاميرات علماً قريب الشبه بعلم "داعش"، وانتهت العملية بعد ست عشرة ساعة، بمقتل ثلاثة أشخاص وجرح أربعة. وكان المهاجم إيراني الأصل بين القتلى، وقيل إنه شيعي اعتنق مؤخراً المذهب السني.

5. في 15 كانون الأول 2014، أعلنت فرنسا تفكيك شبكة في جنوب البلاد تعمل على تصدير الجهاديين إلى سوريا، وألقت القبض على سبعة رجال. وتردد بأن الشبكة كانت في "تولوز". وفي نبأ لاحق ورد في 16 كانون الأول، كشفت السلطات الفرنسية أنها فككت ثلاث عشرة شبكة لتجنيد فرنسيين للذهاب إلى سوريا للقتال إلى جانب المجاهدين التكفيريين.

6. في 15 كانون الأول 2014، قام مسلح باحتجاز رهائن في مدينة "غنت" في بلجيكا، وانتهت العملية بإلقاء الشرطة القبض عليه وتحرير الرهائن.

7. كشفت صحف عربية عدة في صدر صفحاتها، ومنها "الوطن" العُمانية، و"السياسة" الكويتية، و"الوطن" السورية، الصادرة جميعها في 16 كانون الأول 2014، عن وجود ثلاثمائة مواطن صيني في صفوف الجهاديين المقاتلين في سوريا.

8. كشفت وزارة الداخلية في إسبانيا في 15 كانون الأول 2014، عن اعتقالها سبعة أشخاص متهمين بتجنيد نساء إسبانيات بغية إرسالهن لسوريا. ولم يحدد الخبر الذي نشرته الصحف الإسبانية، إن كان الهدف من تجنيدهن، إرسالهن كمقاتلات أو كمجاهدات ضمن ما يسمى "جهاد النكاح".
9. نشرت صحيفة "الرأي" الكويتية في 18 كانون الأول 2014، تصريحاً لمسؤول في شرطة نيويورك، أعرب فيه عن مخاوفه من وقوع هجوم مشابه في نيويورك للهجوم الذي وقع في سيدني قبل أيام قليلة.
10. وفي 18 كانون الأول أيضاً، ظهر شريط على "يوتيوب" وبثته قناة "فرنسا 24"، يظهر ثلاثة رجال ملثمين منهم "أبو مقاتل" «ويعتقد أن اسمه الحقيقي هو أبو بكر الحكيم» الذي كشف عن وجود تنظيم موال لـ"الدولة الإسلامية" «داعش» في تونس، وأعلن مسؤولية التنظيم عن اغتيال الزعيمين الوطنيين شكري بلعيد ومحمد براهمي في عام 2013. وحث "أبو مقاتل" التونسيين على مبايعة التنظيم. وكشفت مصادر تونسية عن وجود ألفي مقاتل تونسي يرغبون في الذهاب إلى سوريا والعراق للمشاركة في القتال هناك.
11. وفي 18 كانون الأول أيضاً وأيضاً، أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان عن اكتشاف مقبرة جماعية في مدينة دير الزور ضمت 230 جثة، وذلك بعد يومين فقط من سيطرة قوات "داعش" على تلك المدينة. ويُعتقد أن القتلى ينتمون إلى عشيرة "أبو شعيطات" السنية والتي قاتلت ضد "داعش".
12. في مساء 19 كانون الأول 2014، حاول رجل يقود سيارة مفخخة، اقتحام مركز الحزب الحاكم في مدريد.
13. في 20 كانون الأول 2014، اشتبك رجال الأمن السعوديون مع أربعة مسلحين في مدينة العوامية بمنطقة القطيف. وذكر بيان لوزارة الداخلية السعودية أن المعركة انتهت بمقتل الإرهابيين الأربعة كما وصفهم البيان الرسمي

السعودي. وهذا الاشتباك الأخير مع ما سبقه من اشتباكات في السعودية، بات يثير مخاوف جدية حول احتمالات وجود خلايا نائمة لـ"داعش" في السعودية، وقد بدأت تنشط الآن.

14. في 20 كانون الأول 2014، قام رجل مسلح بمدية، بمهاجمة رجال شرطة فرنسيين، فطعن ثلاثة منهم قبل أن يصرعه رجال الشرطة بإطلاق النار عليه. وكان الرجل يهتف أثناء هجومه على الشرطة قائلاً: "الله وأكبر". وفي اليوم التالي، وفي مدينة ديجون الفرنسية، قام رجل آخر يقود شاحنة، بدهس متعمد لأحد عشر شخصاًً وهو يصيح: "الله وأكبر". وبعده بيوم واحد، قام رجل ثالث يقود سيارة كبيرة، باقتحام سوق مزدحمة لبيع لوازم أعياد الميلاد «كريسماس» في مدينة نانت، ودهس عشرة من المتجمهرين في السوق بعضهم في حالة حرجة.

لكن هذا الرجل «الثالث» لم يكن يطلق أي صيحة كسابقيه «بعضهم قال إنه كان يردد: "الله أكبر"»، لكنه قام بطعن نفسه بمدية بعد ذلك الهجوم. وقالت الشرطة الفرنسية إنه مختل عقلياً، ربما لتجنب إثارة الرعب بين الفرنسيين من عمليات الدهس المتكررة التي قد لا تكون إرهابية، ولكنها أيضاً قد تكون إرهابية في إطار "الذئاب المنفردة"، الذين ينتمون عقائدياً لـ"القاعدة"، لكنهم غير منظمّين في صفوفها، ويعملون بشكل منفرد لتحقيق غاياتها. ورجح ذاك الاحتمال، أن الرئيس الفرنسي هولاند سارع لمناشدة الفرنسيين بألاّ يفزعوا نتيجة تلك الهجمات في ثلاث مدن فرنسية.

***

أكتفي بالقدر السابق من الأمثلة عن النشاط الإرهابي الأسود خلال فترة زمنية قصيرة، لأطرح التساؤل الذي لا بد منه عن الخطوات القادمة المتوقعة.

فماذا تنتظر الدول المنتمية للعالم الغربي، وتلك المنتمية للعالم الشرقي «كالصين وروسيا»، إضافة إلى بعض الدول العربية، ومجموعة الدول الإفريقية

«مثالها البسيط الصومال، وونيجيريا التي نفذت فيها "بوكو حرام" في 18 كانون الأول 2014، عملية إرهابية جديدة أدت إلى مقتل 32 مواطناً»؟

هل تنتظر تلك الدول الحصول على مزيد من الأدلة بأن الخطوات غير المدروسة من قبل بعضهم، لإشعال الفوضى في سوريا، لم تعد بالوبال على الشعب السوري وحده، بل أيضاً على دول العالم قاطبة دون استثناء، حيث أن تلك الفوضى "غير الخلاقة"، قد وفرت "الفرصة السانحة" لتحويل سوريا إلى "ماكنة" لتفقيس وتفريخ الجهاديين التكفيريين الذين بدأوا الانتشار في كل أرجاء المعمورة دون استثناء، وقد نسمع قريباً بوصولهم إلى سيبيريا وآلاسكا اللتين ربما ما تزالان خاليتين منهم.

فالواقعتان الجديدتان الخاصتان بالهجوم في غروزني الشيشانية الروسية، وانضمام ثلاثمائة مواطن صيني إلى صفوف الجهاديين التكفيريين، تستدعيان التوقف للتساؤل عن السبب الجدي الذي يحول دون دخول الصين وروسيا في التحالف الدولي ضد الإرهاب.

فروسيا تعاني بين الفترة والأخرى من عمليات للجهاديين التكفيريين على أراضيها. وقد شهدت واحدة منها قبل شهور، عندما فجر إرهابيون قنابل في إحدى محطات "مترو موسكو". وكان الهجوم في غروزني أحدثها. والصين باتت مهددة أيضاً –بعد انضمام بعض مواطنيها إلى الجهاديين– بمواجهة عمليات مشابهة عاجلاً أو آجلاً، وخصوصاً في المناطق الصينية التي يوجد فيها مواطنون يدينون بالإسلام. فهل عدم مشاركة الدولتين الكبريين في التحالف، سببه عدم قناعتهما بجديته في محاربة الإرهاب، أم هو بسبب رفض الولايات المتحدة لمشاركتهما؟

السوابق الحديثة تكشف عن إمكانية التعاون بين الدول الكبرى في مجالات تهم العالم ككل، ومنها اكتشاف الفضاء. فقد أُطلق إلى الفضاء، العديد من المركبات الفضائية التي بنيت بشكل مشترك وبالتعاون بين روسيا وأميركا ودول أوروبية، بل

وكان في العديد من تلك المركبات رواد من روسيا وأميركا وأوروبا، وأحياناً من دول إفريقية في آن واحد وفي مركبة واحدة. وأُطلق بعض هذه المركبات المشتركة من قاعدة روسية موجودة في طاجكستان المتحالفة مع روسيا، وأحياناً من قاعدة أوروبية في ألمانيا، وكثير منها أُطلق من قواعد أميركية.

فإذا كان التعاون بين الدول الكبرى في مجال الفضاء ممكناً بسبب فائدته المشتركة وما يعود به من النفع على المجتمع الدولي، فلماذا لا يكون من الممكن أيضاً إجراء تعاون في مجال مكافحة الإرهاب الذي بات كالمرض يهدد المجتمع الدولي كله من دون تمييز؟! وقد رأينا أن المختبرات العلمية الأميركية والروسية والأوروبية، نشطت كلها للبحث عن دواء لعلاج مرض "إيبولا" سريع الانتشار، والذي يهدد الجميع دون تمييز بين لون أو بلد. وهكذا بات من باب أولى، أن تسارع تلك الدول إلى التعاون أيضاً فيما بينها، على مكافحة الإرهاب بعملية مشتركة تسعى جدياً لمحاربته، كونه قد بات كالطاعون سريع الانتشار، أو كالنار سريعة الانتشار في الهشيم.

فالتعاون الدولي بات ضرورياً في هذا المجال، بوصفه من الوسائل الجوهرية لمكافحة الإرهاب، مع وجود وسائل أخرى لمكافحته.

***

ومن بين الوسائل الأخرى التي ينبغي أن يلجأ التحالف -وخصوصاً الدول العربية المشاركة فيه- إلى استخدامها لمحاربة جذور الإرهاب وأسبابه، إنهاء حالات الظلم والقهر والفقر الذي يلحق ببعض شعوب هذه المنطقة، في وقت تنعم فيه فئات أخرى من هذه الشعوب، بالرفاهية الزائدة، وبالسيارات الفاخرة، وبالتجول بحثاً واستمتاعاً في أسواق النساء الشقراوات في دول الغرب، وعلى موائد القمار في هذه الدولة أو تلك. هذا التوجه تؤكده صحيفة "الأهرام" المصرية في مقالة نشرتها في 13 كانون الأول 2014، إذ رجحت أن جذور التوجه نحو الإرهاب، مردها

"الفساد والإحباط وفشل القومية العربية". كما يتوجب على الدول العربية والإسلامية، مراجعة المواد الدينية التي تدرّس لطلبة المدارس للتأكيد على وسطية مادتها الإسلامية، مع ضرورة فرض مزيد من الرقابة على الخطب الدينية في المساجد منعاً لاستخدامها كوسيلة للدعوات المتطرفة.

ولا شيء يمنع الدعاة من التبشير بالدين الإسلامي والدعوة للالتحاق أو الإيمان به، مع مراعاة الآية القائلة: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون: ٦]، وأيضاً: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. فهذا حق للدعاة للدين الإسلامي، ويمارس مثله مبشرون مسيحيون أيضاً في إفريقيا وفي آسيا، يدعون للالتحاق بالدين المسيحي. لكن تلك الدعوات تأتي على أساس الإقناع والاقتناع والإيمان، وليس على أساس الفرض بالقوة وبالسيف قاطع الرؤوس. كما أن الدين الإسلامي، وهو دين سمح ووسطي وبات العقلاء فيه يتماشون مع مقتضيات الحضارة واحترام حقوق الإنسان بحرية اختيار معتقده، لا يرحب بالأساليب "الداعشية" المغولية المرفوضة في القرن الحادي والعشرين.

***

ولعل الظلم الأكبر الذي ينبغي اجتثاثه، هو ذلك الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني الذي شرد من بلاده إرضاء لمجموعة تنتمي للصهيونية، والتي جاءتنا تحت ستار الهروب من ظلم النازية، فألحقت ظلماً أكبر بالشعب الفلسطيني. فجذور الغضب والنقمة على الحكام العرب وعلى قادة دول الغرب، ينبع من جذور القضية الفلسطينية التي لم تعاملها شعوب العالم بالحد الأدنى من العدالة.

ويزيد الإحساسَ الفلسطيني والعربي بذلك الظلم، بل وينقله أيضاً إلى أرجاء العالم الإسلامي كافة، المحاولاتُ الصهيونية المثابرة على اقتحام المسجد الأقصى «أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين»، وتدنيسه بين الفترة والأخرى بشرب غلاة الصهانة للمسكّرات وهم في أرجائه، في مسعى متعمد منهم لاستفزاز المشاعر

الدينية في العالم الاسلامي من أقصاه إلى أقصاه، وهو إشعال مدروس لفتيل المشاعر التي تقود العالمين العربي والإسلامي تدريجياً نحو التشدد والتطرف في رفض هذا الطغيان الصهيوني الذي يقف العالم أمامه متفرجاً، وبلا مبالاة، كي لا نقول مبتسماً ومباركاً لتصرفات الابنة المدللة لأميركا.

وثمة أمر آخر لا بد من مواجهته بجرأة إذا أردنا نهاية سريعة لتلك الحرب المشئومة، وهو التخلي عن سياسة النعامة التي تدفن رأسها في التراب معتقدة أنها بذلك تتجنب الأخطار المحيقة بها. فسياسة النعامة ينبغي أن تتوقف، ليدرك أولياء الأمر أن "داعش" ما كانت ستظهر أو تستقوي، لولا وجود من يؤازرها، فيمدها بالمال، ويزودها بالسلاح، ويفتح لها حدوده ليمر المال والسلاح والمقاتلين عبرها إلى هذه المنطقة من العالم.

فالأنباء تقول إن ألف متطوع جديد ينضمون شهرياً لقوات "داعش"، وبعضهم قادم من الدول الغربية ومن الشيشان. وها قد بات بعضهم يأتي من الصين أيضاً، كما أعلنت بلغاريا للتو، أي في 17 كانون الأول 2014، عن اعتقالها عدداً من الأجانب كانوا ينوون التوجه إلى سوريا. فهذا العدد الكبير المتدفق شهرياً إلى ساحة القتال، إنما يعني أنه بات يتوجب على قوات التحالف أن تقتل ألفاً منهم شهرياً لتبقى "داعش" على قوتها الحالية دون زيادة أو نقصان! وهذا ما لا يحدث، ولن يحدث إذا اقتصر الأمر على استخدام الغارات الجوية، أو إذا بقي عدد تلك الغارات في حدّه المتواضع وغير الكافي لاستئصال شوكة الإرهاب.

لكن العامل الأكثر فاعلية من تلك الغارات، أو الموازي لها على الأقل، هو استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، تحت بند الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة، يلزم تركيا بإغلاق حدودها إغلاقاً تاماً تحت طائلة العقوبة الدولية، في وجه تدفق المقاتلين والسلاح إلى الإرهابيين الناشطين في سوريا والعراق، عبر الحدود التركية التي يحكمها رئيس طامح ومخادع هو رجب طيب أردوغان، الذي

استطاع بخداعه استدراج بعض دول الخليج إلى تلك الحرب المشؤومة في سوريا. وها هو قد وقّع الآن في 19 كانون الأول 2014، اتفاقية لتأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي مع حليفته قطَر، رافقه الإعلان في بيان رسمي إثر زيارة قام بها أمير قطر لتركيا، عن تطابق وجهات نظر الدولتين حول الأحداث في سوريا ومصر.

ويبدو لي أن "مجلس التعاون الاستراتيجي" هذا، هو في عمق الرؤية والتحليل، بمثابة إعلان تكتل في مواجهة التحالف الدولي، مما قد يؤدي لتدفق مزيد من الأسلحة –خصوصاً المتطورة منها– على "النصرة" و"داعش"، ولمزيد من الابتعاد عن التوجه الاستراتيجي الجديد لمجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً عن التحالف السابق بين قطَر والسعودية التي بدأت تنتهج سياسة جديدة أكثر واقعية واعتدالاً، بل وأكثر مشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب، وخصوصاً ضد "داعش" التي كشف الهجوم على أحد "حسينيات" الأحساء في تشرين الثاني 2014، عن وجود خلايا نائمة لها في البلاد.

والمعلوم أن المشاركة السعودية في التحالف الدولي، هي مشاركة جدية تصل إلى حد المشاركة الفعلية عبر قيام سلاح الجو السعودي بتنفيذ عدد من الغارات الجوية التي يقوم بها التحالف ضد "داعش"، وذلك خلافاً للموقف القطري، وكذلك التركي، اللذين انضمّا شكلياً للتحالف الدولي، دون المشاركة الفعلية في نشاطه العسكري، بل ربما مع السعي لإحباط جهوده عبر إصرارهما على المضي بتزويد المعارضة بالأسلحة. فعلى الصعيد التركي، لم يُسمع عن مشاركة سلاح الجو التركي في أيّ غارة جوية على "داعش"، واقتصرت مساهمة تركيا على السماح في مرحلة ما لمائة وخمسين مقاتلاً من "البيشمركة" الكردية، بعد ضغوط أميركية شديدة، بالمرور عبر حدودها إلى "كوباني" المحاصَرة.

فإغلاق تلك الحدود، خصوصاً بعد التوقيع الرسمي على تأسيس "مجلس التعاون الاستراتيجي" بين قطَر وتركيا، والذي يبدو مناقضاً لمجلس التعاون الخليجي، سوف

يساعد على الأقل، على توقف تنامي قوة "داعش"، مما قد يؤدي عندئذ لإضفاء قوة أخرى لمفاعيل الحرب الجوية على قوات "داعش" ربما دون الحاجة لاستقدام قوات برية. فإغلاق تلك الحدود، لا يحبط فحسب مخططات "مجلس التعاون الاستراتيجي" التركي القطَري، بل يشكل أيضاً الوسيلة الأولى والفضلى لقطع رأس "داعش"، دون استخدام السيف في قطعه.

المحتويات

الجماعات الجهادية

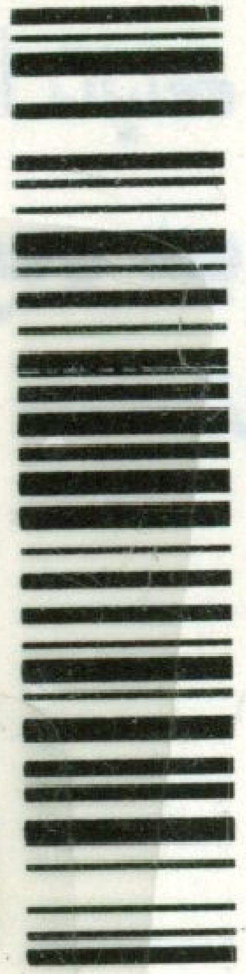
نظرة عن كثب

هذا الكتاب

عندما استضافت الإعلامية جيزال خوري الوسيط السابق في قضية الحرب الناشبة في سوريا الأخضر الابراهيمي، في برنامج "المشهد" الذي تبثه قناة "بي بي سي - عربي"، سألته عن انطباعه عن دور "داعش" في العمليات القتالية في سوريا بناء على تجربته الشخصية خلال فترة وساطته، فرد الإبراهيمي ضاحكاً: "ما فيش.. كله بيقاتل.. وبتيجي داعش وراهم، وتبدأ بإدارة الموقع على طريقتها"، قاصداً نهج هذا التنظيم بتأسيس المحاكم الشرعية وإصدار الأحكام وفقاً للمفاهيم الشرعية "الداعشية".

وإذا كان ذلك صحيحاً في مرحلة ما، ولم تكن "داعش" عندئذ تشارك جدياً بالعمليات القتالية، مكتفية بجني ثمار ما تبذله الفرق المسلحة الأخرى، فإن الأمر قد تبدل في وقت لاحق، وأخذت "داعش" بعد أن استقر الأمر لها واشتد عودها، في قيادة المعارك، ليس ضد القوات السورية المسلحة فحسب، بل ضد الفرق الإسلامية الأخرى أيضاً، سواء في الجبهة الاسلامية أو في جبهة النصرة، الشقيقة السابقة لـ"دولة العراق الإسلامية".

وها نحن نشاهد "داعش" الآن، تقاتل القوات العراقية في الأنبار وسامراء، كما تقاتل القوات السورية في مواقع أخرى، إضافة إلى خوضها معارك عديدة مع أكراد سوريا في "عين العرب" «كوباني»، وفي شمال العراق، ومن ذلك معركتها الأخيرة في جبل سنجار ثم في تَلَعفَر. وهي تدير هذه المعارك بمهارة فائقة رغم الغارات الجوية التي يقوم بها التحالف الدولي، إذ يرسم استراتيجيتها القتالية ضباط سابقون في الجيش العراقي، والكثيرون منهم تخرجوا في ... عسكرية وانضموا إلى دورات تدريب متعددة فيها. ومن ه... الاستهانة بقدرات "داعش" وقابليتها للقتال لفترة قد تكون ...




I.S.B.N 978-977-276-823-3

